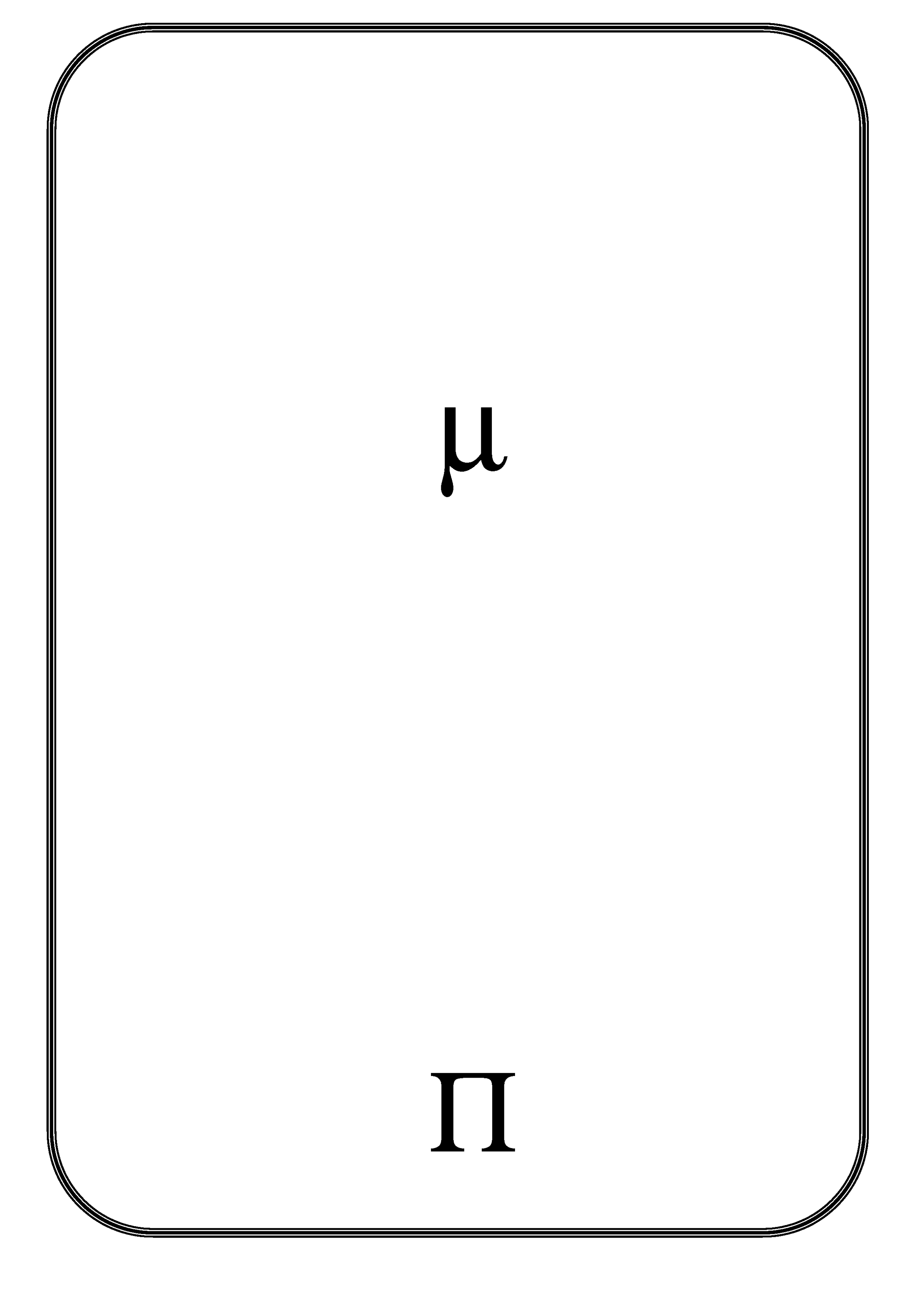

μ
Π



الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، فقال جل ثناؤه: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[١]. وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الطيّبين، وبعد ..

فإن تعدد وجهات النظر لا يستلزم بالضرورة تناقض الحقائق، واختلاف الآراء لا يجعل من المحتم تضاربها[٢].

ومن ثَمَّ جاءت هذه الدراسة بعنوان: "النحو: مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي"[٣]، لتعالج النحو من جوانبه الثلاثة (مفاهيمه، وقضاياه، مشكلاته) محددة ذلك بين الرماني والفارسي. وهما عالمان جليلان يستحقان كل الاهتمام؛ لإفادة الباحثين بالمادة العلمية التي تصقل فكرهم، وتعين على فهم النحو العربي وأصوله من خلال المقارنة بين الآراء والأصول، وموقف النحاة مما يكتب في النحو، وليس الأخذ بالتقليد، والتصديق لما يردد ويعاد.

والمأمول أن يراعى في الدراسة الالتزام بما يأتي:

١-كشف الآراء وتحديدها.

٢-بيان المؤثرات فيها.

٣-توضيح صور الاتفاق والاختلاف بين الرجلين، ومحاولة التعرف إلى أسبابها.

---

(1) سورة يونس، آية: ١٠.

(2) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د. علي أبو المكارم ٩/١، الطبعة الأولى ١٩٨٦ القاهرة الحديثة.

(3) على الرغم من أن الرماني كان من أئمة النحاة في عصره فإنه كان مغبونًا عند كثيرين من المتأخرين، على عكس من ذلك الفارسي، ولذا آثرت تقديم الرماني في العنوان على الفارسي، على الرغم من أسبقية الأخير عنه، وصار هذا كله في الرسالة كاملة. وليس لهذا التقديم أفضلية للرماني ولا نقصًا من شأن الفارسي.

أما أسباب اختيار الموضوع فإن كتب التراجم تنص على أن أبا علي الفارسي قال: « لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء ».

والباحثون يفسرون قول الفارسي على أنه تصوير لمنهج الرماني في تناوله المسائل النحوية، وأنه كان يمزج نحوه بالمنطق متحذين ذلك دليلا على شيوع الفلسفة في النحو، وذيوع قضايا المنطق فيه، ويستشهدون بهذه العبارة مؤيدين رأي الفارسي في نحو الرماني.

وقد وردت العبارة بعد قول ابن الأنباري وهو يترجم للرماني: « وكان يمزج كلامه بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي: إن كان ما يقوله: أبو الحسن الرماني نحوًا، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما تقوله، فليس معه منه شيء ».

والعبارة وما تدل عليه في حاجة إلى تحقيق وتعليق، يقومان على ما ترك الرماني من أثر في علم النحو، لا على ما ترويه كتب التراجم، ويتوارثه الباحثون، فكثيرًا ما تتسم هذه الكتب بنزعات مذهبية، أو تتلون بألوان حزبية، تغطي الحقيقة فتخفيها، وتزيل معالمها أمام الدارسين.

ولتحقيق هذه المسألة يجب أن نتصل اتصالاً وثيقًا بآثار كل من الفارسي والرماني، ونقرأها قراءة فاحصة ثم نوازن بينها لنصدر في أحكامنا عن تصوره، ونهتدي في فهمنا بالدليل. والذي يعنينا في ذلك إظهار الحقائق، والخروج بمنهج في الموازنة يبين للباحثين طرق البحث في هذا الاتجاه.

ومن أسباب اختيار الموضوع – أيضا – الرغبة في التعرف إلى أساليب مختلفةٍ من التفكير النحوي في معالجة الأصول النحوية، والقضايا المتنوعة، والمسائل الخلافية.

وثمة أهداف لهذه الدراسة تقوم عليها، وتسعى إلى تحقيقها، تتمثل فيما يأتي:

أولاً: تحديد المفاهيم النحوية عند الرماني والفارسي.

ثانيًا: استكشاف القضايا النحوية الأساسية عند كل منهما. مع بيان موقف كل منهما فيها، والعوامل المؤثرة في هذه المواقف.

ثالثًا: استخلاص المناهج التي اتبعها كل منهما في دراسته لما درسه من قضايا وعرض لها.

رابعًا: تحديد المسائل الخلافية التي عرض لها كل منهما، وبيان آرائهما في هذه المسائل.

خامسًا: تحديد الأدلة التي اتبعها كل منهما، ومدى اتساقها في مجمل دراسته للقضايا والآراء.

ولقد سبقت هذه الدراسة رسالتان تناولت إحداهما أبا علي الفارسي، وهي التي قام بها عبد الفتاح إسماعيل شلبي "أبو علي الفارسي حياته وآثاره في القراءات والنحو" لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٥٦م.

وتناولت الرسالة الآخرى الرماني، وقد قام بها مازن المبارك "الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه" لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٠م.

وبعد الاطلاع على هاتين الدراستين تبين الآتي:

أولاً: أنه على الرغم من الجهد الذي بذله الباحثان إلا أنهما ينقصهما شيئان:

أولهما: أنهما لم يقيما موازنة للآراء النحوية والأصولية بين الرماني والفارسي، وإن كانا قد تعرضا لموقف الفارسي من الرماني، إلا أن في ذلك نظرًا، ويحتاج إلى مواصلة جهدهما في ذلك بالتوثيق، والتحقيق، والمناقشة.

وثانيهما: قلة المصادر عندهما نظرًا لأن كثيرًا من مؤلفات الفارسي لم تكن نشرت حينئذٍ، كذلك مؤلفات الرماني كانت مخطوطات، ومنها ما لم يكن معروفًا لديهما، وقد طبع الآن الكثير من مؤلفات الرجلين، ومن ثمَّ تكون الدراسة بينهما أوضح، وأشمل، وأدق.

ثانيًا: وضعت الدراستان السابقتان كلاً من الفارسي والرماني في دائرة ضيقة حيث درست أولهما الفارسي من خلال القراءات، ودرست ثانيتهما الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه[٤].

وبعد فإن هذه الدراسة تأتي بمثابة مواصلة السير لما قد توقف عنده السابقون، والغرض من ذلك أن تتصل الدائرة بباقي أطرافها، ليتضح للجميع الصورة الحقيقية لجهود كل من الفارسي والرماني في النحو بصورةٍ علميةٍ بعيدة عن الميول والأهواء.

وقد اقتضت هذه الدراسة تناول مادتها العلمية من خلال خمسة فصول، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويعقبها خاتمة.

تناولت المقدمة المسائل الآتية:

١- تحديد موضوع البحث.

٢- بيان أسباب اختياره.

٣- أهم أهدافه التي يقوم عليها.

٤- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعه.

٥- الخطة بإجمال.

أما التمهيد فقد تناول:

أولاً: الرماني حياته وآثاره العلمية.

---

(4) قام د/ المتولي رمضان الدميري بتحقيق المجلد الثاني وجزء من المجلد الثالث من شرح كتاب سيبويه للرماني ووضع دراسة للرماني إلا أنه لم يقم بمقارنة نحوية بين الرماني والفارسي.انظر: "الرماني في تناوله لمشكلات كتاب سيبويه من خلال شرحه له وآرائه في ذلك مع تحقيق الجزء الثاني وبعض الثالث إلى آخر موضوع النداء من الشرح" رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية فرع المنصورة، جامعة الأزهر، عام ١٩٨٢م. وكان جهد د/ المتولي رمضان الدميري منصبًا على التحقيق، لا على عقد المقارنة النحوية بين الرماني والفارسي، ولقد اعتمدت على هذا المصدر كثيرًا، ونظرًا لأنه لم يطبع حتى الآن كاملاً فقد أشرت إليه بـ"الشرح (الرسالة)" وأشرت إلى المخطوط بـ"الشرح (المخطوط)" أما المطبوع فقد تركته بلا إشارة إليه، وهو الجزء الأول من المجلد الأول، والجزء الأول من المجلد الرابع "قسم الصرف".

ثانيًا: الفارسي حياته وآثاره العلمية.
ثالثًا: أثر المنطق في التفكير النحوي في القرن الرابع الهجري.

أما الفصل الأول: (مفهوم النحو بين الرماني والفارسي) فقد اشتمل على الآتي:

١-مفهوم النحو عند النحاة.
٢-مفهوم النحو عند الرماني.
٣-مفهوم النحو عند الفارسي.

ودُرِسَ مفهوم النحو عندهما من خلال الوقوف على مظاهر النحو الآتية:

١-تحديد المفهوم ووضع المصطلح بينهما.
٢- الأحكام النحوية.
٣- التقسيمات النحوية.
٤- المعنى النحوي.

والغرض من هذا الفصل الوقوف على جهود كل من الرماني والفارسي في وضع المصطلح وتحديد مفهومه، وبيان جهودهما في إصدار الأحكام النحوية ونهجهما في تقسيم المادة النحوة وسبل عرضها، وإبراز أهم العوامل المؤثرة في فكر كل منهما. وما أضافه كل منهما وما قصر فيه الآخر.

وقد تناول الفصل الثاني القضايا النحوية الأساسية بين الرماني والفارسي فتعرض لقضايا التأويل، والتعليل والعامل. ثم تأصيل هذه القضايا عندهما، وعوامل تأثرهما في ذلك.

أما الفصل الثالث فقد عرض للأصول النحوية بين الرماني والفارسي متمثلة في الآتي:

١- السماع.
٢- القياس.
٣- الإجماع.
٤- الاستصحاب.

٥- الاستحسان.

والغرض من هذا الفصل بيان موقف الرماني والفارسي من هذه الأصول ومنهج كل منهما في استخدامه لهذه الأصول.

أما الفصل الرابع فكان المسائل الخلافية بين الرماني والفارسي، وصُنِّفَتِ المادة العلمية فيه إلى الآتي:

١- مسائل خلافية اختلف فيها الرماني والفارسي.

٢- مسائل خلافية اتفق فيها الرماني والفارسي.

٣- مسائل نحوية انفرد بها الرماني.

٤- مسائل نحوية انفرد بها الفارسي.

والغرض من هذا الفصل الوقوف على شخصية كل من الرماني والفارسي، واجتهاداتهما النحوية من خلال كشف الآراء وتحديدها والتأثير المذهبي والثقافات المختلفة في فكرهما.

أما الفصل الخامس فكان التطبيق النحوي بين الرماني والفارسي.

وكانت الغاية منه الوصول إلى منهج الرماني والفارسي في تطبيق القواعد النظرية على المادة اللغوية.

والهدف منه إلقاء الضوء على التفكير النحوي لكل من الرماني والفارسي. وإبراز شخصيتهما النحوية ومدى مطابقة الجانب النظري للجانب التطبيقي عند كل منهما.

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وأتبعت الخاتمة بأهم الفهارس الفنية، ومراجع الرسالة وقائمة بمحتوياتها.

هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذه الدراسة من شاء (إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) (هود: ٨٨)

M

الرمـــانــــي:

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بـن عبـد الله، يلقـب بالرمـاني النحوي[٥]، وبالإخشيدي[٦]، والوراق[٧]، والجامع[٨]، والواسطي[٩]. أخـذ علـوم العربية منذ صغره عن شيوخ بغداد كالزجاج (ت٣١١هـ)[١٠]، وابـن السـراج (ت٣١٦هـ)[١١]، وابن شقير (ت٣١٧هـ)[١٢]، وابن دريـد (ت٣٢١هـ)[١٣]، وابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)[١٤]، وابن الأخشيد (ت٣٢٦هـ)[١٥]وغيرهم.

كما تتلمذ عليه كثيرون منهم: أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ)[١٦]، أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي (ت٤٠٦هـ)[١٧]، محمد بن النعمان الشيخ المفيـد

---

(5) انظر وفيات الأعيان ٣/٢٩٩.

(6) انظر الفهرست ٢٤٠، ٢٤٦.

(7) مقدمة (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ١٠).

(8) الفهرست ٢٤٥، ٢٤٦، نزهة الألباء ٣١٨.

(9) انظر الرماني النحوي ٤٨.

(10) انظر ترجمته الفهرست ٩٠، نزهة الألباء ٢٤٤.

(11) انظر ترجمته :نزهة الألباء٢٥١.

(12) انظر ترجمته الفهرست ٤٧.

(13) الفهرست ٩١، النزهة ٢٥٦.

(14) انظر ترجمته الفهرست ٤٢، ٤٥.

(15) انظر ترجمته الفهرست ٢٤٠.

(16) انظر ترجمته بغية الوعاة ٢/١٩٠.

(17) انظر ترجمته بغية الوعاة ١/٢٩٨.

(ت٤١٣هـ) [١٨]، أبو القاسم الدقيقي علي بن عبيد الله بن الدقاق (ت٤١٥هـ) [١٩]، أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان (٤٢٤هـ)[٢٠] أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي (ت٤٤٧هـ)[٢١]، أبو الحسن هلال بن المحسن الكاتب (ت٤٤٨هـ)[٢٢]، أبو محمد الحسن بن علي الجوهري (ت٤٥٤هـ)[٢٣] وغيرهم.

ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، ومات فيها ليلة الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤هـ[٢٤].

مكانة الرماني العلمية:

تظهر مكانة الرماني العلمية من خلال آراء العلماء فيه، واهتمامهم بآرائه النحوية وجهوده في علم النحو. وفيما يأتي طائفة من أقوال العلماء فيه:

وصفه أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ) بأنه كان « علما بالنحو، وغزارة في الكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، ... عالي الرتبة في النحو واللغة، والكلام، والعروض، والمنطق »[٢٥].

قال ابن النديم (٣٨٥هـ) إنه: « من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين »[٢٦].

وعده الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في طبقة أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي[٢٧]، وهي الطبقة العاشرة من طبقات النحويين[٢٨].

---

(18) انظر ترجمته روضات الجنات ٥٤٥،

(19) انظر ترجمته بغية الوعاة ١٧٨/٢.

(20) انظر ترجمته معجم الأدباء ٢٩٠/١٣.

(21) انظر ترجمته معجم الأدباء ١٤، ١١٠.

(22) انظر ترجمته تاريخ بغداد ١٤، ٧٦.

(23) انظر ترجمته اللباب لابن الأثير ٣٥٥/١.

(24) انظر وفيات الأعيان ٢٩٩/٣، وأنباه الرواة ١٩٤/٢. ترجم للرماني كل من درسه منهم: الدكتور مازن المبارك انظر: الرماني النحوي ٤٩، والدكتور عبد الفتاح شلبي انظر: كتاب معاني الحروف للرماني ١٢، كما خصه الدكتور المتولي الدميري بدراسة وافية انظر شرح كتابه سيبويه للرماني.

(25) المقابسات٥٧

(26) الفهرست ٩٤.

وقال ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ): إنه « كان من كبار النحويين »[٢٩].

قال السمعاني (ت٥٦٢هـ): إنه « كان من أهل المعرفة مفتنًا في علوم كثيرة، من الفقه، والقرآن، والنحو، واللغة، والكلام »[٣٠].

قال السيوطي (٩١١هـ): « كان إمامًا في العربية علامة في الأدب »[٣١].

وقال ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ): « هو أحد الأئمة المشاهير جمع بين علم الكلام والعربية »[٣٢].

شخصية الرماني وأخلاقه :

أما عن أخلاق الرماني فقد وصفه أبو حيان التوحيدي بأنه: « لم يُرَ مثله قط بلا تقية، ولا تحاش، ولا اشمئزاز، والاستيحاش ... مع تأله وتنزه، ودين ويقين وفصاحة، وفقاهة وعفاف ونظافة »[٣٣]. وكثيرًا ما كان ينعته أبو حيان التوحيدي بـ« الشيخ الصالح »[٣٤]، ويقول بأنه صاحب « الدِّين الثخين والعقل الرصين »[٣٥].

ونقل أبو حيان التوحيدي عن شيخه الرماني فقال: « سمعت علي بن عيسى يقول لبعض أصحابه: لا تعادين أحدًا، وإن ظننت أنه لن ينفعك، فإنك لا تدري متى تخاف عدوك أو تحتاج إليه؟ ومتى ترجو صديقك أو تستغني عنه؟، وإذا اعتذر إليك عدوك فاقبل عذره، وليَقِلَّ عيبه على لسانك »[٣٦].

---

(27) طبقات النحويين واللغويين ١٣٠.

(28) طبقات ابن قاضي شهبة ١٧٤/٢، عيون التواريخ ، وطبقات المفسرين للداودي ١٧٦.

(29) نزهة الألباء: ٣٨٩.

(30) الأنساب ٨٩/٣، وانظر أنباه الرواة ٢٩٤/٢.

(31) طبقات المفسرين للسيوطي ٢٤، وبغية الوعاة ٣٤٤.

(32) شذرات الذهب ١٠٩/٣، دار الفكر.

(33) المقابسات ٥٧، وانظر معجم الأدباء ١٤، ١٧.

(34) انظر المقابسات ٦٨.

(35) الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١.

(36) معجم الأدباء ٧٦/١٤.

ونظرًا لهذه الفلسفة الأخلاقية التي بَيَّنَها الرماني، جعل الجميع يحبه عامةً الناس وأمراؤهم:

فقد خاطبه عز الدولة البويهي قائلاً له: « أما أنت يا أبا الحسن، فوحق أبي إني لأحب لقاءك، وأوثر قربك »[٣٧].

ولم يعرف عن الرماني أنه خاصم أحدًا من معاصريه أو ذم أحدًا من مشايخه. فقد وصف السيرافي فقال: « قد عبث الشيب بلهازمه هذا مع السمت والوقار، والدين والجد، وهذا شعار أهل الفضل والتقدم، وقل من تظاهر وتحلى بحليته إلا جل في العيون، وعظم في الصدور والنفوس، وأحبته القلوب، وجرت بمدحه الألسنة »[٣٨].

آثار الرماني العلمية:

عرف الرماني بأنه « صاحب التصانيف الكثيرة »[٣٩].

وله قريب من مائة مصنف في فنون مختلة منها: « تفسير القرآن العظيم، وكان مفتنًا لعلوم كثيرة منها: القراءات، والفقه، والنحو، والكلام على مذهب المعتزلة: والتفسير واللغة »[٤٠].

وسوف أكتفي بذكر مصنفاته في العربية.

١- شرح سيبويه.
٢- شرح الأصول لابن السراج
٣- شرح الموجز.
٤- شرح الجمل لابن السراج
٥- شرح الهجاء لابن السراج.
٦- شرح الألف واللام للمازني.
٧- شرح المختصر الجرمي.
٨- شرح مسائل الأخفش الكبير والصغير.

---

(37) الإمتاع والمؤانسة ١٥٨/٣.

(38) انظر المقابسات ٦٨.

(39) الأنساب ٨٩.

(40) انظر الفهرست ١٦/٢، إنباه الرواة ٢٩٦/٢، الرماني النحوي ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

٩- شرح المدخل للمبرد.
١٠- شرح المقتضب للمبرد.
١١- الخلاف بين سيبويه والمبرد.
١٢- نكتب سيبويه.
١٣- أغراض سيبويه.
١٤- تهذيب أبواب كتاب سيبويه.
١٥- المسائل والجواب من كتاب سيبويه.
١٦- الخلاف بين النحويين.
١٧- الإيجاز في النحو.
١٨- المبتدأ في النحو.
١٩- العلل.
٢٠- التصريف.
٢١- الاشتقاق الكبير.
٢٣- الاشتقاق الصغير.
٢٤- الحروف.
٢٥- الألفات.
٢٦- الحقيقة والمجاز.
٢٧- المخزومات.
٢٨- الألفاظ المتقاربة.
٢٩- الحدود[٤١].

الفـــارســـــي:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان[٤٢]، كنيته: أبو علي[٤٣]، ولقب بالفارسي[٤٤]، والفسوي[٤٥]، والنحوي[٤٦].

---

(41) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني بتحقيق المتولي الدميري (الدراسة) ٧٣، ٧٤. وانظر معاني الحروف للرماني بتحقيق عبد الفتاح شلبي ١٧.

(42) وفيات الأعيان ٣٦١/١.

(43) الفهرست ١٥، لسان الميزان ١٩٥/٢.

(44) لسان الميزان ١٩٥/٢.

(45) معجم البلدان ٣٧٦/٦، مسالك الأبصار المجلد الثاني ٢٦٨/٤.

(46) كشف الظنون ١٣١/١.

أما نسبه فهو فارسي الأب[٤٧]، عربي الأم، فأمه سدوسية من سدوس شيبان[٤٨].

ولد في الغالب عام ٢٨٨هـ في مدينة (فسا)[٤٩].

ومكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عامًا، ثم رحل إلى بلاد كثيرة، وقد تنقل ما بين إيران والعراق، وبلاد الشام.

وكانت هذه المناطق دولاً متعددة، كالدولة الصفاوية، والبويهية والحمدانية، والإخشيدية.

فقد ارتحل سنة ٣٠٧هـ إلى بغداد لطلب العلم[٥٠]، وأقام فيها حتى سنة ٣٤١هـ، ثم انتقل بعدها إلى الشام، فمضى إلى دمشق[٥١]، وطرابلس، ثم حلب، حيث سيف الدولة، ثم انتقل إلى شيراز وكان قدومه إليها سنة ٣٤٨هـ. وفي شيراز توثقت عرى الصداقة بينه وبين عضد الدولة، حتى قال الأخير: « أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو »[٥٢].

وبقي الفارسي في شيراز عشرين سنة أي حتى سنة ٣٦٨هـ ثم انتقل بعدها إلى بغداد، وبقي فيها حتى توفاه الله في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٣٧٧هـ[٥٣] على الأرجح.

أخذ الفارسي علوم العربية عن شيوخ عصره في بغداد أمثال: أبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ). وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش

---

(47) طبقات الزبيدي ١٢٠ ومعجم البلدان ٣٦١/٤.

(48) معجم الأدباء ٢٣٣/٧.

(49) العبر في خبر من غبر ٢٤/٣، وشذرات الذهب ٨٨/٣.

(50) وفيات الأعيان ٨٠/٢.

(51) معجم الأدباء ٢٣٤/٧ وغاية النهاية ٢٠٧/١.

(52) تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، إنباه الرواة ٣٠٨/١.

(53) إنباه الرواة ٣٠٩/١ انظر المسائل البغداديات ١٧، ١٨، ولقد ترجم للفارسي كل من درس كتبه، كما خصه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي بدراسة وافية في رسالته للدكتوراه (أبو علي الفارسي).

الصغير (ت٣١٥هـ)[٥٤]. وأبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت٣١٦هـ)، وأبي بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـ)[٥٥]، وأبي بكر بن دريد (٣٢١هـ)، وأبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، وأبي بكر مبرمان (ت٣٢٦هـ)[٥٦].

وتتلمذ إلى الفارسي جماعة من الطلبة أصبحوا أئمة في العربية، وهم كثيرون منهم:

أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ). لازم الفارسي أربعين سنة متنقلاً معه في رحلاته[٥٧]، وعلي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ)، خرج إلى شيراز فقرأ على الفارسي عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد، قال أبو علي الفارسي: قولوا: لعلي البغدادي لو سرت من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك، وقال له أيضا لما تم الربعي دراسته عليه: « ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه »[٥٨]، وهذه شهادة من الفارسي لها قدرها.

ولقد نقل الرماني بعض آراء الربعي في كتابه معاني الحروف[٥٩].

ومن تلاميذ الفارسي أيضًا: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح (ت٣٩٨هـ)[٦٠]، وأبو طالب أحمد بن بكر العيدي (ت٤٠٦هـ)[٦١]، وعلي بن عبيد الله الدقيقي (ت٤١٥هـ)[٦٢]، وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ابن أخت أبي علي الفارسي وشيخ عبد القاهر الجرجاني الأوحد في النحو (ت٤٢١هـ)[٦٣]، وأبو القاسم علي بن طلحة بن كردان

---

(54) نزهة الألباء ١٦٨.

(55) معجم الأدباء ٢٦/٧، بغية الوعاة ١٢١.

(56) إنباه الرواة ١٨٩/٣.

(57) انظر ابن جني النحوي لفاضل السامرائي.

(58) نزهة الأباء ٢٤٢.

(59) انظر ص ٥٩

(60) إنباه الرواة ١٩٦/١.

(61) معجم الأدباء ٢٣٦/٢-٢٣٩.

(62) بغية الوعاة: ١٧٨/٢.

(63) إنباه الرواة ١١٦/٣-١١٩.

(ت٤٢٤هـ)[٦٤]، وأبو القاسم علي بن المحسن التنوخي (ت٤٤٧هـ)[٦٥]، وأبو الحسن هلال بن المحسن الكاتب (ت٤٤٨هـ)[٦٦] وغيرهم[٦٧].

مكانة الفارسي العلمية:

كان الفارسي موضع احترام الناس في عصره فقد أثنوا عليه، وأكثروا من تقريظه، ورأوا فيه رأيًا حسنًا.

ومما قيل في منزلته العلمية: إنه « كان إمام وقته في علم النحو »[٦٨]، و« وأوحد زمانه في العربية »[٦٩]، بل « فوق المبرد وأعلم منه »[٧٠]، و« لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي »[٧١]، و« انتهت إليه الرياسة في النحو، وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربية »[٧٢]، وهو « فارس العربية وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة »[٧٣].

كان عضد الدولة يقول: « أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو »[٧٤].

وهكذا علت منزلة الفارسي في الآفاق حتى صار « المشهور في العالم اسمه، المعروف تصنيفه ورسمه »[٧٥].

---

(64) معجم الأدباء ٢٩٠/١٣.

(65) معجم الأدباء ١١٠/١٤.

(66) تاريخ بغداد ٧٦/١٤.

(67) انظر "أبو علي الفارسي" لعبد الفتاح شلبي ١٣٢.

(68) وفيات الأعيان ٣٦١/١.

(69) معجم الأدباء ٢٣٢/٧.

(70) نزهة الألباء ٣١٥، وتاريخ بغداد ٣٧٥/٧.

(71) معجم الأدباء ٢٣٩/٧، ونزهة الألباء: ٣١٥.

(72) النجوم الزاهرة: ١٥١/٤، وأبو علي الفارسي ١٤٣.

(73) معجم الأدباء ٢٣٤/٧، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ونزهة اللباء ٣١٦.

(74) معجم الأدباء ٩٠/١٢، ونزهة ٣٣٣، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

شخصية الفارسي وأخلاقه:

كانت شخصية الفارسي متقلبة، لا تقر في مكان، ولا تقنع بما يكفيها فيما وصلت إليه. والفارسي كان شديد الْحُبِّ والنَّهَمِ لشيئين: العلم، والمال. من أجلهما جال الفارسي جميع البقاع ـــ منذ صغره ـــ معتزًّا بعواصم العلم، والمال، طالبًا الشهرة، باذلاً في سبيل ذلك كل ما أوتي من قوة العقل والبدن، محبًا للتفرد. لذا أوقف تأليفه على علم النحو وبرع فيه.

اختلط الفارسي بالأمراء والوزراء، وعلية القوم؛ محددًا لنفسه مجالاً معينًا. هو علم النحو خاصة، واللغة عامة؛ فترك لنا في النحو والصرف والقراءات ثروةً علميةً، قَلَّما نجد مثيلها في عصره.

دافع الفارسي عن مكانته التي وصل إليها، سواء على الجانب الاجتماعي، وعلاقته بالحكام والوزراء ... أو على الجانب العلمي وعلاقته بشيوخه ومعاصريه من العلماء.

وكان ممن يضايقه من معاصريه السيرافي، وابن خالويه، والرماني، والزجاجي وذم كل هؤلاء جميعًا، ورماهم بأقدح الألفاظ الجديرة بأن ينفر منهم الجميع. ولا سيما أن الفارسي كان له تلاميذ يسمعون له، وينشرون علمه، وبالإضافة إلى مكانته العلمية تارة، ومكانته عند الحكام تارة أخرى، مما جعل المتملقين له يكثرون وعلى رأيه يوافقون(٧٦).

ومن ثم يمكن أن نجد سمات أبي علي الفارسي، كما تحدثنا الروايات التي وصفت لنا أخلاقه بأنه:

كان صادقًا في نفسه. يقول ابن حجر: « وكان متهمًا بالاعتزال لكنه صدوق في نفسه »(٧٧).

---

(75) معجم الأدباء ٢٣٢/٧. وانظر (أبو علي الفارسي النحوي) بحث للدكتور شاكر الفحام. مجلة اللغة العربية بدمشق م٥٨، ج٤ أكتوبر ١٩٨٣م.

(76) انظر (أبو علي الفارسي) لعبد الفتاح شلبي ٣١١، ٥٧٦، ٥٨٨.

(77) لسان الميزان ١٩٥/٢.

ويقول محقق "الإغفال": « والحق أن صدق أبي علي يتجلى في كتاب "الإغفال" وغيره من كتبه فهو يروي عمن سمع، ويدافع عما يعتقده دفاعًا حارًّا، وينسب الشواهد إلى قائليها أو منشديها في الغالب »(٧٨).

روي عن الفارسي أنه كان غير وفي، يقول ياقوت: « وقرأت في تاريخ أبي غالب بن مهذب المعري قال: حدثني الشيخ أبو العلاء: أن أبا علي مضى إلى العراق، وسار له جاه عظيم عند الملك فناخسرو، فوقعت لبعض أهل المعرة حاجة في العراق، احتاج فيها إلى كتاب من القاضي أبي الحسن سليمان إلى أبي علي، فلما وقف على الكتاب قال: إني قد نسيت الشام وأهله، ولم يعره طرفه »(٧٩).

هذا الموقف الذي رواه ياقوت، لا يدل على أن الفارسي (غير وفي) فقد تكون هناك أسباب سياسية تمنعه من مساعدة هذا الشخص، أو ربما كان هناك خلاف بينهما، أو لعله ناصر أحد العلماء على الفارسي أو غيره ذلك...

خاصة أنه قد روي عن الفارسي أنه كان كريمًا، قال ابن الجزري عنه عندما توفي: « أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد، تنفق عليهم، فكان ثلاثين ألف دينار »(٨٠).

وهذا يدل على ثراء الفارسي، وسخائه وأنه توفي غنيًا مالاً، وعلمًا.

وذكر أبو حيان التوحيدي أن الفارسي كان شديد الحقد والحسد على علماء عصره، فقال: « وهو ــ يقصد الفارسي ــ متقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه، من أوله إلى آخره بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته »(٨١).

---

(78) الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني للفارسي رسالة ماجستير إعداد/ محمد حسن محمد إسماعيل كلية الآداب ــ جامعة عين شمس، انظر قسم الدراسة ص٨.

(79) معجم الأدباء ٣/١٩-٢٠، وانظر دفاع الدكتور عبد الفتاح شلبي عن هذه التهمة في كتابه (أبو علي الفارسي) ص٧٠-٧١.

(80) طبقات القراء ١/٢٠٧.

(81) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١.

وهذا الذي ذكره أبو حيان ليس ببعيد عن الفارسي فهو كثيرًا ما يتعالى على غيره. حق له ذلك فقد قال الخليفة عضد الدولة: « أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو ».

وهذه النزعة لازمت الفارسي فجعلته يذم العلماء المعاصرين له حتى شيوخه.

ترجم الذهبي للفارسي فقال: « خدم الملوك ونفق عليهم »[٨٢].

والفارسي كان لا يحب أن يوقع نفسه في مشاكل سياسية تجعله عرضة لإهانة أو حبس أو قتل[٨٣]، ولذلك؛ « لما خرج عضد الدولة لقتال ابن عمه عز الدولة، دخل عليه أبو علي الفارسي فقال له: ما رأيك في صحبتنا فقال له: أنا من رجال الدعاء، لا من رجال اللقاء، فخار الله للملك في عزيمته، وأنجح قصده في نهضته، وجعل العاقبة زاده والظفر تجاهه والملائكة أبصاره ... »[٨٤].

ومما سبق يمكن تحديد السمات المفارقة بين شخصية كل من الرماني والفارسي فيما يأتي:

١- الرماني لم يرحل عن بغداد ولم يفارقها، فقد ولد بها، ومات بها. أما الفارسي فكان كثير الترحال بين عواصم العلم والمال والشهرة.

٢- الرماني لم يخدم الملوك، ولم يَنْفِقْ عليهم، أما الفارسي فقد خدم الملوك ونفق عليهم.

٣- الرماني لم يحسد أحدًا، ولم يتقد غيظًا على أحد. كما كان الفارسي شأنه مع علماء عصره وشيوخه.

---

(82) تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، انظر ٢٦/ ٦٠٨، ٦٠٩.

(83) معجم الأدباء ٢٣٦/٧.

(84) أعتقد أن هذا هو السبب الطبيعي لاعتذار الفارسي لعضد الدولة عن المشاركة في الحرب بينه وبين ابن أخيه، ولا أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور محمد حسن إسماعيل حيث ألحق صفة الجبن بأبي علي لاعتذاره لعضد الدولة وعدم مشاركته في لحربه. انظر (الإغفال) قسم الدراسة ص١٤. وانظر (أبو علي الفارسي) لعبد الفتاح شلبي ص٧٨.

٤- الرماني كان فقيرًا، غير متطلع إلى جاهٍ أو مالٍ، أو مصاحبة سلطانٍ، زاهدًا في ذلك كله، واكتفى بحرفة الوراقة وجمع العلم حتـــى عُــرِفَ بـــالورَّاق، والجامع. أما الفارسي فقد كان غنيًا متطلعًا إلـــى الشـــهرة ومجـــارات الســـلطان ومصاحبته، والمحافظة على ذلك كله.

٥- تنوعت مؤلفات الرماني فألف في اللغة، والنحو، والصــرف، وعلــم الكلام، والبلاغة، والتفسير، والحدود. أما الفارسي فقد اقتصر تأليفه علـــى النحـــو والصرف، والقراءات.

٦- يكاد المؤرخون الذين ترجموا للرماني والفارسي يتفقون علـــى علـــو منزلتهما في اللغة والنحو، وعدوهما في طبقة واحدة مع السيرافي وهـــي الطبقـــة العاشرة، وأنهما كان من أئمة النحو في عصرهما.

آثار الفارســـي العلمية:

صنف الفارسي كتبًا كثيرة، وقد أحصى له الدكتور عبد الفتـــاح إســـماعيل شلبي ثلاثة وثلاثين مصنفًا[٨٥]، أشهرها: الحجة في علل القراءات السبع، والإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، والإيضاح، والتكملة، وكتاب الشعر، والتعليقة على كتاب سيبويه، وربط الفارسي مؤلفاته بالأماكن التي كان يزورها ويستقر بها فترة من الزمان.

فألف: المسائل البغداديات، والمسائل البصـــريات، والمســـائل الحلبيـــات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل العسكريات، وعرفت مؤلفاته بالمســـائل أيضـــا،

---

* على الرغم من هذه الصفاته التي وُسِمَ بها الفارسي فإنها لا تقلـــل مـــن جهـــده العلمي في النحو، كما أنه لا يزيد من جهد الرماني ما اتصف به مـــن الصـــفات والثناء. وإنما آثرت ذكر ذلك كله من أجل إبراز صورة الرجلين أمام القارئ وما تنعكس عليه شخصية كل منهما.

(85) انظر: "أبو علي الفارسي" لعبد الفتاح شلبي ١٤٧.

ومنها: المسائل العضديات، والمسائل المنثورة، والمسائل المجلسيات، والمسائل الذهبيات. وله أقسام الأخبار في المعاني وغيرها[٨٦].

أثر المنطق في التفكير النحوي في القرن الرابع الهجري:

لم تكن ثقافة النحويين في القرن الرابع الهجري واحدة، وإنما تختلف عمقًا ونضجًا وتنوعًا، فقد كان منهم من أتقن إلى جانت اللغة العربية وعلوم الفقه، والقرآن، ومنهم من أتقن إلى جانبها المنطق وعلم الكلام، ومنهم من كانت ثقافته عربية خالصة.

بالإضافة إلى أنهم لم يكونوا مقيدين بمنهج واحد لكي يسلكوا طريقًا واحدةً، كما هو الحال فيمن كان قبلهم من البصريين والكوفيين، مما أدى إلى أن يسلك النحوي الطريق الذي يرتضيه، ويضع لنفسه المنهج الذي يراه، ومن هنا فقد تأثر النحاة بالثقافات المختلفة، وكانت لهم أراؤهم المتباينة تجاه القضايا النحوية التي عالجوها، والمناهج التي سلكوها؛ لذلك فقد كان رءوس النحاة في القرن الرابع، وهم أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وأبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) يختلفون في المنهج والأسلوب تبعًا لاختلاف ثقافتهم الشخصية[٨٧].

فالزجاجي ينقد من قال في النحو بحدود المنطقيين[٨٨]، والسيرافي يرى الإكثار من السماع والرواية، والتعويل عليها في الحكم[٨٩]. والفارسي يرى القياس هو المعتمد[٩٠]، والرماني نحوي منطقي[٩١]. حتى عاب الفارسي على منهجه في

(86) أغلب مؤلفات الفارسي طبعت الآن.

(87) انظر خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، دار العلوم القاهرة، إعداد سعودي بن غازي ص٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧.

(88) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٨.

(89) انظر السيرافي النحوي بعبد المنعم فائز ١٥.

(90) انظر الخصائص لابن جني ٢/٨٨.

(91) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني ٦١

قوله: « لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء »[٩٢].

ومما يدل على هذا الاختلاف البين في مناهج النحاة في القرن الرابع. ما نقله ابن الأنباري في قوله: « قال بعض أهل الأدب كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئًا، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون بعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي »[٩٣].

فهذا يدل على أنه كان لكل من هؤلاء النحاة الثلاثة طريقة خاصة في معالجة البحث النحوي.

ومن يقارن بين الشروح الثلاثة لكتاب سيبويه على يد السيرافي والفارسي في (التعليقة على كتاب سيبويه) والرماني في شرحه، يلحظ هذا الفرق بَيْنَ المناهج الثلاثة.

ولقد اتفق الثلاثة في أربعة وجوهٍ[٩٤]:

الوجه الأول: الغاية، فغاية كل منهم أن يشرح الكتاب ويجليه ويرفع عنه سحائب الغموض. فجاءت الشروح الثلاثة مليئة بالعبارات الموضحة، وبالكثير مما لم يذكره سيبويه.

الوجه الثاني: تمحيص نص كتاب سيبويه، وغربلته، فقد عني كل منهم في شرحه بالتنبيه إلى ما وقع في الكتاب من سهو أو غلط أو اختلاف بين النسخ.

---

(92) نزهة الألباء ٢١١.

(93) نزهة الألباء ٣١٩.

(94) انظر الموازنة بين السيرافي والرماني (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، الجزء الخامس، رسالة دكتوراه، إعداد/ أحمد صالح أحمد دقماق، اللغة العربية جامعة الأزهر ١٩٨٨م، ص٥٥. وانظر الموازنة بين الفارسي والرماني (أبو علي الفارسي) لعبد الفتاح شلبي ٥٨٨، والرماني النحوي لمازن المبارك ٧٦.

الوجه الثالث: استقلال الشخصية أمام المذاهب النحوية والأقــوال الــواردة عن المتقدمين أو المتأخرين فكان كل منهم يناقش هذه الآراء في حرية تامة واثقًــا بعلمه معتدًا بنفسه مبرهنًا على ما يقول منتهيًا بالحكم لها أو عليها.

الوجه الرابع: التأثر بالمنطق وفلسفة النحو، وإن تفاوت هذا التأثر بينهم قوة وضعفًا.

بين النحو والمنطق:

التركيب اللغوي يخضع لقواعد لغوية معينة، تعطى للجملة قــدرتها علــى التعبير عن الفكرة بدقة ووضوح، وهذه القواعد هي المعروفة فــي اللغــة باســم "النحو"، ولما كان المنطق أيضا يضع القواعد التــي بواســطتها يكــون التفكيــر صحيحًا، فقد يبدو الأمر وكأن طبيعة كل من المنطق والنحو واحــدة، وهــي أن كليهما يضع القواعد العامة للتفكير الصحيح. فالنحو يبحث في القواعد التي تــنظم اللغة المعبرة عن الفكر، والمنطق يبحث عن الفكر المعبر عنه باللغة التي تخضع لهذه القواعد[٩٥].

على الرغم من أن هناك جوانب مشتركة بين النحو والمنطــق فــإن هــذه الجوانب لا تزيل الاختلاف بينهما، وقد لخص لنا أبو حيان التوحيدي ــ على لسان أستاذه السجستاني (ت٣٨٠هــ) ــ أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلمــين بقولــه: « النحو يرتب اللفظ ترتيبًا يؤدي إلى الحق المعروف، أو إلى العــادة الجاريــة، والمنطق يرتب المعنى ترتيبًا يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة ســابقة. والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشهادة في النحو مأخوذة من العــرب. ودليل النحو طباعي، ودليل المنطق عقلي. والنحو مقصور، والمنطــق مبســوط، والنحو يتبع ما في طباع العرب، وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتبــع مــا فــي غرائز النفوس، وهو مستمر على الأسلاف. والحاجة إلى النحو أكثر من الحاجــة إلى المنطق. والنحو أول مباحث الإنسان، والمنطق آخر مطالبه »[٩٦].

---

(95) مدخل إلى المنطق الصوري لمحمد مهران ٢٨. دار الثقافة بالقاهرة ط ١٩٧٥.

(96) المقابسات ١٧١.

ويرى السيرافي (٣٦٨هـ) أن المنطق والنحو من واد واحد بالمشاكلة، والمماثلة[٩٧].

إن ما قاله الفارسي في نحو الرماني وما تناقله المؤرخون أن الرماني كان يمزج النحو بالمنطق (إذا تغاضينا عن عامل الحسد عن الفارسي) فإنه أمر طبعي في عصر راجت فيه هذه البضاعة، ولم يخل علم من العلوم من التأثر به سواء كان فقهًا أو حديثًا أو تفسيرًا أو بلاغة، كذلك النحو لم يكن بعيدًا عن هذا التأثر.

والفارسي نفسه لم يخرج عن هذا التأثر المنطقي بل « كان ينهج نهج المناطقة في عرض المسائل النحوية، مدللاً، وشارحًا، ومعللاً، ومناقشًا، ومعترضًا، ورادًا على هذه الاعتراضات، وأنه كان يصطنع أساليب أهل المنطق، وينقل إلى النحو ألفاظهم، فتراه يستعمل النوع، والجنس، والشيوع، والقياس والحمل، والدلالة، والاختصاص »[٩٨].

ويقول الدكتور عبد الفتاح شلبي: « إن الفارسي لكثرة مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم، معقدة الأسلوب، ضاربة في الغرابة، تكد الذهن. وتصدع الرأس، على حين كانت عبارة الرماني في كتابه الحروف يسيرة سمحة يمضي بها رخاء حيث أصاب »[٩٩].

وسوف يظهر في ثنايا هذه الدراسة مدى تأثر كل من الرماني والفارسي بالمنطق والفلسفة والاعتماد على العقل في الاستدلال.

---

(97) المقابسات ٧٤.

(98) أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي ٦١١.

(99) السابق نفسه.

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

النـــحــــــو
مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي

رسالة دكتوراه

إعــداد
محمد محمــود عبد القــادر علــــي

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور علي محمد أبو المكارم
أستاذ النحو الصرف والعروض المتفرغ

١٤٢٥ هــ / ٢٠٠٤ م

الفصـــل الأول

مفــهــوم النــحـــــو

بسْمِ اللّهِ الرَّحْمـَنِ الرَّحِيمِ

(ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللّهِ وَكَفَى باللّهِ عَلِيمًا)

صَدَقَ اللّهُ العَظِيمُ
(سورة النساء : ٧٠)

الإهـــــــداء

إلى روح العزيزين

أبي وأمي

إلى أستاذي العزيز

أ. د. علي محمد أبو المكارم

إلى كل صادق في قوله ومخلص في عمله

أقــدم هــذا المجهــود

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم، والشكر لله على ما أولانــا مــن الفضــل والكرم، لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، ونسأله اللطف والإعانة فــي جميع الأحوال والأوقات، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الأمين وعلــى آله وصحبه أجمعين.

وبعــد

فإنه صح عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال :(من لا يشكر النــاس لا يشكر الله) ، ومن هذا المنطلق أجد لزاما علي ودينا في عنقي يجب الوفاء به، أن أتقدم بخالص التقدير وأسمى آيات الشكر إلى جميع أساتذتي الذين شــرفت بتلقــي العلم على أيديهم، وأخص بالشكر: أستاذي الفاضل والعالم الجليل الــدكتور علــي محمد أبو المكارم، الذي حظيت بشرف إشرافه علي فــي مرحلتــي الماجســتير والدكتوراه، فكان نعم العالم المؤدب لتلاميذه، ونعم الأب البار بأبنائه، فقد لمســت فيه روح الإخلاص، والتفاني في التوجيه والإرشاد، وسعة الصدر. وأعطاني مــن وقته الخاص ما كان له الأثر الحميد في نفسي، فشكر الله صنعه وجزاه عني خير الجزاء.

كما أقدم تقديري واحترامي البالغين للعالمين الجليلين عضوي لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز كشك عميد كلية دار العلوم، القاهرة.

والأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة رئيس قسم اللغة العربية، آداب الإسكندرية.

لتفضلهما بالموافقة على قراءة هذا البحث وإفادتي من علمهما الغزير الذي سيضيء لي الطريق على خطوات بحثي العلمي، فجزاهما الله عني كل خير .

وأخيرا أتوجه بالشكر والدعاء لكل من أسدى إلي عونا أو نصيحة أو دعاء لإتمام هذه الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

مفهـــــوم النحـــو

١ – مفهوم النحو:

ينبغي قبل الشروع في بحث أي ناحية من نواحي النحو التميهد لذلك ببحثٍ عن أصل التسمية في اللغة وللوقوف على التطور الذي لحق بالمفهوم الذي مثلتـــه هذه الكلمة.

والنحو في اللغة من « نحوت نحو الشيء، وهو من باب "قتل". ومصـــدر للفعل الثلاثي (نحا) بفتح العين في الماضي، وفتحها أوضمها في المضارع، تقول: نحاه ينحاه، ونحاه ينحوه »[١٠٠].

وقد استعملته العرب ظرفًا وأصله المصدر[١٠١] وجمعـــه أنحـــاء ونُحُــوٌّ، وتصغيره نُحَيَّة، كَدَلْوٍ ودُلَيَّةٍ[١٠٢].

وقد وردت لهذه الكلمة معانٍ متعددة، إذ دلت على:

١– القصد، يقال: نحوت نحوك، أي: قصدت قصدك[١٠٣].

٢– المثل، نحو: مررت برجل نحوك، أي: مثلك[١٠٤].

٣– الجهة، نحو: توجهت نحو البيت، أي: جهة البيت[١٠٥].

٤– المقدار، نحو: له عندي نحو ألف،أي: مقدار ألف[١٠٦].

٥– القِسْمِ، نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام[١٠٧].

٦– البعض، نحو: أكلت نحو السمكة، أي: بعضها[١٠٨].

---

(100) المصباح المنير للفيومي ٥٩٦/٢ المكتبة العلمية بيروت لبنان.

(101) تاج العروس للزبيدي ٣٦٠/١٠، دار مكتبة الحياة بيروت.

(102) لسان العرب لابن منظور ٣٠٩/١٤ وما بعدها.

(103) الصحاح للجوهري ٢٥٠٣/٦ دار العلم للملايين ــ بيروت ط٣، ١٩٨٤م.

(104) جامع العلوم للأحمدي نكَرى ٣٩٦، مؤسسة الأعلى بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.

(105) تاج العروس للزبيدي ٣٦٠/١٠.

(106) المعجم المفصل في النحو العربي لعزيز فوال ١٠٩٦/١، دار الكتب العلمية،بيروت ط١.

(107) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٦/١.

(108) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٠/١.

وأما عن سبب تسميته بـ"النحو"؛ فقد قال الخليل (ت١٧٥هـ) « بلغنا أن أبا الأسود، وضع وجوه العربية، فقال للناس: انحوا نحو هذا، فسمي نحوًا »[١٠٩]، وقيل: "سمي هكذا؛ لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادًا وتركيبًا[١١٠].

وقال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): « وسمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام؛ فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به »[١١١].

أما مفهوم النحو في اصطلاح النحاة فقد تعددت مفاهيمه في اصطلاحهم حسب المستوى الوظيفي لدراسة النحو، فمن جعل مستوى دراسة النحو قواعد اللغة بأسرها، ربط مفهوم النحو عنده بهذا المستوى، ومن جعل مستوى النحو مستوًى معيناً كدراسة الجملة، وما تتركب منها، أو دراسة الإعراب والبناء ربط مفهوم النحو بهذا المستوى أيضًا.

وفيما يأتي بعض من مفاهيم النحو عند النحاة؛ لنقف على مفهومه عند كل من الرماني والفارسي، ومعرفة أوجه التأثير والتأثر في ذلك.

يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ): « النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم ــ إذا تعلمه ــ كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب. فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن (فَعَلَ) مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع »[١١٢].

ويعرف ابن جني (ت٣٩٢هـ) النحو بأنه: « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها »[١١٣].

---

(109) معجم العين للخليل ٣٠٢/٣، دار الرشيد العراق ط: ١٩٨١م.

(110) المنجد في اللغة ٧٩٥.

(111) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٠٣/٥.

(112) الأصول في النحو لابن السراج ٣٥/١.

(113) الخصائص لابن جني ٥/٢.

ويقول أبو علي الشلوبين (ت٦٥٤هـ): « إن مقصد النحويين في هذه الصناعة[١١٤]: إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها. فلما كان مقصدهم ذلك، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا أولاً إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع، ويعلموا ماهية كل نوع منها، إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض، ومنها المشترك بين بعضها وبعض، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها؛ ليعرفوا في كل حكم من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع؟ »[١١٥].

والشلوبين يشير ــ هنا ــ إلى عملية الاستقراء في النحو العربي، وأنه قائم على استقراء النحويين للمادة اللغوية، ثم تصنيفها بشكل علمي يمنع الاضطراب أن يلحق بها. ويعين المتعلم للغة العرب أن يصل إلى ما يريد من خلال قوانين، وأحكامٍ عامة وصادقة.

ويقول ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): « إن النحو علم استخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ لمعرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها »[١١٦].

ويزيد الخضري كلام ابن عصفور إيضاحًا فيعرف النحو بأنه: « علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف به أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف، والإبدال، وحال التركيب كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النواسخ، وحذف العائد، وكسر "إن" وفتحها »[١١٧].

ومن الواضح أن مفهوم النحو في هذه التعريفات « لا يخص النحو بتغيير أواخر الكلمات، وضوابط هذا التغيير بل يشمل مع ذلك ما يتصل ببنية الكلمة وصياغتها كتثنيتها وجمعها، وتصغيرها، والنسب إليها، وتركيبها مع غيرها في

---

(114) أي صناعة النحو وهو متأثر في ذلك بالرماني.

(115) شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين ١/١٩٢، ١٩٣ تحقيق تركي سَهْو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

(116) المقرب لابن عصفور ١/٤٥.

(117) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٠.

علاقات نحوية، وبذلك يشمل هذا التعريف جانبين هما: جانب التركيب، وجانب المفردات قبل التركيب وبعد التركيب »[١١٨].

ومن ثَمَّ فإن « غاية البحث النحوي هي رصد الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة، وصياغتها في شكل قواعد ملزمة، وقوانين متبعة؛ فإن مقتضى ذلك أن النحو يدرس الكلمات، ولكنه حين يدرسها لا يعنى بها في ذاتها، وإنما مهمته البحث عن علاقاتها، ومن ثَمَّ فإنه لا يقف كثيرًا عند بنيتها إلا بقدر ما لهذه البنية من تأثر في مدى استجابتها للتركيب في الجملة، وفي أشكال هذه الاستجابة وضوابطها »[١١٩].

ومفهوم النحو في التعريفات السابقة لا يقف عند حدود الجملة وحدها، ولا يقتصر على ضوابطها دون غيرها وإنما يشمل بالضرورة مستويات النشاط اللغوي كلها. ودراسة قواعد اللغة بأسرها. وأجزاء كلام العرب" في هذا المفهوم ليست محصورة في إطار الجملة، بل إن منها ما يكون في مستوى الصوت، ومن هذه المستويات ما يتصل بالمبنى، ومنها ما يتصل بالمعنى. إذًا فإن معرفة أحكام أجزاء الكلام تستلزم معرفة المستويات كافة دون الاقتصار على مستوىً بعينه فيها [١٢٠].

والنحو قد اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطًا شديدًا، وظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية[١٢١]؛ مما يدل على اتساع مفهوم النحو في المراحل الباكرة.

ثم تطور مفهوم النحو في الأعمال المتأخرة، وأخذ يقتصر مفهومه على دراسة الجملة ومعرفة أحوال الكلمات في التراكيب، من حيث الإعراب والبناء:

وفيما يأتي بعض من هذه المفاهيم النحوية التي توضح هذه الظاهرة.

---

(118) النحو التعليمي في التراث العربي لمحمد إبراهيم عبادة ٩.

(119) المدخل إلى دراسة النحو العربي ٥٨/١.

(120) السابق ٦٢/١.

(121) النحو في مواجهة العصر لإبراهيم السامرائي ٢٨، دار الجيل ــ بيروت ــ لبنان، ط: ١، ١٩٩٥م.

يقول الفاكهي (ت٩٧٢هـ): « إن النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً »[١٢٢]. فجعل مفهوم النحو مقتصرًا على دائرة الإعراب والبناء.

ومن النحاة من يجعل مفهوم النحو مقتصرًا على دراسة الجملة وما يتصل بها. يقول الشيخ محمد الخضر حسين: « إذا ألقينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن أحوال الجمل، والمفردات من حيث وقوعها في التركيب، أو عن الأحوال التي يكون بها التركيب مطابقًا للمعاني الوصفية الأصلية، أما الجمل فنحو: الجملة التي تقع خبرًا، أو حالاً، أو صفة، أو معطوفة، أو شرطًا، أو جزاءً، أو جواب قسم، أو مضافًا إليه، أو مفعولاً ثانيًا لنحو: علمت وظننت. ولم يحصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الإعراب، بل بحثوا عن أحكامها من جهاتٍ أخر: ككونها خبرية أو إنشائية اسمية أو فعلية، مقيدة بنوع خاصٍّ من الألفاظ، أو مطلقةً، كما بحثوا عنها من جهة وقوعها في نظم الكلام، أو من جهة ما تتصل به من الألفاظ، أو من جهة وجوب الحذف أو امتناعه، أو جوازه ... »[١٢٣].

ويقول الدكتور علي أبو المكارم: « النحو علم من علوم اللغة التصويتية، وهو يدرس مستوى محددًا من مستويات النشاط اللغوي، هو مستوى الجملة، أي تركيب الكلمات في نطاق الجملة، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات »[١٢٤].

وقد جاء مفهوم النحو بمعنى تطبيق قواعد الإعراب على مفردات التركيب، وهو ما يطلق عليه في عصرنا "النحو التطبيقي" وأطلق عليه النحاة القدامى مصطلح "الإعراب"، يقول الزجاجي (ت٣٣٧هـ): « ويسمى النحو إعرابًا، والإعراب نحوًا سماعًا؛ لأن الغرض طلب علم واحد »[١٢٥].

فقد وَحَّدَ الزجاجي بين النحو والإعراب.

---

(122) الحدود للفاكهي ١١، دار النهضة العربية ١٩٧٨م.

(123) دراسات في العربية وتاريخها ٨٦-١٩١.

(124) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/٥٥، ٥٦.

(125) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٩١.

وقال الفارابي (ت٣٥٠هـ): « النحو: إعراب الكلام العربي »[١٢٦]. والإعراب ـ هنا ـ ليس مقابل البناء، بل هو تطبيق مفردات التركيب على القواعد »[١٢٧].

والمراد بالنحو التطبيقي: « الوقوف عند الملاحظة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، والوظائف التي تضطلع بها هذه الأجزاء، والمعاني التي تؤديها تلك الوظائف من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلم، نتيجة لما طرأ عليها من عوامل ومؤثرات »[١٢٨].

مفهوم النحو عند الرماني:

عَبَّرَ الرماني عن مفهوم النحو في قوله: « ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب؛ لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمنع منه صواب الكلام من خطئه، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[١٢٩].

ولقول الرماني دلالات يفهم منها رأيه في مفهوم النحو، تتمثل فيما يأتي:

١- أن الرماني مهتم في الإعراب ـ الذي يقصد به النحو ـ باللفظ والمعنى، ويجعلهما على درجة واحدة من الاهتمام والتقدير.

٢- أن النحو ـ عنده ـ يقوم على تمييز صواب كلام العرب من خطئه.

٣- أن معيار الصواب والخطأ في الكلام هو الرجوع إلى ما نطقت به العرب.

٤- أن القياس الصحيح هو أن تقيس على ما نطقت به العرب.

٥- أطلق الرماني على النحو تسمية "الصناعة"، وجعل لهذه الصناعة عناصرها الخاصة بها.

٦- أن أداة هذه الصناعة القياس الصحيح على كلام العرب.

---

(126) ديوان الأدب للفارابي الجزء الرابع القسم الأول ٣ ط ١، ١٩٩٨م القاهرة.

(127) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/٨.

(128) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي لجميل علوش ٨٢ ط ١، ١٩٩٧م.

(129) الشرح ٢/١٥ (المخطوط) وانظر: الرماني النحوي لمازن المبارك ٢١٣، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد مختار ١٨١ المملكة المغربية ١٩٩٦م.

فالنحو في نظر الرماني إذًا هو صناعة غرضها تمييز الصواب من الخطأ في الكلام، وأداتها القياس الصحيح على كلام العرب.

فهو ينظر إلى النحو بصفته صناعة مستقلة خاصة بالتركيب، وبناء الجملة، والغرض منه مجاراة لغة العرب، كما نطقت والنحو لا يدخله المعجم أو تفسير الغامض من الكلام؛ لأن اعتماده على ضبط أواخر الكلمات كما نطقت العرب. فلا ينبغي أن يخالط هذه الصناعة شيء غريب عنها.

يقول الرماني: « لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو؛ لأنه تخليط بإدخال صناعة في صناعة غيرها، وذلك لا يصلح؛ إلا أن يجري على طريق النادر الذي لا يعتد به »(١٣٠).

ويعلل الرماني لمجيء الغريب في كتاب سيبويه كما في (باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير الغريب)، فيقول: « لِمَ أَدخَلَ ــ سيبويه ــ في هذا الباب تفسير الغريب، وليس من صناعة النحو؟ » ثم يجيب عن ذلك بقوله: « وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب فجرى على طريق التبع للغرض؛ فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة على هذا الوجه »(١٣١).

وبالرغم من حرص الرماني على نقاء صناعة النحو من العناصر الدخيلة، نجده يتناول في (شرحه لكتاب سيبويه) كثيرًا من الموضوعات التي خرجت ــ اليوم ــ عن نطاق النحو، كبحوث الإمالة، والقوافي، والحروف، والأصوات(١٣٢).

والبحث في عدد حروف العربية، وأحوالها، وأقسامها، من أصلية ومستحسنة، ومستقبحة، ومخارجها في أجزاء الحلق، وتعدد أصنافها من مجهورة، ومهموسة وشديدة، ورخوة، ومطبقة، ومنفتحة، ومستعلية، ومستقلة ... وما كان

---

(130) شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/٢٥٧ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة ــ جامعة الأزهر للمتولي رمضان أحمد الدميري، وسوف أشير إلى هذا المصدر بقولي (الشرح "الرسالة") وللمخطوط بـ(الشرح "المخطوط")، وأما الشرح المطبوع فسأشير إليه بقولي (الشرح) فقط.

(131) الشرح ٢/٣٩ (المخطوط). والرماني النحوي لمازن المبارك ٢٤٨.

(132) الشرح ٤/٢٧٨ (المخطوط) وما بعدها.

منها من حروف الصفير والمد واللـين، والمنحـرف، والهـاوي، والمسـتطيل، والمتفشي ... وغير ذلك من أصناف الحروف »[١٣٣].

بل قد يدخل الرماني في النحو أمورًا بعيدة كل البعد عن علم النحو؛ حيـث يقول في (باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير): « ومعنى قولك أقطـار الـبلاد: أي: نواحيها، وأقطار السماء نواحيها. وهناك فرق بين القطر والضلع في الشكل؛ لأن الضلع هو الخط الذي بإزائه مثله كالضلع المستمر الذي بإزائه مثلـه. فأمـا القطر: فهو ناحية الزاوية المقابلة للزاوية التي بإزائها. فكل واحـد مـن هـذين المعنيين، قد يسري على مقتضى أصله »[١٣٤].

هكذا نجد الرماني قد أدخل في النحو شيئًا مـن المصـطلحات الهندسـية كالقطر، والضلع، والزاوية، والشكل، وكل هذا كان الاستغناء عنـه أفضـل مـن ذكره؛ لكيلا يدخل في النحو ما ليس منه.

وقد يبدو تناقض في موقف الرماني من مفهوم النحو بين النظرية والتطبيق، كما هو واضح في أقواله ، فعلى الجانب النظري يرى عدم إدخال ما لـيس مـن النحو فيه، أما في الجانب التطبيقي في شرحه لكتاب سيبويه فقد كان يشرح كتابًـا بعينه، وعليه أن يشرح كل ما جاء فيه، وكتاب سيبويه كتاب عربي جـامع. فيـه الكثير مما خرج ــ اليوم ــ عن نطاق البحث النحوي، وغدا في بحوث البلاغـة واللغة وفقه اللغة، وعلم الأصوات[١٣٥].

كما يكن القول أيضا بأن ثقافة الرماني المتنوعة تفرض عليه ــ أحيانًا ــ إبـراز هذه الثقافة في مؤلفاته.

---

(133) الشرح ٥/، ١٦٢١٦١ (المخطوط) وانظر: الرماني النحوي ٢٥٣، ٢٥٤.

(134) الشرح ٧٨٤/٢ (الرسالة).

(135) الرماني النحوي ٢٥٣-٢٥٤.

والرماني عندما يطلق على النحو أنه صناعة فإنَّ مقصده من ذلك أنه « العلم الحاصل بالتمرن أي أنه قواعد مقررة، وأدلة، وُجِدَ العالم بها أم لا »[١٣٦]. أو هو « ملكة حاصلة بالتمرن »[١٣٧].

وتسمية النحو أو غيره من العلوم بالصناعة أمر شاع لدى القدماء، وهو اصطلاح جروا عليه، وفهموا منه ما نفهمه نحن ــ اليوم ــ من كلمة (فن)، ولقد كثر استعمالهم له حتى كانوا يسمون التأليف صنعة.

فالرماني لم ينفرد بتسمية النحو بــ(الصناعة) ، وإنما هو متبع في ذلك سابقيه.

وقد ربط الدكتور تمام حسان كون النحو صناعة؛ بأنه يتصف بالموضوعية، وما يكون لها من استقراء ناقص وضبط والشمولية الحتمية المتمثلة في القياس، ثم التماسك بعنصريه: عدم التناقض، والتصنيف، وأخيرًا يتسم النحو بالاقتصاد، وله مظهران: أولهما: الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون الكلام عن المفردات ... وأما المظهر الثاني للاقتصاد فهو: التقعيد. ثم طرح الدكتور تمام حسان نتيجة مفادها أنه: إذا تحقق للنحو الموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد كان النحو علمًا مضبوطًا[١٣٨]. وكما يَرْوِي السيوطي ــ في الاقتراح ــ عن صاحب البديع[١٣٩]: « للنحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف؛ ليعرف الصحيح من الفاسد »[١٤٠].

مفهوم النحو عند الفارسي:

---

(136) فيض نشر الانشراح من روض طَيِّ الاقتراح، لابن الطيب الفاسي الشرفي ٣٤، المكتبة العامة بالرباط ١٩١٥م.

(137) السابق ٣٥.

(138) بتصرف من كتاب الأصول لتمام حسان، انظر: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(139) هو كتاب البديع في النحو لأبي الحسن علي بن عيسى الربعي المتوفى سنة ٤٢٠هــ، وهو عالم بالعربية له تصانيف في النحو منها: كتاب البديع، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(140) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٣ وما بعدها.

قد عَرَّفَ الفارسي النحو في قوله: « النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم أنفسها ».

فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم، فهو على ضربين: أحدهما: تغيير بالحركات، والسكون، أو الحروف، يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب. ويكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة،والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم، من غير أن يختلف العامل. وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف أو زيادة حرف، أو نقصان حرف ... وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر، وإن كانت شبه المعرب في أنه تغيير يلحق أواخر الكلم فليست بإعراب؛ لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل »[١٤١].

وبالوقوف على هذا التعريف للنحو ــ كما ذكره الفارسي ــ يتبين الآتي:

١- أن مفهوم النحو عنده عام يدخل فيه النحو والصرف، وأن التصريف جزء مكمل للنحو.

٢- أن الفارسي خَصَّ النحو بتغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل، وأطلق عليه لفظ الإعراب.

٣- أن العامل له دور أساسي في البناء النحوي.

٤- أن النحو بالمفهوم العام يقوم على العلم بالقياس، وأن القياس يقوم على استقراء كلام العرب.

ومن ثم استطاع الفارسي أن يضع مقاييس لكثير من أبواب النحو بالمفهوم الذي حَدَّدَهُ؛ إيمانًا منه بأن النحو قياس مستنبط مما قاله العرب، من ذلك ما جاء في باب المقصور والممدود حيث قال: « كَتَبْتُ للخزانة ــ أدام الله عمارتها ــ كتابًا مبسوطًا في مقاييس المقصور والممدود »[١٤٢].

---

(141) التكملة ٧٥.

(142) حَقَّقَ هذا الكتاب (بالعنوان نفسه منسوبًا لأبي علي الفارسي) عبد المجيد بن حسن الحارثي ــ دار الطرفين ــ الطائف، ط: ١ – ٢٠٠١م/١٤٢١هـ.

ومفهوم النحو عند الفارسي يماثل مفهومه التطبيقي عند الرماني، حيث إن الفارسي: « يخرج من النحو إلى اللغة، ويعـرج علـى البلاغـة، والعـروض، ويستخدم المنطق؛ لذا فإنه يدل على كل منها بالمصطلح الذي ينبئ عنه، نجد كـل ذلك في مسائله كاستخدام الحد، والتمييز، والتفسير، والتنكير، والتعريف، والصلة، أثناء الحديث عن النحو، وكاستخدام المخارج والغنة، والإخفـاء، والإدغـام مـن المصطلحات الصوتية، واستخدام السجع والاستعارة من المصـطلحات البلاغيـة، وكذا الخروج والقافية والترنم من المصطلحات العروضـية، والحمـل والجـنس والنوع والاختصاص والدلالة، والنظر من اصطلاحات المناطقة مما يـدل علـى سعة اطلاعه وعظمة تأثره بما يدور حوله من ثقافة عصره »[١٤٣].

٢- نظرة على وجوه الاتفاق والاختلاف بين الرماني والفارسي:

لبيان مفهوم النحو عند الرماني والفارسي، لابد مـن التعـرض للمظـاهر النحوية عندهما، والتي تتمثل فيما يأتي:

١- المصطلحات النحوية ومفاهيمها.

---

(143) انظر: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ٥٤.

٢- الأحكام النحوية.

٣- التقسيمات النحوية.

٤- المعنى النحوي.

وفيما يلي بيان لهذه المظاهر النحوية:

١- المصطلحات النحوية:

المصطلحات عامة « ألفاظ تستخدم للتعبير عن معانٍ محددة في إطار علم بعينه، فهي وسيلة تهدف إلى نقل هذه المعاني وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة والتحديد بين أبناء هذا العلم والمعنيين به »(١٤٤).

أما المصطلحات النحوية فهي « تلك الألفاظ المتعارف عليها عند النحويين بدلالتها الخاصة على المفاهيم النحوية »(١٤٥).

وهي « من أدوات التعبير العلمي، لها من هذا الجانب دورها الكبير في تدوين الملاحظات ووضع الافتراضات، وتكوين النظريات، ومن هذا الجانب ينبغي أن يكون المصطلح العلمي دقيقًا »(١٤٦).

والمصطلح ــ في أية دراسة نحوية ــ ليس إلا جزءًا من بناءٍ نظري للنحو، ومن ثَمَّ فإن عزل المصطلح فهمًا وتقييمًا عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته، فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري، وفقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالاطراد »(١٤٧).

---

(144) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٢٧/١.

(145) المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري لحسني محمد محمد لبدة من المقدمة رسالة (دكتوراه)، آداب ــ القاهرة ١٩٩٢م.

(146) الأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي ٢٠٤ دار غريب بالقاهرة.

(147) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية لأحمد عبد العظيم عبد الغني ٢. دار الثقافة بالقاهرة، ط: ١٩٩٠م.

وقد مرت المصطلحات النحوية: « بمراحل زمنية متباينـــة، مـــن حيـــث النشوء، والارتقاء، وقد اشترك في تطويرها مجموعة من النحاة علـــى مختلـــف العصور، فالبصريون أشادوا البناء ثم جاء الكوفيون؛ ليضيفوا، وتبعهم كـــل مـــن نحاة بغداد، والأندلس، ومصر، والشام؛ ليكملوا البناء حتى أصبحت المصـــطلحات ثابتة مستقرة »(١٤٨).

ولقد "ساهم نحاة القرن الرابع في خلط المصطلحات الكوفيـــة والبصـــرية، واختصارها، وتهذيبها. واشتهر بعضهم بالتعمق في الثقافات المجاورة أو الانتماء إلى بعض المذاهب التي برزت في عصرهم متأثرين بمصطلحات تلك الثقافـــات، وتلك المذاهب فظهرت مصطلحات جديدة »(١٤٩) متأثرة بالعلوم الأخرى كالفقـــه، والمنطق، والبلاغة ... إلخ.

وبعد هذه النبذة المختصرة عن المصطلحات عامة والمصطلحات النحويـــة خاصة: مفهومها، وأهميتها، ومراحلها، وأثرها في نحاة القرن الرابـــع خاصـــة. فسوف أتناول هذه المصطلحات النحوية عند كل من الرمـــاني والفارســـي؛ فـــي محاولة للكشف عن هذا التأثير، والوقوف على ما أضافه كل منهما إلـــى النحـــو العربي، ولاسيما أن كلاً منهما صاحب فكرٍ نحوي، وأسلوب، ومنهج في دراســـة "علم النحو". والغرض من ذلك إفادة الباحثين بالمادة العلميـــة حـــول المصـــطلح النحوي ودوره في بناء الهيكل النحوي والوقوف على مفهوم النحو عندهما بصورة أوضح.

---

(148) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي عبد الفتاح الدجني ٢٠٥ وكالة المطبوعات بالكويت، ط: ١، ١٩٧٤م.

(149) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ٣٨٢.

المصطلحات النحوية عند الرماني:

جاءت المصطلحات النحوية عند الرماني على صورتين، إحداهما: مصطلحات موروثة، والأخرى مصطلحات مبتكرة.

فأما المصطلحات الموروثة فهي تلك الألفاظ المصطلح عليها عند النحاة السابقين عن الرماني وهذه المصطلحات نقلها الرماني عن شيوخه، كمصطلح الضمة والفتحة، والكسرة، والسكون(١٥٠).

---

(150) يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: « لا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفتيه من فتح، وضم، وكسر، كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي »، انظر: النحو العربي في مواجهة العصر ٣١، دار الجيل ــ بيروت ــ لبنان ط: ١، ١٩٩٥.

وهذه المصطلحات منها ما هو بصري ومنها ما هو كـوفي، وقـد يخلـط الرماني مصطلحات البصريين، والكوفيين ومن المصـطلحات البصـرية التـي استخدمها الرماني: (الصفة، والبدل).

الصفة:

استعمل الرماني مصطلح "الصفة" وهـو بصـري بـدلاً مـن مصـطلح "النعت"(١٥١) وهو كوفي. قال: « وإنما وجب في "الصفة" أن تتبع؛ لأنهـا بمنزلـة المكمل لبيان الأول، مع أن الثاني فيها هو الأول، فلما اجتمع السببان: مـن أنهـا مكملة لبيان الأول. وأن الثاني فيها هو الأول اقتضى أن يكون إعرابها كـإعراب الأول »(١٥٢).

وعرف الرماني الصفة بقوله: « الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسـم الجاري عليه مختص له »(١٥٣).

البدل:

استعمل الرماني مصطلح "البدل"(١٥٤) وهو بصري، ولم يستعمل مصطلح: "الترجمة أو التبيين أو التكرير" وهو كوفي.

---

(151) الصفة والنعت بمعنى واحد، وقيل مختلفان، انظر ابن يعيش ٤٧/٣، حاشية الصـبان ٥٦/٣، التصريح وحاشية يسن عليه ١٠٧/٢، وفي همع الهوامع ١١٦/٢ إن التعبير بالنعـت اصـطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة.
وقد استخدم سيبويه في كتابه ثلاثة مصطلحات للدلالة على معنى واحد وهي "النعـت والصـفة والوصـف" انظـر: الكتـاب ٤٢١/١، ٧/٢، ١٣، ٥٩/٢، ١٨٨، ٥٠٨/٣. واسـتخدم الفـراء مصطلحين بمعنى واحد هما "النعت والصفة" انظر: معـاني القـرآن ٧/١، ١١، ١٢، ٥٥، ٧٣، ٤٧/٢، ٢٥٠، واستخدم ثعلب وأبو بكر الأنباري مصطلح "النعت" فقط انظـر علـى الترتيـب: مجالس ثعلب ٤٤/١، ٩٨، ٢٦٢، ٥٢٩/٢، شرح القصائد السبع الطـوال ٨، ٩، ١١، ٥٠، ٥١، واستعمل المبرد وابن السراج مصطلحات "النعت" و"الصفة"، و"الوصف" للدلالـة علـى وظيفـة نحوية واحدة انظر على الترتيـب: المقتضـب ١٥٥/٤، ٢٨٢، ٢٨٦٣١٤، ٣١٦، والأصـول ٢١/٢، ٣١

(152) الشرح ٨٣٥/٢ (الرسالة).

(153) الحدود للرماني ٦٩.

قال: « ووجب في "البدل" أن يتبع؛ لأن تقدير الثاني أن يقع موقـــع الأول؛ فله مثل عمل العامل في الأول، بهذا التقدير وله معنى التابع؛ لأن العامل قد عمل في الأول في اللفظ »(١٥٥).

وللبدل مفهوم نحوي عند الرماني حيث قال: « البدل: قول يقدر في موضع الأول »(١٥٦).

ومن ثم فالرماني فضل المصطلح البصري "البدل" مفهومًا وتطبيقًــا، ولــم يستعمل المصطلح الكوفي: "الترجمة أو التبيين أو التكرار" مطلقًا، لا مفهومًـا ولا تطبيقًا.

ومن المصطلحات الكوفية التي استخدمها الرماني، مصـطلح "النســق ــ النعت ــ الكناية والمكنى".

النسق(١٥٧):

---

(154) ورد في "همع الهوامع" للسيوطي ٢١٢/٥ نقلا عن أبي حيان أن "البدل" مصطلح البصـــريين، أما الكوفيين فقد اختلف النقل عنهم. فذكر الأخفش أنهم يسمونه "التبيين" ونقل ابن كيســان أنهــم يقولون له: "التكرير" انظر: التذييل ١٣٧/٤، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٣، والتصريح ١٥٥/٢.

(155) الشرح ٨٣٥/٢ "الرسالة".

(156) الحدود للرماني ٦٩.

(157) ورد في همع الهوامع « نسقت الكلام أنسقه نسقًا بسكون السين أي عطفته بعضه على بعض ... ويسمى به الكوفيون المعطوف في نحو رأيت زيدًا وعمرًا، ونقل عن البصريين أنهم يسمونه "شركة" انظر: الهمع ٢٢٣/٥. وذكر ابن يعيش أن "العطف" من عبارات البصريين، والنسق من عبارة الكوفيين، شرح المفصل ٧٤/٣.

واستخدم المبرد مصطلح "العطف" انظر: المقتضب ١٤٨/١، ١١٥/٤، ١٩٥، ويســمى التــابع معطوفًا المقتضب ١٥١/٤، ٢١١.

وعنون ابن السراج للباب بلفظ "العطف بالحرف" الأصول ٥٥/٢، احترازًا من عطــف البيــان. وورد عنده مصطلح "النسق" وحروف النسق، وحروف العطف انظر ذلك كلــه فــي الأصــول ٦٠/٢. وقطع الدكتور مهدي المخزومي أن مصطلح "النسق" من طائفة المصــطلحات الكوفيــة الخالصة التي لم يعرفها (البصريون) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراســة اللغــة والنحــو ٣٠٥.

ولكن ورود مصطلح "النسق" عند البصريين يدل على بطلان ما ذهــب إليــه الــدكتور مهــدي المخزومي. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي "وشاع أيضًا أن "النسق" مصطلح كــوفي، والــذي

استغنى الرماني عن مصطلح "العطف" البصري بمصطلح "النسق" الكوفي. قال: « ووجب في النسق: أن يتبع؛ لأن الثاني فيه شريك الأول في المعنى فشركه في الإعراب لشركته في المعنى ». وعرف النسق فقال: « النسق: تبع للأول على طريق الشركة »(١٥٨).

النعت:

استخدم الرماني مصطلح "النعت" الكوفي في شرحه لكتاب سيبويه. قال في (باب التوابع): « وما معنى النعت في مررت برجل مثل رجلين »(١٥٩)؟ ولقد بوب الرماني بمصطلح "النعت" فقال: « باب النعت المعرفة »(١٦٠). كما وضع مفهومًا للصفة، ولم يشر إلى مصطلح: "النعت" في وضع المفهوم. في كتابه الحدود(١٦١).

إذًا فالرماني قد استخدم المصطلح البصري "الصفة" والمصطلح الكوفي "النعت"، وجعل المصطلحين لمفهوم واحد. وآثر مصطلح "الصفة على مصطلح "النعت في وضع المفهوم، وذلك لميله الشديد للمذهب البصري، وهو تابع في ذلك لسابقيه من رواد المذهب البصري كسيبويه(١٦٢)، والمبرد(١٦٣)، وابن السراج(١٦٤).

الكناية والمكنى:

يقول السيوطي: « إن "الضمير" و"المضمر" مصطلحان بصريان ويقابلهما "الكناية" و"المكنى" عند الكوفيين »(١٦٥). ونقل ابن يعيش(١٦٦) وابن القواس(١٦٧) أن:

عرفناه أن النسق جاء في كلام الخليل بـ"العين" وذكره سيبويه في الكتاب انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٥٤. دار الفكر ــ الأردن ط:١، ١٩٨٧، وانظر: المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي دراسة وتحقيق لأحمد عفيفي ٥٧، ٥٨، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩٥.

(158) الحدود ٦٩.

(159) الشرح ٢/٨٧١، ٨٨٠ "الرسالة".

(160) الشرح ٢/٩١٥.

(161) الحدود للرماني: ٦٩.

(162) الكتاب ١/٤٢١.

(163) المقتضب ٤/١٥٥.

(164) الأصول ٢/٢١، ٣١.

(165) همع الهوامع ١/١٩٤.

« الكوفيين لا يفرقون بين "المضمر" و"المكنى" فهما عندهم من قبيل الأسماء المترادفة، معناهما واحد، وإن اختلفا في اللفظ ».

وقد كثر عند البصريين المتقدمين استخدام مصطلحي "المضمر" و"الضمير" نجد ذلك واضحًا عد المبرد[١٦٨] وابن السراج[١٦٩] والزجاج[١٧٠] والزجاجي[١٧١].

ولقد ذكر الرماني مصطلحي "الكناية" و"المكنى" الكوفيين في عرضه للقضايا النحوية فقال: « ويا حكمُ مبني؛ لأنه وقع موقع الكناية، وذلك أن المخاطب إنما يخاطب في كل موضع بالكناية، إلا في النداء خاصة فبني لوقوعه موقع المكني وكل مكني من المضمرات مبني »[١٧٢].

وعلى الرغم من أن الرماني استعمل المصطلح الكوفي "المكني" و"الكناية" والذي يقابله عند البصريين مصطلح "المضمر" و"الضمير" إلا أن الرماني قد أضاف له معنًى آخر وهو أن الكناية معنًى عام، والمضمرات داخلة فيه فالمكنى يكون مضمرًا وغير مضمر. وعند الرماني « كل مضمر مكنى وليس كل مكنى فهو مضمر، كقولك فلان وفلانة وهن وهنة فهذه كناية وليست بمضمر؛ لأنه ليس بمضمن بمذكور جرى مجرى ذكره »[١٧٣].

والبصريون كذلك « يجعلون المضمرات نوعًا من المكنيات، فكل مضمر مكنى وليس كل مكنى مضمرًا عندهم »[١٧٤].

فالرماني نقل المصطلح الكوفي واستعمله استعمال البصريين.

---

(166) شرح المفصل ٨٤/٣.

(167) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٦٤٦/١.

(168) انظر: المقتضب ١/ ٣٩٦، ٣٨٩، ٣/ ١٤٢، ١٨٦، ٤/ ٢٧٩

(169) انظر: الأصول ٩٨/١، ١٥٠، ٢٩١، ١٢٢/٢.

(170) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٤/١، ١٤٩، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥٧/٢.

(171) انظر: الجمل للزجاجي ٤٨، ٥١، ١١٧.

(172) الشرح ١٤٥/١

(173) الشرح ٩٢٢/٢ (الرسالة).

(174) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٤٦/١.

أما المصطلحات المبتكرة: فهي الألفاظ التي استخدمها الرماني في عرضه للقضايا النحوية متأثرًا في ذلك بثقافته المتنوعة.

ومن المصطلحات التي ذكرها الرماني متأثرًا في ذلك بالمتكلمين "المركب والمفرد، اللطف، والخفاء، والمنزلة بين المنزلتين، والتقريب والتحقيق"، وفي نصوص الرماني الآتية بيان لذلك:

المركب والمفرد:

المراد بالمركب عند الرماني "المتعدد" والذي يقابله "المفرد" وليس المراد به المصطلح المعروف بالتركيب المزجي أو الإسنادي أو الإضافي. يقول: « ... وتقول: مررت بقوم عبد الله، وزيد، وخالد، بالجر على البدل، ويجوز فيه الرفع، ويقوى من وجهين، أحدهما: أن التفصيل بالعطف يقتضي منهم كذا ومنهم كذا. والآخر: أن المعطوف مركب لا يشاكل المفرد »(١٧٥) ويراد به ــ أيضًا ــ « المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد »(١٧٦).

اللطف والخفاء:

ومن المصطلحات التي يرددها الرماني متأثرًا بالمتكلمين مصطلحي "اللطف والخفاء" يقول في (باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم): « أما المختص الجاري مجرى المبهم فهو الذي له حدود في نفسه يتعذر علىالعباد حصره بها، كقولك: هو مني منزلة الشغاف من القلب، فمنزلة الشغاف من القلب له حد يحصره إلا أنه يخفى ويتعذر للطفه وخفاء حاله حد العباد له »(١٧٧).

المنزلة بين المنزلتين:

والرماني متأثر بمذهبه الاعتزالي(١٧٨) فنقل مصطلحهم المنزلة بين المنزلتين إلى علم النحو حيث قال: « وتقول: هو مني فرسخان وهو مني عدوة الفرس ودعوة الرجل، وهو مني يومان، وهو مني فوت اليد، بالرفع في جميع ذلك

---

(175) الشرح ٩٦٠/٢ (الرسالة).

(176) الحدود للرماني ٧٠.

(177) الشرح ٧٩٧/٢ (الرسالة).

(178) انظر الاعتزال وأثره في التقعيد النحوي (دكتوراه) إعداد صلاح عبد اللطيف، دار العلوم ، القاهرة، ٢٠٠٣ م.

على تقدير أن الثاني هو الأول، وهو يجري مجرى القرب والبعد؛ لأنها "منزلة بين المنزلتين" من القرب والبعد، فدخلت حكمها من هذه الجهة؛ إلا أن الرفع دخله للمبالغة إذا جعل الثاني هو الأول وقيل هو مني فوت اليد، فكأنه يقول ذلك على التحقيق ولو نصبه على الظرف كان على التقريب ... »[١٧٩].

أدنى التخصيص وأعلى التخصيص:

من المصطلحات الخاصة بالرماني مصطلحا "أدنى التخصيص وأعلى التخصيص" يقول في (باب نعت المعرفة): « فإن الإضافة توجب التخصيص، فإذا كانت بحروف الإضافة كقولك: "غلامٌ لزيد" أوجبت "أدنى التخصيص" كما أنها على أدنى الاتصالين، وإذا كانت على أتم الاتصالين أوجبت "أعلى التخصيص" و"أعلى التخصيص تعريفه، فإذا قلت: دار الخليفة فهي على الدار المعروفة، وإذا قلت: دار للخليفة فهي نكرة ليس المعنى فيها أنها الدار المعروفة، ولكنها دار من الدور التي هي له »[١٨٠].

التوحيد:

أطلق الرماني مصطلح "التوحيد" وأراد به المفرد الذي يقابله المثنى والجمع. فقال في "باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد": « والصفة التي هي اسم يجوز فيها الوجهان من التوحيد والتثنية والجمع، على أن أحدهما بحق شبه الفعل والآخر بحق الاسمية فيجوز: أَحَسَنٌ أخواك، وأحسنان أخواك »[١٨١].

مصطلح "يكتسي":

عبر الرماني بهذا المصطلح في (باب نعت المعرفة) فقال: « ... وكان (المضاف إلى المعرفة) معرفة؛ لأنه يجب أن يكتسي منه التعريف بدخوله فيه حتى صار كبعض حروفه، وأيضا فإن الإضافة توجب التخصيص »[١٨٢].

مصطلح "الانفصال":

---

(179) الشرح ٢/٨٠٣، ٨٠٤ (الرسالة).

(180) السابق ٢/٩٢٠.

(181) السابق ٣/١٠٥٧.

(182) الشرح ٢/٩٢٠.

ورد مصطلح "الانفصال" عند الرماني في قوله: "وكذلك إفراد "حنان" من الإضافة في (حنانيك)، إنما هو للإشعار بأنها إضافة الانفصال"[١٨٣].

والرماني لم يقصد بالانفصال ــ هنا ــ ذلك المصطلح الذي تعارف عليه النحويون في باب الإضافة، عندما يكون المضاف وصفا للمضارع، وإنما يقصد به ما تكون الإضافة فيه تارة، ولا تكون تارة أخرى. ومن ثم فإن مفهوم المصطلح قد يختلف عند الرماني عنه عند غيره.

وثمة مصطلحات أخرى صنعها الرماني، ووضع لها مفاهيم من عنده، كمصطلح "المحتاج إلى الشيء" و"المغني عن الشيء" و"المرتب" و"الداعي إلى الشيء" و"المحقق".

قال الرماني: « المحتاج إلى الشيء: هو المختص بما في وجوده، وعدمه صفة نقص »[١٨٤]. وقال: « والمغني عن الشيء هو المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتفاء صفة النقص »[١٨٥].

وقال: « الداعي إلى الشيء: الذي يظهر وجه الحاجة إليه والمنفعة به، وله أسباب يطلب من أجله »[١٨٦]، وقال: « والمرتب: منزلة للشيء هو أحق به »[١٨٧].

وتناول الرماني بعض المصطلحات بالتعريف في رسالته "الحدود" وهي مصطلحات لغوية، ونحوية، وبلاغية، ومنطقية، وأصولية.

فمن المصطلحات النحوية: « الاسم، والفعل، والحرف، والإعراب والبناء، والمعرفة والنكرة، والمفرد والجملة، والتثنية والجمع، والمرفوع والمنصوب

(183) السابق ٢/٥٦٨.

(184) الحدود للرماني ٧٥.

(185) السابق نفسه.

(186) السابق ٧٤.

(187)الحدود للرماني.

والمجرور، والتوابع ــ الصفة، البدل، النسق ــ والحال، والتمييز، والإضافة، والمصدر، والاستثناء »[١٨٨].

ومن المصطلحات الصرفية: « المقصور، والممدود، والاشتقاق، والتخفيف »[١٨٩].

ومن المصطلحات البلاغية: « الحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والصورة، واللفظ والمعنى، والبيان »[١٩٠].

ومن المصطلحات الأصولية: « الأصل، والفرع، والمطرد، والنادر، والقوة، والضعف، والقياس، والتقدير، والنظير، والنقيض، والعارض، واللازم »[١٩١].

ومن مصطلحات المنطق وعلم الكلام: « القياس، والبرهان، والحكم، والعلة، والسبب، والجنس، والنوع، والخاصة، والحادث، والمحال، والحسن، والقبيح »[١٩٢].

ومن المصطلحات العامة: التي يمكن أن تندرج تحت أكثر من علم: « الحذف، والذكر، والغرض، والمناسبة، والمقيد، والمطلق، واللفظ، والمعنى، والخبر، والحقير، والعظيم، والمستقيم، والمادة »[١٩٣].

فهذه المصطلحات نحوية بلاغية فقهية.

وبعد هذا العرض للمصطلحات النحوية عند الرماني يمكن القول بأن الرماني على الرغم من أنه قد أقحم في النحو مثل هذه المصطلحات الخارجة عن مفهومه فإنه قد أضاف إلى المصطلح النحوي ما يمكن الإفادة منه في جوانب النحو الأخرى كالنحو الدلالي ونحو النص والنحو التطبيقي.

---

(188) انظر: مفاهيم هذه المصطلحات رسالة (الحدود) على الترتيب ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠.

(189) السابق على الترتيب ٧١، ٦٩، ٧١.

(190) السابق على الترتيب ٧٠، ٧٤، ٦٦.

(191) السابق على الترتيب ٧٣، ٧١، ٦٦، ٧٢، ٧٣.

(192) السابق على الترتيب ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٧٣.

(193) السابق على الترتيب ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٥، ٧٣، ٧٤.

المصطلحات النحوية عند الفارسي:

كان الفارسي يستعمل مصطلحات النحاة الذين سبقوه كسيبويه والمازني والمبرد وابن السراج وغيرهم، من ذلك:

استعماله مصطلح (بين بين)[١٩٤] و(أهل التخفيف)[١٩٥] و(أهل التحقيق)[١٩٦].

ونقل عن سيبويه مصطلح (الثبت) فقال: « ولا تزاد الميم وسطًا إلا بثبتٍ، كما لا تزاد الهمزة غير أول إلا بثبت »[١٩٧].

وقد يبتعد الفارسي عن المألوفً فيؤنث "النصب" و"الرفع"؛ ليدل بهما على علامتهما فيقول: « وهذه الفتحة تشبه النصبة »[١٩٨].

"والفارسي ممن أخذوا ما راق لهم من مصطلحات البصريين والكوفيين، وإن كان إلى البصريين أميل »[١٩٩].

ومن ثَمَّ نجده يذكر مصطلحًا كوفيا كـ"الخفض" ويترك المصطلح البصري "الجر". يقول: « إن حروف الخفض لا تقع صدرًا، ولا حكمها أن تكون كذلك؛ لأنها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها، فحكم ما تضيفه أن يكون قبلهن في المعنى والرتبة، وإن وقع حرف مبتدأ به في اللفظ، كقولك: (بزيد مررت) »[٢٠٠].

ويقول في موضع آخر: « منذ: مَنْ جَرَّ بها فهي من الجملة التي قبلها، كما أن الباء في قولك: مررت بزيد من الجملة التي هي مررت، ومتعلق بها »[٢٠١].

وانفرد الفارسي ببعض المصطلحات التي تظهر شخصيته النحوية وتبحره في هذا العلم، وتملكه لأدواته.

---

(194) التكملة ٢٢٠.

(195) السابق ١٨٢.

(196) السابق ٢٢٠.

(197) السابق ٢٣٨. وانظر: الكتاب ٣٥٢/٢.

(198) الحجة ٥٠٨/٣.

(199) خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري ٤٩.

(200) التعليقة ٢٠/٢.

(201) التعليقة ٢٣/١.

فقد عبر عن همزة الاستفهام بالألف قال: « والألف تدخل للتقرير »[٢٠٢]، وقال: « ألا ترى أن الألف في الاستفهام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ألا ترى أنك تقول: أمررت بزيد؟ »[٢٠٣] كما عبر عن همزة التعدية بهمزة النقل[٢٠٤].

ويستعمل الفارسي مصطلح (بعض شيء، لا يفرد من صاحبه) ويريد (الإضافة) أو نوعًا منها؛ يقول في باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجميع، وذلك أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء لا ينفرد من صاحبه. وذلك قولهم: ما أحسن رءوسهما، وقال تعالى: ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾[٢٠٥]، قال تعالى: ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[٢٠٦]، وهذا بمنزلة فعلنا. إذا كانا اثنين »[٢٠٧].

الصفة والنعت، والعطف والنسق:

لم يخلط الفارسي بين مصطلح "الصفة" البصري والمصطلح الكوفي "النعت" وكذلك مصطلح "العطف" البصري ومصطلح "النسق" الكوفي واقتصر في كلا المصطلحين على المصطلح البصري "الصفة" و"العطف".

يقول الفارسي في (باب توابع الأسماء في إعرابها): « وهي خمسة أشياء تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف »[٢٠٨]. وبَوَّبَ للصفة فقال: « باب الصفة الجارية على الموصوف »[٢٠٩] وقال أيضًا « باب وصف

---

(202) المسائل المنثورة ٢٠٠.

(203) السابق ١٦٩.

(204) العضديات ٩٤، الإيضاح ٧٠، ٧١، ٧٢، ٩١.

(205) سورة التحريم آية ٤.

(206) سورة المائدة آية ٣٨.

(207) التكملة ٤٥٣. وانظر: تأثير أبي علي الفارسي على ابن جني في المصطلحات النحوية، رسالة ماجستير بعنوان (التأثير النحوي لأبي علي الفارسي على أبي الفتح بن جني) لشاكر محمد محمد الصراوي ٣٣، بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

(208) الإيضاح ٢٧١.

(209) السابق ٢٧٥.

المعرفة »[٢١٠]، وبَوَّبَ للعطف فقال: « باب حروف العطف »[٢١١]، و« باب عطف البيان »[٢١٢]. وقال الرماني: « وقسمة التوابع على خمسة أوجه: تأكيد، ونعت، وعطف بيان، وبدل، ونسق »[٢١٣]. وبوب الرماني بمصطلح "النعت" فقال: « باب نعت المعرفة »[٢١٤].

ويتبين مما سبق أن الرماني على الرغم من أنه بصري المذهب كالفارسي إلا أن تَأَثُّرَه بالكوفيين أَشَدُّ من تأثر الفارسي بهم. وأن الفارسي حريص على استعمال المصطلح البصري أكثر من الرماني.

الاختزال[٢١٥]:

من مصطلحات الفارسي "الاختزال" يقول: « فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه بالفعل في نحو "إن" و"ما"؛ لأن ذلك لا يعمل مضمرًا، ولا يكون العامل فيه نحو: عشرين، وخمسة عشر، وبابه؛ لأن ذلك لا يعمل مضمرًا، وهي أيضا لا تعمل في المعارف، وهذا الاسم معرفة؛ لأنه مضمر فثبت أن العامل فيه الفعل إلا أن ذلك الفعل "مختزل" غير مستعمل الإظهار؛ لأنه لو أظهرته؛ لكان على الخبر »[٢١٦].

يكتسي:

ورد هذا المصطلح عند الرماني والفارسي؛ ولعلهما نقلاه عن شيوخهما. يقول الفارسي: « فإذا أريد التعريف في العقد الأول نحو ثلاثة أثواب، وأربعة

---

(210) السابق ٢٧٩.

(211) السابق ٢٨٣.

(212) السابق ٢٨١.

(213) الشرح للرماني ٨٣٦/٢ "الرسالة".

(214) السابق ٩١٥/٢.

(215) المختزل أي المنقطع عن نظائره من الأفعال في أنه يجوز إظهارها بخلافه، يقال: اختزلته عن القوم أي قطعته عنهم، انظر: اللسان مادة (خزل).

(216) المسائل العسكرية ١١٠، والمنثورة ١٥٦، والحلبيات ٦٥، والعضديات ٣٠، والبغداديات ٣٩٩.

دراهم، عُرِّفَ الثاني: فقيل ثلاثة الأثواب، وأربعة الدراهم؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف، والتنكير، كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو غلام من تضربُ أضرِبُ، وغلام مَنْ أنت؟ »(٢١٧).

الممطول:

عبر الفارسي عن الشبيه بالمضاف بمصطلح "الممطول" وقد يطلق عليه "المُطوَّل" أو "الطويل"(٢١٨) يقول في نصب "لا" للاسم: « ويدلك على أنها نصبت الاسم أن الاسم المنفي بها إذا كان مضافا أو ممطولاً ظهرت فيه فتحة النصب كقولك: لا خيرًا من زيد، ولا أمرًا يوم الجمعة لك فنصبها للمفرد على حد نصبها لهذا الممطول »(٢١٩).

---

(217) التكملة ٢٦٣.

(218) انظر على الترتيب: الحلبيات ٣١٥، العسكرية ٢٤٥، التعليقة ٣٦٩/١، ٣٧٠.

(219) انظر على الترتيب: الحلبيات ٣١٥، العسكرية ٢٤٥، التعليقة ٣٦٩/١، ٣٧٠.

المصطلح والمفهوم بين الرماني والفارسي:

يرتبط المصطلح بالمفهوم ارتباطًا وثيقًا، الغرض منه الدقة في اختيار المصطلح، والوضوح في وضع المفهوم.

وسوف أتعرض إلى دراسة المصطلح والمهفوم بين الرماني والفارسي من ثلاثة جوانب:

الأول: تعدد المصطلح لمفهوم واحد.

الثاني: تعدد المفهوم لمصطلح واحد.

الثالث: مطابقة المفهوم للمصطلح وكيفية وضع المفهوم.

أما الجانب الأول: "تعدد المصطلح لمفهوم واحد".

فقد تعددت المصطلحات النحوية للمفهوم الواحد عند الرماني والفارسي في مواضع كثيرة وسوف أكتفي بذكر بعض هذه المواضع التي تعددت فيها المصطلحات وهي لمفهوم واحد عندهما لإثبات هذه الظاهرة.

- صيغة منتهى الجموع:

عَبَّر الفارسي عن مفهوم الدلالة على "صيغة منتهى الجموع" بثلاثة مصطلحات: « الجمع الذي لا يكون على بناء واحد »[٢٢٠]، و« الجمع الذي بعد الألف فيه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن »[٢٢١]، و« الجمع الذي لا ينصرف »[٢٢٢].

أما الرماني فقد عَبَّرَ عن "صيغة منتهى الجموع" بمصطلح واحد هو « الجمع الذي على مفاعل أو مفاعيل »[٢٢٣].

ويلاحظ على هذه المصطلحات ما يأتي:

---

(220) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ٢٩٤، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف بمصر.

(221) المصدر السابق نفسه.

(222) السابق ٣٠٣.

(223) الشرح (المخطوط) ٤/٤٧٠ب.

١- أن تعبير الفارسي عن هذا المصطلح في بعض استخداماته بقوله: « الجمع الذي يكون على بناء الواحد » غير دقيق؛ لأنه يشعر أن له أبنية كثيرة، وليس بناءان فقط، كذلك يتسع ليشمل جمع التكسير.

ومن ثَمَّ كان من عيوب المصطلح عند الفارسي: طول المصطلح، كذلك لا يحترز فيه من دخول بعض المفاهيم النحوية الأخرى.

ويمكن أن نجعل للمصطلحات الثلاثة مفهومًا واحدًا دقيقًا للدلالة على مصطلح "صيغة منتهى الجموع" فنقول مثلاً: صيغة منتهى الجموع هي "الجمع الذي لا ينصرف، والذي يكون على بناء واحد، بعد الألف فيه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن".

أما مصطلح الرماني هنا فإنه يكاد يقارب الصواب في وضع المصطلح ومقاربته للمفهوم النحوي؛ حيث إنه قليل الألفاظ مخرجًا لكثير من المحترزات فبقوله: "الجمع" أخرج المفرد، وبقوله: "على مفاعل أو مفاعيل" أخرج جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير الذي ليس على وزن "مفاعل أو مفاعيل". ومن ثم كان مصطلح الرماني هنا أدق من مصطلح الفارسي.

- المصطلحات الدالة على الأسماء المعربة بحركات مقدرة:

عَبَّرَ الرماني عن هذا المفهوم بمصطلح « المعتل الذي آخره ياء »[٢٢٤]، وعبر عنه أيضًا بمصطلح « المعتل »[٢٢٥]، وعبر عنه مرة أخرى بمصطلح « المقصور »[٢٢٦].

وعَبَّرَ الفارسي عن هذا المفهوم بالمصطلحات الآتية:

« المعتل »[٢٢٧] و« المعتل الجاري مجرى الصحيح »[٢٢٨] و« الاسم المقدر فيه الحركات المنونة »[٢٢٩] و« وما ينوى في حرف إعرابه الحركات الثلاث »[٢٣٠] و« المعرب بحركات مقدرة »[٢٣١].

---

(224) الشرح (المخطوط) ٣/٥٢٥أ.

(225) السابق ٤/٦٥٤ب.

(226) السابق ٤/٥٦٩أ، ٤/٦٥٤ب. والحدود للرماني ٧١.

(227) الإيضاح ٦٢، البصريات ٧١٣.

ويلاحظ على المصطلحات السابقة ما يأتي:

١- تعددت المصطلحات النحوية للمفهوم الواحد عند الرماني والفارسي.

٢- أن الفارسي كان ثريًّا في وضع المصطلحات النحوية.

٣- أن الرماني كان حذرًا في وضع المصطلحات النحوية.

٤- أن الفارسي قد يطول عنده المصطلح حتى يكاد يكون هو المفهوم نفسه.

٥- أن الرماني والفارسي اتفقا في مصطلح "المعتل" للاسم المعرب بحركات مقدرة.

٦- جاءت مصطلحات الرماني قصيرة، ومقتصدة وهو بذلك موافق لطبيعة وضع المصطلح.

- المصطلحات الدالة على جمع المذكر:

وضع الفارسي خمسة مصطلحات للدلالة على مفهوم "جمع المذكر" وهي كالآتي:

مصطلح « جمع السلامة »[٢٣٢]، و« الجمع بالواو والنون »[٢٣٣]، و« جمع المذكر السالم »[٢٣٤]، و« الجمع على حد التثنية »[٢٣٥]، و« الاسم المجموع بالواو والنون »[٢٣٦].

---

(228) الإيضاح ٦٢.

(229) العسكريات ١٤٥.

(230) السابق ١٥٠.

(231) السابق نفسه.

(232) الإيضاح ٥٧، ٦٧.

(233) الإيضاح ١٧١، كتاب الشعر ١٣٦، ١٤٤، ١٥٢.

(234) كتاب الشعر ١٣٨، ١٣٩.

(235) الإيضاح ٥٧.

(236) كتاب الشعر ٤٢٥.

واكتفى الرماني بوضع مصطلحين للدلالة على مفهوم جمع المذكر وهما: مصطلح « جمع السلامة »[٢٣٧]، ومصطلح « ما جمع بالواو والنون »[٢٣٨].

ومن يتأمل هذه المصطلحات عند الرماني والفارسي يلحظ الآتي:

١- أن الفارسي توسع في وضع المصطلحات حتى انفرد عن غيره بمصطلح « الاسم المجموع بالواو والنون »[٢٣٩].

٢- أن الرماني وافق الفارسي في مصطلحاته.

٣- أن الرماني كان يأخذ بالمصطلحات المشهورة في زمانه؛ حيث إن مصطلحي "جمع السلامة" و"الجمع بالواو والنون" أكثر شهرة واستعمالاً[٢٤٠].

---

(237) منازل الحروف ٣٤، وشرح كتاب سيبويه للرماني (المخطوط) ٥٧٢/٤أ.

(238) الشرح ٥٦٩/٤ب (المخطوط).

(239) المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، ١٩.

(240) السابق ٢٠.

المصطلح الدال على "جمع المؤنث":

عَبَّرَ الفارسي عن مفهوم "جمع المؤنث" بثلاثة مصطلحات هي: مصـــطلح "جماعة المؤنث"(٢٤١)، و"جمع المؤنث السالم"(٢٤٢)، و"الجمع بالألف والتاء"(٢٤٣).

أما الرماني فلم يُعَبِّرْ عنه إلا بمصطلح واحد، وقد وافق فيه الفارسي. وهو مصطلح "الجمع بالألف والتاء"(٢٤٤).

ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى مفهوم "الجمع" عند كل منهمـــا. فالفارســـي نظر إلى النوع فقال: « جماعة المؤنث »، ثم نظر إلى سلامته من التكسير فقال: « جمع المؤنث السالم »، ثم نظر إلى زيادة الألف والتـــاء علـــى مفـــرده فقـــال: « الجمع بالألف والتاء ». وهذا يدل على مقدرة الفارسي النحوية والعقليـــة فـــي وضع المصطلحات، وأنه لا يرضى بالمصطلح من أول وهلة؛ وإنما يعرضه على عقله ويُقَلِّبُهُ على جميع الوجوه.

أما الرماني فقد يأخذ بما هو مشهور ومعروف فيعتقده سهلاً فيكتفي بذلك.

---

(241) الإيضاح ٦٧، ٧١.

(242) كتاب الشعر ١٣٩.

(243) الإيضاح ١٧١، وكتاب الشعر ١٦٣، ١٦٩، ١٧٢.

(244) الشرح ٥٧٤/٤ (المخطوط).

تعدد المفهوم للمصطلح الواحد:

هو الجانب الثاني من دراسة المصطلح بين الرماني والفارسي:

ونلحظ ذلك عند الرماني في تعريفه لـ"الظرف الناقص" و"الظرف التام"، يقول: « الظرف الناقص: هو الذي لم يتضمن معنى الاستقرار؛ لأنه لا يتم به مع الاسم كلام على هذا الوجه. والظرف التام: هو المتضمن معنى الاستقرار ويتم به مع الاسم كلام »(٢٤٥).

وعرَّفَ الرماني نوعي الظرف ـــ الناقص والتام ـــ في موضع آخر فقال: « الظرف الناقص: هو الذي لا يصح به مع الاسم فائدة. والظرف التام: هو الذي يصح به الفائدة مع الاسم »(٢٤٦).

فالمفهومان على الرغم من اختلافهما ـــ نوعًا ما ـــ في الأسلوب إلا أن المضمون فيهما واحد. ومتقارب. وربما كان المفهوم الثاني اختصارًا للمفهوم الأول.

وقد تعدد المفهوم للمصطلح الواحد عند الفارسي أيضا.

فقد اعتبر الفارسي قضية الإسناد محورًا لتحديد مفهوم مصطلح "الفعل" فحده أولاً بأنه: «ما كان مسندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء»(٢٤٧) « لو أسند إلى الفعل شيء، فقيل: ضحك، خرج، أو كتب ينطلق وما أشبهه لم يكن كلامًا »(٢٤٨).

ثم وضع مفهومًا آخر لمصطلح "الفعل" فقال: « حد الفعل: كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل »(٢٤٩).

ويلحظ في مفهومي الفارسي لمصطلح "الفعل" ما يأتي:

١- اعتمد في المفهوم الأول على "الإسناد". ثم أعطى أمثلة مخالفة لما ذهب إليه وذلك من أجل تقرير القاعدة.

---

(245) الشرح ٤٢٧/٣ "الرسالة".

(246) الشرح ١٤٢٠/٣ (الرسالة).

(247) الإيضاح ٧.

(248) الإيضاح ٧.

(249) التعليقة ١٦/١.

٢- اعتمد على أسلوب الاستقراء في وضع المفهوم.

٣- أشار في المفهوم الثاني إلى وظائفه الصرفية، من حدث، وزمن، ثم قسم الفعل إلى ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

٤- وافق الفارسي سيبويه[٢٥٠] في وضعه للمفهوم الثاني لمصطلح الفعل. وعلق عليه بأنه "أصح من غيره؛ إذ لا دخل عليه، وكان منتظمًا جميع ما كان من هذه الأمثلة، لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو فيه »[٢٥١].

أما الجانب الثالث من جوانب دراسة المصطلح بين الرماني والفارسي فهو مطابقة المفهوم للمصطلح وكيفية وضع المفهوم.

فقد حاول الرماني والفارسي أن يكون المفهوم النحوي مطابقًا للمصطلح النحوي، وسعى كل منهما في عرض أدواته الثقافية وقدرته العقلية والذهنية في تحقيق هذا الهدف.

وفيما يأتي عرض لبعض مفاهيم المصطلحات النحوية عندهما الغرض منها: إبراز شخصية الرماني والفارسي، والوقوف على جهودهما في وضع مفهوم المصطلح النحوي، وكيفية وضعه، ومدى إصابة كل منهما في وضع المفهوم للمصطلح النحوي، ومدى تراجعه في ذلك.

الاسم:

بَيَّنَ الفارسي مفهوم الاسم فقال: « فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم[٢٥٢] فهو اسم ومثال الإخبار عنه، كقولنا: "عبد الله مقبل"، و"قام بكر"، "فمقبل" خبر عن "عبد الله"، وقام خبر عن "بكر"[٢٥٣].

---

(250) عرف سيبويه الفعل بأنه: « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء بنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع الكتاب ١/ ١٢ وانظر المسائل العسكرية ٩٢.

(251) المسائل العسكرية ٩٢.

(252) يقصد بالكلم (الاسم، الفعل، الحرف).

(253) الإيضاح ٦. ونسب الفارسي هذا المفهوم "للاسم" إلى المبرد في المسائل العسكرية ٩٠، وعلق عليه.

وعلق عبد القاهر الجرجاني على قول الفارسي ـ السابق ـ قائلاً: « وليس الإخبار بمطرد في جميع الأسماء، لأجل أن "كيف" و"أين" و"متى" و"إذ" وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف والإخبار عنها ممتنع. وإذا تقرر هذا علمت أن قوله: « فما جاز الإخبار عنه » وصف للاسم وليس بحد، لأنك تقدر على طرده وهو أن تقول: كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم ... والحد يجب أن يكون مطردًا منعكسًا »(٢٥٤).

وقد عرف الفارسي الاسم بالوصف وذهب إلى أن التعريف بالوصف كالتعريف بالحد، فالاسم عنده: « كل ما جاز الإخبار عنه، ودخل عليه حرف من حروف الجر، ودل على معنى سواء كان معنى شخص أو غير شخص، ودخله الألف واللام، وجاز الكناية عنه، ولحقه التنوين »(٢٥٥)؛ ولذ قال الفارسي: « والذي تقدم من هذه الأوصاف التي وصفت بها الأسماء مما هو كالحد الشامل »(٢٥٦).

والفارسي يتمسك بمفهوم "الاسم" الذي وضعه لهذا المصطلح "الاسم". وهو أن: « الاسم ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه ».

ويرد الفارسي على من اعترض على هذا المفهوم، فيقول: « إن اعترض معترض في وصفنا للاسم بأنه يدل على معنى. فقال: من قولكم إن "أين" و"كيف" ونحوه أسماء وهي تدل على معنيين: استفهام، ومكان، أو استفهام، ومعنى آخر فليس الحد بصحيح، أو ليس هذه بأسماء »(٢٥٧).

ويرد الفارسي على ذلك فيقول: « وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون للأسماء كـ"إذ"التي اختصت بالإضافة، و"أين" التي تتمم مع اسم آخر كلامًا. وهذا من خواص الأسماء دون

---

(254) المقتصد ١/ ٢٢١

(255) انظر: المسائل العسكرية ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢.

(256) السابق ٩٧.

(257) المسائل البغداديات ٢٠٩.

الحروف »[٢٥٨]. ويقول أيضا: « ومما يفترق به الاسم والحرف وإن كان كل واحد منهما يدل على معنى في غيره جواز الإخبار عن الاسم، وامتناع الإخبار عن الحرف »[٢٥٩].

أما الرماني فقد عَرَّفَ الاسم بأنه: « كلمة تدل على معنًى غير مختصٍّ بزمان »[٢٦٠].

ويلحظ في مفهوم كل من الرماني والفارسي لمصطلح "الاسم" أن الفارسي لم يهمل الجانب الشكلي في تحديد الاسم فذكر له علامات يعرف بها. والرماني راعى المعنى الوظيفي في تحديد مفهوم مصطلح "الاسم".

وأن الفارسي عرف "الاسم" بالوصف وهو قريب في ذلك من اللغة. أما الرماني فقد عرف الاسم بالدلالة أو الفائدة وهو قريب في ذلك من التفكير المنطقي الذي ينبني على الوقوف على معرفة ماهية الأشياء وكنهها وكيفيتها.

وقد أخذ كثير من النحاة بمفهوم الرماني للاسم. أما مفهوم الفارسي للاسم فقد واجه اعتراضًا من قبل بعض النحاة، مما اضطرالفارسي أن يرد على هذا الاعتراض.

الاسم المتمكن:

يقول الرماني: « الاسم المتمكن: هو الذي خلص للاسمية، دون معنى الحرف، وهو الذي يجب له الإعراب ».[٢٦١]

ويقول الفارسي: « الاسم المتمكن: ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي يعتقبه التعريف بعد التنكير »[٢٦٢].

ويلحظ في مفهوم "الاسم المتمكن" عند الرماني والفارسي ما يأتي:

---

(258) التعليقة ١٦/١.

(259) البغداديات ٢١٠.

(260) الحدود للرماني ٦٧. والشرح ١٠٧/١.

(261) الشرح ٧١٩/٢ (الرسالة)

(262) الإيضاح ١٢

١- أن الفارسي عرف "الاسم المتمكن" بمفهوم النفي "ما لم يشابه الحرف" وعرفه الرماني بمفهوم الإثبات "الذي خلص للاسمية" ثم بالاستثناء " دون معنى الحرف" ثم بالوصف "الذي يجب له الإعراب".

واتفق الفارسي مع الرماني في بيان مفهوم "الاسم المتمكن" في تعريفه بالوصف فقال الفارسي: « وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع، والذي يعتقبه التعريف بعد التنكير ».

٢- مفهوم الاسم المتمكن عند الرماني والفارسي يكاد يكون متقاربًا. علىالرغم من اختلاف أسلوب كل منهما في طريقة وضع المفهوم.

الفعل:

عرف الرماني الفعل فقال: « الفعل: كلمة تدل على معنًى مختص بزمان »[٢٦٣].

وعرفه الفارسي فقال: « أما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء مثال ذلك: خرج عبد الله، وينطلق بكر، واذهب ولا تضرب فقولنا خرج وينطلق كل واحد مسندًا إلىالاسم الذي بعده، وكذلك قولنا: اذهب ولا تضرب، الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي، وهومضمر فيه، ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل ضحك خرج أو كتب ينطلق، وما أشبه ذلك لم يكن كلامًا »[٢٦٤].

فمفهوم الفعل عند الرماني مشتمل على ثلاثة عناصر:

١- قوله: "كلمة" جنس يدخل فيه الاسم والفعل والحرف.

٢- قوله: "تدل على معنى" احتراز من الحرف لأنه لا يدل على معنى.

٣- قوله: "مختص بزمان" احتراز من الاسم، لأنه يدل على معنى لكنه غير مختص بزمان.

---

(263) الشرح ١٠٧/١ ، الحدود للرماني ٦٧.

(264) الإيضاح ٨، والمقتصد ٧٦/١.

أما مفهوم الفارسي للفعل فقد أخرج عبد القاهر الجرجاني محترزاته فقال: « فهذا حد مشتمل على ثلاثة أنواع من الاحتراز: أولها: احتراز من الاسم الـذي يخبر عنه نحو زيد وعمرو والعلم والجهل؛ لأن الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبرًا عنه ومسندًا إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التي يصح الإخبار عنها والإسناد إليها ».

والثاني: احتراز من الاسم الذي يكون مسندًا إلى غيره ألبتة نحو: "متى" و"إذا" وما شاكلهما.

والثالث: احتراز من الحرف لأنه لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه[٢٦٥].

ثم يعلق عبد القاهر الجرجاني على مفهوم الفارسي للفعل قائلاً: « فهذا حد للفعل؛ لأنه مطرد منعكس؛ ألا ترى أنك لو قلت: "كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدمًا عليه، ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل، وكل ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل، كنت مصيبًا. وهذا هو عين الطرد والعكس".

فمفهوم الرماني يعتمد على التعريف بالدلالة. أما مفهوم الفارسي للفعل فإنه يعتمد على التعريف بالوظيفة[٢٦٦].

وكل منهما متأثر بالمنطق في وضع المفهوم. حيث يبدأ بالكليات "جنس" وينتهي إلى الجزئيات، مع محاولة إخراج محترزات التعريف.

واتفق الفارسي مع الرماني في مفهوم الفعل، فعرف الفعل في موضع آخر فقال: « فأما الفعل فما دل على معنى وزمانٍ »[٢٦٧]، وهما متأثران في ذلك بشيخهما ابن السراج في تعريفه للفعل « ما دل على معنًى وزمان »[٢٦٨]. ومن ثم قد يتعدد مفهوم المصطلح عند الفارسي.

الحرف:

---

(265) المقتصد ١/٧٧، ٧٨.

(266) المقتصد ١/٧٧، ٧٨.

(267) التعليقة ١/٦ المسائل العسكرية ٩٢.

(268) الأصول في النحو ١/٣٥.

عرف الرماني الحرف فقال: « الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها »[٢٦٩].

وقال الفارسي: « أما الحرف: فما دل على معنًى ولم يجز الإخبار عنه، ولا أن يكون خبرًا »[٢٧٠].

عناصر مفهوم "الحرف" عند الرماني:

١- أنه كلمة.

٢- ليس لها معنى إلا مع غيرها.

٣- الكلمة التي تضيف معنى للحرف لابد أن يكون معناها في نفسها.

أما عناصر مفهوم "الحرف" عند الفارسي فهي:

١- ما دل على معنى.

٢- لم يجز الإخبار عنه.

٣- لم يجز أن يكون خبرًا.

ويلحظ في المفهومين ما يأتي:

١- بين الرماني الحرف بأنه "كلمة" فأدخل الاسم والفعل والحرف، وأخرج الجملة، واللفظ، والقول. أما الفارسي فلم يوضح ذلك.

٢- مفهوم الرماني أدق؛ لأن المعنى عنده اقتصر بألا يكون إلا مع غيره. فالحرف عنده له معنى في نفسه، لكنه لا يظهر إلا مع غيره، أما الفارسي فلم يوضح ذلك، وجعل الأمر عامًّا.

٣- بين الفارسي مفهوم "الحرف" بالوصف والدلالة، وبين الرماني مفهوم الحرف بالحد المنطقي.

وعرف الفارسي الحرف بمفهوم آخر فقال: « ما جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل نحو لام الجر وباؤه، وهل وقد وثم وسوف ... »[٢٧١]. ولعل مفهوم الفارسي

---

(269) الحدود للرماني ٦٧ والشرح ١/١٠٧.

(270) التعليقة ١/١٦ المسائل العسكرية ٩٣.

(271) الإيضاح ٨ ، والمقتصد ١/٨٤.

الأخير للحرف هو الأقرب إلى المفهوم النحوي ويؤكد لنا ظاهرة تعدد المفهوم للمصطلح الواحد عنده.

الإعراب:

يقول الرماني: « الإعراب: تغيير آخر الكلمة بعاملٍ »[٢٧٢]. وعرفه أيضًا بقوله: « الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل »[٢٧٣].

وعرف الفارسي الأعراب فقال: « الإعراب أن تختلف أواخر الكلم؛ لاختلاف العامل مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ. فالآخر من هذا الاسم "رجل" قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر؛ إنما هو لاختلاف العوامل التي هي هذا، ورأيت، والباء في: مررت برجل فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر »[٢٧٤].

ويلحظ في تعريف "الإعراب" عند الرماني والفارسي الآتي:

١- أن تعريف الرماني للإعراب بأنه: "تغيير آخر الكلمة بعامل" أدق من تعريفه له بأنه "تغيير آخر الاسم بعامل"؛ لأن قوله "تغيير آخر الكلمة" أدخل فيه الاسم المعرب والفعل المعرب، لأن كلا منهما "كلمة" أما قوله "تغيير آخر الاسم" فإنه حد غير جامع للفعل، بل اقتصر على الاسم فقط.

٢- أن مفهوم الرماني للإعراب: دقيق، وقصير، وخالٍ من الأمثلة والشرح.

٣- أن مفهوم الفارسي للإعراب واضح، وقد أطال بعض الشيء ، ووضح المفهوم بالأمثلة والشرح.

٤- أن العامل عند الرماني ــ في مفهوم الإعراب ــ أيًّا كان نوعه هو السبب في تغيير آخر الكلمة.

أما الفارسي فإن اختلاف العامل أو نوعه هو السبب في اختلاف حركات الإعراب. فالدلالة على المصطلح متقاربة، وتكاد تكون متفقة إلا أن تعريف الفارسي اضطره إلى معرفة أنواع الاختلاف وأنواع الحركات".

---

(272) الشرح ١/١٢٤.

(273) الحدود ٦٧.

(274) الإيضاح ١١، ١٢.

البناء:

يقول الرماني: « والبناء: لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة »(٢٧٥).

ويقول الفارسي: « البناء خلاف الإعراب، وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل ولا يخلو البناء من أن يكون على سكونٍ أو على حركة »(٢٧٦).

ويلحظ في مفهوم البناء عند الرماني والفارسي ما يأتي:

١- جاء مفهوم مصطلح "البناء" عند الرماني بألفاظ قليلة إلا أنه غامض بعض الشيء.

٢- جاء مفهوم مصطلح "البناء" عند الفارسي مُعَرَّفًا بالضد أو النقيض "البناء خلاف الإعراب" قال عبد القاهر الجرجاني: « إن البناء نقيض الإعراب؛ لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة »(٢٧٧). ومفهوم البناء عند الفارسي واضح، ودقيق وأشمل من مفهوم الرماني للبناء.

٣- أن الرماني ذكر في مفهوم "البناء" علامات البناء ولم يذكر عدم تأثير العوامل في صورة المبني. أما الفارسي فقد ذكر عدم تأثير العوامل في صورة المبني وذكر علامات البناء أيضًا حيث قال: « ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون، أو على حركة ».

٤- جاء مفهوم البناء عند الرماني بالإثبات في قوله: « لزوم آخر الكلمة لسكونٍ أو حركة ». وجاء مفهوم الفارسي للبناء بالنفي أو السلب في قوله: « هو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل ».

مفهوم "الفعل المضارع":

---

(275) الشرح ١/١٢٤، الحدود ٦٧.

(276) الإيضاح ١٥.

(277) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٢٥.

أوضح الرماني مفهوم الفعل المضارع في قوله: « الفعل المضارع هو ما اعتقبت في أوائله الزوائد الأربع: الياء، والتاء، والنون، والألف »[278].

وقال الفارسي: « المضارع ما كان في أوله همزة أو نون، أو تاء، أو ياء ــ وذلك نحو: أفعل أنا، ونفعل نحن،وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو »[279].

ويلحظ في مفهوم المضارع عند الرماني والفارسي الآتي:

١- أن الرماني أدق من الفارسي في حد المضارع؛ وذلك لأنه عبر عن الياء والتاء والنون والألف بأنها زوائد. وذلك احتراز من التي تكون أصولاً. ثم قال: "ما اعتقبت" احترازًا من اجتماعها. وقال في "أوائله" احترازًا من التي تقع في وسطه أو آخره وهذا الشرط اشترك معه الفارسي في وضعه.

٢- لكن إن كان تعريف الرماني أدق فإن تعريف الفارسي أوضح، فالرماني وضع مفهومًا للمضارع ولم يضع له مثالاً يوضح ذلك المفهوم. أما الفارسي فقد جمع بين المفهوم والمثال لتوضيح "المصطلح" وثبوته في ذهن المتعلم.

٣- الفارسي عبر عن "الألف" بالهمزة احترازًا من الألف اللينة، وهو أدق من الرماني في ذلك.

مفهوم الفاعل:

تحدث الرماني عن مفهوم الفاعل في الكلام فقال: « الفاعل في مفهوم الكلام على ثلاثة أوجه:

الأول: ما بني على الفعل الذي على طريقة (فَعَلَ) مما يتم به مع الفعل كلام نحو: ضرب زيد.

الثاني: ذكر ما يفهم به أنه الفاعل مما لم يبن على الفعل، نحو : له صوت، فهذه الهاء هي اسم الفاعل المصوت، وكذلك له نوح، فهذا الضمير اسم للنائح.

---

(278) الشرح ١/١٢٥.

(279) الإيضاح ١٣، وانظر: التعليقة ١/١٧، والمقتصد ١/١٦٧.

الثالث: ما يدل عليه الكلام من جهة انعقاده، بمعناه دون ذكر لــه باسـم أو صفة كقولك: عليه نوح؛ لأن هذا الكلام يدل على نائح ناح عليه من جهة انعقـاد النوح بمعنًى لا يصح كونه إلا بالنائح »(٢٨٠).

يلحظ في نص الرماني ــ السابق ــ أن مفهوم الفاعل انعقد لأكثر من دلالة منها:

١- دلالة الصيغة فالفاعل عنده هو الاسم الواقع بعد الفعل المبني للمعلوم والـذي يتم به مع الفعل كلام مفيد.

٢- دلالة المعنى، وهذه الدلالة التي انعقد عليها مفهوم الرماني للفاعـل أدخلـت فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل.

٣- دلالة التضمين يقول الرماني: وهو التي ينعقد معنى الكلام المذكور بالمـدلول عليه، من غير ذكر باسم أو صفة(٢٨١).

ووضعَ الفارسي مفهومًا للفاعل فقال:

« الفاعل رفع: وصفته أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليـه. ومثالـه: جـرى الفرسُ، وغنم الجيش، ويطيب الخبز ويخرج عبد الله. وبهذا المعنى الذي ذكـرت ارتفع الفاعل؛ لا بأنه أحدث شيئًا على الحقيقة؛ ولهذا يرتفع النفي إذا قلت لم يخرج زيد، كما يرتفع في الإيجاب، وكذلك أيقوم زيد »(٢٨٢).

يلحظ في مفهوم الفارسي للفاعل ما يأتي:

١- أنه عرفه بالوصف فقال: وصفته ...

٢- أشار الفارسي إلى أنه لا يشترط في مفهوم الفاعل أن يكون الفاعل هو الذي أحدث الفعل بنفسه. فقال: « لا بأنه أحدث شيئًا حقيقة ».

٣- بَيَّنَ الفارسي أن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد إلى الفعل.

٤- يشتمل مفهوم الفاعل عند الرماني على عنصرين هما:

أ – أن يبنى من فعل مبني للمعلوم.

---

(280) الشرح ٢/٦٠٧، ٦٠٨ "الرسالة".

(281) السابق ٢/٦٠٨.

(282) الإيضاح ٦٣، والمقتصد ١/٣٢٥، ٣٢٦.

ب- أن يتم به مع الفعل كلام مفيد.

٥- يشتمل مفهوم الفاعل عند الفارسي على عنصرين هما:

أ- الإسناد إلى الفعل.

ب- تقدم الفعل عليه.

فالرماني اهتم في وضع المفهوم بالصيغة والفائدة. أما الفارسي فقد اهتم بالإسناد والرتبة للفاعل.

وهذا الاختلاف البين يدل على أن الرماني والفارسي كل منهما كان له شخصيته التي يعتد بها في وضع مفهوم المصطلح النحوي، كما كانت له ثقافته المتأثر بها.

وهنا ــ بعد أن تَبَيَّنَ لنا مفهوم الفاعل عند الرماني والفارسي ــ تراودني بعض الأسئلة حول مفهوم الفاعل عندهما، هي:

- أيهما وُفِّقَ في وضع المفهوم؟ وأيهما أَخْفَقَ؟
- إلى أي مدىً وُفِّقَ أحدُهما وأَخْفَقَ الآخر؟
- هل تأثرا بمن سبقهما من النحاة في وضع المفهوم أم لا؟

إن من يقارن مفهوم الفاعل بين الرماني والفارسي، يجد أن الرماني قد وفق في وضع المفهوم، ما لم يوفق فيه الفارسي. حيث إن مفهوم الرماني للفاعل يخرج الكثير من المصطلحات النحوية. ولا يدخل في المفهوم إلا ما يوافق مصطلح الفاعل. بيد أنه قد أطنب في وضع المفهوم؛ حيث عبر عنه بألفاظ كثيرة.

أما الفارسي فمفهومه للفاعل غير دقيق؛ لاشتراك الكثير من المصطلحات النحوية في هذا المفهوم. وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: قال في مفهومه: « أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليه » وهذا الحد ليس جامعًا مانعًا؛ لأن الفعل قد يسند إلى ما ليس فاعلاً كنائب الفاعل. وهو في هذا الحد لم يخرج نائب الفاعل من هذا المفهوم.

ثانيًا: لم يدخل في مفهوم الفارسي للفاعل الفاعلُ المؤول بالصريح.

ثالثًا: لم يشر الفارسي في مفهومه إلى فاعل ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل والمصدر واسم الفعل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مفهوم الفارسي للفاعل جاء بسيطًا خاليًا من التركيب والإطناب وقليل الألفاظ، وهو ما يفيد في عملية النحو التعليمي.

أما التأثر بالسابقين فيظهر ذلك بَيِّنًا عندما نعرض لمفهوم الفاعل عند ابن السراج:

فقد عرفه بأنه: « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن »[٢٨٣].

وعلى الرغم من أن الرماني والفارسي لم يأخذا بمفهوم ابن السراج للفاعل ــ وهو شيخهما ــ وأتى كل منهما بمفهوم من عنده فإنهما تأثرا به في وضع المفهوم، فالرماني تأثر به حينما جعل صيغة الفعل للمعلوم، وتأثر به الفارسي حينما جعل الفعل متقدمًا على الفاعل.

وأرى أن مفهوم ابن السراج للفاعل أدق من مفهومي الرماني والفارسي ويتضح ذلك مما يأتي:

أولاً: قال ابن السراج في مفهوم الفاعل إنه "اسم يرتفع" فأخرج بذلك الاسم المنصوب والمجرور، والفعل المرفوع، والمجزوم.

ثانيًا: قال: "الذي بنيته على الفعل الذي يبنى للفاعل". فأخرج نائب الفاعل في الفعل المبني للمجهول، وهو هنا مهتم بالصيغة.

ثالثًا: قال: "مقدمًا قبله" أخرج الاسم المرفوع المتقدم على الفعل، وهو المبتدأ.

رابعًا: قوله: "كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن" أدخل في المفهوم الفاعل الصريح والمؤول بالصريح[٢٨٤]. والفاعل الحقيقي كزيد في ذهب زيد، والفاعل المجازي كزيد في مات زيد.

---

(283) الأصول في النحو ٧٢/١.

(284) تعدد مفهوم الفاعل عند النحاة، قال ابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى ١٨٠: « اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعلٌ، أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة،

ومن ثَمَّ كان مفهوم الفاعل عند ابن السراج أقوى وأدق من مفهومه عند الرماني والفارسي.

المبتدأ:

عَرَّفَ الرماني "المبتدأ" فقال: « المبتدأ: الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل عامل لفظي. وإنما قيل: "أول في المرتبة"؛ ليفرق بين ما هو أول في اللفظ وموضعه التأخير، وبين ما هو أول يستحق التقديم، وإن كان مؤخرًا في اللفظ على الاتساع »(٢٨٥).

وعَرِّفَ الفارسي "المبتدأ" في قوله: « وصفة المبتدأ أن يكون معرًّى من العومل الظاهرة، ومسندًا إليه شيء، مثال ذلك زيد منطلق، وعمرو ذاهب، والعلم حسن، والجهل قبيح. فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو: "إن" و"كان" و"ظننت" وبإسناد الانطلاق، والذهاب، ونحوهما إليه »(٢٨٦).

وعَرَّفَ "المبتدأ" شيخهما ــ ابن السراج ــ في قوله: « المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء، ومن عوامل الأفعال، والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان »(٢٨٧).

واقعًا منه، أو قائمًا به ». وقال ابن هشام أيضا في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٠/٢: « الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة ». انظر في تعريف الفاعل المقتضب للمبرد ١٤٦/١، اللمع لابن جني ١١٥، شرح اللمع في النحو للواسطي ٣٥، البهجة المرضية للسيوطي ١٩٨.

(285) الشرح ١٤٣٧/٣ (الرسالة).

(286) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢١٣/١، الإيضاح ٢٩.

(287) الأصول في النحو لابن السراج ٥٨/١.

وعَرَّفَ تلميذ الفارسي ــ ابن جني ــ المبتدأ في قوله: « إن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبرًا عن الأول، ومسندًا إليه، وهو مرفوع الابتداء »[٢٨٨].

والمتأمل لمفهوم "المبتدأ" عند الرماني والفارسي يلحظ الآتي:

١- أن كليهما اتفقا في قلة الألفاظ الدالة على مفهوم المبتدأ. فلم تزد عن تسع كلمات عندهما.

٢- اعتمد الرماني في مفهومه للمبتدأ بإخراج محترزات المفهوم. وقد أداه ذلك إلى شيئين:

(١) أَوْضَحَ المفهوم بإخراج محترزاته.

(٢) رَدَّ الشبهات التي يمكن أن يتعرض لها المفهوم عنده.

٣- جاءت عناصر مفهوم المبتدأ عند الرماني كالاتي:

أ - اسم.

ب- في أول الجملة.

جـ- قبل عامل لفظي.

٤- جاء مفهوم "المبتدأ" عند الفارسي خاليًا من إخراج المحترزات. وَوَضَّحَ المفهوم بذكر الأمثلة التي تبين مقصوده من مفهوم المبتدأ.

٥- عناصر مفهوم المبتدأ عند الفارسي كالآتي:

أ - معرى من العوامل الظاهرة.

ب- يكون مسندًا إليه شيء.

ويلحظ في التعريفين الآتي:

١- أن الرماني ذكر في مفهوم المبتدأ أنه "اسم". واكتفى الفارسي بقوله "مسندًا إليه شيء" عن وصفه بأنه "اسم"؛ لأن المسند إليه، لا يكون إلا اسمًا.

٢- أن الرماني ذكر في مفهوم المبتدأ أنه "لا بد أن يكون أولاً في المرتبة "، والفارسي اكتفى بذكر المسند إليه.

---

(288) اللمع لابن جني ١٠٩.

٣- ذكر الرماني والفارسي أثر العامل في الاسم الواقع مبتدأً.

٤- تأثر كل من الرماني والفارسي بشيخهما ابن السراج في حدِّ المبتدأ، فاتفقا في المفهوم واختلفا في الأسلوب.

وموضع التأثر عند الفارسي قوله: "التعري من العوامل الظاهرة". والمراد به عند ابن السراج "التجرد من العومل اللفظية" وموضع التأثر عند الرماني قوله: "الأول في الرتبة" والمراد به عند ابن السراج: "أن يجعل أولاً لثانٍ مبتدأ به".

ويلحظ أن الرماني والفارسي جاء مفهوم المبتدأ عندهما أدق وأوضح من مفهومه عند ابن السراج وذلك نظرًا للآتي:

١- قلة الألفاظ عندهما، مع إخراج المحترزات عند الرماني، والأمثلة التوضيحية عند الفارسي.

٢- قال ابن السراج في مفهوم المبتدأ: « ما جردته من عوامل الأسماء ومن عوامل الأفعال والحروف ».

واختصر الرماني هذه العوامل بقوله: " قبل عامل لفظي".

واختصرها الفارسي بقوله: "العوامل الظاهرة".

٣- قال ابن السراج في مفهوم المبتدأ: « ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه » ولم يذكر الرماني والفارسي هذا الوصف لأنه ليس جامعًا مانعًا بل يدخل فيه "الفعل والفاعل" فإنهما لا يستغني أحدهما عن صاحبه، وكذلك الاسم الموصول وجملة الصلة ...

وبعد ذلك كله أجد أن مفهوم ابن جني للمبتدأ أشمل، فقد أفاد من المفاهيم السابقة فجمعها في مفهوم واحد متأثرًا في ذلك بالرماني والفارسي وابن السراج.

فقد تأثر ابن جني بالرماني في وضع مفهوم المبتدأ. عندما قال: "إن المبتدأ كل اسم ابتدأته".

وتأثر بالفارسي عندما قال: "وعريته من العوامل اللفظية ... ومسندًا إليه".

وتأثر بابن السراج عندما قال: "وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبرًا عن الأول".

وهكذا حاول ابن جني أن يضع مفهومًا يكاد يكون جامعًا مانعًا. وعلى الرغم من وضوح هذا المفهوم فإنه قد أطنب فيه كثيرًا.

ومن ينظر إلى طريقة إثبات مفهوم "المبتدأ" عند الرماني والفارسي وابن السراج وابن جني يجد أن الرماني اعتمد على التعريف بالحد، واعتمد الفارسي على التعريف بالوصف، واعتمد ابن السراج على التعريف بالوظيفة. واعتمد ابن جني على التعريف بالعلامة.

ومن يتأمل التأثير والتأثر يجد أن كلا منهم متأثر بشيخه ومطلعًا على ثقافة صاحبه.

ومن يدقق في الأسلوب يجده الأسلوب المنطقي الفلسفي الذي كان شائعًا في ثقافة القرن الرابع الهجري.

٢ – الأحكام النحوية بين الرماني والفارسي:

الأحكام النحوية عند الرماني:

أطلق الرماني على الحكم حدًّا عامًّا فقال:

« الحكم: خبر مما تقتضيه الحكمة مما فيه الفائدة »[٢٨٩].

وهذا المفهوم للحكم عام يدخل فيه الحكم النحوي، والحكم على أي شيء وفي أي فنٍّ.

وهذا المفهوم نابع من تأثر الرماني بثقافته الواسعة في الفنون المختلفة: كالفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، والبلاغة، والأدب، والمنطق، والفلسفة.

فالحكم في النحو كما يقال: المبتدأ والفاعل مرفوعان، والمفعول والحال منصوبان، والاسم المسبوق بحرف جر، والاسم المضاف إليه مجروران، والفعل المضارع المسبوق بأداة جزم مجزوم، والمسبوق بأداة نصب منصوب.

والحكم في المنطق كالحكم على القضية بأنها صادقة أو كاذبة، سالبة أو موجبة، مثبتة أو منفية، تامة أو ناقصة.

والحكم في علم الكلام خاصة المعتزلة يعني: الحسن والقبح، الفاسد والباطل، واجب الوجود، المحال أو المستحيل.

والحكم في الفقه يعني : الواجب والجائز، الحلال والحرام والمستحب والمكروه.

ولقد تأثر النحاة بهذه العلوم كلها فوردت هذه الأحكام في مؤلفاتهم، والرماني والفارسي لم يكونا بعيدين عن هذا التأثر.

الرماني غني بالألفاظ الدقيقة في إصدار أحكامه على القاعدة النحوية، ولعل أدق تعبير عن ذلك قوله في "باب تحقير ما فيه قلب":

---

(289) الحدود للرماني ٦٦.

« وتحقير (لاث): لويث، ولا يحقر على الأصل، لما يجب من إقرار القلب. والأصل: لائث، فأفاد القلب من الحسن في هذا؛ أنه لم يجمع بين حرفين من مخرج واحد وهما الألف والهمزة، وأنه صار بدل الهمزة الثقيلة "ياء" هي أخف منها وأدل على الأصل منها وأشكل به، فكان أسهل في اللفظ، وأحسن في التأليف مع الإشعار بقوة التقديم والتأخير في موضعه؛ لأنه إذا جاز في الكلمة الواحدة فهو في الكلمتين أجوز »(٢٩٠).

فقد استخدم الرماني في هذه المسألة عشرة ألفاظ للحكم النحوي وهي: "يجب، الحسن، أخف، أدل، أشكل به، أسهل، أحسن، الإشعار بقوة، جاز، أجوز".

ويلحظ أنه استخدم صيغة "أفعل التفضيل" وهذا يدل على تمكنه من المادة العلمية حسن التعبير عنها. وأما القواعد النحوية العامة التي ذكرها الرماني في هذا النص فهي:

١- لا يحقر على الأصل؛ لما يجب من إقرار القلب.

٢- لا يجمع بين حرفين من مخرج واحد كالهمزة والألف.

٣- إذا جاز ــ التقديم والتأخير ــ في الكلمة الواحدة فهو في الكلمتين أجوز.

والرماني دقيق في حكمه النحوي، فالشيء قد يكون ضعيفًا من وجه وجائزًا من وجه آخر.

يقول في (باب المذكر الذي لا يسمى باسم الاثنين وجمع السلامة):

« التسمية بـ(مسلمات) أو (ضربات) يجوز فيه ثلاثة أوجه: الحكاية، وترك الصرف على قياس (طلحة)، وترك الصرف بإذهاب التنوين وترك الإعراب على ما كان على حكاية الإعراب وهذا ــ أي الوجه الثالث ــ أضعف الوجوه لخروجه عن الأكثر في القياس، إلا أنه جاز؛ لأنه أخذ الحكم من أصلين صحيحين بما يقتضي له ذلك في القياس الصحيح »(٢٩١).

---

(290) الشرح ٨١/٤ (المخطوط).

(291) الشرح ٢٤٨/٤.

فالرماني أقر الوجه الأول والثاني، ونسب الضعف للوجه الثالث، وعلل لضعفه بأنه خرج عن الأكثر في القياس. ثم أجاز هذا الوجه على ضعفه؛ لأنه وافق القياس الصحيح من طريق آخر؛ لأنه أخذ الحكم من أصلين صحيحين.

والحكم يرتبط بالعلة ويدور معها أينما دارت يقول الرماني في (باب الاسم الذي يتغير في الإضافة بنقله إلى العلم):

« الذي يجوز في الاسم من التغيير بنقله إلى العلم: إجراؤه على ما يقتضيه النقل إلى العلم: فإن كان النقل إلى العلم يبطل علة التغيير أبطل الحكم بإبطاله علته، وإن كان النقل إلى العلم لا يبطل علة التغيير ترك على حاله في التسمية به. ولا يجوز أن يستوي الحكم في ذلك؛ لاختلاف العلل التي تقتضي اختلاف الحكم »(٢٩٢).

ويقول الرماني: « والمرفوع والمنصوب في العطف والبدل كالمجرور؛ لأن جميع ذلك على الشركة فيما عمله العامل، رافعًا كان أو ناصبًا، أو جارًّا، أو جازمًا، إذا صحت الشركة في المعنى صحت الشركة في الإعراب على اختلاف وجوه الإعراب؛ فلذلك تختلف وجوه الشركة ويعمها معنى الشركة »(٢٩٣).

ويقول: « لا يكون بعد الضعف إلا الامتناع »(٢٩٤).

ويقول : « القوي للقوي والضعيف للضعيف »(٢٩٥).

ويقول: « القوة تقتضي الجواز »(٢٩٦).

ويقول: « إذا اختلف المعنى اختلف الحكم »(٢٩٧).

ويقول: « حق النقيض أن يجري على حد نقيضه »(٢٩٨).

---

(292) الشرح ٤/١، ٣٨٠، ٣٨١. بتحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري طبعة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م مطبعة التضامن.

(293) الشرح ٩١٤/٢ (الرسالة).

(294)الشرح ٩١٤/٢ (الرسالة). ٧٣٢/٢. وانظر المصدر نفسه ٨٩٣/٢.

(295) السابق ٧٧٦/٢.

(296) السابق ٧٣٢/٢.

(297) السابق ٨٤٨/٢.

(298) السابق ٨٩١/٢، و٨٩٨/٢.

ويقول: « إذا اختلفت الأصول اختلفت الأحكام »[٢٩٩].

ويقول: « كل شيء خالف الأصل وألبس المعنى فيه فهو لا يجوز »[٣٠٠].

ويتبين من النصوص السابقة الآتي:

١- أن الحكم يرتبط بالعلة وهو الركن الثالث من أركان القياس.

٢- أن للقوة والضعف أثرهما في إثبات الحكم النحوي ونفيه عند الرماني.

٣- أن النقيض يحمل على النقيض من أجل الوصول للحكم النحوي.

٤- أن اختلاف الأصول يؤدي إلى اختلاف الأحكام النحوية.

٥- أن اختلاف المعنى يؤدي إلى اختلاف الحكم.

---

(299) السابق ٢/٨٥٠.

(300) السابق ٢/٨٩٢.

من الأحكام العامة عند الرماني ما يأتي:

يقول الرماني: « إذا صحت الشركة في المعنى صحت الشركة في الإعراب »[٣٠١] و« لا جر في الأفعال »[٣٠٢] و« لا جزم في الأسماء »[٣٠٣] و« لا يكون جر إلا بالإضافة »[٣٠٤] و« حرف الجر لا يدخل إلا على اسم »[٣٠٥] و« الفعل لا يجوز أن يثنى ولا يجمع »[٣٠٦].

« كل اسم دخل عليه حرف الجر فقد خرج عن حد الظرف »[٣٠٧] و« كل مكني من المضمرات مبني »[٣٠٨] و« كل شاذ ففيه تخصيص العلة »[٣٠٩] و« كل مصدر تضمن ما ليس له في أصله فإنه لا يتمكن، وكل مصدر لم يتضمن ما ليس له في أصله فهو متمكن »[٣١٠].

« كل صفة جرت على أصلها فلا بد من أن تخصص معنى الموصوف »[٣١١] ويقول: « ليس كل مكني فهو مضمر ... لأنه ليس بمضمن بمذكور قد جرى ذكره »[٣١٢].

يتضح من هذه الأحكام النحوية العامة أن الرماني متأثر بالمنطق تأثرًا كبيرًا.

حيث استخد أسلوب القضية الشرطية في أحكامه النحوية قال: « إذا صحت الشركة في المعنى صحت الشركة في الإعراب ».

---

(301) الشرح ٩١٤/٢ (الرسالة).
(302) الشرح ١٢٦/١.
(303) السابق ١٢٥/١.
(304) السابق ١٣٣/١.
(305) الشرح ٧٧٢/٢ (الرسالة).
(306) السابق ١٠٥٧/٣.
(307) السابق ٧٧٥/٢.
(308) الشرح ١٤٥/١.
(309) السابق ٢١٦/١.
(310) الشرح ٧١٩/٢ "الرسالة".
(311) السابق ٨٧٢/٢.
(312) السابق ٩٢٢/٢.

واستخدم أسلوب النفي كما في قوله: « لا جر في الأفعال، ولا جزم في الأسماء، والفعل لا يثنى ولا يجمع ... » وهذه الأحكام تعتمد على القياس الاستقرائي.

وأدخل القضية الكلية الموجبة في أحكامه النحوية. كما في قوله: « كل اسم دخل عليه حرف جر فقد خرج عن حد الظرف، وكل مكني من المضمرات مبني، وكل شاذ ففيه تخصيص العلة ».

واعتمد ــ أيضا ــ في أحكامه النحوية على القضية الكلية السالبة. كما في قوله: « ليس كل مكني فهو مضمر ... لأنه ليس بمضمن بمذكور قد جرى ذكره."

الأحكام النحوية عند الفارسي:

تعتبر الأحكام النحوية من مفاهيم النحو عند الفارسي، ومن هذه الأحكام التي يوردها الفارسي قوله: « الحروف التي يوقف عليها، لا تكون إلا ساكنة، كما

أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة »[٣١٣]. ويقول: « الألف لا تكون إلا ساكنة »[٣١٤] و« ليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر »[٣١٥] و« وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصريف فيها »[٣١٦].

ومن أحكامه العامة قوله: « فأما ما كان مفتوح الأول نحو صحراء، وحمراء فلا يكون أبدًا إلا غير منصرف »[٣١٧].

ويقول: « وحكم الجمع الذي على حد التثنية حكم التثنية في الحذف تقول في رجل اسمه زيدون: زيْدِي »[٣١٨].

وحتى تكون هذه القواعد العامة كاملة الفائدة للدارس كان يصرح الفارسي بعدد من الأمثلة التي لا تنطبق عليها هذه القاعدة ويمنع استعمالها، وهو يرجو من وراء ذلك ألا يقع الدارس في محظور قد يظنه صوابًا، وهو دائمًا يبدأ تصريحه بقوله: "لا يجوز" أو "فلا يجوز" يقول: « فلا يجوز كانت زيدًا الحمى تأخذ، إن رفعت الحمى بكانت؛ لفصلك بين "كان" واسمها بأجنبي عنها، وهو "زيد" الذي هو مفعولها »[٣١٩].

ويقول: « ولا يجوز أن تقول: إن الذاهبةَ جاريتُهُ صاحبُها؛ لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا، وحكم الجزاء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ »[٣٢٠].

ويقول: « لو قُلْتَ: عَلِمْتُ أنْ يقومَ زيدٌ فنصبتَ الفعلَ بـ"أن" لم يجز؛ لأن هذا من مواضع "أنَّ"؛ لأنه ثبت واستقر »[٣٢١].

---

(313) التكملة ١٨٧ تحقيق كاظم بحر المرجان، ط: ١، العراق ١٩٨١.

(314) السابق ١٩٩.

(315) السابق ٤٥٢.

(316) السابق ٤٠٧.

(317) السابق ٣٣٩.

(318) السابق ٦٢.

(319) الإيضاح ١٠٦ وما بعدها.

(320) الإيضاح ١٢٠.

(321) السابق ١٣٢.

ويقول: « إذا كان اسم الفاعل لما مضى، لم يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا أمس لم يجز، وأجازه بعضهم »[٣٢٢].

ويقول: « وليس من حكم الأسماء الأعجمية أن يحكم في بعض حروفها بالزيادة، كما حكم بذلك في الأسماء العربية لأن المعنى الذي يتوصل به إلى علم ذلك من الاشتقاق، ليس في لغة العجم، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الحروف في اللغة التي لم يشتق منها، ولما لم تصرف كما صرفت الأسماء والأفعال، لم يحكم في شيء من الحروف التي فيها بالزيادة، ألا ترى أن النحويين يجعلون الألف في الحروف نحو "لا" و"ما" و"يا" أصلاً، وإن لم يجعلوها في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، فكذلك الحكم في الأسماء الأعجمية أنه لا يحكم في حروف الزيادة فيها بالزيادة إلا إذا أعربت ودخلت بالتعريب في كلامهم جاز أن يجعل حكم حروفها كحكم حروف العربي في الزيادة والأصل. ولم يمتنع أن يتكلم فيه على أنها قد صارت بمنزلة العربي أو على أنها لو كانت منها كيف كان حكمها »[٣٢٣].

والفارسي عندما يصدر أحكامه النحوية، فإنه يشفعها بالدليل، ويعلل لها بالتوضيح والتفسير. ومن ذلك تعرضه لحكم بناء المنادى المفرد يقول: « الاسم الذي يستحق البناء في النداء هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة، المعرفة المبنية، فمتى وقع الاسم موقع اسم معروف مبنى بُنِيَ لمشابهته له، ووقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنيًّا، فأما النكرة فلم تُبْنَ؛ لأنها لم تقع موقع معرفة، ألا ترى أنك إذا قلت:يا رجلاً، لم ترد واحدًا بعينه مقصودًا، إنما ناديت واحدًا من هذا النوع فكل من أجابك منهم فهو الذي أردت. وأنت في المعرفة قاصدًا لواحدٍ بعينه، ولو أردت رجلاً بعينه إذا ناديت لكان حكمه حكم زيد في أنه مقصود بعينه، فأما المضاف فحكمه حكم النكرة؛ لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة. فهو قبل إضافته نكرة فمن حيث لم يجز أن تُبْنَى النكرة لم يجز أن يبنى المضاف، فإذا

---

(322) السابق ١٤٢.

(323) السابق ٣٥٤.

أضيف تَعرَّفَ، وقبل الإضافة كان نكرة؛ فلم يجز بناؤه من حيث لم يجز بناء المفرد المعرفة؛ لأنه ليس بـ"منادى" »[٣٢٤].

ونخلص من النصوص السابقة بما يأتي:

١- أنه لا يخلو حكم ـ عند الفارسي ـ إلا وله تعليل، وأصل يتخرج عليه هذا الحكم.

٢- أنه قد يأتي بالحكم النحوي نتيجةً لاستقرائه لحالات مفردة تجعله يصل إلى هذا الحكم.

٣- أنه ينص على كلمة "حكم" منبهًا له.

٤- أن العلة عنده تدور مع معلولها.

٥- إذا لم تتوافر علة الحكم سقط الحكم في ذلك الشيء.

٦- أن القواعد العامة عند الفارسي كاملة الفائدة؛ لأنه يصرح بعدد من الأمثلة التي لا تنطبق عليها هذه القاعدة ويمنع استعمالها.

أما مصطلحات الأحكام النحوية عند الفارسي فهي تلك الألفاظ التي يعبر بها الفارسي عن أحكامه النحوية وذلك مثل: الواجب، والممتنع، والجائز، ويجوز، ولا يجوز، ولم يجز، ومحال، وضعيف، وقوي، وأضعف، وحسن، وقبيح، والأحسن، والأقبح، والجواز مع قبح، والفاسد، والباطل، ويبطل، والكثير، والغالب، والقليل، والنادر، والشاذ، ومكروه ... إلخ.

وفيما يأتي بعض من هذه الأحكام التي ذكرها الفارسي واستعملها في مناقشته لمسائل النحو وأهم قضاياه[٣٢٥].

الامتناع:

يقول: « إنما امتنع المفعول له أن يقوم مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، إنما هو مفعول له فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن

---

(324) التعليقة ١/٣٢٧-٣٢٨، ٣٢٩.

(325) هذه نماذج فقط لإثبات الظاهرة وليست حصرًا لها، إذ يعسر ذلك.

يقوم مقام الفاعل، كما امتنع الظرف أن يقوم مقام الفاعل، وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مقام الفاعل، من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه »[٣٢٦].

الجواز:

يقول في جواز النصب على الحال: « أما: "له صوت صوتَ حمار" فجملة من فعل وفاعل؛ فلذلك جاز نصبه على الحال؛ لأن الحال تكون نكرة، ولا تكون حالاً إلا وقبلها جملة »[٣٢٧].

الأجود النصب على المصدر:

يقول: « إذا كان معرفة لم يجز إلا المصدر إذا قلت: له صوتٌ صوتَ الأسد، أو له نوحٌ نوح الحمامة. لم يكن إلا النصب علىالحال؛ لأن الحال لا تكون مضافة إلى ما فيه الألف واللام. وإذا كان كذلك فالأجود أن يكون نصب الجميع على المصدر في المعرفة والنكرة »[٣٢٨].

ودائمًا ما يقابل الفارسي الحكم بالقبح بالحكم بالحسن والعكس، يقول: « ولو قلت: نعم البصري الرجلُ، ونعم البغدادي الثوبُ، ونعم الأصبهاني العسلُ كان ضعيفًا؛ لأنك لم تفد شيئًا. ولو قلت: نعم الفرس الدابة لم يجز. ولو قلت: نعم فرسًا الدابة التي كانت عندك كان حسنًا. قال الفارسي: في جميع هذه المسائل لو قدمت ما أخرت لكان حسنًا؛ لأنه كان يقع بذلك اختصاص ألا ترى أن الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي فإذا خصصت البصري فقد أفدت إلا أنه يقبح؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف. فأما "نعم الدابة الفرسُ" فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف فهو حسن »[٣٢٩].

والقاعدة الأساسية عند الفارسي في إصدار أحكامه: "أن الحكم يكون للأغلب".

---

(326) المسائل البصريات ١/٢٢٨-٢٢٩.

(327) المسائل المنثورة ١١.

(328) السابق نفسه.

(329) البصريات ١/٦٤٢، ٦٤٣.

فيتحدث عن "كان" وأخواتها ويحكم عليها بأنها "أفعال" لغلبة خواص الأفعال عليها.

يقول: « إنما حكم لهذه الحروف بأنها أفعال مع تعريها من الدلالة على الحدث؛ لغلبة خواص الأفعال عليها، فجعل الحكم فيها للأغلب، ولولا ذلك لم يحكم لها بالفعلية، كما حكم لـ"إذا" بالاسمية لغلبة خواص الأسماء عليها، وهي أنها تضاف ويضاف إليها »[330].

القبح:

قال الفارسي: « وإذا قلت: "جاء رجل راكب" قبح أن تنصبه على الحال؛ لأن هذا كلام قليل الفائدة، وإذا كان قليل الفائدة وجب أن تصفه؛ لتخلصه إلى ما يصح أن يزيد عنه في الخبر، وهي الصفة وإذا لم تصفه وأخبرت عنه زيادة خبر فقد نزلته منزلة الكلام الكثير الفائدة، وأنت إلى أن تقويه بالصفة ليلحق بالكثير الفائدة أولى؛ فلذلك قبح »[331].

القبيح والأقبح:

قال الفارسي: « إذا قلت: "لا أب يوم الجمعة لك"، لم تضف؛ لأن الظرف قد حال بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في غير هذا. وهذا الفصل أقبح؛ لأن "لك" قد اعتل بها أنها للانفصال. فإذا كانت دخلت لتأكيد الإضافة فهي في الحقيقة فصل؛ فلذلك لم يجزها هنا؛ لأن الكلام صار فيه فصل »[332].

والمتأمل في النصين السابقين يلحظ الآتي:

١- أن الفارسي دقيق في إصدار ألفاظ الحكم، غني بها.

٢- أنه إذا أصدر حكمًا نحويا فإنه دائمًا ما يعلل له. فالحكم النحوي مرتبط بالعلة. وهذه وسيلة من وسائل الإقناع عند الفارسي، وأسلوب تعليمي تميز به.

---

(330) البغداديات ١١٦.

(331) المسائل المنثورة ٣٠.

(332)المسائل المنثورة ٩١.

٣- اشتق الفارسي من مادة: قبح: القبح، والقبيح، والأقبح. وهذه كلها ألفاظ للحكم النحوي المراد بها عنده شيء واحد هو عدم الجواز، وامتناع هذا الأسلوب في اللغة.

الجواز مع القبح:

قد يحكم الفارسي على المسألة بالجواز مع القبح:

يقول: « ويجوز في "قائم" الرفع وهو قبيح وذلك في قوله: "أخطب ما يكون زيد قائمًا" »[٣٣٣].

اضطراب الأحكام النحوية عند الفارسي:

وقد يضطرب الفارسي أحيانًا في إصدار أحكامه النحوية فتكاد تكون متناقضة ومن ذلك قوله:

« والفاء معناها الافتراق. قال أبو عمر: ولم تجئ الفاء بمعنى الواو، إلا في البلدان، قالوا: "وأصاب المطر كذا فكذا". قال أبو علي الفارسي: "قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتتأول على موضوعها في اللغة، ولا تخرج عن بابها بشيء. وقد يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون »[٣٣٤].

وهكذا فالفارسي لم يخرج في أحكامه النحوية عما حدده السابقون عليه فقد تأثر بسيبويه في الحكم بالأحسن والحسن والقبح والأقبح. كما جاءت نادرة عنده بعض الأحكام المتناقضة فقد يحكم على الشيء بأنه يجوز ولا يجوز.

الرفع أحسن والنصب ضعيف:

يقول الفارسي: « "إذا قلت: له علمٌ علمُ الفقهاء" فالرفع أحسن؛ لأن التقدير: أنه قد ثبت له علم الفقهاء. ولم ترد بذلك أنه يتعلم، وإنما أردت "فعلان"؛ لأن الإنسان، لا يقال له مثل هذا. وهو مبتدئ في العلم، وإنما يقال له إذا بلغ فيهم مرتبة رفيعة، ولما لم يكن في الحقيقة فاعلاً ضعف النصب »[٣٣٥].

---

(333) المسائل المنثورة ٢٣.

(334)المسائل المنثورة ٤٠.

(335) المسائل المنثورة ١٢.

ويقول الفارسي: « إن قدمت الخبر فقلت: ما منطلقٌ زيد، وما مسيء مــن أعتب، لم يكن إلا الرفع؛ لأنه إذا تقدم خبر "ما" على اسمها بطل عملها لضـــعفها، وقد زعموا أن قومًا ينصبون هذا والأكثر الأعرف غير ذلك »[٣٣٦].

فالبطلان والضعف والأكثر والأعرف والأحسن والأجود كل هــذه ألفــاظ استعملها الفارسي لوصف الحكم النحوي.

٣- التقسيمات النحويــة:

التقسيم وسيلة يلجأ إليها النحوي لحصر المادة العلمية التي يقدمها للقــارئ. سواء كانت هذه المادة قواعد نحوية أو ظواهر أسلوبية يريد صــبها فــي قالــب نحوي[٣٣٧].

وفيما يأتي بيان سبيل الرماني والفارسي للتقسيمات النحوية في مؤلفاتهمـــا، وسمات هذه التقسيمات، وأوجه التأثير والتأثر فيها. ومدى اعتماد كل منهما علـــى هذا الأسلوب في عرض القضايا النحوية.

الرماني والتقسيمات النحوية:

اتسمت التقسيمات النحوية عند الرماني بالأسلوب المنطقــي القــائم علـــى التقسيم والتفريع، والكليات ثم الجزئيات، وهذا الأسلوب امتاز بـــه نحـــاة القـــرن الرابع، ولا سيما الرماني والفارسي والسيرافي.

وجاء ذلك واضحًا عند الرماني في "باب الجر" قال: « ولا يكون جـــر إلا بالإضافة؛ لأنه علامة لها ــ أي للأسماء ــ خاصة. وانقسمت الإضـــافة علـــى: إضافة مطلقة، وإضافة بواسطة؛ لأن الإضافة في حقيقة معناها علـــى وجهـــين:

---

(336) الإيضاح ١١١.

(337) تعليم النحو العربي لعلي أبو المكارم ١٨٩ دار الثقافة العربية ١٩٩٣.

إضافة مصرح بذكره إلى مصرح بذكره، فهذه مطلقة(٣٣٨). وإضافة مدلول عليه من غير تصريح إلى مصرح بذكره(٣٣٩).

فلا بد لهذه الإضافة من وسطية حرف؛ لينبئ عما لم يصرح بذكره.

واختلفت حروف الإضافة؛ لأنها منقسمة: فمنها إضافة على جهة ابتداء في الشيء، ومنها إضافة على جهة انتهاء غاية الشيء، فالمعاني منقسمة في الإضافة والحروف منقسمة بحسب انقسام تلك المعاني.

وحروف الإضافة: هي التي توجب اختصاص مدلولٍ عليه من غير تصريح بمصرح بذكره، وهي سبعة عشر: ستة منها تلزم حروف الإضافة، وأحد عشر لا تلزم حروف الإضافة فاللازم: من، وإلى، وفي، والباء الزائدة، واللام الزائدة، ورب. والتي لا تلزم: عن، وعلى، وكاف التشبيه، وواو القسم، وحتى، ومنذ، وخلا، وعدا، وحاشا، وايم، وايمن.

ثم ذكر الرماني تقسيم سيبويه للمضاف إليه فقال: « وقسم سيبويه المضاف إليه على ثلاثة أوجه: مجرور بحرف، ومجرور بظرف، ومجرور باسم ليس بظرف ».

ثم علق الرماني على تقسيم سيبويه السابق للمضاف إليه فقال: « وأصل القسمة على: مجرور بحرف، ومجرور باسم انقسم الاسم على: اسم هو ظرف، واسم ليس بظرف، ولكن حسنت قسمة سيبويه؛ لما صار الظرف قد اختص بما ليس للاسم المضاف، ولا بحرف الإضافة. بما يقتضي أن يصير بمنزلة جنسٍ آخر فحسن لذلك أن يجعله قسمًا آخر، فاختصاصه بما يبعده من الاسم المضاف: صلاح الصلة به كصلاحها بحرف الجر، واختصاصه بما يبعده من حرف الجر: دخوله في حد الاسم »(٣٤٠).

الرماني دقيق في تقسيماته؛ فلا يضع الشيء على عواهنه، ولا اعتباطًا، وإنما هو دائم البحث عن العلة في التقسيم، ويظهر ذلك في تقسيمه للتوابع:

---

(338) وهذا هو المتعارف عليه عند المتأخرين باسم "الإضافة" مثل كتاب زيدٍ ولجام فرس.

(339) وهذا النوع هو الذي تعارف المتأخرون على دراسته تحت "باب: حروف الجر".

(340) انظر: الشرح ٨١٧/٢، ٨١٨، ٨١٩، ٢٠ "بتصرف".

قال: « وقسمة التوابع على خمسة أوجه: تأكيد ونعت، وعطف بيان، وبدل، ونسق .. وهذا ترتيب تقدم فيه (التأكيد)؛ لأن الثاني فيه هو الأول على معناه، ثم (النعت)؛ لأن الثاني فيه هو الأول على خلاف معناه، ثم (عطف البيان)؛ لأنه يجري مجرى النعت في البيان، ثم (البدل)؛ لأن الثاني فيه غير الأول. فقد بُنِيَ هذا الترتيب على الأقرب إلى الأول فالأقرب »[٣٤١].

وقسم الفارسي التوابع ولم يعلل لها فقال: « فهي خمسة أشياء: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف »[٣٤٢].

وفي هذ النص تظهر عقلية الرماني المنطقية، والتي تعتمد ــ دائما ــ على العلة في إصدار الأحكام. فقد حصر التوابع في خمسة، ثم رتبها الترتيب المنطقي، وقد اقتنع بهذا الترتيب ابن يعيش فأورد ما قاله الرماني في التوابع.

قال ابن يعيش: « والتوابع خمسة: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف. وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد؛ لأن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه ... وقدم النعت على عطف البيان؛ لأن عطف البيان ضرب من النعت. وقدم عطف البيان على البدل؛ لأن البدل قد يكون غير الأول، وأخر "العطف بحرف"؛ لأنه يتبع البدل بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة »[٣٤٣]. فقد تأثر ابن يعيش بالرماني في التعليل وتأثر بالفارسي في التقسيم والترتيب.

ومن ثم كان تأثير الرماني والفارسي في الخالفين بَيِّنا وواضحا.

والرماني شديد التأثر بالمنطق في عرض التقسيمات النحوية، فهو حريص على أن يضبط أوجه المسألة بطريقة منطقية معتمدة على قانون الاحتمال العقلي.

والرماني في (باب بدل المعرفة من النكرة) لكي يبين ما يجوز وما لا يجوز فيه يقسمه إلى أربعة أوجه عقلية منطقية لا تحتمل وجهًا خامسًا. فيقول:

---

(341) الشرح ٨٣٦/٢ (الرسالة).

(342) الإيضاح للفارسي ٢٧.

(343) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣.

« الذي يجوز في بدل المعرفة من النكرة كل ما تحتمله القسمة فيه، وهو أربعة أوجه:

١- بدل المعرفة من المعرفة.

٢- بدل النكرة من النكرة.

٣- بدل المعرفة من النكرة.

٤- بدل النكرة من المعرفة.

كل ذلك جائز؛ لأن تقدير الثاني أن يقع موقع الأول[٣٤٤].

ومن ثم تجد حسن التقسيم عند الرماني ظاهرًا ودقيقًا وهو في ذلك متأثر بالمنطق من جانب، وبالبلاغة من جانب آخر، ولعل ثقافة الرماني الواسعة وتعمقه في فنونٍ شتى جعله يبدع في النحو.

ويتضح تأثر الرماني بالمنطق في تقسيمه للصفة في قوله: « والصفة في المعنى على ثلاثة أوجه:

١- صفة للشيء بما هو هو، وهو من اسمه.

٢- وصفة له بما هو هو، وليس من اسمه.

٣- وصفة له بما ليس هو هو، ولا من اسمه »[٣٤٥].

تقسيم الاسم:

وقسم الرماني "الاسم" من حيث النكرة والمعرفة إلى ثلاثة أقسام:

١- نكرة.

٢- معرفة.

٣- ما يحتمل النكرة والمعرفة.

وعلق الرماني على هذه القسمة للأسماء فقال: « وهذه قسمة محصلة في الأسماء: فمنها ما لا يكون إلا معرفة، ومنها ما لا يكون إلا نكرة، ومنها ما يحتمل المعرفة والنكرة »[٣٤٦].

---

(344) الشرح ٩٥٧/٢ (الرسالة).

(345) السابق ١٤٠٨/٣.

(346) الشرح ١٣٦٢/٣ (الرسالة).

والرماني مولع بالتقسيمات ويظهر ذلك في معالجته للظروف. فهو يقسم الظروف إلى زمان ومكان، ثم يقسم المكان إلى ثلاثة أقسام: مكان مختص، مكان مبهم، مكان مختص جارٍ مجرى المبهم. ثم يقسم الظروف تقسيمًا آخر إلى ثلاثة أوجه ظرف هو أمكن في الاسم، وظرف هو أمكن في جهة الظرف، وظرف لا يتمكن في جهة الاسم ولا الظرف.

يقول: « فالظرف الذي هو أمكن في الاسم هو المنقول إلى الظرف كقولك: زيد قَصْدَك، نقل إلى معنى: أمامك، والذي هو أمكن في الظرف: هو المكان أو الزمان الذي لم يخرج عن أصله إلى خلافه، فتمكن لهذه الجهة في الظرف، والذي ليس يتمكن في الظرف، ولا في الاسم: هو المكان أو الزمان الذي قد تضمن ما ليس في أصله، نحو (سحر) في ظرف الزمان، وكذلك (صباح) و(مساء) بمعنى صباح يومك، ومساء ليلتك، ونحو: (عندك) و(دونك) في ظروف المكان. فينبغي أن تحصل هذه الأصول؛ ليعمل عليها بعد تمكنها في النفس »[٣٤٧].

ومن النصوص السابقة يَتَبَيَّنُ لنا أن منهج الرماني في التقسيمات النحوية يتسم بما يأتي:

١- أنه متأثر بالفلسفة والمنطق.

٢- يعتمد على التقسيمات في مواضع كثيرة وفي جميع أبواب النحو.

٣- اتسمت التقسيمات عنده بأنها ثنائية وثلاثية والغالب فيها التقسيمات الثلاثية.

٤- أن الرماني لم يلجأ إلى التقسيمات النحوية، لحصر المادة العلمية فَحْسب، بل جعل التقسيمات دليلاً من أدلة أصول النحو عنده، فجعله في صورة السبر والتقسيم في مواضع كثيرة[٣٤٨].

الفارسي والتقسيمات النحوية:

والفارسي مولع بالتقسيمات فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من التقسيم والتفريع، وإن تفاوتت بعض الشيء فيما بينها.

---

(347) الشرح ٢/٨٠٥، ٨٠٦ (الرسالة).

(348) السابق ٢/٧٢٥، ٧٣٦

فالمعرب[٣٤٩] عنده قسمان: أسماء متمكنة، وأفعال مضارعة والمبنـــي[٣٥٠] على الحركة من الكلم ينقسم بانقسام الحركـــات، والأســـماء[٣٥١] المعربـــة علـــى ضربين: صحيح، ومعتل، والمبني[٣٥٢] من الأفعال على ضـــربين: مبنـــي علـــى الفتح، ومبني على السكون، والمصادر[٣٥٣] التي تعمل عمل الفعـــل علـــى ثلاثـــة أضرب: أحدها: أن تنون، والثاني:أن تضاف، والثالث: أن تـــدخل عليـــه الألـــف واللام. والمنفي[٣٥٤] بـــ"لا" النافية للجنس ينقسم ثلاثة أقسام: مفـــرد، ومضـــاف، ومضارع للمضاف، والمفرد[٣٥٥] على ضربين: موصـــوف وغيـــر موصـــوف، والموصوف يجري على ثلاثة أضرب.

و"جعل"[٣٥٦] ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتعدى إلى مفعول واحد، والثاني: أن يكون بمعنى التسمية فيتعدى إلى مفعولين، والثالث: أن يكون بمعنـــى الغيـــب ... ولجعل قسم آخر وهو أن تستعمل استعمال الأفعال التي لمقاربة الفعل.

ويقول الفارسي: « الحروف التي يوقف عليها لا تكون إلا ساكنة، كمـــا أن الحروف المبتدأ بها، لا تكون إلا متحركة، ولا تخلو هذه الحروف التـــي يوقـــف عليها من أن تكون في اسم، أو فعل، أو حرف. فالاســـم إذا كـــان آخـــره حرفًـــا صحيحًا وكان منصوبًا لم يخل في الوقف عليه من أن يكون مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا. فإن كان مرفوعًا فالوقف عليه علـــى أربعـــة أضـــرب: بالســـكون، وبالإشمام، وبِرَوْمِ الحركة، وبالتضعيف »[٣٥٧].

---

(349) انظر: الإيضاح ١٢.

(350) انظر: السابق ١٥.

(351) انظر: السابق ١٧.

(352) انظر: السابق ٢٥.

(353) انظر: السابق ١٥٥.

(354) انظر: السابق ٢٣٩.

(355) انظر: السابق ٢٤٠.

(356) انظر: السابق ٣٢، ٣٣.

(357) التكملة للفارسي بتحقيق كاظم بحر المرجان ١٨٧، ١٨٨.

ويقول: « ما كان من الأسماء آخره همزة فليس يخلو من أن يكون قبلها "ألف" أو لا "ألف" قبلها، فإن كان ما قبلها "ألفًا" فليس تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً أو منقلبة من حرف أصل أو زائدة، والزيادة على ضربين »[٣٥٨].

والمتأمل لهذه النصوص ــ السابقة ــ يلحظ الآتي:

١- أن الفارسي مغرم بالتقسيم؛ لأنه يحقق ما يحقق التعريف من شمول الفكرة، ووضوحها.

٢- جاءت التقسيمات عنده ثنائية وثلاثية ورباعية والأغلب عنده الثنائية ولا سيما في كتابه (التكملة).

٣- أن نظرته للتقسيم الثنائي تجعله يرى في كل مسألة يبحثها قسمين تتفرع عليهما ولذلك فهو يشطر المسألة بينهما ويضع قوله "لا يخلو" أو "لا تخلو" فاصلاً بين القسمين.

وتأثر الفارسي بالتقسيمات المنطقية، التي كانت سائدة في عصره، فاعتمد على القسمة العقلية في التفسير النحوي كصاحبه الرماني:

قال الفارسي: « كان سيبويه: يقول في تحقير "مَلْهَوِيٍّ" "مُلَيْهِيّ" ».

وعلق الفارسي على ذلك فقال: « وأقول: إن الذي تحتمله القسمة في هذه المسألة أمران: أحدهما: أن تحذف "الياء" وتقر الواو المنقلبة عن اللام، أو تحذف اللام وتقر الياءين. ولا يكون أن تحذف إحدى الياءين وتبقى الأخرى؛ لأنهما لا تنفصلان »[٣٥٩].

وفكرة التقسيم سائدة في مؤلفات الفارسي جميعها. يقول في كتابه "الحجة": « الحروف التي تُنْقَلُ حركاتها إلى ما قبلها على ضربين أحدهما: أن يكون نقلاً عن حرف صحيح، والآخر: أن يكون نقلاً عن حرف علة. فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين: أحدهما: أن يكون في تضعيف، والآخر:

---

(358) السابق: ٢٢٤.

(359) المسائل البصرية ٣٣١/١.

أن يكون في غير تضعيف. فأما التضعيف فنحو: أعد ... وأما غيـــر التضـــعيف فعلى ضروب ... »[٣٦٠].

وهكذا نجد فكرة التقسيم مسيطرة على فكر الفارسي والرماني فلم يســـتغن أحدهما عنها، وفيما يأتي بعض التقسيمات التي استوقفت الرماني والفارسي أحاول عرضها لبيان الأسس والمفاهيم التي اعتمد عليها كلاهما.

---

(360) الحجة ١٧٩/٣.

تقسيم أوجه الإعراب والبناء:

اختلف الرماني والفارسي في تقسيم "أوجه الإعـراب". فقسـمها الرمـاني أربعة فقال: « وقسمة الإعراب أربعة أوجه: رفع، ونصب، وجر، وجزم »[٣٦١]. وقال الفارسي: « وحركات الإعراب ثلاث: رفع ونصب وجر »[٣٦٢].

ولعل تقسيم الفارسي هذا، يرجع إلى تقسيمه للحركات وليس إلى الأوجـه الإعرابية. أما عند تقسيمه للبناء فنجد أن الرماني فاقه في ذلك حيث قسـم البنـاء على أربعة فقال: « وقسمة البناء على أربعـة أوجـه: ضـم، وكسـر، وفـتح، ووقف »[٣٦٣].

أما الفارسي فقد قسم البناء إلى قسمين: سكون وحركة. ثم قسم الحركة إلى: ضم، وفتح، وكسر.

فقال: « ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون أو على حركة، فالبنـاء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف ... والبناء على الحركة من الكلـم ينقسم بانقسام الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة. فالبناء على الفتح يكون في الكلم الثلاث، كما كان البناء على السكون كذلك. والبناء على الكسر يكون في الاسم والحرف دون الفعل ... وكذلك البنـاء علـى الضـم يكـون فيهمـا دون الفعل »[٣٦٤].

لقد جاء تقسيم الرماني أدق؛ لأنه قسم البناء إلى أربعة أوجه فلم يحتج إلـى تقسيم الحركات. وجاء تقسيم الفارسي أسهل وأيسر؛ لأنه اعتمـد علـى التمثيـل والتفصيل.

اعتمد الرماني على التقسيم الرباعي، واعتمد الفارسي على التقسيم الثنـائي والثلاثي.

---

(361) الشرح ١/١٢٤

(362) الإيضاح ١٢.

(363) الشرح ١/١٢٤.

(364) الإيضاح ١٥، ١٦.

تقسيم الفعل:

اتفق الرماني والفارسي في تقسيم الفعل، فقال الفارسي: « الفعل ينقسم بانقسام الزمان: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، فالماضي نحو: ذهب، وسمع، ومكث، واستخرج، ودرج، والحاضر نحو: يكتب، ويقوم، ويقرأ، وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات كالهمزة، والنون، والتاء، والياء، وهذا لفظ يشمل الحاضر والمستقبل، فإذا دخلت عليه السين وسوف اختص به المستقبل، وخلص له، وذلك نحو: سوف يكتب، وسيقرأ »[٣٦٥].

ويقول الرماني: « الفعل ينقسم ثلاثة أقسام بقسمة الزمان: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل »[٣٦٦].

ويلحظ في تقسيم الفارسي والرماني للفعل الآتي:

١- أنهما اتفقا في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، حاضر، مستقبل.

٢- اتفقا في عدم تقسيم الفعل إلى: ماض ومضارع وأمر.

٣- اتفقا في علة الانقسام، "وهي انقسام الزمان".

٤- اتفقا بأن الفعل المضارع يفيد الحاضر والاستقبال.

٥- مال الفارسي إلى التوضيح والتفسير فأعطى أمثلة للماضي الثلاثي والرباعي، وأعطى أمثلة للحاضر الصحيح (يكتب) والمعتل (يقوم) والمهموز (يقرأ) ومثل للمستقبل بـ"سوف يكتب وسيقرأ"، وذكر علامات الفعل المضارع فالفارسي في ذلك نحوي لغوي غير متأثر بالمنطق.

أما الرماني فلم يذكر لنا إلا تقسيم الفعل إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل.

ولم يوضح ذلك بأمثلة، كما فعل الفارسي وهو في ذلك لغوي منطقي.

ولعل الرماني لم يمثل في ذلك نظرًا لشيوع هذا التقسيم في عصره.

---

(365) الإيضاح ٧، ٨.

(366) الشرح ١/١٠٧.

٤- المعنـــــى النحـــوي:

يتمثل المعنى النحوي في معاني الجملة من إخبار، وإنشاء، وإثبات، ونفـــيٍ ...إلخ، وفي معاني العلاقات القائمة بين مكونات الجملة مـــن فاعليـــة ومفعوليـــة وإضافة[٣٦٧] ... إلخ.

يقول الدكتور كمال بشر: « النحو والمعاني يشكلان علمًا متكاملا نســتطيع أن نسميه علم التركيب »[٣٦٨].

وللمعنى النحوي جوانب أربعة يتكون منها، ويمكن أن يفهم فـــي ضـــوئها وهي: « جانب الاختيار والمقصود به اختيار الصيغ المعينة الصالحة للتعبير عن المعاني المختلفة والجائزة الارتباط بحسب العرف والتقليد اللغويين.

والجانب الثاني جانب الموقعية: أي البحث في قوانين تأليف الكلام، وقواعد ترتيب الكلمات في الجملة والعبارة؛ إذ أن لكل باب نحوي مـــن فاعـــل ومفعـــول ومبتدأ وخبر ...إلخ رتبة معلومة، وموقع محدد تحدده قواعد اللغة.

أما الجانب الثالث فهو جانب الإعراب؛ فقد عبر عنه ابـــن جنـــي بقولـــه: « الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » وهو من أهم الجوانب التي تتمثـــل فيها خصوبة البحث النحوي ومدى أهميته في فهم المعنى.

وأما الجانب الرابع فهو جانب التطابق؛ حيث تتطلـــب أجـــزاء التركيـــب المختلفة أنواعا معينة من التطابق والترابط يكسب التركيب تماسكا يجعله ذا معنى. وبدون ذلك تصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعضٍ. ويصبح المعنـــى عسير المنال؛ لأن المطابقة بين أجزاء التركيب هي التي تجعل له معنى يمكن أن تفهمه من هذا التركيب[٣٦٩].

---

(367) دراسة المعنى عند الأصوليين لطاهر سليمان محمود ص٣، الدار القومية للطباعة والنشر ـــ الإسكندرية.

(368) دراسات في علم اللغة القسم الأول لكمال بشر ص٣٦.

(369) انظر: مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة لمحمد فؤاد أحمد ص٨، رسالة دكتوراه دار العلـــوم القاهرة، ١٩٨٦م، وانظر: دراسات في علم اللغة القسم الثاني لكمال بشر ص١٣٩.

ونظرًا لدور المعنى في النحو العربي والمتمثل في هذه الجوانـــب الســـابقة فلقد حرصت أن أخص المعنى بدراسة بين الرماني والفارسي للوقوف علـــى مـــا أضافاه إلى هذه النظرية وما تناولاه منها.

المعنى والنحو عند الرماني:

والمعنى داخل في صناعة النحو عند الرماني، وهو جزء لا يتجزأ عنه، فلا يجوز للنحوي أن يغفل جانب المعنى، ويهتم بظاهر الإعراب؛ لأن معاني النحو ليست علاقات ظاهرية بين الألفاظ، وإنما هي دلائل تعين الوظائف المعنوية؛ للألفاظ في سياق الكلام.

ويؤكد الرماني على ضرورة رعاية المعنى فيقول: « ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب؛ لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه؛ فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[٣٧٠].

ويبين الرماني أن الإعراب تبع للمعنى، لا يستقيم إلا بعد فهمه، فيقول: « وتقول: مررت برجل حسنٍ أبوه، فله ثلاثة أوجه: الأول أن يكون حسن اسمًا علمًا، فلا يجوز فيه إلا الرفع بإجماع. والثاني: أن يكون صفة غالبة، فيجوز فيه الرفع والجر، والرفع أقوى. والثالث: أن يكون صفة محضة، فيكون الوجه فيه الجر. فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بينت لك. وهذا يبصرك أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه، والوجه الذي هو له »[٣٧١].

وللمعنى دور كبير في إثبات القاعدة والقياس على ما جاءت به لغة العرب عند الرماني.

يقول في (باب المفعول له): « ولو قلت: شربت هذا الدواء الكريه شهوةً له لم يجز وكان كلامًا فاسدًا؛ لأن الدواء الكريه لا يشتهى، ولو قلت: شربت هذا الدواء الكريه انتفاعًا به جاز؛ لأن الدواء الكريه يشرب للانتفاع به، فتدبر ما يصح في هذا مما لا يصح، ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب »[٣٧٢].

---

(370) الشرح ٢/٦٢٤ (الرسالة)، وانظر: الرماني النحوي لمازن مبارك ٢٤٩.

(371) الشرح ٢/٧٤ (المخطوط) والرماني النحوي ٢٥٠.

(372) الشرح ٢/٦٢٤ (الرسالة).

فالرماني لا ينظر إلى ظاهر الإعراب أو تركيب الجملة ويغفل دور المعنى الذي يقع عليه الإعراب، وما ترتب عليه هذا التركيب. فأسلوب نحو: "حملت الجبل" يصح من حيث ظاهر الإعراب والتركيب عند الرماني إلا أنه لا يصح من حيث المعنى إلا إذا كان على جهة التأويل على غير الحقيقية.

والرماني ضرب المثل بقوله: "شربت هذا الدواء الكريه شهوة له" دليلاً على ما لا يصح المعنى فيه وإن صح الإعراب؛ لأنه لا يجوز فيه التأويل؛ لأن الدواء الكريه لا يشتهى.

وللمعنى دور بالغ في حد الرماني للمصطلحات النحوية، حيث يقول في حد "العامل في الإعراب": « عامل الإعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة؛ لاختلاف المعنى »[٣٧٣].

كما أن للمعنى أثرًا كبيرًا في الموقع الإعرابي والحكم النحوي عند الرماني يقول في: "باب المصدر الذي وقع موقع الحال": « الذي يجوز في "المصدر" الذي وقع موقع "الحال"؛ إذا كان مما يتنوع به الفعل وفيه معنى "الحال" النصب على هذا الوجه بالفعل المذكور. ولا يجوز إذا كان مما لا يتنوع به الفعل. وإن وقع في معنى "الحال" أن يعمل فيه الفعل المذكور. كما عمل في الأول الذي يتنوع به؛ لأنه إذا كان يتنوع به الفعل المذكور. وهو في معنى "الحال" فقد ناسب الفعل من وجهين، وقوي اقتضاؤه له وإذا كان لا يتنوع به بعد منه فلم يصلح أن يقع موقع الحال. وتقول: قتله صبرًا، فهذا صحيح جائز؛ لأنه في معنى الحال. وهو "صابر" ومما يتنوع به الفعل، إذ قتل "الصبر" خلاف قتل "الختل"[٣٧٤] في الحرب، وخلاف قتل "الغيلة"[٣٧٥]، وكذلك: كلمته مشافهة؛ لأن كلام المشافهة خلاف كلام المراسلة، والمكاتبة. ولا يجوز "قتله" ذهابًا، لأن الذهاب، لا يتنوع به القتل إذ قتل الذهاب

---

(373) الرماني النحوي ٢٥٠.

(374) أي: الخداع.

(375) إذا قتله من حيث لا يعلم.

وقتل الوقوف سواء. وكذلك قتله متحركًا أو قتله ساكنًا سواء. فهذا لا يتنــوع بــه الفعل »[٣٧٦].

والمعنى عند الرماني أصل من الأصول التي يعتمد عليها في الاســتدلال، بل يكون (علة) في تفسير الحكم النحوي، وفيما يأتي توضيح ذلك.

- يقول الرماني: « كم: اسم؛ لأنه ينبــئ عــن معنًــى فــي نفســه مــن غيــر تصرف »[٣٧٧].

- ويقول: « أم: حرف؛ لأن معناه في غيره »[٣٧٨].

- ويقول: « ليس: فعل؛ لأنها موضــوعة فــي أصــلها علــى معنًــى مخــتص بزمان »[٣٧٩].

- ويقول: « ما: حرف وإن كانت بمعنى "ليس" في نفي الحاضر. فهي حرف؛ لأن معناها في غيرها من غير تصرفٍ في موضعها »[٣٨٠].

- ويقول: « الكاف في ذلك حرف؛ لأن معناه في غيره إذ ينبئ أن ما اتصل بــه من الكلام مخاطب به »[٣٨١].

- ويقول: « الكاف في (غلامك) اسم للمخاطب؛ لأن معناه في نفسه »[٣٨٢].

- ويقول: « كيف: اسم؛ لأنه ينبئ عن معنًى في نفسه من غير تصرف »[٣٨٣].

- ويقول: « نَعَمْ: حرف؛ لأن معناه في غيره »[٣٨٤].

- ويقول: « الذي: اسم؛ لأنه ينبئ عن معنى في نفسه »[٣٨٥].

---

(376) الشرح ٦٣٢/٢ (الرسالة).

(377) الشرح ١١٦/١.

(378) السابق ١١٧/١.

(379) السابق نفسه.

(380) السابق ١١٨/١.

(381) السابق نفسه.

(382)الشرح ١١٩/١.

(383) السابق نفسه.

(384) السابق نفسه.

(385) السابق ١٢٠.

- ويقول: « أن: حرف؛ لأن معناه في غيره »[386].

وهكذا اعتمد الرماني على المعنى في معرفة الاسم والفعل والحرف كما وضحته النصوص السابقة.

---

(386) السابق نفسه.

المعنى والنحو عند الفارسي:

إن المعنى قد يرتبط بظاهرة الإظهار والإضمار عند الفارسي؛ ولذا يقول: « فأما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا مع أنه مؤتلف من اسم وحرف، فذلك؛ لأن الفعل ههنا مراد عندهم ... إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار؛ لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر ومحتملاً للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام وهو أحد المعاني التي عليها تجري العبارات، فلما وجدنا في كلامهم أفعالاً مضمرة غير مستعملة الإظهار. مع أنها لو أظهرت لم تقلب معنًى ولم تبطل شيئًا عن حقيقته وذلك قولهم: رأسك والسيف وأمرًا ونفسه، كان ترك ما كان إذا أظهر، قَلَبَ المعنى وأزاله عما كان عليه أحرى. وحَسُنَ الإضمار مع ذلك؛ لأن المعبر عنه لما كان من جنس النطق قام مقام العبارة، ولست تجد كذلك سائر الأحداث المعبر عنها »[٣٨٧].

ويفهم من هذا، أن هناك بعض الأساليب والعبارات يجب فيها إضمار الفعل فيها نحو النداء في: يا زيد، والتحذير والإغراء نحو: رأسك والسيف، وأمرًا ونفسه.

ثم وجدت أفعال مضمرة غير مستعملة الإظهار مع أنها لو أظهرت لم تقلب معنًى ولم تبطل شيئًا عن حقيقته؛ لذا ترك ما كان إذا أُظْهِرَ قَلَبَ المعنى وأزاله عما كان عليه أحرى. وحسن الإضمار مع ذلك؛ لأن المعبر عنه لما كان من جنس النطق قام مقام العبارة.

المعنى وتوظيف القاعدة:

---

(387) العسكرية ٤٤ وما بعدها.

وللمعنى دور أساسي في توظيف القاعدة عند الفارسي تجد ذلك في قولـــه: « كان فعل يستعمل على ضربين: يكون بمعنى "وقع" و"حدث" فيدل على معنًـــى وزمانٍ كما يدل "حدث" و"وقع" عليهما.

والضرب الآخر: أن يكون دالا على زمانٍ فقط غير دال على الحدث، وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعلُ "كان" فيه الخبرَ منتصبًا غير مفارق له، وإنما لزمـــه الخبر عوضًا من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان، فخبر "كان" دال علـــى معنى، وهو أخوك ونحوه في: كان زيد أخاك. فيساوي قولك: كان عمرو أخـــاك، قولك: ضرب عمرو؛ لأن كل واحد منهما يدل على معنًى وزمانٍ وفاعـــل، إلا أن المعنى الذي وقعت الدلالة عليه في: (ضرب عمرو) مقدمًا، وقعت الدلالـــة عليـــه في: (كان عمرو) مؤخرًا، والجملتان في ذلك تجتمعان في أن كل واحدة منهما يدل على حدثٍ وزمانٍ فاعلٍ، فإن قال قائل: فقد يقع في خبر (كان وأخواتها) ما تـــدل على أكثر من معنًى وهو الجمل نحو: كان عمرو وأبوه منطلق، وكان بكـــر قـــام أبوه، وأبوه منطلق، وقام أبوه، كل واحد منهما يدل على أكثر من معنـــى فلـــيس قولنا: كان زيد أبوه منطلق مساويًا لضرب عمرو.

قلنا: إن هذه الجمل وإن دلت على أكثر من معنًى فهي واقعة موقع الآحاد، وما يدل على معنى واحدٍ؛ ولذلك حكم بأن لها من الإعراب موضعا، ولو لم تقـــع موقع مفرد لم يحكم لموضعها بإعرابٍ، ألا ترى: أنه لا موضع للجمل التي يبتـــدأ بها ولا للتي تقع صلةً للأسماء؛ لأنها لم تقع موقع المفردات فهذه الجمل وإن دلت على أكثر من معنى فهي واقعة موقع المفردات بالدلالة التي ذكرنا.

والموضع للمفرد دون المركب والجمل. وإنما وقعت موقعها؛ لأنها تئـــول إلى معنى المفردِ في السؤال عن المخبر عنه »[٣٨٨].

ومن هذا النص يتضح الآتي:

---

(388) البغداديات ١١٣، وما بعدها.

١- أن بناء القاعدة يتوقف على شيئين أحدهما: نوع الكلمة: اسم، وفعـل، وحرف، أو مفردة أو جملة. وثانيهما: ما تدل عليه مـن: الحـدث والزمـان، أو الزمان والحدث، أو التجرد منهما.

٢- أن المعنى الدلالي له تأثير كبير في إصدار الأحكام النحوية، من رفـع ونصب وجزم في الأفعال، أو رفع ونصب وجر في الأسماء.

٣- إن الحكم النحوي يتغير بتغير دلالة الكلمة، فـ"كان" التامة تختلف عن كان الناقصة في الحكم الإعرابي والفعل المتعدي يختلف عن الفعل الـلازم مـن حيث بناء الجملة وما تدل عليه، كذلك الجملة الاسمية تختلف عن الجملة الفعلية.

٤- أن الجملة إذا وقعت موقع المفرد أخذت حكمه من مفعولية، وحاليـة، وصفة، وخبرية ...إلخ .

وإذا لم تقع موقع المفرد سلب منها هذا الحكم وأصبحت: لا محل لها مـن الإعراب كالجملة التي يبتدأ بها، والتي تقع موقع الصلة للأسماء الموصولة.

٥- والفارسي يرى « أن المعاني لا تعمل في المفعول به، كما أنها لا تعمل في الحال »[٣٨٩].

أثر المعنى في الحكم النحوي:

وللمعنى أثر في الحكم النحوي أشار إليه الفارسي في قوله: « الفصل بـين الحال والظرف: أن الحال في المعنى هو المفعول به، فكان حكمه ألا يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول به إلا أنه لما كان عبارة عن هيئة في وقت الفعل وكان الفعل لا يخلو من ذلك، وكان مفعولا فيه، كما أن الظروف مفعول فيها اتسع في الحـال فعمل فيها المعاني كما يعمل في الظروف، ولم يجب إذا عملت فيها الظـروف أن

(389) انظر: الحجة ١٩/١.

تجري مجراها مقدمة ومؤخرة؛ لتكون لها مزية على الظروف، ولا تكون مخرجة من حد المفعول به، فلم تعمل فيها المعاني مقدمة عليها، كما عملت في الظروف، لما ذكرنا من أنه في المعنى مفعول به »[٣٩٠].

فالحال شابه المفعول به في المعنى؛ لذا أخذ حكمه وهو "ألا يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول به".

والحال شابه الظرف الواقع مفعولاً فيه؛ لذا اتسع في الحال، فعمل فيها المعاني كما يعمل في الظروف.

والحال فرع للمفعول به والظرف؛ لذا "لم يجب إذا عملت فيها الظروف أن تجري مجراها مقدمة ومؤخرة؛ لتكون لها مزية على الظروف، ولا تكون مخرجة من حد المفعول به، فلم تعمل فيها مقدمة عليها، كما عملت الظروف؛ لأن الحال في المعنى مفعول به".

وللمعنى دور أساسي في التوجيه النحوي عند الفارسي إذ الإعراب إنما هو فرع المعنى.

يقول في توجيه قول سيبويه "هذا باب علم ما الكلم": « فإن أضفت (علم) إلى (ما) كان بمعنى الذي، واحتمل أن يكون (علم) المتعدي إلى مفعول، واحتمل أن يكون المتعدي إلى مفعولين، فإن جعلته المتعدي إلى مفعولين وقدرت المصدر بـ(أن تعلم) كان (ما الكلم) في موضع المفعول الأول. وإن كان مجرورًا في اللفظ كقولك: أعجبني بناء هذه الدار، فهو في المعنى مفعول، وإن كان في اللفظ مجرورًا، فكذلك يكون (ما الكلم)، وتضمر مفعولاً ثانيًا، وإن قدرته بـ(أيُعلم) كان (ما الكلم) في المعنى مرفوعًا، وإن كان في اللفظ مجرورًا كقولك: أعجبني ركوب زيد الفرس. وتضمر مفعولاً ثانيًا وإن جعلته العلم الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وأضفت ثم قدرت: (أن تعلم) أو (أن يُعلمَ) لم يُحتَجْ إلى إضمار مفعول، ويكون (ما

---

(390) البغداديات ٥٥٦.

الكلم) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـــ(أن تعلم) أو مرفـــوع إن قدرتـــه (أن يُعْلَمَ) وإن كان مجرورًا في اللفظ »[٣٩١].

ويقول الفارسي: « اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفـــة، وإنما تنكرت (غير) و(مثل) مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلـــك أنك إذا قلت: رايت غيرك فكل شيء سوى المخاطب فهو غيره، وكذلك إذا قـــال: أريت مثلك، فما هو مثله لا يحصى يجوز أن يكون مثله في خُلُقِه وفي خَلْقِه، وفي جاهه، وفي علمه، وفي نسبه، فإنما صارا نكرتين من أجل المعنى »[٣٩٢].

(391) التعليقة ١/٧، ٨. انظر: أقسام الأخيار لأبي علي الفارسي مجلـــة المـــورد ص٢٠١ المجلـــد الخامس ، العدد الرابع لعام ١٩٧٦

(392) الحجة ١/١٠٧.

الفصـــل الثالث

أصـــول النحـــو
بين الرمـانـــي والفـارســـــي

الفصــل الثالث

أصول النحو بين الرماني والفارسـي

أصـول النحـو:

عـرف ابـن الأنبـاري (ت ٥٧٧هـ) علـم أصـول النحـو بأنـه: "أدلـة النحـو التـي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملتها، وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة، والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليل إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[٣٩٣].

وعرفه السيوطي (ت ٩١١هـ) بأنه :"علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[٣٩٤].

وهـذه الأدلـة عنـد ابـن جنـي (ت ٣٩٢هـ) هـي: السـماع، والقيـاس، والإجماع"[٣٩٥].

وعند ابن الأنباي (ت ٥٧٧هـ) هي: (السماع، والقياس، والاستصحاب"[٣٩٦].

وعنـد السـيوطي (ت ٩١١هـ) هـي: السـماع، والقيـاس، والإجمـاع، والاستصحاب"[٣٩٧].

المقصـود بأصـول النحـو إذًا: الأسـس الكليـة التـي يعتمـد عليهـا النحويـون فـي استخلاص الأحكام النحوية من النصوص اللغوية وتقريرها أو نفيها، ويطلق أيضـا علـى "مجموعـة الأسـس النظريـة والمفـاهيم المنهجيـة التـي قـام عليهـا النحـو العربـي[٣٩٨].

([393]) **لمع الأدلة ٨٠.**

([394]) **الاقتراح ٢١.**

([395]) **الخصائص وانظر الاقتراح ٢١.**

([396]) **لمع الأدلة ٨١.**

([397]) **الاقتراح ٢١، وانظر الشاهد وأصول النحو ١٢٤.**

([398]) **أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري ص ١، رسالة ماجستير آداب، القاهرة ١٩٩٦ م إعداد حسام أحمد قاسم.**

١ـ **السمــاع:**

إن "السماع طريق مهم اعتمد عليه النحاة كثيرًا في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها، وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين" [٣٩٩].

بل "هو أصل من أصول النحو واللغة، ودليل من أدلتها" [٤٠٠] التي يحتج به في ميدان الصرف والنحو واللغة، وعكسه: القياس، فتقول: "استنوق الجمل، سماعي، والقياس(استناق الجمل)، (ومبقل في السماع (وباقل) في القياس" [٤٠١].

وقد اهتم علماء اللغة الأوائل بالمسموع أو المنقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالأحاديث النبوية الشريفة فبحثوا أنواعه، وبَيَّنُوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة والجودة والرداءة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم، وجاوزوا ذلك إلى النص وقائله"[٤٠٢].

وعَرَّفَ ابن الأنباري السماع بأنه "الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" [٤٠٣].

وعَرَّفَهُ السيوطي بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله – تعالى- وهو القرآن الكريم وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم-وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[٤٠٤].

والمراد بالسماع في النحو العربي هو الاستدلال أو الاستشهاد بما سمع عن العرب أو روي عنهم من مصادر السماع الثلاثة: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الشعر والنثر [٤٠٥].

فالنحاة "عنوا باللغة المحكية المسموعة، فالقرآن ذو أسانيد صحيحة، والشعر يسمع من أفواه الفصحاء، أو الرواة الثقات، والأمثال يتداولها الناس كما رويت عن أعراب البادية الموثوق بهم، والذين تؤخذ عنهم اللغة هم أبناء الخيام الذين لم يختلطوا بالأعاجم فظلت العربية على ألسنتهم صافية غير مشوبة"[٤٠٦].

([399]) **مناهج البحث عند النحاة العرب رسالة دكتوراه إعداد محمد علي أبو المكـارم ص ٣٠٩ دار العلوم القاهرة، وانظر: أصول التفكير النحوي ٢٢.**

([400]) **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ١٢٩.**

([401]) **المعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال ١/ ٥٥٤.**

([402]) **الشاهد وأصول النحو ١٣٥.**

([403])**الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.**

([404]) **الاقتراح ٣٦.**

([405]) **انظر رسالتي (ماجستير) (عبد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصـول النحـو) دار العلـوم، القاهرة، ٣٥، ٣٦، ٣٧.**

([406]) **أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني ٣١، جامعة تشرين اللاذقية ١٩٧٩م.**

وكان "لابد للنحوي من حجة يؤيد بها رأيه أو شاهد يدعم به حكمه. والاحتجاج من أبرز أعمال النحاة، وعنوا به، وتنافسوا في إتقانه، حتى كان مما يميز النحوي ويقدمه على أقرانه؛ أن يكون قوي الحجة"(٤٠٧).

لقد عرف تاريخ النحو طائفة من النحاة اعتمدوا السماع وتوسعوا فيه، كما عرف نحاة آخرين جعلوا القياس أساسا لمنهجهم النحوي"(٤٠٨).

وسوف أتناول فيما يأتي موقف كل من الرماني والفارسي من السماع والقياس، والغرض من ذلك بيان المنهج وطرق العرض في الاستدلال، وإبراز جهودهما في السماع والقياس وباقي أدلة علم أصول النحو.

إن الكثير من كتب النحو يتضمن عددًا من الشواهد القرآنية وعددًا من الشواهد الشعرية وأقوال العربي النثرية بجانب أمثلة صاغها المصنفون عن عمدٍ وقصدٍ (٤٠٩) والشواهد إن كانت من القرآن الكريم فلا قيد فيها، وإن كانت من الشعر ونثر العرب فلها معاييرها الخاصة من جهة الزمان والمكان والقبيلة (٤١٠).

ولقد " تفاوتت المصنفات النحوية في "الكم" من الشواهد والأمثلة كما تباينت في "الكيف" أيضا وذلك "خضوعًا للمستويات التي صنفت لها الكتب في تصور النحويين أنفسهم مع تأثرهم بما حفظوا من القرآن الكريم ومن الشعر، وما وعوا من كتب السابقين عليهم، فبعضهم عني بالشواهد من القرآن الكريم وأولاها عناية فاقت الشواهد الشعرية عددًا كما فعل ابن هشام في "شرح شذور الذهب" إذ بلغ عدد الآيات ٦٥٩ آية وعدد الأبيات ٢٣٩ بيتًا وكما فعل ابن معطٍ في كتابه "الفصول الخمسون" إذ بلغ عدد الأبيات ١٢٣ بيتًا، وعدد الآيات ١٦٧ آية وبعضهم عني بشواهد الشعر ففاقت غيرها من الشواهد كما فعل ابن جني في "اللمع" إذ بلغ عدد الآيات ٤٨ آية وبلغ عدد الأبيات ١٠٦ بيتًا وكما فعل ابن عصفور في المقرب إذ بلغ عدد الآيات ٥٩ آية وعدد الأبيات ٣٥٥ بيتا وغير هؤلاء الكثير من النحاة، وبعض النحويين اعتمد على الأمثلة التي يصوغها من عنده وبأسلوبه مما يسهل على المتعلمين فهمه ومحاكاته، كما فعل عبد القاهر الجرجاني في "التتمة في النحو" وأبو جعفر النحاس في "التفاحة" والزمخشري في "الأنموذج" فليس في كتبهم شاهد من القرآن أو من الشعر"(٤١١).

إن الشواهد إنما سيقت في الأصل لإثبات القاعدة التي استنبطها النحويون في إجازة تركيب أو رفضه، أو إجازة صيغة أو رفضها فيحتاج المجيز أن يسوق نصًّا

([407]) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه لمازن المبارك ٢١٧.

([408]) السابق ٢١٨.

([409]) النحو التعليمي في التراث العربي لمحمد إبراهيم عبادة ٨٩، منشأة المعارف الإسكندرية.

([410])انظر خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٥ –٨١ تحقيق هارون.

وانظر عصور الاحتجاج في النحو العربي لمحمد إبراهيم عبادة دار المعارف القاهرة ١٩٨٠م.

([411]) النحو التعليمي ٩٣.

يشهد بصحة دعواه، كما يكثر سوق الشواهد –أيضًا- لبيان ما شذَّ عن القاعدة المستنبطة وشذ عنها"[412].

تنقسم الشواهد النحوية إلى قسمين:

أحدهما: المنظوم، وثانيهما: المنثور.

فالمنظوم –كما هو معلوم- الشعر. أما المنثور من الشواهد النحوية فهو على قسمين: أولهما: شواهد دينية وهي المتمثلة في القرآن الكريم بقراءاته والحديث النبوي الشريف

وثانيهما: شواهد غير دينية وهي المتمثلة في أقوال العرب وحكمهم وأمثالهم وخطبهم.

ولقد اعتمد النحويون عامة على هذه الشواهد بأنواعها كلها. وتبعهم في ذلك الرماني والفارسي.

وفيما يأتي سوف أتناول موقفهما من هذه الشواهد من خلال أهم القضايا النحوية التي اعتمدا عليها في إثبات الحكم النحوي أو نفيه عن العربية.

([412]) **النحو التعليمي ٨٩، ٩٠.**

السماع عند الرماني:

لم يخرج الرماني في نظرته إلى السماع عن جمهور النحويين البصريين في كونه هو الدليل الأول والأصيل الذي يستمد منه النحوي حجته، وعليه تبنى أحكامه، وقواعده، وأنه مقدم على القياس.

ومن ثم فهو يرى أن السماع لابد أن يكون على الأكثر أما القياس فيكون على الأجود.

يقول:" وحكم الصفة إذا جرت على التثنية والجمع في التقديم. أن تعامل معاملة الأسماء التي ليست بصفات، فترفع ولا تجري على الموصوف الأول، وهي للثاني، كقولك: مررت برجل حسنان أبواه، فهذا على مذهب أكثر العرب، وهو الأجود في القياس"[٤١٣].

والسماع عند الرماني ينقسم إلى قسمين:

١-سماع مطرد:

وهو الذي يكون له أصل يكثر استعماله إلى درجة غلبته على الباب، وهو الذي يستدل به ويقاس عليه.

٢-سماع نادر:

وهو ما يحفظ عن العرب، ولا يستدل به، ولا يقاس عليه كقوله في باب "ما فعله على معنيين" :" هذا لا يقاس عليه، ولكن يبين وجهه إذا تكلمت العرب به، وإنما لا يقاس؛ لأنه على طريق النادر"[٤١٤].

على الرغم من اعتماد الرماني على القياس في مسائل كثيرة، وأن النحو عنده صناعة آلتها القياس؛ إلا أنه يرفض الأقيسة النظرية التي لا يقويها السماع؛ إذ لابد – عنده- من أن يكون السماع غير النادر وراء كل قياس، فالسماع هو الأصل في جميع الأدلة النحوية، ومنه تستمد الأدلة الأخر حجيتها.

ويظهر ذلك جليا في باب الصفة التي تقع موقع الحال. وفيها الألف واللام، عندما يعرض لرأي كل من: سيبويه وعيسى بن عمر[٤١٥] في مسألة: "ادخلوا الأول فالأول".

([413]) **الشرح ٢/ ١٠٨٠. "رسالة".**

([414]) **السابق ٣/ ٢٦٨.**

([415]) **هو عيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي، كان من قراء أهل البصرة ونحاتها، في طبقة أبي العلاء المعري، وعنه أخذ الخليل بن أحمد، توفي عيسى بن عمر سنة ١٤٩ هـ**

فقال الرماني: "ولا يجوز الرفع عند سيبويه: ادخلوا الأول فالأول؛ لأنه لا يعمل "ادخل" في فاعل ظاهر من أجل أنه للمخاطب خاصة، فلا يجوز: ادخل القومُ على معنى الفاعل لهذا الفاعل الذي هو للمخاطب، ويجوز الضمير لمناسبته لضمير المخاطب مع أنه مما يستتر في الفعل في الواحد كقولك: ادخل يا زيد، فجاز لاجتماع هذين السببين "ادخلوا" بالإضمار، ولم يجز بالإظهار؛ لما بينا من منافرته للخطاب بالغيبة والبعد من ضمير المخاطب.

ويجوز عند عيسى بن عمر الرفع: ادخلوا الأول فالأول، ووجه جوازه:على أن "ادخلوا" قد وقع موقع: "ليدخلوا" وهذا الفعل يصلح فيه الغائب كقولك: ليدخل قومك، فحمله على قياس:

لِيُبكَ يزيد ضارع لخصومه [416]:.....

وامتنع سيبويه من إجازته من أنه على قياس هذا؛ لأنه لم يطرد به باب فيجوز فيه القياس، ولا هو أصل الكلام؛ فلهذا لم يجزه، ولو جاء في كلام العرب لحمله على هذا الوجه[417].

انظر إنباه الرواه ٢/٣٧٤ ــ ٣٧٧ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣١ــ ٣٣، ومراتب النحويين ٣٢، وبغية الوعاة ٣٧، وطبقات القراء ١/ ٦١٣

(416) هذا صدر بيت تمامه: ومختبط مما تطيح الطوائح.

(417) الشرح ٢/ ٧٣٤ الرسالة وانظر أيضا ٢/ ٧٧٧، ٧٨١.

السمـاع عنـد الفارسـي :

كان الفارسي ينظر إلى السماع كمصدر أساسي في النحو، يأتي في الدرجة الأولى – في الاستدلال- قبل القياس، وغيره، من الأصول النحوية.

يقول: "وإذا ثبتت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله، ولم يجب دفعه [٤١٨] ويقول أيضا: "وإذا جاءت الرواية عن العرب لم ترد بالقياس"[٤١٩].

ويوضح الفارسي علاقة السماع بالقياس معبرا عن فهم دقيق لمكانة كل منهما ولفحواه فيقول: "ولو لم يعاضد القياس السماعُ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعللت نحو: "استحوذ" ولم تراع فيه السماع، وقلت: بابه كله جاء معلا نحو: "استعاد" و"استفاد"، فكذلك أعل هذا المثال قياسًا على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقا بغير لغتهم، ومدخلا فيها ما ليس منها. فالقياس أبدًا يترك للسماع، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيِّنٌ؛ ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة نحو الجر في "لدُنْ وغُدْوَة"؛ والضم في "لَعَمْرُك" في القسم، واستعمال الماضي في "يذر" و "يدع" وإيقاع أسماء الفاعلين أخبارًا لـ "كاد" و "عسى" ثم لا يجيء به السماع فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل، ويكون المستعمل لذلك آخذًا بشيء رفضه أهل العربية، كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغة لهم –وهذا طريق يؤدي سالكه إلى خلاف ما وضعت له العربية؛ لأن العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية وتسوى في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن ينبذ ويطرح من حيث كان ضدًّا عما له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم"[٤٢٠].

فالفارسي في هذا النص يقدم لنا نظرة دقيقة واعية عن السماع والقياس والعلاقة بينهما، ويمكن أن تستخرج منه جملة من النقاط التي تلخص نظرة الفارسي إليهما وهي:

١-تقديم السماع على القياس، فإذا عُدِمَ السماعُ حُكِّمَ القياسُ.

٣-إذا تعارض السماع والقياس كان الحكم للسماع.

٣-تحكيم القياس دون سماع يؤدي إلى الخطأ والخروج عن لغة العرب.

٤-ترك السماع وتحكيم القياس خطأ فاحش.

---

(418) **البغداديات ٢٤٣.**

(419) **الحجة ١/ ٣٦٢، ٣٤٨.**

(420) **الحلبيات ٢٢٦، ٢٢٧.**

٥-الكثير الشائع يقاس عليه.
٦-ما أجازه القياس يترك إن ورد من السماع ما يخالفه.
٧-استعمال ما لم يسمع اتكاءً على القياس، كاستعمال سائر اللغات المرفوضة التي ليست للعرب.
٨-يستهدي بالعلل للنطق على مثال لغة العرب.
٩- تستخرج العلل من المسموع المطرد في الاستعمال.
١٠-الأصل في تحكيم السماع والقياس هو الاطراد والشذوذ.

ومن ثم يفهم من ذلك أن الفارسي حريص على إعطاء كل من السماع والقياس حقه في الاستدلال، وإنزاله منزلته التي يستحقها كما أن فكرة السماع والقياس لديه واضحة.

وقد يعتمد الفارسي على السماع ويرفض القياس، فعند تفسير حذف الهمزة من اسم "الله" تعالى يرفض أن يقاس حذفها على حذف الهمزة من كلمة "الناس" وينص على وجود السماع، يقول الفارسي: "فإن قال قائل: تحذف الهمزة من "الله" حذفًا كما حذفت من الناس.. قيل: .. هذا الضرب من الحذف لا يساغ تجويزه حتى يتقدمه سماع. ألا ترى أنه لا يجوز حذف الهمزة من "الإباءة" و "الإياب" كما جاز في "الناس"، وليس كذلك الحذف فيما كان من الهمزات ما قبله ساكن؛ لأن حذف ذلك قياس مطرد وأصل مستمر"[٤٢١].

والفارسي صريح في التمسك بالسماع ورفضه القياس المخالف للسماع ومن ثم يقول: "وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة، فإذا أدى قياس إلى ذلك رفض؛ فأبدلت من الضمة كسرة، فصار الآخر ياء مكسورًا ما قبلها، وإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضي والغازي. وذلك نحو قولهم: حَقْوٌ وأحْقٍ، وَجُرْوٌ، وأجْرٍ، وقلنسوة وقلنسٍ، وعرقوة وعرقٍ"[٤٢٢].

وهذا التمسك بالسماع من كلام العرب وتفضيله إياه على القياس جعله يحكم على ما خالف السماع بأنه رديء تارة وخطأ فاحش تارة أخرى. فيقول: "قال سيبويه: وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون "نبيء" "وبريئة" وذلك قليل رديء؛ فالبدل ههنا بمنزلة الألف في "منسأة" قال أبو علي: يريد أنه قليل رديء؛ لأنه مخالف لما عليه الاستعمال؛ لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة "ودع". في ماضي" يدع"[٤٢٣].

([421]) **الأغفال ٢٠.**

([422]) **الإيضاح. وانظر المقتصد ١/ ١٦٤.**

([423]) **التعليقة ٤/ ١٥٦ وانظر الكتاب ٢/ ١٧٠.**

ويقول: "والذي أجاز في تحقير "اضطراب" أضيريب" أفحش عندنا لأنه لا يجوز في "اضطراب: اضيريب" كما لم يجز في "ابن: أبين" فالذي أجاز في اضطراب هذا أخطأ نص العرب على ما كان مثله وفي حكمه"[٤٢٤].

(424) **البصريات ٢١٨- ٢١٩.**

أولا - القرآن الكريم بقراءاته المختلفة:

عرف اللغويون العرب القدامى قيمة الشاهد القرآني في دراساتهم، فكثيرًا ما كانوا يستدلون بالقرآن وبقراءاته على بعض المسائل النحوية واللغوية.

يؤكد هذا كتاب سيبويه (١٨٠هـ) - وهو أول كتاب يصل إلينا- وقد اهتم بإيراد شواهد القرآن والقراءات ثم سار النحاة بعد ذلك على هديه في الاستدلال بالقرآن والقراءات(٤٢٥).

يقول البغدادي: " أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه –عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"(٤٢٦) ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن "الذي استقر عليه الرأي بين جمهور العلماء من القدماء أن نصوص القرآن يحتج بها في تقعيد اللغة، ولا خلاف بينهم في ذلك"(٤٢٧) كما أنه "ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة"(٤٢٨) وهي "كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا وتواترًا نقلها"(٤٢٩) ولا خلاف –أيضًا- في الاحتجاج بالقراءات الصحيحة وهي "ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ووافق العربية سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا"(٤٣٠).

ويفسر الدكتور محمد عبادة اعتماد النحاة على الاستشهاد بالقرآن والإكثار من الاستشهاد به أحيانا فيقول: "وبعض المصنفين يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، إما توقفا؛ لأنه محفوظ في صدور المتعلمين، فيقع في نفوسهم موقعا حسنا؛ لأنه

---

(425) **الجهود اللغوية لابن السراج لمجدي إبراهيم يوسف ٧٦، ط ١، دار الكتاب البصري.**

(426) **خزانة الأدب ١/ ٩ (هارون).**

(427) **في اللهجات العربية ٤٩ ط: ٣، الأنجلو ١٩٦٥م.**

(428) **مناهج البحث عند النحاة العرب ٣١٩. انظر : (القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها في العربية) بحث للدكتور محمد بدوي المختون بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد ١٢ ، ١٩٨٢ م ، و(أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد سمير نجيب، دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧١ م. وانظر : موقف النحاة من القراءات في القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح، دكتوراه، دار العلوم ، القاهرة ١٩٧٨م، والإمالة والتفخيم في كتب القراءات حتى نهاية القرن الرابع الهجري لعبد العزيز علي، دكتوراه، آداب القاهرة ، ١٩٩٠ م. والدراسات النحوية حول القرآن الكريم من بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن الثامن الهجري لمحمد عويس جمعة، ماجستير، دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٠ م**

(429) **انظر: مقدمة تقريب النشر ٢٥، والإتقان ١/ ٧٥ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب. ٤ ، ومنجد المقرئين ١٥.**

(430) **انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٩ ومنجد المقرئين ١٦، وتأويل مشكل القراءات ٣٢.**

اعتمد على ما وعته صدورهم، ولصق بنفوسهم، وحبب إلى قلوبهم، أو لأن ذلك يساعدهم على فهم القرآن الكريم، فيكون ذلك بمنزلة التطبيق، وتكوين القدرة على التحليل النحوي، وإما أن يكون حرصًا من المصنف على أن يقدم الأساليب الفصيحة العالية"[٤٣١].

فالنحو وضع في الأصل للمحافظة على فصاحة القرآن الكريم، وبقاء لغته سليمة، خالية من اللحن ما بقيت الحياة، أفلا يكون القرآن الكريم هو المعين والمنهل الذي يؤخذ منه الشاهد لترسيخ قواعد هذا العلم.

([431]) **النحو التعليمي في التراث العربي ٩١.**

الرماني والاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة :

اعتمد الرماني على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة في الاستدلال على إثبات الحكم النحوي للقضايا المثارة أو نفيه عنها، وفيما يأتي بعض من هذه القضايا النحوية التي اعتمد فيها الرماني على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة كحجة ودليل قوي يعتمد عليه فيها.

"أما" لتفصيل الجمل:

ذكر الرماني أن "أما" تكون لتفصيل الجمل مؤيدًا ذلك بالاحتجاج له من القرآن الكريم فقال:[٤٣٢] "تكون" أما" لتفصيل الجمل وذلك نحو قولك: جاءني إخوتك: فأما زيد فأكرمته، وأما عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، قال تعالى(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ(١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ)[٤٣٣].

يلحظ في هذا النص أن الرماني سبق الشاهد القرآني بمثال توضيحي. وهذا منهج تعليمي ارتضاه الرماني لكي ييسر على تلاميذه فهم المسألة من جانب والتأكد من تطبيقها من جانب آخر.

معنى" هل":

احتج الرماني لمعنى "هل" من القرآن الكريم واكتفى به دليلا فقال: ".. ولها موضعان: أحدهما: أن تكون استفهامًا عن حقيقة الخبر وجوابها "نعم" أو "لا" وذلك قولك: هل قام زيد، هل عمرو خارج؟ قال الله تعالى: (فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ)[٤٣٤].

والثاني: أن تكون بمعنى "قد" وذلك نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ)[٤٣٥] قالوا: معناه: قد أتى على الإنسان. ومثله قوله جل ذكره:(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ)[٤٣٦] أي "قد" أتاك وهو كثير في القرآن"[٤٣٧].

فالرماني يكتفي ببعض الشواهد من القرآن الكريم ثم يشير إلى كثرته في القرآن الكريم، كما أنه لم يستشهد بالآية كاملة وإنما اكتفى بجزء منها هو موضع الشاهد.

"أن" المخففة:

ذهب الرماني إلى أنَّ (أن) المخففة لها أوجه أربعة:

هي المخففة من الثقيلة،وأن الناصبة للفعل، و"أن" بمعنى: أي، و"أن" الزائدة واحتج لذلك بشواهده من القرآن الكريم.

---

(432) **معاني الحروف ١٢٩.**

(433) **سورة الضحى، الآيات: ٩، ١٠، ١١.**

(434) **سورة الأعراف، الآية: ٤٤.**

(435) **سورة الإنسان، الآية١.**

(436) **سورة "ص" الآية: ٢١.**

(437) **معاني الحروف ١٠٢.**

فقال: "فأما المخففة من الثقيلة فمثل قوله عز وجل: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّــهِ رَبِّ الْعَــالَمِينَ)[٤٣٨]،أصله: أنَّ الحمد، ومنه قوله جل وعلا: (علم أن سيكون منكم مرضى) [٤٣٩] لا تكون هذه إلا المخففة من الثقيلة من أجل دخول السين.

وأما "أنْ" الناصبة للفعل فتنقله إلى الاستقبال، ولا تجتمع مع السين وسوف، وهي مع الفعل بمعنى المصدر تقول: يسرني أن تأتي، بمعنى: يسرني إتيانك، وأكره أن تخرج، بمعنى أكره خروجك، ومنه قوله عز وجل: (ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) [٤٤٠] ومنه (ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما)[٤٤١] موضع {تميلوا} نصب بـ "أن" وذهبت النون علامة للنصب. وأما "أن" بمعنى أي الخفيفة فنحو قوله عز وجل:

(وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا) [٤٤٢] وأما: "أن" الزائدة نحو: لما أن جئتني أكرمتك، المعنى لما جئتني أكرمتك، إلا أنك أتيت بـ"أن" للتأكيد. ومنه قوله عز وجل: (ولما أن جاءت رسلنا) [٤٤٣] بمعنى لما جاءت رسلنا"[٤٤٤].

إعمال "إذن" وإهمالها:

استشهد الرماني على جواز إعمال "إذن" وإهمالها، إذا تقدم عليها الفاء أو الواو فقال: [٤٤٥] " أن تكون مخيرًا في الإعمال والإهمال؛ وذلك إذا دخلت عليها "الفاء" أو "الواو" نحو قولك: فإذن يكرمك، وإذن يحسن إليك، وإن شئت نصبت، قال الله تعالى:(وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خَلفَكَ إِلاَّ قَلِــيلاً) [٤٤٦] وفي بعض المصاحف (وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُــونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً)[٤٤٧].

ويتبين من استشهاد الرماني بالقراءة أنه أخذ بالقراءة المتواترة. وأشار إلى القراءة الشاذة، وإن لم يكن فيها الشاهد.

كما أنه احتج بالمصحف ولم ينسب القراءة لقارئها.

---

(438) **سورة يونس: الآية: ١٠.**

(439) **سورة المزمل، الآية: ٢٠.**

(440) **سورة الأنفال: الآية: ٧.**

(441) **سورة النساء: الآية: ٢٧.**

(442) **سورة ص: الآية ٦.**

(443) **سورة العنكبوت الآية: ٣٣.**

(444) **معاني الحروف ١٦٢، ١٦٣.**

(445) **معاني الحروف ١١٦.**

(446) **سورة الإسراء الآية: ٧٦.**

(447) **(خلفك) قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وآخرين. أما (خلافك) فقراءة ابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب. انظر الإتحاف: ١٧٣، ١٧٤ وهي قراءة أبي كما في الكشاف ١/ ٥٥٥.**

والرماني يستشهد بالقرآن الكريم مكتفيا به كدليل قوي على إثبات الحكم كما أنه يعين موضع الشاهد وينص عليه ومن ذلك قوله:
"الذي يجوز في بدل المعرفة من النكرة كل ما تحتمله القسمة فيه، وهو أربعة أوجه: بدل المعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة، وكل ذلك جائز؛ لأن تقدير الثاني أن يقع موقع الأول.. وفي التنزيل: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ)[٤٤٨] فهذا شاهد في بدل المعرفة من النكرة، وفيه: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[٤٤٩] فهذا شاهد في بدل النكرة من المعرفة، وفيه (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ(٦)صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ) [٤٥٠] فهذا شاهد في بدل المعرفة من المعرفة"[٤٥١].

ويتبين من هذا النص أن الرماني اعتمد على القرآن الكريم دون غيره من الأدلة السماعية في إثبات الحكم، كما أنه حدد موضع الشاهد وعلق عليه، وهذه من خصائص الرماني التي انفرد بها عن غيره، في بيان الشاهد، وفي سوقه كدليل على ما يذهب إليه من أحكام نحوية.

وقد يقتصر الرماني على موضع الشاهد فيستشهد بجزء من الآية، ثم يبين بعد ذلك علة استشهاده بهذه الآية، فيقول: "وفي التنزيل: (هَـذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)[٤٥٢] و {ممطرنا} نكرة؛ لأنه اسم فاعل على معنى المستقبل، فلم يتعرف بالإضافة، والمعنى: ممطر إيانا [٤٥٣].

وقد يستشهد بجملة من القرآن الكريم ولا يشير إلى أنها من القرآن. ومن ذلك قوله: "وفعل الأمر مبني على الوقف فإن التقى فيه ساكنان حُرِّكَ بالكسر نحو: {قم الليل}[٤٥٤].

وقد يقيس الرماني على الشاهد القرآني فهو يرى أنه إذا اختلف المعنى اختلف الحكم "فجاز عنده وصف النكرة بالنكرة وإن كانت مضافة إلى المعرفة في مثل قولك: "مررت برجل حسن الوجه. فقال: "ولذلك اختلف الحكم في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع، فجرى على الأول إذا كان فيه ضميره، وعلى الثاني إذا تجردت الصفة من الضمير. تقول على ذلك: مررت بامرأة حسنة الوجه وحسن وجهها، ومررت برجل حسن العين، وحسنة عينه، وتقول: مررت بامرأتين حسنتي الوجوه،ومررت بامرأتين حسن أبوهما، وحسن وجهاهما لأن الصفة للثاني، وقد

---

(448) **سورة الشورى، الآيتين ٥٢، ٥٣.**

(449) **سورة العلق، من الآيتين: ١٥، ١٦.**

(450) **سورة الفاتحة، الآيتان: ٦، ٧.**

(451) **الشرح ٢/ ٩٥٧-٩٥٩- ٩٦٠ (الرسالة).**

(452) **الأحقاف ٢٤**

(453) **الشرح ٢/ ٨٥١ (الرسالة).**

(454) **سورة المزمل الآية: ٢، وانظر الشرح ١/ ١١٦ (مطبوع).**

تقدمت عليه فلا يلحقها تثنية، ولا جمع، ولكن يثنى الوجه؛ لأنه منفصل فتقول: مررت بامرأتين حسن وجهاهما، فتثني الوجه، ولا تجمع كما تجمعه في الإضافة على قياس: {فقد صغت قلوبكما}(٤٥٥) لأن الإضافة لازمة في البيان عن المعنى بما لا يلزم غيرهما من الانفصال"(٤٥٦).

ويقول الرماني "إن" الصفة إذا عملت عمل "الفعل" وجب إجراؤهما مجراه في إسقاط علامة التأنيث، والتثنية، والجمع، يقول: "ومن قال: خرج نساؤك قال: أخارج نساؤك،ومن قال:"جاءه موعظة من ربه" قال أجاءني موعظة؟ فأسقط علامة التأنيث من الصفة كما أسقطها من الفعل؛ لأنه لما أعمل "الصفة" عمل "الفعل" وأجراها مجراه في الإعمال، أجراها مجراه في إسقاط علامة التأنيث، والجمع للتشاكل المنافي للتنافر؛ لأن قياسهما في ذلك واحد فلا يحسن أن يختلف حكمهما.

واستدل على ذلك بقراءة أبي عمرو فقال: "وفي قراءة أبي عمرو (٤٥٧): {خاشعًا أبصارهم}(٤٥٨)، فهذا القياس الجيد على ذهاب علامة التأنيث مع إذهاب علامة الجمع، لما أعمل الصفة عمل الفعل. فالرماني حكم على الاستدلال بقراءة أبي عمرو بأنه قياس جيد.

ثم أخذ الرماني يستدل على هذه الظاهرة من الشعر والنثر موضحًا في كل ذلك موضع الشاهد فيه ناسبًا أغلب الأبيات إلى صاحبها.

قول: وقال أبو ذؤيب:

بعيدُ الغزاةِ فمَا إنْ يَزا ... لُ مُضْطمِرًا طُرَّتَاهُ طَلِيحَا(٤٥٩)

فهذا على القياس في إذهاب علامة التأنيث مع علامة التثنية كما أعمل الصفة. وقال الفرزدق:

وكنا ورثناه على عبد تبع ... طويلا سواريه شديدًا دعائمه(٤٦٠)

فهذا على إذهاب علامة الجمع مع التأنيث لما أعمل "الصفة" عمل "الفعل" .

إعراب المستثنى التام المنفي:

استدل الرماني بالقرآن الكريم وبقراءاته على جواز إعراب المستثنى المنفي التام على البدل أو الاستثناء بالنصب والبدل عنده أجود: فقال: "وإذا كان ما قبلها-أي إلا-

---

(455) سورة التحريم الآية: ٤.

(456) الشرح ٢/ ٨٤٩ "الرسالة".

(457) السابق ٣/ ١٠٨٥٠ ، وانظر الكتاب ٢/ ٤٣

(458) سورة القلم : ٤٣ ، وسورة المعارج : ٤٤ ، نسب سيبويه هذه القراءة لأبي عمرو . انظر الكتاب ٢/ ٤٣

(459) ديوان الهذليين ١/ ١٣٥، والكتاب ٢/ ٤٤.

(460) ديوان الفرزدق ٧٦٥، والكتاب٢/ ٤٤.

منفيا وتم الكلام جاز لك فيما بعد "إلا" البدل والنصب، والبدل أجود، وذلك قولك: ما قام أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيدٍ. قال تعالى:(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (٤٦١).

ويجوز أن تقول في جميع ذلك إلا زيدًا، وقد قرأ ابن عمر {إلا قليلا} على أصل الاستثناء (٤٦٢).

وقد استشهد الرماني بكثير من آيات القرآن الكريم في شرحه لكتاب سيبويه مؤيدًا بها ما وصل إليه سيبويه من أحكام، فكانت الآية عنده دليلا يثبت بها حجة الاستنتاج، وقد يكون لها أكثر من قراءة، فيثبت الرماني وجوه قراءاتها.

فسيبويه استشهد في باب الواو (٤٦٣)،بقوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(٤٦٤).

وذكر أنها مما ينصب، وأن بعضهم قرأها بالجزم، فوقف الرماني عند هذه الآية، وقال: " هل يجوز: ويعلم الصابرين، على قراءة الحسن؟ وما الفرق بينهما؟ ثم أجاب عن ذلك بقوله: وفي التنزيل: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ) الآية بالنصب على الصرف، وقد قرئ " {ويعلم الصابرين} على لما يجمع الجهاد مع الصبر، فهو حث عليه على هذا الوجه.

فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد وعلى الصبر، وكلا الوجهين حسن والأول أبين" (٤٦٥).

فهكذا وازن الرماني بين قراءتين، قراءة مشهورة وقراءة نسبها إلى الحسن، ثم بين صلة كل من الوجهين الإعرابيين بالمعنى بحسنهما جميعا ثم رجح الأول.

وهو ما وافق رأي الجمهور وأكثر القراء.

ويحمل الرماني القراءة على القياس الجيد إذا هي وافقته. يقول: "وفي قراءة أبي عمرو: {خاشعًا أبصارهم} فهذا القياس الجيد على إذهاب علامة التأنيث مع إذهاب علامة الجمع، لما أعمل الصفة عمل الفعل"(٤٦٦).

فقد استدل الرماني بهذه القراءة على جواز حذف علامة التأنيث من {خاشعًا} والعلة في ذلك إعمال الصفة عمل الفعل مع مراعاة نسبة القراءة إلى صاحبها.

أجاز الرماني حذف النون وبقاء اللام في جواب القسم، واستدل على ذلك بالقراءة فقال: "وأجازوا حذف النون، وإبقاء اللام.. وعلى هذا تأولوا رواية

---

(461) سورة النساء ٦٦.

(462) معاني الحروف ١٢٦ وما بعدها.

(463) الكتاب ١/ ٥٢

(464) سورة آل عمران، آية ١٤٢.

(465) الشرح ٢/ ٢٧٤ (الرسالة).

(466) السابق ٣/ ١٠٨٥.

قنبل"[٤٦٧] {لأقسم بيوم القيامة}[٤٦٨]. قالوا: حذفت النون؛ لأنها تدل على الاستقبال، وهذا الفعل للحال، وهذه القراءة فيها نظر"[٤٦٩].

وقد يُحَكِّمُ الرماني القاعدة النحوية في القراءات القرآنية، فيحكم على قراءة صحيحة بأنها بعيدة عند النحويين، كما حكم على قراءة {تمامًا على الذي أحسنُ}

يقول الرماني: "لا يجوز مررت بالذي مثل عمرو حتى تقول: مررت بالذي هو مثل عمرو. فأما من قرأ: {تماما على الذي أحسن}[٤٧٠] فيعيده عند النحويين، ولكن يجوز مثل هذا إذا طال الكلام؛ لأن الخليل حكى: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا"[٤٧١].

فالرماني استدل بقول العرب الذي حكاه الخليل على جواز القراءة على الرغم من أنها قراءة صحيحة وهو متأثر هنا بالمذهب البصري.

كذلك علَّق الرماني على قراءة "لأقسم" بأن فيها نظرًا.

يقول الرماني: وأجازوا حذف النون، وإبقاء اللام، وعلى هذا تأولوا رواية قنبل {لأقسم بيوم القيامة}[٤٧٢] قالوا: حذفت النون؛ لأنها تدل على الاستقبال وهذا الفعل للحال، وهذه قراءة فيها نظر[٤٧٣].

وقد وجه الرماني هذه القراءة فقال: فأما قوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن "لا" زائدة؛ كأنه قال: أقسم بيوم القيامة. وهذا القول فيه نظر أيضًا؛ لأن "لا" لا تزاد أولا.

والثاني: هو أنها بمعنى"ألا" وفيه نظر أيضا؛ لأنه لا يعرف له نظير.

والثالث: وهو الوجه أن "لا" رد لكلامهم، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة: فيأتي الجواب عما في سورة أخرى فكان "لا" رد لما تكرر من إنكار البعث ثم قال: {أقسم بيوم القيامة} فأعلم الله تعالى أنه يقسم بيوم القيامة ولا يقسم بالنفس

([467]) **هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن سعد بن جرجة المكي المخزومي ويكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلا، ويقال: هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة، توفي بمكة سنة ٢٠٨ هـ، وقد روي قنبل عن ابن كثير بإسناد. انظر: التيسير ٤.**

([468]) **سورة القيامة الآية: ١ ويجعل ابن جني اللام هنا للابتداء، أي لأنا أقسم بيوم القيامة وحذف المبتدأ للعلم به انظر المحتسب ٢/ ٢٤.**

([469]) **معاني الحروف ٥٥.**

([470]) **سورة الأنعام، الآية ١٥٤، وقرأ بالرفع "على الذي أحسنُ" يحيى بن يعمر أي على الذي هو أحسنُ بحذف المبتدأ انظر الكشاف سورة الأنعام الآية ١٥٤.**

([471]) **معاني الحروف ٤٨.**

([472]) **سورة القيامة، الآية: ١**

([473]) **معاني الحروف ٥٥.**

اللوامة. ويدل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى:(إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)[٤٧٤].

وهذا جواب ما ضربه الله من المثل من العنكبوت والذباب وهما في موضع غير هذا في الجواب عنها هاهنا كما ترى، وقد روي قنبل عن ابن كثير: "لأقسم" على أن اللام لام القسم وهذه القراءة فيها نظر من وجهين:

أحدهما: حذف الألف التي بعد "لا" وهي في الإمام ثابتة.

والثاني: حذف النون التي تصحب "لام" القسم؛ لأنه لا يجوز والله لأقوم، وقد أجازه بعض النحويين إذا كان القسم من الحال، قال: ويجوز حذف النون وإبقاء اللام"[٤٧٥].

ويقدم الرماني الاستشهاد بالقرآن الكريم على الاستشهاد بالشعر على الرغم من أنه يستشهد بالشعر بأكثر من شاهد:

يقول: "وإنما جاز بدل النكرة من المعرفة؛ لأن الثاني يقدر بالأول، وشاهده: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[٤٧٦] وقال بشر بن أبي خازم:

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ أَرْحِلُ نَاقَتِي … عَمْرٍو فتُبْلِغُ حاجَتِي أوْ تُزْحِفُ

مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوُفُودُ ببابِهِ … عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ[٤٧٧]

فأبدل "مَلِكا" وهو نكرة من معرفة وهو ابن أم أناس، وأبدل في قوله: عمرو: معرفة من معرفة.

وقال الفرزدق: [٤٧٨]

فأصبح في حَيْثُ التقَيْنا شَرِيدَهُمْ … طَلِيقٌ ومَكْتُوفُ اليدَيْنِ ومُزْعِفُ

ويحتمل أن يكون على بدل النكرة من المعرفة.

وقال آخر:[٤٧٩]

فلا تجعلي ضيفي ضيف مقربٌ … وآخرُ مَعزُولٌ عن البيتِ جانبُ

فهذا يتحمل ما احتمل الأول:

وقال الجعدي [٤٨٠]:

---

(474) **سورة البقرة الآية: ٢٧.**

(475) **معاني الحروف ٨٤، ٨٥.**

(476) **العلق الآيتان : ١٥ ، ١٦**

(477) **ديوان بشر بن خازم ١٥٥، والكتاب ٢/ ١٩، والهمع ٢/ ٢٧، والخزانة ١/ ٧٢، وبشر بن حازم من بني أسد جاهلي قديم. انظر: الخزانة ٢/ ٢٦٢.**

(478) **ديوان الفرزدق ٥٦٢، الكتاب ٢/ ١، الخزانة ٢/ ٢٩٩.**

(479) **البيت في الكتاب ٢/ ١٠، منسوب إلى رجل من بني قشير، وفي الخزانة ٢/ ٢٩٨ إلى العجير السلولي.**

(480) **ديوان الجعدي ١٧٨، الكتاب ٢/ ١٠، الخزانة ٢/ ٢٩٨.**

وكانــتْ قُشَــير شــامتًا بصــديقها وآخــرَ مَزرِيًّــا وآخَــرَ رازيَــا

فينصب على خبر "كان.. ولو رفع على:منهم شامت، وآخر مرزي جاز.
وقال ذو الرمة [٤٨١]:

تـرىَ خَلْقهَـا نصـفٌ قنـاةٌ قويمـة ُ ونصـفٌ نقًـا يـرتجُّ أوْ يَتمَرْمَـرُ

فهذا على "منه نصفٌ قناةٌ ، ومنه نقا يرتج، فلو نصب جاز على البدل، وعلى الحال[٤٨٢].

ومن هذا النص يتضح لنا من منهج الرماني الآتي:

١-أن الرماني بدأ في استشهاده في هذه المسألة بالقرآن الكريم، ولم يضف الآية إلى الله تعالى ولا إلى التنزيل، وإنما أرسلها، كأنها قول منثور.
٢-أنه استشهد بشاهد واحد من القرآن الكريم مقدمًا إياه على الشعر.
٣-أنه لم يستشهد بالحديث مطلقا في هذه المسألة.
٤-أنه استشهد بخمسة شواهد من الشعر في هذه المسألة وحدها.
٥-أنه كان ينسب الشواهد المعروف قائلها.وقليلا لا ينسبها.
٦-أنه استشهد بشعر جميع الطوائف الشعرية القديمة الجاهلية، والإسلامية.
٧-أنه كان يستخرج موضع الشاهد ويوضحه.

والرماني عندما يستدل بالسماع على ثبوت قاعدة نحوية ما؛ فإنه يسبق الشاهد النحوي سواء أكان قرآنا أم شعرًا، أو ما شابههما بأمثلة توضيحية من إنشائه، ومن ذلك أنه يتحدث في باب التوابع عن تفريق الصفة، وجمع الموصوف فيقول: "والذي يصلح فيه تفريق الصفة وجمع الموصوف: هو الذي يرجع إلى صفات مختلفة في المعنى، وكل واحد منها لواحد من الموصوف دون الآخر، كقولك: مررت برجلين صالح وطالح، ومررت برجال راكب وراكع وقاعد، فهذه صفات مختلفة وكل واحد منها يرجع إلى واحد من الموصوف، ولا يجوز تفريق الصفة إذا نقصت عن عدة الموصوف كقولك: مررت برجال صالح وطالح؛ لأن الأصل في الصفة أن يكون الثاني فيها هو الأول فيستحيل إذا نقصت العدَّة، ولكن تقول: مررت برجال صالح وطالح وغريب، لا يعرف حاله.

فبعد أن ذكر القاعدة النحوية وشرح لها الأمثلة من عنده أخذ يؤيد ما يذهب إليه بشواهد من الشعر والقرآن، فقال: "وقال الشاعر:

بكيــتُ ومَــا بكَــا رجُــلٌ حلــيمٌ على رَبْعينِ مسْلُوبٍ وبَـالِي[٤٨٣]

فهذا على تفريق الصفة وجمع الموصوف.

---

[481] ديوان ذي الرمة ٢٢٦، والكتاب ٢/ ١١، وآمالي ابن الشجري ١/ ١٥٣، والخصائص ١/ ٣٠١، والنقا الكثيب من الرمل).

[482] الشرح ٢/ ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤ (الرسالة).

[483] نسب البيت في الكتاب (١/ ٤٣١) إلى رجل من باهلة، وفي شواهد المغني للسيوطي أنه لابن ميادة (٢٦٢). وهو في المقتضب (٤/ ٢٩١) بدون نسبة.

وتقول مررت بثلاثة نفر: رجلين مسلمين ورجل كافر؛ لأنك قد دللت على مساواة العدة، وقال العجاج:

خَوَّى على مستويات خمس　　كركِرَةٍ وثفِناتٍ مُلس[484]

فدل على مساواة العدة بقوله: "وثفنات".

وقوله أيضا: أي الفرزدق:

قرنبي يحكُّ قفا مقرفٍ　　لئيمٍ مآثره قُعدد[485]

فهذا مثل الأول.

وقال أبو زبيد:

مستحن بها الرياح فما يجـ　　تابها في الظلام كل هجود[486]

فقال: مستحن بها الرياح. ولم يقل مستحنات؛ لأنه لما أعمل "الصفة" عمل "الفعل" أجراه مجراه في ذهاب علامة التأنيث والجمع. وقال رجل من بني أسد:

فلاقى ابنُ أنثى يَبْتَغِي مِثْلَ ما　　منَ القَوْمِ مَسْقِيَّ السمامِ حدائده[487]

ولم يقل: مسقيات السمام حدائده وقال الكميت بن معروف:

ومَا زلْتُ مَحمُولا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ　　ومُضْطلِعَ الأضْغانِ مُذْ أنَا يافِعُ[488]

فهذا على إذهاب علامة التأنيث فقط، لأن الذي يعده واحدة، وإنما كثر هذا في الشعر لحسنه في الكلام، وتقويم الشعر به في الاتزان ويجوز في الكلام؛ لأنه موضع تثبت فيه العلامات، وهو التأخير [489].

وفي التنزيل {قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة} [490] ولو جاء على الجر [491] لجاز. ولكن الرفع أوجه؛ لأن قوله -جل ثناؤه- {وأخرى كافرة} يدل على أن إحداهما فئة تقاتل.

---

(484) ملحقات ديوان العجاج ٧٨، وانظر الكتاب ١/ ٤٣٢.

(485) ديوان الفرزدق ٢٠٠ والكتاب ٢/ ٤٤ (القرنبي: دويبة تشبه الخنفساء طويلة الأرجل (المقرف) اللئيم الأب (القعدد) القريب النسب من الجد الأكبر وهو قصير النسب. والشاهد فيه حذف علامة التأنيث والجمع من "لئيم".

(486) الكتاب ٢/ ٤٥، والهجود : الساهر، وأبو زبيد، هو المنذر بن حرملة وقيل: حرملة بن المنذر. طبقات ابن سلام (٢/ ٥٩٣) والطائي جاهلي قديم وأدرك الإسلام ولم يسلم، بل مات نصرانيا، الشعر والشعراء ١/ ٣٠٧.

(487) الكتاب ٢/ ٤٥، والبيت لأشعث بن معروف الأسدي، كما في النكت للشنتمري ١/ ٢٣٩.

(488) الكتاب ٢/ ٤٥، والنكت للشنتمري ١/٢٣٩ وشواهد العيني ٣/ ٣٢٤، والكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة، من شعراء الطبقة العاشرة في الجاهلية، وجده الكميت شاعر أيضا، وليس بالكميت بن زيد الشاعر الشيعي المشهور. طبقات ابن سلام ١/ ١٨٩، ١٩٥ والخزانة ١/ ٦٩.

(489) الشرح٣/ ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧ (الرسالة).

وقال كثير:

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمَى فيها الزمانُ فشلت[٤٩٢]

فهذا يصلح على الصفة وعلى البدل [٤٩٣].

ومن هذا النص يتضح لنا منهج الرماني في الاستشهاد وهو:

١-أنه يأتي بالقاعدة النحوية ثم يوضحها بأمثلة نثرية من عنده، ثم يؤيدها بالاستشهاد لها من الشعر والقرآن الكريم.

٢-ربما لا ينسب البيت إلى قائله، وإن كان غالبًا ما ينسبه.

٣-يكثر من الاستشهاد بالشعر ويقدمه على الاستشهاد بالقرآن.

٤-يجيز الاستشهاد بالقراءة الشاذة، ولا يأخذ بها إلا إذا اعتمدت على علة قوية، ويفضل الاستشهاد بالقراءة المشهورة.

ويقول الرماني: "ويكون تسوية –أي أسلوب الاستفهام الذي بالهمزة قال تعالى:(قَالُوا سَوَاء عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ) [٤٩٤].

وقال حسان:

ما أبالي أنبَّ بالحزن تيسٌ أم لحاني بظهر غيب لئيم [٤٩٥]

ويقول –أيضا- وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ثبتت وسقطت همزة الوصل. وإن كانت همزة الوصل مع لام المعرفة مدت ولم تحذف لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر. وذلك كقولك: آلرجل قال ذلك أم المرأة.

قال الله تعالى:(آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ) [٤٩٦].

ويقول الرماني: "وإذا دخلت – أي همزة الاستفهام -على همزة القطع جاز لك أربعة أوجه:

أحدها: أن تحقق الهمزتين كقولك: أأنت قلت ذلك.

والثاني: أن تحقق الأولى وتلين الثانية كقول ذي الرمة:

أإن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم[٤٩٧]

والثالث: أن تحقق الهمزتين وتدخل بينهما ألفًا كقوله:

([490]) سورة آل عمران الآية: ١٣.

([491]) قراءة الجر شاذة، وهي للحسن ومجاهد والزهري وحميد. انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٣٩٣، والتبيان للعكبري ١/ ٢٤٣.

([492]) ديوان كثير ١/ ٤٦، والكتاب ١/ ٤٣٣، وابن يعيش ٣/ ٦٨، والخزانة ٢/ ٣٧٦.

([493]) الشرح ٢/ ٨٧٦، ٨٧٧ (الرسالة).

([494]) سورة الشعراء الآية: ١٣٦.

([495]) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه انظر الإصابة ٢/ ٣٢٦ والأغاني ٤/ ١٣٤.

([496]) سورة النمل الآية: ٥٩.

([497]) الديوان ٥٦٧، وانظر وفيات الأعيان ١/ ٤٠٤ وخزانة الأدب ١/ ٥١- ٥٣.

أيـا ظبيـة الوعسـاء بـين جلاجـل وبـين النقـا آأنـت أمْ أمّ سـالم(٤٩٨)

الرابع: أن من العرب من يفصل بالألف، ويلين الهمزة الثانية فهؤلاء خففوا من جهتين. وقد قرأت القراء بالأوجه الأربعة"(٤٩٩).

وقد أدخلها بعض الشعراء على خبر "أمسى" أنشد ثعلب (٥٠٠):

مـروا عجـالا، وقـالوا كيـف صـاحبكم قـال الـذي سـألوه أمسـى لمجهـودا (٥٠١)

وحكـى قطـرب (٥٠٢): أراك لشـاتمي، وإنـي أراك لسـمحا، وحكـى يونس هعغففقثصض(٥٠٣): زيد والله لرافق بك. وقال كثير:

ومـا زلـتُ مِـنْ ليلَـى لَـدُنْ أنْ عَرَفْتهـا لَكَالْهـائِمِ المُقْصـي بِكُـلِّ مُـراد (٥٠٤)

وقد أدخلوها على خبر لكن، وأنشدوا:

.... ولكني من حبها لعميدُ (٥٠٥).

وقد أدخلوها على خبر "أن" المفتوحة، أنشد قطرب.

---

(498) البيت لذي الرمة في ديوانه ٦٢٢.

(499) معاني الحروف ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(500) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو من مؤلفاته: مجالس ثعلب، والمصون في النحو، واختلاف النحويين توفي سنة ٢٩١هـ. انظر نزهة الألباء ٢٩٣، والوفيات ١/ ٣٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٧٢.

(501) وروى البيت بلا نسبة هكذا.

مروا عجالي، فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

انظر الخصائص ١/ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٨.

(502) قطرب النحوي صاحب سيبويه وهو الذي سماه قطرب؛ لأنه كان يبكر في المجيء إليه والقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تهتدي، وكنيته أبو علي، واسمه محمد بن المستنير البصري اللغوي كان من أئمة عصره من مؤلفاته معاني القرآن وكتاب الاشتقاق، وكتاب القوافي، وكتاب العلل في النحو، وكتاب الأضداد توفي سنة ٢٠٦ هـ، انظر وفيات الأعيان ١/ ٤٩٤، وتاريخ بغداد ٣/ ٢٩٨ وفهرست ابن النديم ٥٢.

(503) يونس بن حبيب البصري روى عنه سيبويه وسمع منه الكسائي والفراء توفي سنة ١٨٢هـ انظر وفيات الأعيان ٢/ ٤١٦، ونزهة الألباء ٥٩ والمزهر ٢/ ٢٣١.

(504) الديوان من قصيدة لامية، الأشموني ١/ ٢٨٠ حاشية الأمير على المغني ١/ ١٨٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥.

(505) ذكر النحاة أن قائل هذا الشطر لا يعرف ولا تحفظ له تتمة انظر شرح الأشموني ١/ ٢٨٠، أنشده الكوفيون انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢١، ١٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٢. ولكن رواه ابن عقيل كاملا من غير عزو انظر الشاهد رقم ٥٥.

ألــم تكــن حَلَفْــتَ بــالله العلــي   أن مطايـاك لمـن خيـر المطـيِّ (٥٠٦)

وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه: (٥٠٧).

ومن خلال هذا النص – السابق - يتضح موقف الرماني من الشواهد، وكيفية الاستدلال بها، ومن ثم وجدت عليه ملاحظات هي:

١-أن الرماني استشهد بالقرآن الكريم على إثبات القاعدة.
٢-أنه استدل بأكثر من آية.
٣-أنه غالبا ما يستشهد بالآية كاملة.
٤-أحيانا يقتصر الاستشهاد عنده على القرآن فقط.
٥-أنه استشهد بأربعة أبيات نسب ثلاثة منها إلى أصحابها ولم ينسب بيتًا واحدًا.
٦-أنه استشهد ببيتين لذي الرمة نسب الأول إليه ولم ينسب الآخر إليه.
٧-اقتصر استشهاده بالشعر على شعراء الإسلام، وهم حسان، وجرير، وذو الرمة.
٨-أنه أشار إلى قول العرب ولم يستشهد بقولهم.
٩-أنه أشار إلى الاحتجاج بالقراءة، فلم يختر قراءة كشاهد على قوله واكتفى بقوله: قد قرأت القراء بالأوجه الأربعة.
١٠-أنه لم يستشهد بالحديث في هذا النص. ويفسر ذلك بشيئين إما لأنه لم يصل إليه حديث في ذلك، وإما لأنه امتنع اقتداء بغيره من معاصريه وسابقيه.

---

(506) جاء في اللسان (مطا) أنشده الأخفش ولم يعزه لأحد.

(507) معاني الحروف ٥١، ٥٢، ٥٣.

الفارسي والاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة :

اعتمد الفارسي القرآن الكريم بقراءاته دليلا أصيلا في الاستشهاد النحوي. ومن يتتبع الشواهد القرآنية في مؤلفات الفارسي يجد أن الفارسي يتسم بحضور الذهن في إيراده للشواهد، محتجًّا بها. وهو في استشهاده بالقرآن كثيرًا ما يورد الشواهد القرآنية في معرض تقريره لقاعدة نحوية، ومن ذلك استشهاده على لفظ الجلالة "الله" اسم حدث، ثم جرى صفة للقديم.

يقول: "ونظير هذا أنه في الأصل اسم حدث ثم جرى صفة للقديم سبحانه وتعالى كقولنا: "السلام... وفي التنزيل " السلام المؤمن المهيمن" فالسلام من (سلم) كالكلام من "كَلَّمَ" والمعنى ذو السلام: أي سلم من عذابه من لم يستحقه، كما أن المعنى في الأول أن العبادة تجب له [٥٠٨].

ومن ذلك أيضًا استشهاده على تعدي الفعل "هدى" إلى مفعولين الثاني منهما يتعدى بحرف الجر "إلى" أو اللام يقول: "وأما الفعل من "الهدى" فيتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بأحد حرفي الجر: "إلى" أو "اللام" [٥٠٩] فمن تعديه بـ "إلى" قوله: (فاهدوهم إلى صراط الجحيم) [٥١٠] ومنه قوله: (واهدنا إلى سواء الصراط) [٥١١] ومن تعديه باللام قوله: "الحمد لله الذي هدانا لهذا"[٥١٢]. وقوله: (قل الله يهدي للحق) [٥١٣].

ويرى الفارسي أن الشيء إذا كثر في الاستعمال وجاء به التنزيل؛ فالاحتجاج به أقوى. فيقول: "فإن قلت فقد اعتد بحركة التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله: {لم يكن الذين كفروا}[٥١٤] ألا ترى أن من يقول: لم يك زيد منطلقا إذا تحرك لالتقاء الساكنين لم يحذف، كما أنه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف. فالقول أن ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال وجاء به التنزيل، فالاحتجاج به أقوى [٥١٥].

يجعل الفارسي من الأدلة السماعية الحجة الظاهرة في الاستدلال عن غيرها من الأدلة الأصولية. يقول: "فأما الدليل على أن "ما" التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرف، ليس باسم مرفوع صلتها بعدها خالية من ذكر يعود إليها، حيث لا

---

[508] **سورة الحشر الآية: ٢٣.**

[509] **الأغفال ٦١.**

[510] **سورة الصافات: الآية: ٢٣.**

[511] **سورة ص: الآية: ٢٢.**

[512] **سورة الأعراف الآية: ٤٣.**

[513] **سورة يونس الآية: ٣٥.**

[514] **سورة البينة، الآية: ١.**

[515] **الحجة ١/ ٥٩ وما بعدها.**

يحصي كثرة في التنزيل والشعر [516]. فمن ذلك قوله تعالى: {بما كانوا يكذبون} [517] ومنه قوله: (ما دمت فيهم) [518].

ويقول: "الحال قد تكون من النكرة، وهو قول الله عز وجل: (هذا كتاب مصدق لسانًا عربيًّا) [519].

و(إنه لحق مثلما أنكم تنطقون) [520] وكان تقدير الحال في النكرة أن تكون الوصف الذي تجاوز [521] وهو قوله: (هذا كتاب مصدق لسانًا عربيًا).

والفارسي يستمد من الشاهد القرآني قاعدة، ودليلا نحويا يعتمد عليه في إثبات ما يذهب إليه ومن ذلك قوله: "ما" تكون بمعنى اسم منكور كقوله عز وجل: (بئس ما اشتروا به أنفسهم) [522] التقدير بئس شيئا اشتروا به أنفسهم، فقوله: "اشتروا صفة لـ "ما" وليس بصلة، والدليل على ذلك أن "نعم" و "بئس" لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو: زيد وعمرو، وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع و "ما" إذا وصلت اختصت فصارت بمنزلة الذي فلم تعمل فيها "نعم" و "بئس"[523].

ونلحظ من هذا النص:

أن الفارسي وضع شاهدًا قرآنيا على مجيء "ما" اسم نكرة.

-اعتمد الفارئ على التأويل بالتقدير في بيان الشاهد النحوي.

-وجه جملة : {اشتروا} بأنها صفة لـ "ما" المنكورة؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات، ونفي كون هذه الجملة "صلة" لأن "ما" هنا ليست بمعنى الذي.

-اعتمد على القياس الاستقرائي كدليل في إثبات أن "ما" اسم منكور، فقال: إن نعم وبئس لا يعملان في الأسماء المخصوصة، وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع.

و"ما" إذا وصلت اختصت.

ويقول الفارسي: "ويدلك على أنهم جعلوا "ما" و "ذا" اسما واحدًا قولهم: عماذا تسأل؟ فأثبتوا الألف، ولو كانوا لم يجعلوهما اسمًا واحدًا؛ لقالوا: "عم ذا تسأل؟

قال سبحانه: (عم يتساءلون عن النبأ العظيم) [524] فلم يثبت الألف [525].

([516]) الأغفال ٩٨.

([517]) سورة البقرة، الآية: ١٠.

([518]) سورة المائدة الآية: ١٧٧.

([519]) سورة الأحقاف، الآية: ١٢.

([520]) سورة الذاريات الآية: ٢٣.

([521]) المنثورة ٣٧.

([522]) سورة البقرة الآية: ٩٠.

([523]) التعليقة ١/ ٩، وما بعدها.

([524]) سورة النبأ، الآية: ١.

([525]) المنثورة ١٣٣.

والفارسي يأخذ بما هو متسع في السماع متجه في القياس، يقول: "ومن كلام أهل بغداد –الكسائي والفراء- نحن جئناك بهُ، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها، قال أبو علي: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء، ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا المتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو استعد إذ أقر فقال: امتدَّ واعتدَّ وانقدَّ. أقر حركة الحرف الحركة التي هي الكسرة في "بَهْ" أولى به من نقل حركة الموقوف عليه"[526].

والفارسي يستدل بالسماع والقياس معًا وهو أقوى الاحتجاج عنده ومن ذلك قوله: "قولهم: "داءَ يداءُ" اللام منه همزة، ولا يجوز أن يكون حرف علة من الحرفين الآخرين الياء والواو لأن حملهُ على ذلك يؤدي إلى إعلال حرفين متواليين، وهذا مرفوض من كلامهم إلا فيما لا حكم له في القلة والشذوذ.. فـ "الداء" لامه همزة بالدلالة التي تقدم ذكرها من جهة السماع والقياس"[527].

يقول الفارسي: "وهذه اللام التي تسمى لام الابتداء تختص بالدخول على فعل الحال عند النحويين، ولا تدخل على الآتي. وعلى هذا ما في التنزيل في قوله: (إن ربك ليحكم بينهم) [528] وهو فعل الحال، وإن كان متعلقًا بيوم القيامة [529].

وقد يستشهد الفارسي بالقرآن الكريم على نفي الحكم عن المسألة النحوية كما يستشهد به على إثباته فيقول:فأما دلالة (ليس) على نفي الحال فهي على حد دلالة (ما) عليه، وليس على نحو قوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم) وقوله: (قد يعلم الله المعوقين منكم) [530] ألا ترى أنه لو كان على هذا النحو لم يَعْرَ من حرف للمضارعة يلحقه، ومن كونه على مثال من أمثلته، فإذا لم يكن مثالا للحاضر وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضى، ولا على ما لم يقع، وخلا من ذلك. لم يكن فعلا"[531].

أما القراءات القرآنية فإن الفارسي يعتمد عليها كمصدر من مصادر تأصيل القواعد، ومن احتجاجه بالقراءة لإقرار القاعدة قوله: "فأما قراءة من قرأ: (يا أبتَ لم تعبدُ) [532] ففتح التاء، فحدثنا أبو بكر [533] عن أبي العباس [534]أن عثمان [535] قال:

([526]) **الحجة ١/ ١٠٣.**

([527]) **الحلبيات ٣٥، ٣٦.**

([528]) **سورة النحل الآية: ١٢٤.**

([529]) **المسائل العسكرية ٢٥٣.**

([530]) **سورة الأحزاب الآية: ١٨.**

([531]) **الحلبيات ٢١١.**

([532]) **سورة مريم، الآية ٤٣ وقرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر بفتح التاء، انظر البحر المحيط ٦/ ١٩٣.**

([533]) **وهو ابن السراج.**

([534]) **وهو المبرد.**

"هي عندي على تقدير الإضافة، كأنه قال: "يا أبتي" فقلب وأبدل فقال: "يا أبتا" وقال أبو العباس: لا يجوز عندي قول أبي عثمان في ذلك، ومن فتح فعلى (يا طلحة) وقال: إن الياء إنما تحذف استثقالا، والألف غير مستثقلة فلا يجوز حذفها" ثم رجح الفارسي، رأى أبي العباس فقال: "وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء والألف في الحذف قوي عندي، ولا تكون الألف عندهم مثل الياء كما لا تكون الفتحة عندهم مثل الكسرة" ثم استدل الفارسي بقراءة (والليل إذا يسر) [٥٣٦] وقوله تعالى: (ذلك ما كنا نبغ) [٥٣٧] بحذف الياء، وقوله تعالى: (ولسوف يرضى) [٥٣٨] وقوله تعالى: (وما لأحد عنده من نعمة تجزى) [٥٣٩] بإثبات الألف، من أجل أن يقوى رأى أبي العباس (المبرد) في الفصل بين "الياء" والألف في الحذف[٥٤٠].

وقد وافق الفارسي الخليل في حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، ثم استدل على ما ذهب إليه بالقراءة (فيه فقال: "واستحسن الخليل حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحكي: "ما أنا بالذي قائل لك سوءًا" قال الفارسي" ونظير [٥٤١] هذا الحذف قراءة من قرأ: (تماما على الذي أحسن) [٥٤٢] و (مثلا ما بعوضة) [٥٤٣].

ويلحظ في استدلال الفارسي بالقراءة:

١-أن القراءة كانت عامل ترجيح في المسائل الخلافية.

([535]) وهو المازني.

([536]) سورة الفجر، الآية ٤، وقرأ الجمهور بحذف الياء وصلا ووقفا. انظر البحر المحيط ٨/ ٤٦٨.

([537]) سورة الكهف الآية ٦٤.

([538]) سورة الليل الآية ٢١.

([539]) سورة الليل الآية ١٩.

([540]) انظر البغداديات ٥٠٥، ٥٠٧.

([541]) التعليقة ١/ ١٣.

([542]) سورة الأنعام الآية: ١٥٤، والجماعة تقرأ بنصب أحسن وقرأها يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق بالرفع على تأويل: الذي هو أحسن، انظر تفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦، وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢، ١/ ٢٤٣، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٠٥، ٣٠٦.

([543]) سورة البقرة الآية ٢٦ ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب قوله: {بعوضة} ثم قال:"وقرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج {بعوضةٌ} بالرفع وهي لغة تميم. انظر تفسير القرطبي ١/ ٢٤٣، وانظر تفسير الطبري ١/ ٤٠٤، ٤٠٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٠، ٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٠٤،والكشاف ١/ ٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥٣، والبحر المحيط ١/ ١٢٣.

٢-أنه لم ينسب القراءة لأحد القراء.
٣-يستدل بأكثر من قراءة على إثبات الحكم النحوي.
٤-قد يستدل بالقراءة التي تخالف قراءة الجماعة، كما أنه يستدل بقراءة الجمهور كثيرًا.
٥-اعتمد الفارسي على التأويل في تحديد المحذوف.
٦-أن الفارسي ممن يجيز الاحتجاج بالقراءة الشاذة.
٧-أن القراءة الشاذة إذا وافقت قياس الفارسي استحسنها.
٨-أنه قد يعتمد في الاستدلال على القراءة فقط ولا يستأنس معها بأدلة أخر من الشعر.

يقول الفارسي: "فالقياس إجازة خلو الشرط من إحدى النونين في "إما تفعلن" كما جاء (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)[٥٤٤] ونحوه.

فإن قيل: فما جاء من هذا في التنزيل كله بالنون نحو: (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً)[٥٤٥] و(وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ)[٥٤٦] فقد يجيء في التنزيل ما يجوز فيه وجهان على وجه واحد. ولا يوجد أن يكون غير ذلك غير جائز وإن علم أنه الأجود، فكذلك مجيء الفعل منونا مع "إما" لا يوجب أنَّ غيره لا يجوز. وإذا عضد هذا القياسَ الذي ذكرناه سماعٌ في نظم أو نثر من كلامهم، صار قول من قال: إن هذه النون تلزم الشرط بعد "إما" كالساقط.

أما مجيئه في النثر، فلا كلام فيه، ولا إشكال.

وأما وروده في الشعر، ففيه حجة أيضًا؛ إذ لا مساغ لحمله على الضرورة. والقياس يعضده، وسائر ما أشبهه يثبته، ولا مساغ لأن يحكم لما اطرد في القياس، وكثر له في الاستعمال أن تجعله من الشاذ، بل هذه الصفة إذا كانت في شيء كان بها في نهاية الجودة والتقدم. أعني الاطراد في القياس والاستعمال[٥٤٧].

فالفارسي في هذا النص يحتج بالقياس وبالسماع معًا، ويبين لنا مصادر السماع (القرآن الكريم وكلام العرب: المنظوم والمنثور) ويصف حجيتها ودرجة الاستدلال بها. كما أنه يرى أن أقوى الأدلة هو ما اطرد في القياس والسماع.

وأبرز ما يبين منهج الفارسي في الاستشهاد بالقراءات هو أنه كان يستشهد لقراءة بقراءة أخرى ومن ذلك استشهاده لقراءة المضارعة بين "الصاد" والزاي في "الصراط من قوله: (اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُســتَقِيمَ)[٥٤٨] مستعينا بقراءة الأعرج {حتى

---

[544] سورة النساء الآية ٧٨.

[545] سورة الإسراء الآية: ٢٨.

[546] سورة الأنفال الآية: ٥٨.

[547] الأغفال ١٠٩، ١١٠.

[548] سورة الفاتحة، الآية: ٦.

يصدر الرعاء}[٥٤٩] بين الصاد والزاي[٥٥٠]، ومنه أيضا استشهاده على قراءة تسكين وتحريك "قدره" من قوله تعالى (عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ)[٥٥١] بقوله تعالى :(فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا)[٥٥٢] وقدرها، وقال تعالى: (مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ)[٥٥٣] لو حركت كان جائزًا، وكذلك: {إنا كل شيء خلقناه بقدر}[٥٥٤] لو خففت جاز.

وقال الفارسي: "فقرأه ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: {قدْرُهُ} بإسكان الدال، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: {قَدَرُه} و {قَدَرُه}، متحركتين[٥٥٥].

قد يبدو الفارسي متناقضا أحيانًا أمر الأخذ بالقراءة أو الحكم عليها.

فعلى الرغم من قوله "وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة"[٥٥٦].

فإنه ذهب إلى أن القراءة إذا جاءت ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال فإن الفارسي يرى ترك الأخذ بها أحسن.

يقول: "اختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله عز وجل: {والأرحام} فقرأ حمزة وحده {والأرحامِ} بالخفض. وقرأ الباقون والأرحام، نصبًا.

ثم وجه القراءتين فقال: "من نصب الأرحام" احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور والآخر: أن يكون معطوفا على قوله: "واتقوا" والتقدير: "اتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام، أي اتقوا حق الأرحام فصلوها، ولا تقطعوها، وأما من جر "الأرحام" فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، فأما ضعفه في القياس، فإن الضمير قد صار عوضًا مما كان متصلا باسم، نحو: غلامه وغلامك، وغلامي من التنوين، فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين"[٥٥٧].

([549]) **سورة القصص الآية: ٢٣.**

([550]) **الحجة ١/ ٤١.**

([551]) **سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.**

([552]) **سورة الرعد الآية: ١٧، وتسكين الدال، في بقدرها قراءة غير سبعية وتنسب للحسن والمطوعي كما في الإتحاف: ١٦٤ وتنسب للأشهب العقيلي وهارون عن أبي عمرو وزيد بن علي انظر مختصر شواذ القرآن: ٧١، والبحر المحيط ١/ ٣٨١.**

([553]) **سورة الحج الآية ٧٤.**

([554]) **سورة القمر الآية: ٤٩.**

([555]) **الحجة ٢/ ٢٥٥.**

([556]) **الحجة ١/ ٢٩.**

([557])**الحجة ٣/ ٧.**

والفارسي ليس متناقضًا؛ لأنه عالم تجريدي يؤمن بالقواعد العامة الثابتة.

فالثابت عند النحاة – ولا سيما البصريين - أنهم يأخذون بالمطرد في السماع والقياس، وما شذ في السماع يحفظ ولا يقاس عليه. أما ما شذ في القياس والسماع، فإنه يترك ولا يؤخذ به.

وهذه القراءة جاءت ضعيفة في القياس وقليلة في الاستعمال؛ ولذا كان من الطبيعي أن يحكم عليها الفارسي بأن ترك الأخذ بها. أحسن، وقوله: "أحسن" يفيد أنه يجوز الأخذ بها ويجوز ترك الأخذ بها، وإن كان الثاني عنده هو الأحسن من وجهة نظره.

ولكن يؤخذ على الفارسي حكمه على قراءة حمزة بأنها قبيحة.

ويلحظ من نص الفارسي الآتي:

١-أن الفارسي يذكر اختلاف القراء في القراءة والتوجيه النحوي، وأدلة كل فريق.

٢-أنه ينسب القراءة إلى أصحابها وهذا يكثر في كتابه الحجة نظرًا لأنه مختص بالقراءات. ويقل في باقي مؤلفاته.

٣-أنه رجح رأي الجمهور؛ لقوة دليله، وعدم مخالفته للقياس والسماع.

٤-وجه القراءتين توجيهًا نحويا يعين على فهم الخلاف فيهما.

٥-حكم على القراءة التي خالفت الجمهور، وكانت ضعيفة في القياس، وقليلة في الاستعمال بأن ترك الأخذ بها أحسن.

٦-حكم على قراءة حمزة (التي تخفض "الأرحام") بأنها قبيحة لأن العطف على الضمير المتصل ما لم يؤكد بالضمير المنفصل قبيح عند النحاة.

ثانيا ـ الحديث النبوي الشريف:

اختلف العلماء في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي، فمنهم من يجيز الاستشهاد به، ومنهم من يرفض وثالث وسط بين المنكرين والمجيزين"[558].

ويظهر موقف الرماني والفارسي واضحًا من الاحتجاج بالحديث النبوي من خلال مؤلفاتهما النحوية فعلى الرغم من ندرة الاستشهاد به إلا أنهما اعتمدا عليه في الاحتجاج لبعض المسائل النحوية.

وفيما يأتي بيان موقف كل منهما في الاحتجاج بالحديث النبوي.

---

(558) انظر: لمع الأدلة والإعراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ص ٨١، ٨٢ والاقتراح ص ٥٢، وخزانة الأدب البغدادي ١/ ٩، إتحاف الأمجاد للألوسي ٧٧، اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ٥١، الرواية والاستشهاد باللغة لمحمد عيد ١٢٨، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لخديجة الحديثي ١٤، وانظر رسالتي للماجستير (عبد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصول النحو).

الرماني والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

يبدو أن الرماني قد نهج نهج الأقدمين في ندرة الاستشهاد بالحديث، حيث جاء شرحه لكتاب سيبويه على الرغم من ضخامته خاليا من الاستشهاد بالحديث أو يكاد.

يقول الدكتور مازن المبارك: "أما الاحتجاج بالحديث النبوي، فلم نر له أثرًا في شرح الرماني"(٥٥٩).

ويؤكد أحد الباحثين ذلك فيقول: "لم أعثر على أحاديث في شرح الرماني على الرغم من ضخامة هذا الكتاب"(٥٦٠).

إلا أن الرماني قد احتج في شرحه لكتاب سيبويه بحديثين الأول احتج به في جانب المعانى. فقال في باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير: "ومعنى هو سقيك، هو قربك.

وهو من قوله عليه السلام: "الجار أحق بسقيه"(٥٦١) أي بقربه، إلا أنه في ذلك الموضع ظرف وليس ههنا بظرف" (٥٦٢).

أما الحديث الثاني الذي احتج به الرماني في شرحه لكتاب سيبويه فقد احتج به في النحو على الفصل بين العامل "أَحَبَّ" ومعموله "الصوم" فقال(٥٦٣):

ومنه "ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة"(٥٦٤).

ولقد أورد سيبويه هذا الحديث في "الكتاب" مستدلا به على نفس القضية"(٥٦٥).

ومن ثم فالرماني لم يحتج في شرحه لكتاب سيبويه إلا بحديث واحد وهو ما كان في جانب المعاني.

---

(559) **الرماني النحوي ٢٧٨.**

(560) **خصائص التأليف في القرن الرابع ٧٥.**

(561) **قال الدكتور المتولي رمضان الدميري: "بحثت عن هذا الحديث في البخاري، ومسلم وسنن أبي داود، والترغيب والترهيب، فلم أستطع الوقوف عليه" انظر تحقيقه لشرح كتاب سيبويه ٢/ ٧٨١ "رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الأزهر.**

(562) **الشرح ٢/ ٧٨١. (الرسالة).**

(563) **الشرح ٢/ ١٠٤٠ (الرسالة).**

(564) **جاء بهذه الرواية في الكتاب ٢/ ٣٢، والمقتضب ٣/ ٢٥٠ والأصول لابن السراج ٢/ ٤٤ وروايته في صحيح الترمذي ٣/ ٢٨٩ ،ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم فيها بصيام سنة، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر".**

(565) **انظر الكتاب ٢/ ٣٢.**

فإذا كان هذا هو حال الرماني في أضخم عمل له فإننا نجده في كتابه معاني الحروف يحتج بالحديث في ثلاثة مواضع فقط مثبتًا خلالها حكمًا نحويا لبعض القضايا، وسوف أبين ذلك فيما يأتي:

الحديث الأول:

عندما تحدث عن لام الأمر الجازمة فقال "وأما الجازمة فلام الأمر، وذلك نحو قولك: ليقم زيد. والغالب عليها أن تدخل على فعل الغائب. وذلك نحو قولك: لتُعن بحاجتي أو ليزه علينا، وكذلك فِعْلُ المتكلمين نحو قولك: لنَقُم، ولنَخْرُجْ قال تعالى: (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)[٥٦٦].

وقد يؤمر بها المخاطب: رُوِيَ أن النبي – صلى الله عليه وسلم - قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم" وقال مرة أخرى "لتقوموا إلى مصافكم"[٥٦٧] وقرئ[٥٦٨](فبذلك فليفرحوا) [٥٦٩].

أما الحديث الثاني:

فقد استدل به الرماني على أن "يهود" معرفة فقال: [٥٧٠]:

وقال آخر:

فرت يهود، وأسلمت جيرانها صمي لما فعلت يهود صمام [٥٧١]

وفي الحديث: "فخرجت يهود بمساحيها، فقالت: محمد والخميس."

أما ثالث هذه الأحاديث التي احتج بها الرماني في النحو فهو ما ذكره في قوله : "تأتي "أم" للتعريف، وهي في لغة هذيل يقولون: جاءني أمرجل، ورأيت أمغلام قال الشاعر:

ذاك خليلـــي، وذو يعـــاتبني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة[٥٧٢]

([566]) سورة العنكبوت الآية:١٢.

([567]) وهو طرف من حديث أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: أبطأ عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر حتى كادت الشمس تطلع ثم خرج وأقيمت الصلاة. فصلى بنا صلاة تجوزها. فلما سلم قال: فما أنتم على مصافكم.. الحديث... انظر الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني.

([568]) سورة يونس، الآية ٥٨، وقرئ: فلتفرحوا بالتاء وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله "صلى الله عليه وسلم" فيما روي.

([569]) معاني الحروف: ٥٧.

([570]) السابق: ٦٧.

([571]) أنشده ابن بري للأسود بن يعفر انظر اللسان ٠(ص م م) نقلا عن الجوهري.

([572]) البيت لبحيرة بن غنيمة الطائي شاعر جاهلي مقل (انظر لسان العرب س ل م).

يريد: بالسهم والسلمة، وذو بمعنى الذي في لغتهم، وفي الحديث:" ليس من أمبر أمصيام في أمسفر" (٥٧٣) يريد ليس من البر الصيام في السفر. وقد رواه قوم هكذا، وهذا لا يكون تناقضا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم -كان يكلم كل قوم بلغتهم، فيجوز أنه خاطب قومًا هكذا، وخاطب الآخرين على الوجه الآخر.

ومن كلام أبي هريرة لما حوصر عثمان: طاب أمضرب وحل أمقتال"(٥٧٤).

ويلحظ في الأحاديث الثلاثة أن الرماني لم يعتمد عليها فقط في الاستشهاد بل قرن معها الاستشهاد بالقرآن وقراءاته والشعر، وأقوال الصحابة أيضا، فجاء استشهاده بها للاستئناس وليس كدليل أصيل يمكن أن ينفرد به في الاستشهاد.

كما أن هذه الأحاديث جميعها متواتر الرواية ومشهورة لدى الكثيرين، والدليل على ذلك أن الحديث الأول كان في بعض مغازيه عليه الصلاة والسلام، والثاني لفظه يشعر بأنه في جمع من الناس، أما الحديث الثالث فقد نطق به صلى الله عليه وسلم وهو مع جمع من صحابته رضوان الله عليهم، لقول الرماني نفسه: "رواه قوم هكذا" أي بالألف واللام، بل يرى أنه ليس متناقضا، معللا ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم كل قوم بلغتهم فيجوز أن يكون خاطب قومًا هكذا وخاطب الآخرين على الوجه الآخر.

وبعد فيفهم من هذا أن الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث في النحو العربي؛ وذلك إما لأنه كان يروى بالمعنى من العربي والعجمي، وإما اقتداء وتأثرًا بسيبويه وقدماء النحويين الذين لم يحتجوا بالحديث النبوي.

كما أنه لا يعتد بهذه الثلاثة أحاديث التي احتج بها؛ لأنها لا تكفي للحكم على الرماني بأنه كان يجيز الاحتجاج بالحديث. ولا سيما لو قورنت بالشواهد القرآنية أو الشعرية عنده.

ومن ثم أصبح القطع بأن الرماني نهج نهج الأقدمين من النحاة كالخليل وسيبويه وغيرهما في عدم الاحتجاج بالحديث أمرًا جائزًا.

---

(573) قيل إن الحديث رواه النمر بن تولب (رضي الله عنه) كذا جاء في مغني اللبيب وقال الأمير في حاشيته: والصواب أن الحديث من رواية كعب بن عاصم كما في مسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير وهو في الجامع الصغير بشرح السراج المنير ٣/ ٢١٧ بلفظ "أل" في الكلمات الثلاث.

(574) معاني الحروف: ٧١.

الفارسي والاستشهاد بالحديث النبوي:

اختلف الباحثون حول موقف الفارسي من الاحتجاج بالحديث النبوي.

فذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى "أن أبا علي الفارسي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف" وقال: "وقد كان الاستشهاد بالحديث متوفرًا عند الفارسي"(٥٧٥).

وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الفارسي "قد يتمثل بالحديث النبوي أحيانا، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس بها"(٥٧٦).

وقال الدكتور فيصل الحفيان: إن الفارسي: "سار سيرة الأقدمين في الإقلال من ذلك؛ نظرًا لأن الرواة أجازوا روايته بالمعنى"(٥٧٧).

وبعد، فيمكن القول بأن الفارسي سبق بالفعل غيرهُ في الاحتجاج بالحديث النبوي إلا أنه احتج به في مواضع قليلة جدا بالنسبة للأدلة السماعية الأخر كالقرآن الكريم والشعر (٥٧٨) كما أنه لم يكتف في الاحتجاج به من أجل المعاني فقط، بل احتج به في النحو والصرف أيضًا كما أن الاحتجاج بالحديث لم يكن للاستئناس فقط بل اعتمد عليه الفارسي في مواضع كثيرة في إثبات الحكم، بل قدمه أحيانا على الأدلة الأخر، وسوف يتضح ذلك فيما يأتي:

استدل الفارسي بالحديث النبوي على إثبات القاعدة في بعض القضايا النحوية، إلا أن ذلك جاء في الغالب الأعم مشفوعًا بالاستشهاد من القرآن الكريم والشعر.

حذف المفعول به:

من قضايا الحذف والتقدير "المفعول به" ولقد استعان الفارسي بالقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر على إثبات هذه القضية فقال: "ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله تعالى: (فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا)(٥٧٩) والتقدير ذوقوا العذاب، فاستغنى عن ذكره للعلم به، وكثرة تردده في نحو: (وَذُوقُوا عَـــذَابَ الْخُلْــدِ)(٥٨٠) و (ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ)(٥٨١) ومن ذلك قوله: (رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِــي بِــوَادٍ غَيْــرِ ذِي زَرْعٍ

([575]) **أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي ٢٠٣.**

([576]) **المدارس النحوية ٢٦٣، ٢٦٤.**

([577]) **الكاف في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع تحقيق فيصل الحفيان ١/ ٢١. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر.**

([578]) **استشهد الفارسي في كتابه الإيضاح بنحو ١٤٦ آية قرآنية وبنحو ١٢٧ بيت شعر واستشهد بحديث واحد فقط انظره ص ١٠١.**

([579]) **سورة السجدة الآية: ١٤.**

([580]) **سورة السجدة الآية ١٣.**

([581]) **سورة السجدة الآية ٢، وسورة سبأ الآية ٤٢.**

)[٥٨٢] أي ناسا أو فريقا، وقال: (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا) [٥٨٣] أي شيئًا. ومن ذلك قوله: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ)[٥٨٤].

ومنه الحديث: "لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده"[٥٨٥] المعنى: ولا ذو عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسماوات غير السماوات. والمعنى: لا يقتل مؤمن بكافر حربي، ولا ذو عهد في عهده بكافر [٥٨٦].

ومما جاء في الشعر من حذف المفعول به قوله:

كأنَّ لَهَا في الأرْض نسيًا تَقُصُّهُ　　　عَلَى أمّها وإنْ تُحدّثْكَ تبلت [٥٨٧]

أي تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف.

رخيماتُ الكلام مُبَتلاتٌ　　　جواعِلُ في البُرَى قصبًا خِدَالا [٥٨٨]

ومن ذلك قول الآخر:

لا يعدلنَّ أتاويُّونَ تضربُهُمْ　　　نكباءُ صرّ بأصحابِ المحلات [٥٨٩]

أي لا يعدلنَّ بهم أحدًا، والتقدير، لا يعدلنَّ مجاورتهم بمجاورة أحد. ومن ذلك قوله:

ولا يتحشى الفحل إن أعرضت به　　　ولا يمنع المرباع منها فصيلها[٥٩٠]

روي: منها فصيلها، ومنه فصيلها، فمن روي منها كان من هذا الباب وكان منها حالا أو ظرفا.

وهكذا حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات، وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة [٥٩١].

---

(582) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.

(583) سورة البقرة الآية: ٦١.

(584) سورة إبراهيم الآية ٤٨.

(585) رواه ابن الأثير في النهاية ٢/ ١٤١ بصيغة : "لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده؛ وورد بالصيغة المذكورة في مصابيح السنة للبغوي ٢/ ٣٦.

(586) الحجة ١/ ٢٦.

(587) البيت من قصيدة مفضلية للشنفرى الأزدي يصف فيها صاحبته انظر المفضليات رقم٢٠.

(588) البيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة انظر ديوان ذي الرمة: ٤٣٦.

(589) ذكر ابن منظور هذا البيت في "اللسان" في مادة "أتى" ورواه: لا يعدلن بالبناء للمجهول. ثم قال: "قال الفارسي: لا يعدلن (بالبناء للفاعل) أتاويون، فحذف المفعول، وأراد لا يعدلن أتاويون أنفسهم".

(590) روى ابن منظور هذا البيت في "اللسان" عن الأزهري قال: وأنشد الباهلي في المعاني هذا البيت. انظر اللسان مادة (حشا).

(591) الحجة ١/ ٢٧، ٢٨.

ويلحظ في ذلك أن الفارسي:

١-استشهد على حذف المفعول به من القرآن الكريم بأربعة شواهد، ومن الشعر بأربعة شواهد أيضًا واكتفى من الحديث النبوي بشاهد واحد فقط.

٢-رتب الشواهد في الاستدلال، مقدمًا القرآن الكريم ثم الحديث النبوي ثم الشعر، وذلك إما تشريفا للقرآن الكريم، لأنه كلام الله تعالى، وأن الحديث كلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وإما تأثرًا بالفقهاء، إذ أن الأدلة النقلية عندهم هي القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وكلا الاحتمالين جائز.

٣-نص على مصادر الاستشهاد عنده والتي هي القرآن الكريم والحديث النبوي، والشعر.

٤-وضع بعض الشواهد القرآنية دون نسبة إلى الله تعالى أو التنزيل، واكتفى بلفظ قال: وقوله لم ينسب الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم واكتفى بقوله، ومنه الحديث، ولم ينسب الأبيات إلى أصحابها على الرغم من شهرة بعضها وشهرة قائليها، ولعله فعل ذلك كراهة الإطالة، كما قال" حذف المفعول به من هذه الآي وهذه الأبيات، وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة.

٥-استشهد بشعر الشعراء الجاهليين كالشنفرى مقدمًا شعره على شعر الشعراء الإسلاميين كما في الشاهد الأول للشنفرى والثاني لذي الرمة، ثم استشهد بشعر لم يعرف قائله كما في البيت الثالث والرابع من الشعر.

٦-إذا كانت ثمة رواية تعارضت مع رواية الشاهد الذي أتى به الفارسي نص على الرواية الأخرى وبين الرواية التي بها الشاهد وموضعه كما جاء في البيت الرابع، وأحيانا لا ينص على الرواية الأخرى كما جاء في البيت الثالث الذي ذكر لنا ابن منظور الرواية الأخرى موضحًا معها رواية الفارسي.

ويفهم من هذا أن الفارسي:

١-قد يستشهد بالحديث في الأحكام النحوية.

٢-لم ينفرد في الاستشهاد بالحديث بل أيده بالشواهد القرآنية والشعرية.

٣-لا يكثر من الاستشهاد بالحديث ويكثر من الاستشهاد بالقرآن والشعر.

٤- يهتم بمناقشة الروايات المختلفة للأبيات الشعرية ويختار منها ما يتناسب مع القاعدة التي يبحث فيها.

٥-يميل إلى الإيجاز كراهة الإطالة.

٦-كثرة اطلاعه وسعة معرفته بالعلوم اللغوية، ومن ثم تأثر بالثقافات المختلفة.

استشهد الفارسي في كتابه الإيضاح بحديث واحد فقط: حيث قال: "وكذلك الحديث المروي: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو

ينصرانه"[٥٩٢] فأعرب "اللذين" على أنها خبر "يكون" و "هما" ضمير فصل ووجه عبد القاهر الجرجاني هذا الحديث إعرابيا فقال: "هو يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن ترفع أبواه بيكون وتجعله اسمه وتجعل "هما" مبتدأ و "اللذان" خبره، ثم تجعل الجملة التي "هما اللذان" في موضع خبر "يكون" والوجه الثاني أن تجعل (أبواه) اسم كان، وتجعل (هما) فصلا، والفصل: أن لا يكون له إعراب، ويكون ثبوته وسقوطه واحدًا.

والوجه الثالث: أن تجعل في (يكون) ضميرًا يعود إلى (المولود) وتجعله اسم (كان) وتجعل "أبواه" مرفوعًا بالابتداء وتجعل قوله: "هما اللذان"، جملة من مبتدأ وخبر مرفوعه الموضع؛ لكونها خبر المبتدأ الذي هو "أبواه" ثم تجعل الجملة التي هي قولك: "أبواه هما اللذان" في موضع نصب بأنها خبر "كان"؛ لأنك أعطيت "كان" اسمها، وهو ضمير المولود.

والوجه الرابع: أن تجعل في "يكون" ضميرًا، وترفع "أبواه" بالابتداء؛ إلا أنك تجعل "هما" فصلاً ولا تجعله مبتدأ ثانيا: وتجعل "اللذان" خبر "أبواه" ثم تجعل الجملة التي هي: "أبواه اللذان" في موضع نصب بأنها خبر "كان" ولا يكون لقولك: "هما" إعراب [٥٩٣].

المضاف من الأسماء يعني به الكثرة:

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن المضاف من الأسماء يعني به الكثرة ثم استدل على ذلك من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر فقال: "قد جاء المضاف من الأسماء يعني به الكثرة، وفي التنزيل {وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها}[٥٩٤] وفي الحديث: "منعت العراق درهمها وقفيزها"[٥٩٥] فهذا يراد به الكثرة، كما يراد بها فيه لام التعريف، ومما يجوز أن يكون على هذا قول ابن الرقاع:

يـــدعُ الحـــيَّ بالعشـــي رغاهـــا وهـــم عـــن رغـــيفهم أغنيـــاءُ

وقال: {أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم}[٥٩٦] وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي الصيام، والتكسير أوجه؛ لأن الموضع يراد به الكثرة"[٥٩٧].

ويلحظ من هذا النص الآتي:

١-أن الفارسي جمع بين القرآن والكريم والحديث النبوي الشريف والشعر في الاستشهاد على إثبات الحكم النحوي.

٢-وبين مصدر السماع في هذه الشواهد بأنها: "في التنزيل، وفي

---

(592) انظر الموطأ لمالك الجنائز باب ١٦ حديث ٥٢، وسنن أبي داود ، السنة حديث ٤٧١٤، والترمذي ، القدر ٨/ ٣٠٣ وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٢.

(593) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٤١٠.

(594) سورة إبراهيم: ٣٤.

(595) انظر كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات: ٦٠٦.

(596) سورة البقرة: ١٨٧.

(597) الحجة ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.

الحديث وفي الشعر.

٣-أنه قدم الاستدلال بالقرآن ثم بالحديث ثم بالشعر ثم القرآن مرة أخرى ويفهم من هذا أن الفارسي يقدم الاستدلال بالقرآن والحديث على الشعر كما في هذه المسألة.

جمع الاسم المجموع:

لقد اعتمد الفارسي على الحديث النبوي في الاحتجاج وقدمه على الشعر في الاستشهاد ومن ذلك قوله:

"فإن قلت: فكيف جمع بالواو والنون والياء والنون وهو جمع؟ فإن ذلك ليس بأبعد من جمعهم الاسم المجموع بالواو والنون والألف والتاء، فقد جاء في الحديث: "صواحبات يوسف"[٥٩٨] وأنشد الفرزدق:

وإذا الرجـالُ رأوا يزيـدَ، رأيْـتهُمْ خُضع الرقاب نواكس الأبصار[٥٩٩]

فالفارسي استدل بالحديث –أولا- على أن جمع التكسير يأتي حينا مقترنًا بالألف والتاء، كجمع المؤنث السالم ثم أردفه ثانية بالاستدلال من الشعر على أن جمع التكسير يأتي حينًا مقترنًا بالواو والنون[٦٠٠].

تفاوتت الأحاديث التي احتج بها الفارسي في مؤلفاته فجاءت تارة قليلة، وتارة نادرة، وأخرى منعدمة.

ولم يكثر من الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته مطلقا على الرغم من كثرتها.

وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الكتاب الذي كان يؤلفه الفارسي، والغرض منه، أو ربما كان هذا ترددًا من الفارسي في الأخذ بالاحتجاج به أو ترك ذلك، أو لعل النزعة الوسطية عنده أخذت تسيطر عليه؛ فجعلته يساير القدماء تارة ويعارضهم تارة أخرى.

وقد يوضح لنا الجدول الآتي دور الحديث في الاستشهاد به عند الفارسي ودرجته بين المصادر السماعية الأخر كالقرآن والشعر.

م	المؤلف	القرآن عدد الآيات	الحديث عدد الأحاديث	الشعر عدد الأبيات	مجموع الشواهد
١	الإيضاح	١٤٦	١	١٢٧	٢٧٤
٢	البصريات	١٢٥	٣	٤١٨	٥٤٦
٣	البغداديات	٢٤٠	٣	١٩٦	٤٣٩

---

(598) **هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٤٥/ ٤١٢ وابن ماجه في باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١/ ٣٩٠، كما جاء في سنن النسائي في باب الائتمام من كتاب المناقب ٥/ ٦١٣.**

(599) **ديوان الفرزدق ١٥٠.**

(600) **كتاب الشعر ١/ ١٤٨، ٢/ ٤٢٤.**

٤	الحلبيات	٢٨٦	١١	٣٠٥	٦٠٢
٥	الشيرازيات	٤٧٠	١٨	٤٩٠	٩٧٨
٦	العسكرية	٦٨	لا يوجد	١١٣	١٨١
٧	العضديات	١٧٦	١٠	٣٠٧	٤٩٣
٨	المنثورة	٧٦	١	٩٤	١٧١
	المجموع الكلي	١٥٨٧	٤٧	٢٠٥٠	٣٦٨٤
	النسبة المئوية	٤٣,٢%	١,٢ %	٥٥,٦%	١٠٠%

يفاد من هذا الجدول الآتي:

١-أن الأحاديث النبوية التي احتج بها الفارسي أقل من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية في جميع مؤلفات الفارسي.

٢-استشهد بحديث واحد فقط في كتابيه الإيضاح والمسائل المنثورة.

٣-لم يستشهد بالحديث مطلقا في كتابه المسائل العسكرية.

٤-استشهد بثلاثة أحاديث في كتابيه البصريات والبغداديات.

٥-تزايد الاستشهاد بالحديث عند الفارسي نوعًا ما في كتبه الشيرازيات والحلبيات، والعضديات.

أما الاستشهاد بالقرآن والشعر فقد جاء على الصور الآتية:

١-فاق الاستشهادُ بالقرآن الكريم الاستشهاد بالشعر في كتابه البغداديات.

٢-فاق الاستشهاد بالشعر الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتبه البصريات والعضديات والعسكرية.

٣-جاء الاستشهاد بالقرآن الكريم متقاربًا مع الاستشهاد بالشعر في كتبه الآتية: الإيضاح، الحلبيات، الشيرازيات، المنثورة، حيث لم يزد الفارق بينهما عن عشرين شاهدًا من الشعر أو عشرين آية قرآنية.

ومن ثم فإن مواد السماع عند الفارسي هي نفسها المواد المستخدمة قديمًا من القرآن وقراءاته والشعر وروايته، وقد يتمثل بالحديث النبوي إلا أنه قليل عنده. وعلى الرغم من ذلك فإن الفارسي يعد من أوائل من فتح باب الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

ثالثًا ـ كـلام العـرب :

الشـعـر:

الشعر هو عمود الرواية: عليه مدارها، وبه اعتبارها. وقد كانت له مكانة كبيرة ومنزلة عظيمة عند العرب؛ إذ كان يتعلق بأنسابهم، وأحسابهم، وتاريخهم.

يقول ابن فارس: "الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله -جل ثناؤه- وغريب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته والتابعين"(٦٠١).

ويتحدث ابن نباتة عن فضل الشعر وأثره في أغلب العلوم؛ فيقول: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء، والحكماء والفقهاء، والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد يأتي به؛ فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة"(٦٠٢).

أما من حيث الشعراء المستشهد بشعرهم فقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في فروع اللغة ولا سيما "في النحو ومسائله، وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين ثم اختلفوا في الإسلاميين كـ "جرير"، "والفرزدق" وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم، وكان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة، وأضرابهم من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم"(٦٠٣).

وجملة القول في هذه القضية أن العلماء قد قسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ويستشهد به في اللغة والنحو والصرف أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون كامرئ القيس، والأعشى، وطرفة وزهير وعمرو بن كلثوم.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام: كلبيد، وحسان بن ثابت، والخنساء، وكعب بن زهير.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون: وهم الذين كانوا في صدر الإسلام: كجرير والفرزدق، والأخطل.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من جاءوا بعدهم كبشار بن برد وأبي نواس.

وقسمهم بعضهم (٦٠٤) إلى ست طبقات، فزاد على الأربعة السابقة:

---

(601) **الصاحبي ٤٦٧ تحقيق أحمد صقر.**

(602) **الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ٢/ ١٣٦.**

(603) **تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي ١/ ٣٥١، ط : الرابعة، ١٩٧٤، دار الكتاب العربي -بيروت لبنان.**

(604) **انظر العمدة لابن رشيق ٢/ ١١٣، وخزانة الأدب١/ ٣ والمزهر ٢/ ٣٨٩، وانظر أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت ٥٥٩.**

الطبقة الخامسة: طبقة المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام.

الطبقة السادسة: طبقة المتأخرين كالمتنبي.

وهناك إجماع من المشتغلين بالدراسات اللغوية على أن الطبقتين الأولى والثانية يستشهد بشعرهما مطلقا دون تفرقة. أما الطبقة الثالثة فإن معظم اللغويين يحتجون بشعرها، وهو ما صححه البغدادي بقوله: "أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها"[٦٠٥] أما الطبقة الرابعة وما تلاها وهم المولدون والمحدثون والمتأخرون، ومن جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا، فلم يستشهدوا بشعرهم مطلقا وهو الصحيح عند معظم النحاة [٦٠٦].

وذكر السيوطي أنهم: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية [٦٠٧]".

ومن ثم لم يخرج الرماني والفارسي عن هذه النظرة للشعر والشعراء.

فجاءت شواهد الشعر في مؤلفاتهما غزيرة ومتنوعة، وهذا ليس مقام حصر هذه الشواهد في مؤلفاتهما؛ لأن ذلك من العسير وإنما الغرض هنا الوقوف على استعمال كل من الرماني والفارسي للشاهد الشعري في النحو، وأوجه استدلالهما به.

يقول الدكتور عبد الفتاح شلبي: "وقد أورد أبو علي في الحجة من الأشعار ما لو جمع لكان كتابًا ضخمًا قائمًا بذاته"[٦٠٨].

ثم مناقشة قضية الاحتجاج بشعر المولدين وموقف كل من الرماني والفارسي منها.

وفيما يأتي بيان ذلك:

([605]) **خزانة الأدب١/ ٦.**

([606]) **أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ٦٩.**

([607]) **الاقتراح ٥٤.**

([608]) **أبو علي الفارسي ص ٥١**

الرماني والاستشهاد بالشعر:

اعتمد الرماني على الشعر كثيرًا في تقريره للقواعد النحوية، كما حرص على نسبة الشاهد لقائله وقد يستدل بأكثر من بيت على المسألة الواحدة.

ومن ذلك أنه يذهب إلى أن المضاف إلى المعرفة التي لا تُعَرِّفُهُ يقع موقع النكرات المفردات، ويستدل على ذلك من الشعر فقط، فيقول:

"المضاف إلى المعرفة التي لا تعرفه يقع موقع النكرات المفردات، قال جرير:

ظللنـــا بمســـتن الحـــرور كأننـــا لدى فرس مستقبل الريح صائم(٦٠٩)

فوصف: "فرسًا" بمضاف إلى المعرفة، ودل ذلك على نكرة.

وقال المرار:

ســل الهمــوم بكــل معطــي رأســه ناج مخالط صهبة متعيِّس (٦١٠)

فقال: (بكل – معطي رأسه) فدل على نكرة، كأنه قال: بكل معطٍ رأسه".

وقال ذو الرمة:

سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر (٦١١)

فوصف "خابط الليل" بـ "زائر" فدل على أنه نكرة"(٦١٢).

وقال جرير:

يـا رب غابطنـا لـو كـان يعرفكم لاقي مباعدة منكم وحرمانا (٦١٣)

فأدخل "رب" على "غابطنا" ودل على أنه نكرة (٦١٤).

ويلحظ في النص السابق أن الرماني احتج بأربعة أبيات، وقد نسبها كلها إلى قائليها على الرغم من شهرة قائليها، وهذا يدل على دقة الرماني، وكثرة اطلاعه وحفظه للشعر وحضور ذهنه ثم نجده أيضا يوضح معنى الشاهد في كل بيت بألفاظ قليلة ودقيقة.

وقد يشير الرماني إلى الروايات التي روي بها البيت مع نسبته إلى قائله.

---

(609) ديوان جرير ٥٥٤، والكتاب ١/ ٤٢٥، واللسان مادة (حرر).

(610) البيت في الكتاب ١/ ١٦٨، ٤٢٦، وابن يعيش ٢/ ١٢٠ والمرار هو المرار بن سعد بن حبيب، من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك العباسية، الخزانة ٢/ ١٩٦.

(611) ديوان ذي الرمة ٢٩١، والكتاب ١/ ٤٢٦، وهو من شعراء الطبقة الثانية الإسلامية. الخزانة ١/ ٥١، وطبقات الشعراء ٢/ ٥٣٤.

(612) الشرح ٢/ ٨٥٦، ٨٥٩.

(613) ديوان جرير ٥٩٥، وانظر الكتاب ١/ ٤٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥١، والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٥٠، ١٨٩.

(614) الشرح ٢/ ٨٦٠.

يقول: "ومن العرب من يزيد "ما" ولا يعتد بها: فيقول: إنما زيدًا قائم، وهو في ليتما أكثر، وبيت النابغة على وجهين:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [٦١٥]

فمن أنشد بالنصب لم يعتد بـ "ما" ومن أنشد بالرفع جعل "ما" كافة[٦١٦].

فالرماني يجيز إعمال "ليت" وإهمالها إذا دخلت عليها "ما" الزائدة.

---

[615] **ديوان النابغة ٢٤، وانظر الكتاب ١/ ٢٨٢ وشرح شواهد المغني للعيني ١/ ٧٤.**

[616] **معاني الحروف ٨٩، ٩٠.**

أنماط الشاهد النحوي عند الرماني :

تنوعت أنماط الشاهد النحوي عند الرماني ويمكن تصنيفها على الصور الآتية:

١-مثال مصنوع + شاهد قرآني.

تحدث الرماني عن "إما ومعانيها فقال" [٦١٧] أن تكون لتفصيل الجمل، وذلك نحو قولك: جاءني إخوتك، فأما زيد فأكرمته، وأما عمر فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، قال تعالى: {فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك فحدث}[٦١٨].

فجاء الرماني بالمثال المصنوع ثم أتبعه بالشاهد القرآني، والغرض من ذلك توضيح القاعدة وتيسير النحو على تلاميذه.

٢-مثال مصنوع + شاهد شعري:

ذكر الرماني أن "أما" تأتي مركبة فقال: [٦١٩] "ولها موضع ثالث: هي فيه مركبة، وذلك قولك: أما أنت منطلقا انطلقت معك، والأصل: أن ما أنت فأدغمت النون في الميم بعد أن قلبت إلى لفظها، و "ما" عوض من الفعل المحذوف، والتقدير: أن كنت منطلقا، فحذفت "كان" وعوض منها "ما" وأتى بالضمير المنفصل؛ لأن التاء ضمير متصل لا يقوم بنفسه، ونصبت "منطلقا" ؛ لأنه خبر كان المحذوفة، وموضع "أن" نصب؛ لأنه مفعول له، والمعنى من أجل أن كنت منطلقا انطلقت معك، وأنشد سيبويه:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع [٦٢٠]

ومجيء الرماني بالشاهد الشعري منسوبًا لسيبويه يدل على شهرة هذا الشاهد وحفظ تلاميذه له.

والغرض من مجيء الشاهد هو إثبات القاعدة وتوضيحها.

٣-مثال مصنوع+ شاهد قرآني+ شاهد شعري.

ذكر الرماني موضعًا آخر لـ "إما" المركبة فقال: "ولإما موضع آخر هي فيه مركبة من "إن" و "ما" وذلك في الشرط نحو قولك: إما تخرجن فأخبرني قال تعالى: {فإما ترين من البشر أحدًا فقولي} [٦٢١].

وقال الأعشى:

([617]) **معاني الحروف ١٢٩.**

([618]) **سورة الضحى الآيات: ٩، ١٠، ١١.**

([619]) **معاني الحروف ١٢٩، ١٣٠.**

([620]) **البيت للعباس بن مرداس السلمي انظر الكتاب ١/ ١٤٨.**

([621]) **سورة مريم، الآية: ٢٦.**

فإمـــا تريـنـــي ولـــي لمـــة فإن الحوادث أودى بها [٦٢٢]

والجزم بـ "إن" و"ما" زائدة كما زيدت في نحو: أينما، وحيثما، وما أشبه ذلك"[٦٢٣].

٤-شاهد شعري + شاهد قرآني:

يقول الرماني: "وتكون الباء زائدة... وتدخل على المفعول، نحو قول الشاعر:

نحن بني ضبة أصحاب الفلج نضـــرب بالســـيف ونـــدعو بالفـرج "[٦٢٤]

ومما دخلت فيه الباء على المفعول قوله تعالى:(وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[٦٢٥] والمعنى لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة"[٦٢٦].

٥-مثال مصنوع +شاهد قرآني+ شاهد بالقراءة.

يقول الرماني: "إذا كان ما قبل "إلا" منفيًا، وتم الكلام جاز لك فيما بعد "إلا" البدل، والنصب، والبدل أجود، وذلك قولك: ما قام أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، قال الله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[٦٢٧] ويجوز أن تقول في جميع ذلك إلا زيدًا، وقد قرأ ابن عامر[٦٢٨] {إلا قليلا}[٦٢٩] على أصل الاستثناء [٦٣٠].

٦-شاهد من القراءات + شاهد شعري:

استشهد الرماني على توجيه الإعراب في الفعل الواقع بعد "الفاء" الاستفهامية الواقعة جوابا فقال: "[٦٣١] إنما احتيج إلى إضمار "أن" ههنا؛ لتكون مع الفعل مصدرًا فتعطف مصدر الفعل الأول لمخالفته إياه، وذلك أن العطف إنما يحسن إذا كان الثاني موافقا للأول، ويجوز الرفع على القطع والاستئناف، وقد قرئ: {فَيُسْحِتُكُمْ}، و{فَيُسْحِتَكُمْ}[٦٣٢] رفعًا ونصبًا.

([622]) **ديوان الأعشى تحقيق محمد حسين ص ٧١١ القصيدة رقم ٢٢.**

([623]) **معاني الحروف ١٣١.**

([624]) **انظر شرح شواهد المغني رقم ١٠٦، وحاشية الأمير على المغني ١/ ٩٨.**

([625]) **سورة البقرة، الآية ١٩٥.**

([626]) **معاني الحروف ٣٨.**

([627]) **سورة النساء الآية: ٦٦.**

([628]) **ابن عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي قاضي دمشق في خلافة الوليد بـن عبـد الملك، ويكنى أبا عمرو وهو من التابعين، وليس من القراء السبعة من العرب غيره، وغير أبي عمرو، والباقون هم موال. توفي بدمشق ١١٨ انظر التيسير ص ٦.**

([629]) **قرأ ابن عامر بالنصب ويقف بالألف، والباقون بالرفع ويقفون بغير الألف، انظر التيسير ٩٦.**

([630]) **معاني الحروف ١٢٧.**

([631])**معاني الحروف ٤٤**

([632]) **من سورة طه، الآية ٦١.**

ألم تأسل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق [٦٣٣]

٧- مثال مصنوع+ شاهد قرآني+ شاهد من الحديث النبوي + شاهد من القراءات:

فقد جمع الرماني كل هذه الشواهد المتنوعة في حديث عن لام الأمر الجازمة فقال: "[٦٣٤] "وأما الجازمة فلام الأمر، وذلك نحو قولك: ليقم زيد والغالب عليها أن تدخل على فعل الغائب، وذلك نحو قولك: ليقم زيد، وكذلك فعل المتكلمين، نحو قولك: لنقم، ولنخرج قال الله تعالى: (ولنحمل خطاياكم) [٦٣٥] وقد يؤمر بها المخاطب: وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم"[٦٣٦] وقال مرة أخرى: "لتقوموا إلى مصافكم" وقرأ (فبذلك فلتفرحوا) [٦٣٧].

يقول الرماني [٦٣٨]: وتأتي "أم" للتعريف، وهي لغة هذيل، يقولون: جاءني أمرجل، ورأيت أمغلام. قال الشاعر:

ذاك خليلـــــي ، وذو يعـــــاتبني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة[٦٣٩]

يريد بالسهم والسلمة، وذو بمعنى الذي في لغتهم. وفي الحديث: ليس من أمبر أمصيام في أمسفر [٦٤٠] يريد ليس من البر الصيام في السفر. وقد رواه قوم هكذا، ومن كلام أبي هريرة لما حوصر عثمان: طاب أمضرب وحل أمقتال".

وقد يستشهد الرماني بجزء بيت دون ذكر قائله ومنه قوله: في باب الجر: "وكاف التشبيه تكون اسمًا بمنزلة "مثل" في قوله:

ككما يؤثفين [٦٤١]

أي كمثل ما يؤثفين. وتكون "الكاف" حرفا في غير هذا الموضع لأن معناها في الذي دخلت عليه وهو المشبه به".

وقد استشهد الرماني على زيادة الكاف بعجز بيت فقال ومن زيادتها:

([633]) البيت لجميل بن معمر انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٤.

([634]) معاني الحروف ٥٧.

([635]) سورة العنكبوت، الآية: ١٢.

([636]) سبق تخريجه

([637]) سورة يونس، الآية: ٥٨ وقرئ : فلتفرحوا: بالتاء وهو الأصل والقياس وهي قراءة رسـول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عنه. انظر تفسير الكشاف ٢/ ١٥.

([638]) معاني الحروف ٧١.

([639]) البيت سبق تخريجه.

([640]) انظر الجامع الصغير بشرح السراج المنير ٣/ ٢١٧.

([641]) جزء بيت نسب لخطام المجاشعي فـي الكتـاب ١/ ٣٢، ٢/ ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩ والخزانـة ١/ ٣٦٧، والخصائص ٢/ ٣٦٨ وفي شرح شواهد الشافية. ٦٠ نسب إلى هميان بن قحافة وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/ ٨٢٢ ومعاني الحروف ٤٩.

لواحق الأقراب فيها كالمقق (٦٤٢)

أي فيها مقق أطوله.

ومثله :

فصيروا كعصف مأكول (٦٤٣)

أي فصيروا مثل عصف: تقدر زيادة الكاف، لأنها حرف، ولا تقدر زيادة مثل؛ لأنها اسم، والأسماء لا تكون لغوًا.

---

(642) **عجز بيت لرؤبة بن العجاج وتمامه.**

قب من التعداء حقب في سرق   لواحق الأقراب فيها كالمقق

انظر: ديوان رؤبة ١٠٦، وأراجيز العرب ٢٩ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤.

(643) **لرؤبة بن العجاج:**

ولعبت طير بهم أبابيل   فصيروا مثل كعصف مأكول

انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ١٠٦

أنماط الشاهد النحوي عند الفارسي :

كما تنوعت أنماط الشاهد النحوي عند الرماني، تنوعت أيضا عند الفارسي وجاءت على الأوجه الآتية:

١-الشاهد القرآني فقط:

استشهد الفارسي بالقرآن الكريم على حذف خبر المبتدأ فقال: حذف خبر المبتدأ في نحو قوله عز وجل: (لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ(٩٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ)[٦٤٤] أي تقلبهم متاع قليل، وقوله عز وجل (بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ)[٦٤٥] أي هي النار، ومن ذلك قوله عز وجل :(فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [٦٤٦] أي أمري صبر جميل"[٦٤٧].

فالفارسي استدل على حذف خبر المبتدأ بثلاثة شواهد من القرآن الكريم:

٢- الشاهد الشعري فقط:

يقول الفارسي "[٦٤٨] ومما جاء من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله:

ألا هل أتاها – والحوادث جمة - بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا[٦٤٩]

فالمبتدأ والخبر اعتراض، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل ومثل ذلك قول الآخر:

وقد أدركتني – والحوادث جمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل[٦٥٠]

٣-مثال مصنوع + شاهد قرآني:

يقول الفارسي: "[٦٥١] ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو: ضرب عبد الله زيدًا، ويجوز أن تقدم المفعول على الفاعل كقولنا ضرب زيدًا عبد الله. وفي التنزيل (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)[٦٥٢].

٤-مثال مصنوع +شاهد شعري:

([644]) سورة آل عمران، الآيتان: ١٩٦، ١٩٧.

([645]) سورة الحج، الآية: ٧٣.

([646]) سورة يوسف، الآية ٨٣.

([647]) الإيضاح ٥١.

([648]) الحلبيات ١٤٥، ١٤٦.

([649]) البيت لامرئ القيس كما في تهذيب الألفاظ لابن السكيت ٤٨٧، شرح القصائد السبع ٤٥٩، والأغاني ٩/ ٧٦، والمنصف ١/ ٨٤.

([650]) البيت لجويرية بن بدر كما في النقائض ١/ ٣٠٨-٣٠٩ وشرح شواهد المغني ٧/ ٨٠٧ وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٨٣، ١٨٤ نسبه لجويرية بن زيد وهو بغير نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١، ٣٣٦، والأمالي لابن الشجري ٢١٥/١.

([651]) الإيضاح ٦٤.

([652]) سورة فاطر الآية : ٣٨.

يقول الفارسي: "[653] وقد يجوز أن يتقدم خبر المبتدأ، فتقول: منطلق زيد، وضربته عمرو، تريد عمرو ضربته، ويدل على جواز تقديمه قول الشماخ:

كلا يومي طوالـة وصل أروي ظنــون آن مطــرح الظنــون [654]

٥-مثال مصنوع +شاهد من القراءات :

يقول الفارسي: "فإذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم، تقول: كان أخوك زيدًا، وكان زيد أخاك، وكذلك قرئ: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أن قالُوا) [655] و(مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أن قالُوا) بالرفع والنصب"[656].

٦-شاهد قرآني +شاهد شعري:

استشهد الفارسي للفصل بين الصلة والموصول على جهة الاعتراض بالقرآن الكريم والشعر فقال: "[657] فما جاء بين الصلة والموصول: {والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم}[658] فقوله: {جزاء سيئة بمثلها}اعتراض بين الصلة والموصول، ومن ذلك قول الشاعر:

ذاك الـذي – وأبيـك- تعـرف والحـق يـدفع ترهـات الباطـل [659]

فاعترض بالقسم بين الصلة والموصول".

٧-شاهد شعري+ شاهد قرآني:

يقول الفارسي: "[660] السطة" مصدر وسطتُ القومَ، مثل العدة التي مصدر وعدت القوم، وهو فعل متعد إلى مفعول به قال الشاعر:

وقد وسطتُ مالكًا وحنظلاً [661]

صيابها والعددَ المُجَلْجلا

وفي التنزيل: (فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا)[662]

([653]) الإيضاح ٥٢.

([654]) ديوان الشماخ شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي مصر ١٣٢٧ ص٩٠.

([655]) سورة النمل الآية: ٥٦.

([656]) الإيضاح ٩٩.

([657]) الحلبيات ١٤٣، ١٤٤، وانظر الحجة ٣/ ١٤٣.

([658]) سورة يونس، الآية: ٢٧.

([659]) البيت لجرير في ديوانه١٨٠.

([660]) العضديات ١٨٥.

([661]) البيت لغيلان بن حريث انظر مجالس ثعلب، ٦، ٣٠،وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٩ والكتاب ٢/ ٢٦٩ وديوان الأدب ٣/ ٢٥٢.

([662]) سورة العاديات الآية ٥.

٨-شاهد قرآني + شاهد من الحديث النبوي + شاهد شعري:

يقول الفارسي: "[٦٦٣] قد جاء المضاف من الأسماء يعنى به الكثرة وفي التنزيل: {وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها}[٦٦٤] وفي الحديث: "منعت العراق درهمها وقفيزها"[٦٦٥] فهذا يراد به الكثرة، كما يراد بما فيه لام التعريف. ومما يجوز أن يكون على هذا قول ابن الرقاع:

يـــدعُ الحـــيَّ بالعشـــيِّ رُغَاهَـــا   وهُـم عَـنْ رغـيفهمْ أغْنيـاءُ [٦٦٦]

ومما سبق يتضح لنا أن أنماط الشاهد لم تختلف عند الرماني والفارسي فقد اتفقا في طرق الاستشهاد بمصادر السماع، وربما وحدة الشيوخ والزمان والمكان، وكذلك التلاميذ فكثير مما تتلمذ إلى الرماني تتلمذ كذلك إلى الفارسي لعل كل هذا أدى إلى تقاربهما في أنماط الشاهد. ولعلها تكون هي الطريقة المشهورة آنذاك.

وقد يحتج الفارسي بكلمة في بيت من الشعر ولا ينسب البيت إلى قائله: ومن ذلك دخول لام الابتداء على الفعل الماضي.

فالفارسي لا يجيز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي وقصر دخولها على الفعل المضارع الدال على الحال فقال: "فأما قولك: "إن زيدًا لقام" وقوله:

.... لناموا [٦٦٧]

فليست هذه اللام بتلك التي تدخل على الابتداء فتؤخر مع "إن" لما ذكرت لك، ولكن هذه هي التي إذا دخلت على المضارع لزمته إحدى النونين الخفيفة أو الشديدة في أكثر الأمر. وهي تختص بالدخول على الآتي دون الحاضر"[٦٦٨] فاللام الداخلة على الماضي هنا هي لام القسم وليست لام الابتداء، و "قد" مقدرة معها أي لقد ناموا، ولو كان بعدها مضارع لأكد بالنون.

والفارسي استشهد هنا بكلمة واحدة من بيت لامرئ القيس ولم ينسب البيت له وذلك لشهرة البيت وشهرة قائله:

وقد يقارن الفارسي بين الروايات في الشعر المستشهد به، ويعلق عليه. ومن ذلك: قول الفارسي: "أنشد الفراء هذا البيت:

([663]) الحجة ٢/ ٣٣٤.

([664]) سورة إبراهيم، الآية: ٣٤.

([665]) انظر كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات: ٦٠٦.

([666]) انظر لسان العرب مادة (رغو).

([667]) هذه تفعيلة من بيت من بحر الطويل لامرئ القيس في قصيدته المشهورة "ألا عم صباحا" ونص البيت

حلفت لها بالله حلفة فاجر   لناموا فما إن من حديث ولا صال

انظر ديوان امرئ القيس ١٤١

([668]) العسكرية ٢٥٢ وما بعدها.

إذا ما خرجنا قال ولدان أهلنا تعـــالوا إلــــى أن يأتنـــا الصـــيد [٦٦٩]

وأنشد أبو بكر عن الأصمعي:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا هلم إلى أن يأتي الصيد يخطب

وعلق الفارسي على هذه الرواية قائلا:
"وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنه جزم بـ "أن". [٦٧٠].

موقف الرماني والفارسي من الاحتجاج بشعر المولدين:

كان الشعر بمثابة المعين الذي لا ينضب، لدى الرماني والفارسي فأقاما حججهما على كثير من الاستشهاد به، ولم يلتزما في الاستشهاد بالشعر والأشعار التي سمعت عن القدماء الذين يحتج بكلامهم بل قد يأتيان بالدليل الشعري من أشعار المحدثين لموافقتهما أشعار القدماء في الاستعمال. وفيما يأتي بيان موقف كل من الرماني والفارسي من الاستشهاد بشعر المولدين والمحدثين.

صرح الرماني أن المولدين أقل فصاحة من الأعراب في الإعراب؛ لأن إعراب الأعراب بالطباع، وإعراب المولدين بالاكتساب. قال: "فأن قال قائل: فلم اعتمدتم على الاحتجاج بعجز العرب دون المولدين، فهو عندكم معجز للجميع، مع أنه يوجد للمولدين من الكلام البليغ شيء كثير؟ قيل: لان العرب كانت تقيم الأوزان، والإعراب بالطباع، وليس في المولدين من يقيم الإعراب بالطباع كما يقيم الأوزان، والعرب على البلاغة أقدر؛ لما بينا من فطنتهم لما لا يفطن له المولدون من إقامة الإعراب بالطباع، فإذا عجزوا عن ذلك، فالمولدون عنه أعجز"[٦٧١].

ويتضح من هذا النص ما يأتي:

([669]) البيت لامرئ القيس، وقد نقله البغدادي في شرح شواهد المغني عن أبي علي ونسبه إلى المسائل البصرية، وانظر المحتسب ٢/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ١٢٩. ومعجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ٥٣، وشرح ديوان امرئ القيس ٥٣، وديوان الأدب ٢/ ١٤٣، ومعاهد التنصيص ٣/ ١٨، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط بيروت.

([670]) البصريات ١/ ٢٥٩.

([671]) النكت في إعجاز القرآن للرماني ١٠٤، ضمن مجموعة ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف.

١-أن الرماني يعتمد على الاحتجاج بالشعر القديم الذي قالته العرب الخلص، ولا يحتج بشعر المولدين.

٢-الرماني علل عدم احتجاجه بشعر المولدين؛ لأنهم قد يقيمون الوزن ولا يقدرون على إقامة الإعراب؛ إذ أن اللحن يكثر في شعر المولدين؛ لأن الإعراب الذي هو النحو ليس من طباعهم.

إذن فالرماني لا يجيز الاحتجاج بشعر المولدين في النحو كما يؤكد أن العرب تقيم قواعد النحو بطباعهم، أما المولدون، فإنهم يقيمون قواعد النحو بالممارسة وليس بالطباع.

ويؤكد الرماني أن المولدين لديهم القدرة العقلية على مجاراة العرب في الأوزان التي يقام عليها الشعر. وهذا ليس مبررًا للاحتجاج بشعرهم.

ومما يؤكد موقف الرماني الرافض للاحتجاج بشعر المولدين أنه استشهد بشعر أبي تمام في موضع الاضطرار ووصفه ما استشهد به بأنه قبيح. فقال في معرض حديثه عن اللام: قد يضطر فيأتي بلامين في نحو قولك: لهنك القائم، وهو قبيح [٦٧٢]، وقد جاء به بعض المولدين، وهو حبيب، فقال:

أربيعنا في خمس عشرة حجة حقًا لهنَّك للربيعُ المزهرُ [٦٧٣]

ومن ثم يتضح أن الرماني لا يجيز الاحتجاج بشعر المولدين، مقلدا في ذلك شيوخه، ومن سبقه من النحاة وواضعا في اعتقاده أن المولدين مهما بلغت قدرتهم على استعمال اللغة فهم في النهاية متعلمون للغة وممارسون إياها، فهي ليست من طباعهم، وينبغي أخذ اللغة عن أهلها، الذين يمارسونها بالطباع والسليقة لا بالتعلم والمهارة، مهما بلغت درجة المتعلم للغة وقدرته على استعمالها فلا يدفع هذا إلى الاحتجاج بلغته على ترسيخ القاعدة النحوية المطردة.

أما الفارسي فقد كان له رأي آخر خالف فيه الرماني حيث اعتمد في الاستشهاد النحوي على شعر المولدين والمحدثين، وأضافه إلى الأدلة السماعية ومن ذلك استشهاده في باب (كان) ببيت لأبي تمام وهو قوله:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا [٦٧٤]

([672]) **معاني الحروف ٥١، ٥٢.**

([673]) **الرماني متحامل على أبي تمام –هنا– لأن العرب تكلمت بما قاله أبو تمام، يقول سيبويه: "وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين؛ وليس كل العرب تتكلم بها تقول: لهنك لرجل صدق، يريدون "إن" ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف. انظر الكتاب ١/ ٤٧٤.**

البيت لأبي تمام حبيب بن أوس من قصيدة يمدح فيها المعتصم انظر الديوان لأبي تمام ١٣٨، ط بيروت.

([674]) **البيت من قصيدة لأبي تمام، في مدح نوح بن عمر بن السكسكي.**

فرفع: "مرعى" بالابتداء، و "روض الأماني" خبره، والجملة خبر "كان" واسم "كان" مضمر فيها عائد إلى المبتدأ.

وعلى الرغم من أن استشهاد الفارسي بشعر أبي تمام في الأحكام النحوية واضح؛ إلا أن عبد القاهر الجرجاني أبى أن يحتج الفارسي بشعر المولدين وأخذ يؤول عمل الفارسي في الاستشهاد بشعر أبي تمام.

فقال: "والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب، وإنما يحتج، بأشعاره في المعاني فقط؛ لأن ذلك شيء مشترك، فأما حديث اللفظ فللمعرب، وكان شيخنا[٦٧٥] – رحمه الله- يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر فقال هو أو بعض الحاضرين: مثل ذا بيت فلان تقريبًا فألحق ذلك بحاشية الكتاب ثم وقع في العمود. فأما يكون دونه فبعيد فإن قيل: إن هذا النحو لما كان مشهورا مستغنيا عن الحجة وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت لم يمتنع، وقد يقال: وإلى هذا ذهب فلان، في قوله، ولا يقصد بذاك الاحتجاج، وإنما يراد إيضاح قصده وتقريب المسلك"[٦٧٦].

فعبد القاهر الجرجاني يرى أن أبا علي الفارسي لا يحتج بشعر المولدين في النحو. كما أنه يرى أن الفارسي يجيز الاحتجاج به في المعاني فقط، معللا ذلك، بأن المعاني شيء مشترك بين الشعراء جميعًا قدامى ومحدثين.

ويبدو عبد القاهر الجرجاني متناقضا في رأيه هذا. حيث يقول: "والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب، على الرغم من أن هذا البيت أورده الفارسي في باب "كان" لإثبات حكم نحوي بل تعرض له عبد القاهر الجرجاني نفسه ببيان أوجه الإعراب فيه.

فكأن عبد القاهر الجرجاني يريد أن ينفي شيئًا هو ثابت بالفعل.

وذهب إلى أن الفارسي يحتج بشعر المحدثين في المعاني فقط، على الرغم من أن الفارسي لم ينص على ذلك.

وأورد عبد القاهر الجرجاني في هذا النص عدة تأويلات تخرج الفارسي من دائرة المحتجين[٦٧٧] بشعر المولدين، وهذه التأويلات فيها نظر.

انظر ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام. مصر ١٩٥٧، ٣/ ٦٧، وانظر الإيضاح للفارسي ١٠٢. وشواهد الإيضاح للقبيسي ٢١، وشروح سقط الزند للخوارزمي ٣/ ١٣٩٣.

([675]) **المقتصد ١/ ٤١٢.**

([676]) **المراد : شيخ عبد القاهر الجرجاني وهو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، وشيخ عبد القاهر الأوحد في النحو. انظر إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ، وبغية الوعاة: ٥/ ٣١٠، ٣١١**

([677]) **ممن أجاز الاحتجاج بشعر المولدين وطبق هذا في كتبه الزمخشري في كتابه الكشاف ١/ ٣٥ فقد استشهد ببيت لأبي تمام وقال: وهو وإن كان محدثا لايستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.**

التأويل الأول:

أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر فقال هو – أي الفارسي- أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريبا فألحق ذلك بحاشية الكتاب ثم وقع في العمود.

التأويل الثاني:

أن هذا النحو لما كان مشهورا مستغنيا عن الحجة، وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت.

التأويل الثالث:

أن الفارسي لا يقصد بذكره بيت أبي تمام الاحتجاج، وإنما يرد إيضاح قصده وتقريب المسلك.

وأغلب هذه التأويلات التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني ظنية لا تعتمد على دليل مادي قوي يجعلنا نحكم على أبي علي الفارسي أنه لم يحتج بشعر المحدثين.

ومما يدل على أن أبا علي الفارسي كان يجيز الاستشهاد بشعر المحدثين في الإعراب، أنه بنى المسألة السادسة والثلاثين من كتابه المسائل الشيرازيات على عجز بيت للمتنبي، وهو من معاصري الفارسي.

"قال الشيخ أبو علي –أيده الله- في قول المتنبي:

.... والجأ إليه تكن حدياها (٦٧٨)

فأما إعراب البيت، فـ "الحديا" يجوز أن يكون فيه رفعا بالابتداء، والمصدر – إن كان على بابه- كانت إضافته إلى المفعول به مثل: حدو الناس. وإن جعل الفاعل على الاتساع كان بمنزلة "حادي الناس" أو "حداه الناس" وجميعا يجوز أن يكون حالا منهم. فأما خبر الابتداء فقد يكون ما يتعلق به مقارعة مما سد مسد خبر المبتدأ إذ تقديره: حديا الناس إذ كان مقارعة. أي إذا كان الناس مقارعين. فدل المصدر على الفعل الذي يكون في موضع الحال"(٦٧٩).

ومما يدل على استشهاد أبي علي الفارسي بشعر المولدين تعرضه لتحليل بيتين من شعر المتنبي في كتابه المسائل العضديات.

قال المتنبي:

كفى بجسمي نحولا أنني رجل   لولا مخاطبتي إياك لم ترني (٦٨٠)

([678]) انظر ديوان المتنبي العكبري ٤/ ٢٨٠ و"الواحدي" ٧٦٥ وصدر البيت : ولِّ السلاطين من تولاها.

وانظر العرف الطيب ٥٨٩وانظر البيت كاملا في موضع آخر من الشيرازيات ٦١٢.

([679]) انظر المسألة كاملة في الشيرازيات من ٥٩٨ إلى ٦١٢.

([680]) ديوان المتنبي ٤/ ١٨٦.

قال أبو علي الفارسي: "الفاعل في هذا الباب لا يجيء إلا مع الجار، وكذلك هو في الاستعمال. ولو جاء بغير الباء لجاز قياسا لا سماعًا، ونحولا تمييز في هذا الباب من باب قوله: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[٦٨١] وتصبب عرقا، مما نقل فيه المضاف إليه إلى الفعل، وأضيف إليه على سبيل المجاز، فخرج الفاعل مخرج المفعول، فانتصب، والتقدير: "كفى تحول جسمي" كوني رجلا من صفته نحول، كذا النحول.

فأعرب الفارسي كلمة بجسمي على أنها هي "الفاعل في هذا الباب لا يجيء إلا مع الجار، وكذلك هو في الاستعمال، ولو جاء بغير الباء لجاز قياسًا لا سماعًا".

وأعرب كلمة : "نحولا" على أنه تمييز محول عن الفاعل:

ثم أعرب الفارسي كلمتي :" بك داء" من قول المتنبي"[٦٨٢]:

كفى بك داء أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أن يكن أمانيا

فقال: "فبك" على هذا كان في الأصل صفة، فلما تقدم صار حالا.

ولم يجز الفارسي إعراب "بك" تبيينا" فقال: "ولو قال قائل: هل يجوز أن يكون بك تبيينا؟ قلت: لا يجوز. ذلك، فإن قال قائل: ولم؟ قلت لأن التبيين يجيء بعد لا قبل، فداء مفعول به، وقد تعدى الفعل إلى مفعولين، إلا أن أحدهما حذف والتقدير: كفاك داء بك رؤيتك"[٦٨٣].

ويبدو أن الفارسي كان معجبًا بالمتنبي فقد نقل ابن الأنباري عنه ذلك في قوله: "يحكى أن أبا الطيب يقصد المتنبي –اجتمع هو وأبو علي الفارسي فقال له أبو علي: كم جاء من جمع على وزن "فعلى"؟ فقال حجلى، وظربى، جمع حجلان وظربان قال أبو علي: فسهرت تلك الليلة ألتمس لها ثالثا فلم أجد، وقال في حقه:

ما رأيت رجلا في معناه ! وهذا من مثل أبي علي كثير في حق المتنبي"[٦٨٤]

ومما يدل –أيضا- على إجازة الفارسي الاحتجاج بشعر المولدين أنه أجاز أن يقيس الشعراء المحدثون ضروراتهم على ضرورات الشعراء القدامى. فقد نقل عنه تلميذه ابن جني أنه قال: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته لهم الضرورة أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا"[٦٨٥].

وتبعه في ذلك ابن جني حيث عقب على كلام الفارسي بقوله: "إذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم، فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك"[٦٨٦].

([681]) **سورة مريم الآية ٤.**

([682]) **ديوان المتنبي ٤/ ٢٨١، وشرح مشكل شعر المتنبي ٢٧٧**

([683]) **العضديات مسألة ١٢٠، ص ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.**

([684]) نزهة الألباء ٢٩٨.

([685]) **الخصائص ١/ ٣٢٤.**

([686]) **السابق نفسه.**

وبعد فمن ينظر لموقف كل من الرماني والفارسي من الاحتجاج بشعر المحدثين يجد أن كلا منهما استشهد بشعر المحدثين إلا أن الرماني استشهد به معترضا على الاحتجاج به فهو لم يجز الاحتجاج بشعر المولدين، أما الفارسي فقد أجاز الاحتجاج بشعر المولدين ولم يمنع ذلك. بل صرح أنه يجوز للمحدثين أن يقيسوا ضروراتهم على ضرورات الأقدمين.

وأن ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني من أن أبا علي الفارسي لم يحتج بشعر المحدثين في النحو فأمر يعوزه الدليل ويحتاج إلى التثبت.

المأثورات النثرية:

هي "النماذج اللغوية غير الشعرية المنسوبة إلى عصر الاستشهاد غير القرآن الكريم، وعلى ذلك فالمأثورات النثرية، تشمل ما يلي: الأمثال، والحكم، وأقوال العرب"[٦٨٧].

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "المرويات النثرية غير القرآن والحديث قسمان:

قسم مقطوع بحجيته عند النحاة، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، فكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيته في الدراسة اللغوية، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب والدلالات، ومن ثم فلابد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجًا لهذه القرون الثلاثة، ولا سبيل إلى هذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائلها:

والقسم الثاني: هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة، حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وأمره مختلف عن القسم السابق؛ لأنه إما أن يكون منقولا عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحواضر أما المنقول عن أهل البادية فهو حجة ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية. وأما المنقول عن أهل الحضر، فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي، وإن كان حجة في ميادين البحث الفني، وهذه هي المرحلة التي تسمى بمرحلة المولدين"[٦٨٨].

ولقد استدل الرماني بقول العرب في مواضع كثيرة منها: توجيهه لإعراب "ما" في قول سيبويه: "هذا علم ما الكلم من العربية" فقال الرماني: "ويجوز في "ما" ثلاثة أوجه: أن يكون بمعنى "أي" وصلة، وبمعنى "الذي".

([687]) **المأثورات النثرية في القرن الرابع الهجري تصنيف وتحليل وتقويم لمحمد كمال مهدي ص ١٩ رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٩٨م.**

([688]) **مناهج البحث عند النحاة ٣٢١.**

وهو يضعف فيها معنى "الذي" من أجل حذف "هو" كأنه قيل: علم الذي هو الكلم من العربية، فجاز هذا على قول العرب: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا [٦٨٩].

ذهب الرماني إلى أن "أنَّ" تأتي فعلا ثم استدل على كسر أولها بقول العرب فقال: "إذا أمرت بالنون الثقيلة مؤنثًا قلت: إن يا هذه، ومن ذلك آن الوقت يئين، أي حان. فإن أمرت مؤنثًا مجموعًا قلت: إن كما تقول: بعن يا نسوة، وكذلك إذا أخبرت عن جماعة مؤنث، وتقول إن يا زيد إذا أمرته بالأنين، ومن ذاك إن في المكان إذا بنيت للمفعول، وأصله "أنَّ" إلا أنك كسرت أوله قياسا على قولهم: حل في المكان، أي حل وذلك أنهم يشبهون المضاعف بالمعتل فيكسرون أوله، كما يكسرون أول قيل وبيع، وما أشبه ذلك"[٦٩٠].

وذهب الرماني إلى أن "مع" اسم لا محالة مستدلا على ذلك بقول العرب فقال:" (مع) اسم لا محالة؛ لأنه لو لم يكن اسمًا لبني كما بني (مذ) و (عن) إذا كان على حرفين، الأول منهما متحرك. وقولهم: (من معه) دليل على أنه معرب، مع أنه اسم"[٦٩١].

يقول الرماني: "والدليل على أن النسب إلى رجل اسمه "يمني" تحذف فيه هذه الياء المشددة ويلحق الياء المشددة للنسب: قولهم: "نجاتيٌّ": في اسم رجل، بترك الصرف، فإذا نسبوا إليه قالوا: نجاتيٌّ بالصرف، فهذا دليل على رفع الياءين أولا، وإحداث ياءين في موضعهما، ووجه ذلك عقدهما بمعنى النسب، ولو تركت الياءان على ما كانتا قبل لم تكن فيه علامة النسب"[٦٩٢].

ويقول الرماني في باب مضاعف الفعل: "ما الذي يجوز في مضاعف الفعل؟ وما الذي لا يجوز ثم قال: الجواب: الذي يجوز في مضاعف الفعل: "إذا كان الثاني في موضع حركة الإدغام بإجماع العرب؛ لأن إظهار التضعيف يثقل من أجل رفع اللسان ورده إلى موضعه ليرفع للحرف الآخر فهذا ثقيل، فإذا وقع الإدغام صار رفع اللسان للحرفين رفعا واحدًا تخف لهذه العلة وذلك كقولك : يود ويفر ويغض فهذا لا من الإدغام فيه.. وأما بنو تميم فيجب على مذهبهم الإدغام لأنهم يحركون الثاني. فأهل الحجاز يقولون: أردد ولا تردد وافرر ولا تفرر، واغضض ولا تغضض.. وبنو تميم يقولون: رد وفر وعض، ولا ترد، ولا تعض، ولا تفر فيحركون الثاني. ومذهب أهل الحجاز أقيس، ومذهب بني تميم أحسن"[٦٩٣].

فالرماني في هذا النص احتج بقول العرب، ولم يكتف بذلك بل وازن بين أقوال العرب وذكر عللهم، ثم استدل بأحسن الأقوال عن العرب.

أما موقف الفارسي من المأثورات النثرية. فإنه يرى أن كلام العرب بعضه مأخوذ من بعض، كما يقول: "وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض فقد يكون

([689]) **الشرح ١١٢/١ ، ١١٣**

([690]) **معاني الحروف ١١١.**

([691]) **الشرح ٢/ ٨٢١ (الرسالة).**

([692]) **الشرح قسم الصرف ١/ ٨٦**

([693]) **الشرح ٣/ ٢٧٦**

الأصل واحدًا ثم يخالف الأبنية، فيلزم كل بناء ضربا من ذلك الجنس مثال ذلك: "العدل" يشتق منه: "العدل" والعديل فالعدل: ما كان متاعًا، والعديل: الإنسان، والأصل إنما "العدل"[٦٩٤].

والفارسي يفرق بين المنثور الذي قيل قياسا على القاعدة، والمنثور الذي قيل سماعًا عن العرب ونجد هذا في نقاش أبي علي الفارسي إذ يقول: "قال أبو زيد: قال ضبع وضبعان، وثلاثة أضبع، وهي الضباع، وضبعانان وثلاثة ضبعانات، وهي الضباع الذكارة منها. يقول الفارسي : نقول: إنه لا يخلو من أن يكون قاله قياسًا أو سماعًا، وإنما لم نقطع على أنه قاله سماعًا؛ لأنه لم يسند القول فيه إليهم كما أسنده في الضبع فقال: قالوا ضبع، فيحتمل أن يكون قال ذلك قياسا على الضبع ويحتمل أن يكون سمع اللفظة كما حكاها مثناة [٦٩٥].

استعان الفارسي بأقوال العرب، وما حكى عنهم من حكم وأمثال من أجل إثبات حكم يراه صوابا، ومن ذلك قوله: "القول: عندي في التاء في قولهم: يا طلحة: إنها تاء التأنيث، وليست بالهاء التي تلحق الوقف، وأما قولهم: "يا هناه"[٦٩٦] فشاذ فذ، وحكم ما كان مثله ألا يعرج عليه، ولا يعدل بقياس غيره إليه.. وقد حكى "حيري دهر"[٦٩٧] فكذلك "يا هناه"، مما حكيم بقلته، وشذوذه، ويدلك أيضا على أنها للتأنيث، أنها تنقلب في الوقف هاء، وهذه خاصة للتي للتأنيث دون غيرها، وليست للتي للوقف [٦٩٨].

فقد استدل الفارسي على ما جاء شاذًا من أقوال العرب.

ويقول الفارسي:

"لام الفعل من الفم الهاء بدلالة قولهم: أفواه، وتفوهت"[٦٩٩].

ويقول الفارسي: "ومما يدل على أنّ "أنْ" الناصبة للفعل تكون وما بعدها بمنزلة المصدر قولهم: كتبت إليه بأن قم، فدخول الجار عليه يدل على أنه اسم [٧٠٠]"

ويقول" والدليل على أن الكاف لا موضع لها مع ما بعدها... قولهم: كذا وكذا درهمًا"[٧٠١].

([694]) **الحجة ١/ ٩.**

([695]) **كتاب الشعر ١/ ١١٩، وانظر المأثورات النثرية في القرن الرابع ٣٠.**

([696]) **انظر الكتاب ١/ ٣١٠.**

([697]) **لا أفعل ذلك حيري دهر: أي أمد دهر انظر الكتاب ٢/ ٥٥ واللسان مادة "حير".**

([698]) **البغداديات ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣.**

([699]) **العضديات ٢٤.**

([700]) **العضديات ٣٣.**

([701]) **البغداديات ٤٠٣.**

الضرورة والشذوذ في النحو العربي:

إن الضرورة والشذوذ كل منهما يتعلق بالشواهد النحوية.

ويمكن تعريف كل من الضرورة والشذوذ بمفهوم واحد هو: "الخروج عن المألوف المتفق عليه عند النحاة" أو بمعنى آخر "ورود ما يخالف القاعدة المتفق عليها بين النحاة"

ومن ثم، فإذا جاء هذا الخروج عن المألوف في النثر كالقرآن الكريم والحديث الشريف، والمنثور من كلام العرب فإن النحاة أطلقوا عليه مصطلح "الشاذ" وهذا الشاذ إما أن يمكن أن يوجه نحويا فيسمى قليلا أو نادرًا أو شاذًّا [٧٠٢] وإما لا يمكن أن يوجه نحويا فيسمى "خطأ أو قبيحًا أو لا يحسن في اللغة".

أما إذا جاء هذا الخروج عن المألوف في قواعد اللغة المتفق عليها في الشعر. فإن النحاة أطلقوا عليها مصطلح الضرورة [٧٠٣]. وهي مخالفة أصول اللغة، وهذه المخالفة، إما أن يكون لها وجه نحوي فتوجه عليه، وإما ألا يكون لها وجه نحوي.

فإن كان لها وجه حملت على هذا الوجه، وتخرجت عليه أما إن لم يكن لها وجه أو علة قياسية تبين سبب هذه المخالفة. فإن النحاة يكتفون بقولهم: "وزن الشعر هو الذي اضطر الشاعر أن يذكر ذلك في شعره ويكون هذا من قبل اللحن"[٧٠٤].

عرض الدكتور محمد حماسة آراء العلماء في مفهوم الضرورة الشعرية بعد أن قسمهم إلى أربعة أقسام:

الرأي الأول:

رأي سيبويه وابن مالك، ويحدد الضرورة بأنها: ما يجوز للشاعر مما لا يجوز له في الكلام بشرطين:

١-أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

٢-أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز [٧٠٥].

الرأي الثاني:

رأي ابن جني والجمهور، والضرورة عندهم: "ما وقع في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه فسحة أم لا، ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في

([702]) سوف يتناول الشاذ والقليل والنادر عند الرماني في مبحث القياس.

([703]) ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر انظر مناهج البحث عند النحاة العرب ٣٥٩.

([704]) انظر أصول النحو العربي لمحمد الحلواني ٧٧- ٧٨ ، يقول المبرد في المقتضب ٣ / ٣٥٤ :" إن الضرورة لا تجوز اللحن" وانظر : زهرة الأدب وثمرة الألباب للحصري ٣/ ٦٥تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد ط ، ٣ التجارية ١٩٥٣م، ودراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين ط : ٢ دمشق ١٩٦٠.

([705]) انظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف ٩٠ الطبعة الأولى ١٩٩٦ م دار الشروق القاهرة. انظر الكتاب ١/ ١٣.

شعره بل جوزوا له في الشعر ما لا يجوز في الكلام وإن لم يضطر؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر، بل لقد ذهب ابن عصفور إلى أن الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص منه بعبارة أخرى، ولذلك جوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام أضطر لذلك، أو لم يضطر [٧٠٦].

الرأي الثالث:

رأى الأخفش الذي نظر إلى الشعراء على أنهم طبقة مختلفة عن غيرهم، وينبغي أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم، وتصبح تراكيب الشعر جارية على ألسنتهم في مخاطباتهم، وبالتالي يؤثرون في غيرهم ممن يخالطونهم، أو يقلدونهم، أو غير ذلك.

فقد ذهب الأخفش إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر فجوز له ما لم يجوز لغيره [٧٠٧].

لذلك قلل الأخفش من وجود ما سماه النحاة "ضرورة" ؛ لأنه يبيح للشعراء في كلامهم العادي ما لا يجوز عند غيرهم إلا في الاضطرار، بناء على أن ألسنتهم قد اعتادت الضرائر على حد تعبيره [٧٠٨].

الرأي الرابع [٧٠٩]:

رأى ابن فارس الذي لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر؛ إما أن يكون له وجه في العربية وحينئذٍ، لا يكون ضرورة، وإما أن لا يكون له وجه فيها، وعندئذ لا داعي للتكلف، واصطناع الحيل للتخريج. وإما أن يكون مردودًا فحينئذٍ ينبغي أن يسمى باسمه الحقيقي، وهو الغلط والخطأ، فهو صاحب القول: "وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[٧١٠].

وقد قسم ابن فارس ما عده النحاة ضرورة ثلاثة أقسام:

١- قسم يباح للشعراء دون غيرهم، كتقصير الممدود، ومد المقصور، والتقديم والتأخير، والإيماء والإشارة، والاختلاس، والإعارة، والاستعارة، إلا اللحن في الإعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.

([706]) **السابق ٩٨.**

([707]) **السابق ١٠٥.**

([708]) **انظر: السابق ١٠٦.**

([709]) **السابق ١٠٨.**

([710]) **الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٢٣١**

٢-قسم يتناوله على أنه من خصائص العربية، وأنه مظهر من مظاهر الافتنان فيها، ويسميه بأسماء مختلفة، كالبسط والقبض، والإضمار وغير ذلك [٧١١].
٣-وقسم آخر يعده خطأ.

ذاك هو مفهوم الضرورة في تاريخ النحو منذ أيام سيبويه حتى عصور المتأخرين، وسنقف عند بعض نصوص الرماني والفارسي التي تناولت الضرورة لبيان مفهوم الضرورة عندهما:

سأل الرماني عن: "ما الذي يجوز في ضرورة الشعر، وما الذي لا يجوز، وعلة ذلك[٧١٢]:

ثم أجاب فقال: "الذي يجوز في ضرورة الشعر: ما رجع إلى أصل صحيح يقتضي جوازه، وهو على وجهين:

أحدهما:

ما رد إلى أصله في الموضوع مما هو متروك في الاستعمال.

والآخر:

ما رد إلى أصل يجوز في الكلام يقتضي جواز نظيره في الشعر".

ثم ضرب مثلا لذلك فقال: "فالأول: نحو: ألم يأتيك"[٧١٣] أصله في الموضوع: أن يكون كغيره من حروف المعجم، يسكن في الجزم، ويضم في الرفع، ويفتح في النصب.

والثاني:

نحو: وأخوا الغوان [٧١٤] بحذف الياء تشبيهًا بحذف ياء الإضافة اجتزاء بالكسرة منها. إلا أن هذه أصلية، وتلك زائدة يكثر استعمالها، ويحتاج إلى التخفيف فيها [٧١٥].

ويقول الرماني : وإنما جاز في الضرورة ما لا يجوز في الكلام الذي ليس فيه ضرورة: من أجل أنه كان سبب يقتضي جواز الحكم، وسببان يقتضيان خلاف ذلك

---

(711) السابق ١٥، ٢٦، ٢٧، ٣٢، وانظر الجملة الاسمية عند الأخفش بين أقواله في (معاني القرآن، وروايات العلماء فيه لشعبان صلاح ٥- الطبعة الأولى١٤١٠ هـ -١٩٩٠ دار الثقافة العربية مصر.

(712) الشرح ١/ ٢٣٠

(713) يشير إلى قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد؟

وقد ذكر الرماني البيت كاملا ناسبا إياه إلى قيس بن زهير. انظر الشرح ١/ ٢٣٩.

(714) يشير إلى قول الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه ويعدن أعداء بعيد وداد.

وقد ذكر الرماني صدر هذا البيت ناسبا إياه إلى الأعشى انظر الشرح ١/ ٢٣٣.

(715) الشرح ١/ ٢٤٠، ٢٤١.

الحكم. فلما انضاف إلى السبب الواحد سبب آخر، وهو إقامة الوزن:عادل السببين، وصار يجوز في الضرورة: لإقامة الوزن، مع ذلك السبب الواحد [٧١٦].

فالرماني يذهب مذهب سيبويه في اشتراط أن يكون ما جاء في الضرورة لابد أن يرد إلى أصل صحيح يشهد بجوازه.

يقول الرماني: "لابد لكل شيء جاز في الضرورة، من أن يرد إلى أصل صحيح شهد بجوازه"[٧١٧].

ثم حكم الرماني على ما جاء في الضرورة ولم يرد إلى أصل صحيح يشهد بجوازه بأنه فاسد وعلل لذلك بقوله: "لأنه ليس لأحد أن يتكلم بالفاسد في غير الشعر. وإنما يخرجه عن الفساد: إجراؤه على أصل صحيح يقتضيه في البيان عن المعنى؛ حتى يكون دلالته مستقيمة"[٧١٨].

والرماني يرى أن للشعر خاصة لا تكون للكلام المنثور.

يقول: "ولولا ما ذكرناه من خاصة الشعر ما جاز فيه إلا ما يجوز في الكلام، ولكن لما كان إقامة الوزن سببًا يقتضي جواز الحكم إذا انضاف إليه سبب آخر من الأسباب على نحو الأصل في الموضوع، جاز لاجتماع السببين وجرى على اطراد في هذا من غير مناقضة بجواز شيء لعلة ثم الامتناع عن جواز مثله مع وجود مثل علته على منزلتها"[٧١٩].

أما الضرورة الشعرية عند الفارسي فإن مفهومها لم يخرج عن مفهومها عند الرماني فقد ذهب كل منهما مذهب سيبويه في أنها ما يجوز للشعر مما لا يجوز له في الكلام بشرطين:

أحدهما: أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة:

والآخر: أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل صحيح كما يقول: الرماني أو إلى أصل مقبول غير مرفوض كما يقول الفارسي، أورد تشبيه غير جائز بجائز.

يقول الفارسي:

ألـــم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي ... بمـا لاقـت لبـون بنـي زيـاد[٧٢٠]

أنشده سيبويه وأصحابه هكذا، والوجه فيه أنه رده للضرورة إلى الأصل، والأصل أن الياء حرف كالجيم، ومقاربة لها، فجعلها مستحقة لحركة الإعراب استحقاق الجيم لها، فقدر تحركها بها، ثم حذف الحركة للجزم كما حذفها من

---

(716) **الشرح ١/ ٢٤١**

(717) **السابق ١/ ٢٤٢.**

(718) **السابق نفسه.**

(719) **السابق نفسه.**

(720) **البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي . انظر الإنصاف ٣٠/١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٣٢٨/١**

الحروف الصحيحة، فقال: (ألم يأتيك)ومقدرة إسكانها عن الضـمة التـي تلحـق مضارعها كالصحيح مثل هذا في تقدير الحركة فيه ثم حذفها منه للجزم ما أنشـده البغداديون من قول الشاعر:

هجوت ربان ثم جئت معتذرًا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٧٢١]

فقدر الضمة في الواو وحذفها، كما قدرها الأول في الياء [٧٢٢].

يلخص الفارسي رأيه في الضرورة فيقول: "وإذا اضطر الشاعر إلى استعمال شيء مما له أصل صحيح يرد إليه لم يكن بمدخل في الكلام ما لا نظير له[٧٢٣].

والضرورة الشعرية عند الفارسي لابد أن تكون لحاجة تدفع إليها، فـإذا لـم تدفع حاجة وصح المعنى كان كالنثر لا يجوز فيه ما لا يجوز فيه؛ ومن ذلك مـا ذكره الفارسي في بيت طرفة:

كـأن خـدوج المالكيـة غـدوة   خلايا سفين بالنواصف من دد [٧٢٤]

قال الفارسي: "النواصف" موضع يصغر أن يحتمل كبائن السفن، فإذا كـان كذلك، كان (بالنواصف) من صلة (حدوج) كأنه قال: حدوج المالكية بالنواصـف خلايا سفين من دد.

وتكون الياء متعلقة بفعل يكون في موضع الحال، كأنه قـال: كـأن حـدوج المالكية مستقرة بالنواصف خلايا. فإن قلت: فكيف أخرها، وقد فصل بينه وبينـه بالخبر، وإذا كان كذلك فقد فصل بين العامل والمعمول بشـيء أجنبـي عنهمـا، والفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول لا يستقيم، فإذا كان كذلك لم نحمله عليـه، وجعلنا (بالنواصف) من صفة (سفين)؛ لأنه نكرة والنكرة توصـف بـالظروف..

---

(721) البيت لأبي عمرو بن العلاء، ومن أسمائه (زبان) يقوله للفرزدق وكان قد هجاه ثم جاء إليـه معتذرا. انظر نزهة الألباء ١٥، وانظر المنصف ٢/ ١١٥، والإنصاف١/٢٤، وشرح الشـافية ٣/ ١٨٤ والممتع في التصريف ٥٣٧ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٤، وشرح الأشـموني ١/ ٨٢ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٥،وشرح شواهد الشافية ٤٠٧.

(722) العضديات ٣٤

(723) العضديات ٣٦.

(724) ديوان طرفة ٦١

فعلى هذا الوجه نوجهه، لا على الوجه الأول؛ لأن ذلك فاسد، وإنما يتجوز بهـــذه الأشياء في الشعر إذا وقعت الحاجة إليها، فأما إذا لم تدفع حاجة وصح المعنى كان كالنثر لا يجوز فيه ما لا يجوز فيه"[٧٢٥].

هذه هي رؤية كل من الرماني والفارسي للضرورة الشعرية، وقد اتفقا فـــي موافقة سيبويه لمفهوم الضرورة.

كما يمكن حصر المواضع التي تأتي فيها الضـــرورة عنـــدهما فـــي تســـعة مواضع وهي: (الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيـــث المـــذكر وتـــذكير المؤنث"[٧٢٦].

يقول الرماني "والشاهد في قول العجاج:

قواطنا مكة من ورق الحمى [٧٢٧]

من وجهين: صرف ما لا ينصرف. في قوله: (قواطنـــا)، والآخـــر: قولـــه: (الحمى) وفيه ثلاثة أوجه:

الأول:

حذف الألف؛ لأنها زائدة ترجع بها الكلمة إلى أصلها، ثم قلب المضـــاعف ياء.. لكراهة التضعيف.

الثاني:

حذف الميم، تشبيهًا بالحذف للترخيم. ثم قلب الألف ياء؛ لأنها مناسبة لهـــا، ومن شأن المناسب للحرف أن يجوز قلبه إليه، وذلك في كثير من الكلام.

الثالث:

---

[725] **البصريات ١/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٣.**

[726] **انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه للشـــنتمري ١/ ٢٠٥، طبعـــة وزارة الأوقـــاف ١٩٩٩ بالمغرب.**

[727] **ديوان العجاج ٥٩، والكتاب ١/ ٢٦، ١١٠، والأصول ٣/ ٤٥٨، والجمل في النحو المنسوب للخليل ٢١٣ والإنصاف ٢/ ٥١٩، وشرح ابن يعش ٦/ ٧٤، ٧٥.**

حذف الميم وإطلاق القافية. وحذفها جميعها تشبيهًا بما يحذف من الأصلي والزائد في الترخيم نحو:

يامرو إن مطتي محبوسة ... [٧٢٨].

يريد: مروان [٧٢٩].

تحدث الرماني في هذا النص عن أوجه الضرورة المتمثلة في الحذف والنقصان، والإبدال، وتغيير وجه من أوجه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وكل ذلك واضح في النص السابق.

إن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر.

كما يزيد لتقويمه:

يقول الرماني فيما جاء محذوفا للضرورة ومنه: قول خفاف بن ندبة.

كنوح ريش حمامة [٧٣٠]..

يريد: كنواحي فحذف الياء، اجتزاء بالكسرة منها، كما يحذفها في ياء الإضافة، وكذلك قوله في:

.. دوامي الأيد [٧٣١]

يريد: الأيدي. فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها.

وقول النجاشي:

---

(728) **البيت للفرزدق في ديوانه٤٨٢، والكتاب ٢/ ٢٥٧ والجمل للخليل ١٣٨. والشرح لابن يعيش ٢/ ٢٢، والأشموني والعيني بهامشه٣/ ١٧٨.**

(729) **الشرح للرماني ١/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥.**

(730) **البيت في الكتاب ١/ ٢٧، والجمل للخليل ٢١٢، والأصول ٣/ ٤٥٦.**

وتمامه... نجدية.. ومسحت باللثتين عصف الإثمد

وخفاف بن ندبة هو خفاف بن عمير بن الارث وندبه أمه، صحابي انظر الخزانة ٥/ ٤٤٣.

(731) **هذه قطعة من بيت تمامه:**

فطرت بمنصلي في عملات دوامي الأيد يخبطن السريحا

انظر: الكتاب ١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠، والخصائص : ٢/ ٢٦٩، ٣/ ١٣٣.

فلســت بآتيــه ولا أســتطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٧٣٢)

يريد: لكن فحذف النون للاستخفاف في الحرف الــذي يقتضــي التخفيــف. تشبيهًا بحذف النون من (لم يك) لكثرة الاستعمال (٧٣٣).

حذف الحركة:

قال الرماني: وقال آخر (٧٣٤):

"دار لسعدي إذه من هواكا

يريد: هي من هواكا. فحذف الياء المتحركة، وهو ضعيف جدًا، إلا أنه يجوز في الضرورة؛ لأنه يقف على الياء بالسكون، وهي حرف مد تشبه الكسرة؛ لأنهــا من جنسها. فلما اجتمع فيها: أنها قد تسكن، وأنها من جنس الكسرة التــي يجــوز حذفها استثقالا لها، جاز حذفها.

ووجه آخر: أنه شبه الياء المتحركة بالياء الساكنة التي قبلها كسرة في أنهــا قبلها كسرة قد تحذف اجتزاءً بالكسرة منها بعد أن تسكن في: "يــا غــلام أقبــل، والأصل يا غلامي أقبل ثم تسكن وتحذف. للاجتزاء بالكسرة منها فشبه (هي) بهذا في أنه سكن ثم حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها" (٧٣٥) ويقول الرماني. "ومنه قول الآخر"(٧٣٦): **بيناه في دار صدق**

([732]) البيت في الكتاب ١/ ٢٧، والأصول ٣/٤٥٥، والجمل للخليــل ٢١٤، والخصــائص ١/ ٣١، والمنصف ٢/ ٢٢٩، والشرح لابن يعيش ٩/ ١٤٢ شرح الأشــموني ١/ ٢٧١، والهمــع ٢/ ١٥٦، والجاشي هو قيس بن عمرو بن مالك. انظر الشعر والشعراء ١/ ٢٣٦.

([733]) الشرح ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨.

([734]) صدره: هل تعرف الدارعلى تبراكا.

ذكر البغدادي في الخزانة ١/ ٢٢٨ أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها. انظــر الكتاب ١/ ٢٧، والأصول ٣/ ٤٦١ والخصائص ١/ ٨٩ .

([735]) الشرح ١/ ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١.

([736]) قائله مجهول وتمامه:

بيناه في دار صدق أقام بها حينا يعللنا وما نعلله

انظر الكتاب ١/ ٣١، والخزانة ٥/ ٢٦٥ والإنصاف ٢/ ٦٧٨.

يريد: بينا هو في دار صدق. فحذف الواو المتحركة وعلتها كعلة حذف الياء المتحركة من (هي) وهو أنه شبه المتحرك بالساكن الذي يحذف اجتزاء بأن حركة ما قبله منه تدل عليه. وكذلك قوله [٧٣٧]:

فبيناه يشرى رحله

فما أنشده الأخفش يريد: فبينا هو. والعلة واحدة [٧٣٨].

يقول فيما جاء في حذف الحركة: "فإن قلت فقد أسكنت الياء من (هي) و(هو) في الشعر، كقوله:

... فإذا هي بعظام ودما[٧٣٩]

فإن ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنما هذا تشبيه لفظي يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد، كأنه يقول: ضمير وضمير، وحرف لين، وحرف لين، وعلى هذا استجاز: إذه من هواكا، وبيناه يشرى، كأنه حذف من (هو) و (هي) المسكنتين في الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفا من المتحركة؛ لأن التشبيه في ذلك لفظي والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده فلا يصح له معه حذف الحرف لتحركه؛ ألا ترى أن الهاء إذا كانت لاما أو غيرها فتحركت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يجز فيه الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟ وهذا الشبه اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطراره مرفوض في الكلام غير مأخوذ به"[٧٤٠].

ومما جاء في باب الزيادة في الضرورة:

قال الرماني: "وقول الفرزدق:

([737]) **ينسب للعجير السلولي**

فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جمل رخو الملاط نجيب. انظر تعليقات الأخفش بهامش الكتاب ١/ ٣٢، هـ ٣ والأصول ٣/ ٤٦٠ والخزانة ٥/ ٢٥٧.

([738]) **الشرح للرماني ١/ ٢٦١، ٢٦٢.**

([739]) **صدره: غفلت ثم أتت ترقبه. الكتاب ١/ ٢٧. والخزانة ٢/ ٣٩٩.**

([740]) **الحجة ١/ ١٠٠، ١٠١.**

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة　　نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (٧٤١)

فزاد الياء في (الدراهيم) وفي (الصياريف) جمع: صيرف تشبيهًا بما يزاد للعوض، فلما كان هذا الموضع الذي هو بعد ألف الجمع بحرف في زنة (مفاعيل) هو موضع الزيادة للعوض. وإنما العوض لئلا تختل الكلمة بالنقصان الذي لحق ذلك.

فنظير إقامة الوزن الذي لا يختل بالنقصان الذي لحق، فصار زيادة هذه الياء في هذا الموضع لإقامة الوزن نظير زيادتها للعوض"(٧٤٢).

ومن باب الزيادة التضعيف. يقول الرماني: "ويجوز إظهار التضعيف؛ لأنه رد إلى الأصل في الموضوع كقول الشاعر:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي　　أني أجود لأقوام وإن ضننوا (٧٤٣)

ويقول الرماني: "ويجوز تصحيح المعتل؛ لأنه رد إلى الأصل في الموضوع. كقول الشاعر:

لا بارك الله في الغواني هل　　يصبحن إلا لهن مطلب (٧٤٤)

و(الغواني) حرك الياء فيه الكسرة على الأصل فيها للضرورة (٧٤٥).

كذلك يقول الفارسي :" ومثل هذا في الرد إلى الأصل المرفوض في الكلام وحال السعة والاختيار وإظهارهم التضعيف في المثلين كقوله:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي　　أني أجود لأقوام وإن ضننوا

وقوله (٧٤٦):

---

(741) ديوان الفرزدق ٥٧٠، والكتاب ١/ ٢٨، والمقتضب ٢/ ٢٥٦، والأصول ٣/ ٤٥٠، والخصائص ٢/ ٣١٥، والإنصاف ١/ ٢٧.

(742) الشرح ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(743) البيت لقعنب بن أم صاحب، انظر الكتاب ١/٢٩، ٣/ ٥٣٥، المقتضب ١/ ٢٨٠، ٣٨٨، ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٤٤١، والتبصرة ٢/ ٧٣٧.

(744) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣، وانظر الكتاب ٣/ ٣١٤ والمقتضب ١/ ٢٨٠، والأصول ٣/ ٤٤٢، والخصائص ١/ ٢٦٢.

(745) الشرح ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وقوله [٧٤٧]:

الحمد لله العلي الأجلل

يقول الفارسي : "فهذه الأمثال لا تظهر في أحوال السعة والاختيار، .. فإذا اضطر إلى ذلك الشاعر رده إلى الأصل"[٧٤٨].

صرف ما لا ينصرف:

يقول الرماني: "يجوز صرف ما لا ينصرف؛ لأنه رد إلى الأصل الذي وضعت عليه الأسماء المعربة كقول النابغة:

فليأتينك قصائد وليركبن جيش إليك قوادم الأكوار

فصرف (قصائد) وحقه ألا يصرف؛ لأنه على (مفاعل)

ويقول الفارسي في هذا الموضع: "ومثله أيضا في مراعاة الأصل المرفوض فيه قولهم: الترامي، والتعادي؛ لولا أنه روعي فيه الأصل الذي هو التفاعل، لوجب ألا يصرف، كما لا يصرف نحو الجواري، وكما أن بعضهم لم يصرف في الشعر (ثمانيا).

ومثل ما تقدم من الرد إلى الأصل المرفوض في الشعر قول الشاعر:

له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا
[٧٤٩]

فالباب والقياس المطرد في هذا النحو (سمايا) مثل (ركايا) و (مطايا) إلا أنه للحاجة رده إلى الأصل.

([746]) **هو للعجاج انظر ديوانه ١/٢٣٦، والكتاب ٣/ ٥٣٥، الخصائص ١/ ١٦١ والمنصف ١/ ٣٣٩، ونوادر أبي زيد ٤٤.**

([747]) **لأبي النجم العجلي انظر شواهد العيني، على هامش الخزانة ٤/ ٥٩٥ وغير منسوب في المنصف ١/ ٣٣٩، والخصائص ٣/ ٨٧ نوادر أبي زيد ٤٤، الممتع في التصريف ٦٤٩.**

([748]) **العضديات ٣٤، ٣٥.**

([749]) **البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٢٨، وانظر الكتاب٣/ ٣١٥، والمنصف ٢/ ٦٦-٦٨ والخصائص ١/ ٢١١، التمام في تفسر أشعار هذيل لابن جني ٢١٥، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٠٥.**

ومثله في رد الأصل المرفوض في الشعر ما ذكره سيبويه من أن أعرابيا من بني كليب من أفصح الناس أنشده:

فيوما يوافين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول (٧٥٠)

فكما ردوا هذه الأشياء إلى أصولها في الشعر، كذلك قوله: (ألم يأتيك)(٧٥١).

إذًا فالفارسي والرماني يتفقان في مواضع الضرورة التي تأتي في الشعر متبعين في ذلك سيبويه.

يقول الفارسي (٧٥٢): "إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم (كان) منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والخبر النكرة.. وقد يجيء في الشعر للاضطرار الاسم نكرة والخبر معرفة، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن، ولا إقامة قافية قال الشاعر:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا (٧٥٣)

يريد أن(موقفا) جاء اسم (كان) وهو نكرة، و (الودعا) خبرها وهو معرفة.

وبعد فهذا عرض مبسط لمفهوم الضرورة ومواضعها عند كل من الرماني والفارسي، وعلى الرغم من حصر مواضع الضرورة عندهما في تسعة مواضع فإنه يتفرع عنها الكثير.

كما يقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك"(٧٥٤).

ولذا اقتصرت على ذكر هذه النماذج عند الرماني والفارسي لأعرض لوجهة نظرهما في الضرورة.

---

(750) **البيت لرؤبة في ديوانه ١٧٩ وانظر الخزانة للبغدادي ٣/ ٥٢، والحجة للفارسي ١/ ٦٨، والمنصف ٢/ ١١٥، والخصائص ١/ ٣٠٧ وسر صناعة الإعراب ٨٩، رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ٢١٦ والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٣٤٠، والممتع في التصريف ٥٣٨.**

(751) **العضديات ٣٧، ٣٨.**

(752) **الإيضاح ٨٩، ٩٩.**

(753) **البيت للقطامي في ديوانه ٣١، وانظر الكتاب ١/ ٣٣١، والمفصل ١٤٠.**

(754) **الكتاب ١/ ٣٢.**

وبعد هذا العرض للسماع عند كل من الرماني والفارسي يتضح الآتي:

١-أن كلا من الرماني والفارسي كان يقدر السماع ويقدمه على القياس وعلى غيره من الأدلة النحوية.

٢-أن كليهما جعل القرآن الكريم بقراءاته المصدر الأول من مصادر الاستشهاد في النحو العربي.

٣-أن الرماني تبع الأقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث النبوي أما الفارسي فقد احتج بالحدث النبوي، وجعله من مصادر الاحتجاج وإن قل احتجاجه به بالنسبة للمصادر الأخر.

٤-استدل الرماني والفارسي بكلام العرب المنظوم والمنثور، وأكثرا من الاستشهاد بالشعر في جميع عصور الاستشهاد.

٥-وقف الرماني من الاستشهاد بشعر المولدين موقف المعترض، فلم يستشهد إلا بالشعر الجاهلي والشعر الإسلامي في عصور الاستشهاد المعترف بها. أما الفارسي فقد أضاف الاستشهاد بشعر المولدين في القضايا النحوية، وأخذ به في الاحتجاج فاستشهد بشعر أبي تمام والمتنبي في النحو واللغة.

٦-ثم ختم السماع بالتعرض لموقف كل من الرماني والفارسي من الضرورة الشعرية في الاستشهاد ، وتبين امتثال كل منهما لرأي سيبويه في مفهوم الضرورة، ومواضعها في القضايا النحوية.

٢ ــ القياس (مفهومه، أركانه، أقسامه)

للقياس مفهومان يوضحان حقيقته:

أما أولهما: فيركز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة. واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة ويرد هذه الظواهر كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص"(٧٥٥).

أما المفهوم الثاني للقياس فهو "العملية الشكلية التي يتم فيها إلحاق أمر بأمر آخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم الملحق به، ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافا أربعة: المقيس والمقيس عليه، والجامع بينهما والحكم"(٧٥٦).

والمفهوم الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأول منها أي حتى ابن السراج (٧٥٧) وتلاميذه الفارسي والرماني والسيرافي والزجاجي. فقد أخذ القياس مفهومه الشكلي الصوري متأثرا في هذا بثقافة العصر المختلفة. والتي سادت في هذه الفترة كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام والفقه وأصوله.. الخ.

وسوف أتناول –فيما يأتي: القياس مفهومه وأركانه وأقسامه وقضاياه عند كل من الرماني والفارسي للوقوف على وجهة نظرهما وكيفية تطبيقهما لهذا الأصل المهم من أصول النحو.

---

(755) **مناهج البحث عند النحاة العرب ٣٠٣**

(756) **السابق نفسه. وانظر لمع الأدلة ٩٣. والاقتراح ٧١.**

(757) **انظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني. لصابر بكر أبو السعود. وانظر مشكلات القياس في اللغة العربية بحث للدكتور عبد الصبور شاهين مجلة عالم الفكر بالكويت، العدد ٣ (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر).**

أركان القياس :

القياس لا يتحقق إلا إذا توافرت أركانه وشروطه، فإذا فقد ركن من أركانه ترتب عليه عدم وجود ماهيته، وإذا انعدم شرط من شروطه انعدم القياس، لأن عدم الشرط يترتب عليه عدم المشروط.

أما أركان القياس فأربعة أركان:

١-أصل وهو المقيس عليه والمراد به النص الموثوق بفصاحته وما اطرد من القواعد واتفق على ثبوته.

٢-فرع وهو المقيس الذي يحتاج إلى حكم الأصل أو المقيس عليه بعد أن توافرت فيه العلة الجامعة بينهما.

٣-حكم وهو المطلوب إثباته للفرع أو المقيس.

٤-العلة الجامعة وهي الوصف المشترك بين الأصل والفرع والتي تربط بينهما"[٧٥٨].

والقياس له شروط كثيرة، منها ما يشترط في حكم الأصل "المقيس عليه" ومنها ما يشترط في الفرع "المقيس" ومنها ما يشترط في العلة الجامعة"[٧٥٩].

أما أهمية القياس فقد بينها ابن جني في قوله: " قد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيدٌ أجزت ظرف بشر وكرم خالد"[٧٦٠].

([758]) انظر لمع الأدلة ٩٣، الاقتراح ٧١، أصول التفكير النحوي ٩٥، الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال، ١٨١، الأصول لتمام حسان ١٧٠، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ١١٣، الشاهد وأصول النحو لخديجة الحديثي ٢٣٢. أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت ٦٠٤. أصول الفقه الإسلامي لمحمود محمد الطنطاوي ٢١٤.

([759]) انظر هذه الشروط مفصلة: رسالتي للماجستير بعنوان عبد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصول النحو: ١٠٨.

([760]) الخصائص ١/ ٣٥٧.

هكذا يوضح لنا ابن جني أهمية القياس في اللغة العربية ويقرر أن أبا عثمان المازني [٧٦١] قد صرح به معللا بأننا لم نسمع عن العرب كل الأساليب، وإنما سمعنا بعضها فقسنا على ما سمعنا حتى صار النحو قياسًا متبعًا [٧٦٢].

أقسام القياس:

إن الأصوليين من النحاة قد اختلفت آراؤهم حول تقسيم القياس كل حسب وجهة نظره وميوله وثقافته والجانب الذي تناول منه القياس، فمنهم من قسمه من حيث المقيس عليه والمقيس [٧٦٣]، ومنهم من قسمه من حيث العلة [٧٦٤]، ومنهم من قسمه من حيث المادة اللغوية والتطبيق عليها [٧٦٥]، ومنهم من قسمه إلى تقسيمات أخر [٧٦٦].

---

[761] انظر أبو عثمان المازني المجدد ومؤلفاته وأثره. لعبد العزيز محمود فاخر (دكتوراه) كلية اللغة العربية جامعة الأزهر –القاهرة.

[762] انظر اللهجات النحوية وموقف النحاة رسالة دكتوراه إعداد مصطفى عبد العزيز محمد السنجرجي ص ٢١٣ دار العلوم القاهرة ١٩٦٨ م.

وانظر مدرسة القياس في اللغة العربية:

بحث للاستاذ أحمد أمين بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٧.

[763] انظر الاقتراح ص ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، وأصول التفكير النحوي ص ٨٩- ٩٠.

[764] انظر لمع الأدلة ص ١٠٥.

[765] القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥، ٢٨، ٧٤، وأصول التفكير النحوي ص ١٣- ٧٣

[766] الخصائص ١/ ٩٧، ١٠١، ١١٠، ١١٢، والاقتراح ١١، انظر تفصيل هذه التقسيمات رسالتي للماجستير "عبد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصول النحو" ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

القياس عند الرماني :

مفهومه:

عرف الرماني القياس بقوله: "القياس الصحيح: الجمع بين الشيئين بما يوجب اجتماعهما في الحكم"(٧٦٧).

فقوله: "الجمع بين الشيئين" يقصد به المقيس عليه والمقيس وبقوله: "بما يوجب اجتماعهما"يريد به "العلة" وهي الركن الثالث من أركان القياس، والمراد بقوله "في الحكم" الركن الرابع من أركانه، وهو "الحكم" الواقع أين كان هذا الحكم.

وهو متأثر في وضع المفهوم الدال على القياس بالمنطق بأن جعله حدًا جامعًا مانعًا، وقليلة ألفاظه، دقيقة معانيه ومتأثر بالفقهاء بحيث لم يخرج تعريفه للقياس عن معناه عندهم.

دور القياس في النحو عند الرماني:

صرح الرماني في شرحه لكتاب سيبويه بأن النحو صناعته وأن تلك الصناعة لا غنى لها عن القياس لشدة حاجتها إليه لذلك فقد اعتبر القياس هو الطريق الموصل إلى تعليل أحكامه من جهة وتعليل أحكام سيبويه التي قام بشرحها من جهة أخرى (٧٦٨).

قال: "ويجوز في معدي كرب ثلاثة أوجه، هذا معدي كربُ على قياس هذا طلحة، وهذا معدي كرب على قياس هذا صاحب زينب وهذا معدي كرب، على قياس هذا صاحب زيد"(٧٦٩).

ومن ثم كان القياس هو الأصل الثاني بعد السماع عند الرماني، وهو من أقوى الأدلة الأصولية عنده.

---

(767) **الحدود ٦٦**

(768) **الرماني النحوي ٢٥٩، وانظر خصائص التأليف في القرن الرابع ٧٩.**

(769) **الشرح ٢/ ٢/ ١٩١. وانظر الكتاب ١/ ٢١٧، وحاشية الصبان ٣/ ١٤٨.**

أركان القياس عند الرماني :

المقيس عليه والمقيس:

من أركان القياس عند الرماني المقيس عليه والمقيس:

أما المقيس عليه فهو أول أركان القياس النحوي، والمراد به القرآن الكــريم والحديث الشريف،وكلام العرب المنظوم، والمنثــور، فــي عصــور الاحتجــاج والتوثيق.

ويمكن تصنيف هذه المادة المقاس عليها عند الرماني إلى الآتي:

١-الكثير الشائع وهو المطرد.

٢-القليل النادر.

٣-الشاذ.

٤-المهمل.

وفيما يأتي بيان هذه التصنيفات وموقف الرماني منها:

١-الكثير الشائع المطرد:

والمقيس إذا قيس على مذهب أكثر العرب فهو الأجود في القياس والأحســن في الاستعمال عند الرماني.

يقول "وحكم الصفة إذا جرت على التشبيه والجمع فــي التقــديم أن تعامــل معاملة الأسماء التي ليست بصفات فترفع، ولا تجري علــى الموصــوف الأول، وهي للثاني، كقولك: مررت برجل حسنان أبواه، فهذا على مذهب أكثــر العــرب وهو الأجود في القياس، ويجوز على مذهب : "أكلوني البراغيث" مررت برجــل حسنين أبواه، لأنه يجري مجرى "الفعل" في تقديم العلامة للإيذان بحــال الفاعــل وتقول: مررت برجل كهلون أصحابه، وكهلين أصحابه على أكلــوني البراغيــث .[٧٧٠]

والمطرد عند الرماني هو: "ما يكون لازمًا لجميع النظــائر أو غالبًــا فــي النظائر".

([770]) الشرح٣/ ١٠٨٠ (ر).

والرماني عند إصداره للأحكام النحوية، فإنه ينظر إليها من جانبين جانب القياس وجانب الاستعمال.

يقول في (باب الاسم الذي لا يكون إلا نكرة):

ويجوز هذا رجل خير منك، على الصفة، ولا يجوز: هذا زيد خير منك، على الصفة؛ لأنه لا توصف المعرفة بالنكرة. وكذلك: هذا فارس أول فارس ولا يجوز:

هذا مال كل مال عندك. ولا يجوز: هذا المال كل مال عندك، على الصفة، ودليل ذلك من جهة القياس والاستعمال.

أما القياس: فلأن النكرة لا تزيل الاشتراك العارض.

وأما الاستعمال: فراجع إلى طباع العرب، على ما فهمه الذين تلقوا مثل هذا عنهم؛ حتى فهموا الفرق بين معنى (الصفة) ومعنى(الخبر) كما نفهم نحن الفرق بين معنى (موجود ولم يزل)[٧٧١]، ومعنى موجود كائن بعد أن لم يكن.

والمقيس عند الرماني يأخذ حكم المقيس عليه طالما جاءا في قياس واحد فلا يحسن أن يختلف حكمهما.

يقول: "ومن قال: خرج نساؤك قال: أخارج نساؤك" من قال: {جاءه موعظة من ربه}[٧٧٢] فأسقط علامة التأنيث من الصفة، كما أسقطها من الفعل؛ لأنه لما أعمل "الصفة" عمل "الفعل" وأجراها مجراه في الإعمال أجراها مجراه في إسقاط علامة "التأنيث" والتثنية والجمع للتشاكل المنافي للتنافر؛ ولأن قياسهما في ذلك واحد فلا يحسن أن يختلف حكمهما.

وفي قراءة أبي عمرو (خاشعًا أبصارهم)[٧٧٣] فهذا القياس الجيد على إذهاب علامة التأنيث مع إذهاب علامة الجمع لما عمل "الفعل"[٧٧٤].

([771]) الشرح ٣/ ١٣٦٦ (ر).

([772]) سورة البقرة آية ٢٧٥.

([773]) وفي تقريب النشر قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف (خاشعًا) والباقون بضم الخاء وتشديد الشين مفتوحة من غير ألف "خشّعً"انظر التقريب ١٧٧.

([774]) الشرح٤/ ١٠٨٥ (ر).

موقف الرماني من الشاذ :

يتضح موقف الرماني من الشاذ من خلال البحث في ثلاث نقاط:

١-مفهوم الشاذ عنده.

٢-أقسام الشاذ.

٣-الاحتجاج بالشاذ.

عرف الرماني الشاذ بقوله: "الشاذ: هو الخارج عن النظائر بما يقل في بابه"[٧٧٥].

وقسمه الرماني إلى ثلاثة أقسام فقال: "وهو -أي الشاذ- على ثلاثة أوجه: شاذ عن القياس، وشاذ عن الاستعمال، وشاذ عنهما... فالشاذ عن القياس فقط نحو: استحوذ والشاذ عن الاستعمال فقط نحو: ماضي: يدع فهذا يقبح؛ لأنه شذ عن الاستعمال والأول -أي الشاذ عن القياس فقط -يحسن؛ لأنه لم يشذ عن الاستعمال. والشاذ عنهما- أي عن القياس والاستعمال- قبيح جدًّا نحو: اليجدع [٧٧٦]، أدخل الألف واللام على الفعل، فخرج بهذا عن جميع النظائر، وهو شاذ في الاستعمال؛ لأنه لا يكاد يعرف في كلام العرب".

قبل أن أعرض لتقسيم الرماني للشاذ -كما جاء في نصه السابق -ينبغي أن أعرض لرأي شيخه ابن السراج (٣١٦هـ) في تقسيمه للشاذ حيث قال: "والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك. ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو: ماضي يدع، فإن قياسه وبابه[٧٧٧] أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع

([775]) **الشرح ١/ ٢١٥.**

([776]) **وهي كلمة من بيت لذي الخرق الطهوي هو:**

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربه صوت الحمار اليجدع

انظر اللسان مادة "جدع" والإنصاف ٨٨ والهمع ١/ ٨٥.

([777]) **الشرح١/ ٢١٥، وما بعدها.**

استغنى عنه "بترك" فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على"اليجدع"[٧٧٨].

ويقول ابن السراج: "ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدتٍ حرفا مخالفا –لا شك في خلافه– لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوًا، من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"[٧٧٩].

من ينظر إلى نص الرماني وابن السراج يلحظ الآتي:

١–أن الرماني تأثر بشيخه في تقسيم الشاذ إلى ثلاثة أوجه أو أضرب فاتفق مع شيخه في هذا.

٢–أن الرماني نقَّى هذا التقسيم مما قد يدخل فيه، معتمدًا في ذلك على عقليته المنطقية. حيث قسم الشاذ إلى: شاذ في القياس فقط، وشاذ في الاستعمال فقط وشاذ عنهما. فأخرج ما لم يشذ في الاستعمال وما لم يشذ في القياس، وما لم يشذ عنهما، وهذه قسمة عقلية منطقية دقيقة وموجزة، وهذا التقسيم أخرجه من الوقوع في التكرار والإطناب كما تكرر عند ابن السراج. ولم يضف الرماني قسمًا رابعًا كما فعل ابن جني في تقسيمه للشاذ بإضافة أنه "مطرد في القياس والاستعمال". فلم يضف ابن جني شيئا جديدا بهذه الإضافة.

٣–حكم الرماني على الشاذ في الاستعمال بأنه قبيح، وحكم على الشاذ في القياس فقط بأنه "يحسن" معللا ذلك؛ بأن الشاذ في القياس قد يكثر في الاستعمال. وحكم على الشاذ عن الاستعمال والقياس معًا بأنه "قبيح جدًا" ؛ لأنه خالف أصل الاستعمال وأصل القياس.

٤–حكم ابن السراج على ما جاء شاذا عن الاستعمال بأنه "يحفظ" ولا

([778]) **الأصول في النحو ١/ ٥٧.**

([779]) **السابق.**

يقاس عليه. ولم يحكم عليه بحسن ولا قبح.

٥-أشار ابن السراج إلى تعارض الأدلة السماعية والقياسية فإذا تعارض المطرد مع الشاذ أخذ بالمطرد وطرح الشاذ.

ويفهم من ذلك أن المطرد المستعمل يؤخذ به، ويطرح الشاذ في القياس، والمطرد في القياس يؤخذ به ويطرح الشاذ في الاستعمال ثم خرج بنتيجة منطقية هي:أن الشاذ في القياس والشاذ في الاستعمال يطرحان في كل الأمور.

فالرماني دقيق في أحكامه على الشاذ حيث ذهب إلى أن:

- الشاذ عن الاستعمال يؤخذ به ولكن على قبح.
- الشاذ عن القياس: يؤخذ به، ويحسن، لأنه لم يشذ عن الاستعمال.
- الشاذ عن القياس والاستعمال لا يؤخذ به؛ لأنه قبيح جدًّا، لمخالفته القياس والاستعمال.

أما الذي لم يشذ عن القياس ولا عن الاستعمال فهو الأصل الذي يأخذ به الرماني في إثبات الأحكام النحوية أو نفيها.

ويلحظ أن الرماني أشد حرصًا على الاستعمال من شيخه، لأن الأصل عنده أن القاعدة تؤخذ من اللغة فتقاس القاعدة على اللغة، وليس العكس. وهو متأثر هنا بالكوفيين الذين يجيزون الاحتجاج بالشاذ.

أما الاحتجاج بالشاذ فقد أجازه الرماني وأجاز القياس عليه.

وعلل لذلك فقال: "وإنما جاز الشاذ؛ لما يلحق الكلام من الإيجاز وذلك: أنه إذا أمكن أن يفهم المعنى بكلمة واحدة، فلا وجه للمفهم من ذلك إلى كلمتين، بل يكون الإفهام بالقليل من الكلام أولى إذا كان من غير إخلال بالمعنى"[٧٨٠].

والشاذ الذي أجازه الرماني هو الذي تخصص فيه العلة قال: "وكل شاذ ففيه تخصيص العلة"[٧٨١].

ومن ثم فـ "كل ما خرج عن أصله فهو لغرض، ولذلك فهو يحرص دائما على التعليل لكل ما خرج عن أصله أو شذ عن بابه إذ يرى أنه لم يشذ على وجه

([780]) **الشرح**١/ ٢١٦ .

([781]) **السابق** ١/ ٢١٧.

المصادفة والتجزيف، وإنما يجري ذلك على وفق أقيسة صحيحة وعلل معتبرة إذ العرب -عنده- أمة حكيمة لا تلقي بالكلام على عواهنه"[٧٨٢].

يقول الرماني في "باب البدل الذي الثاني فيه غير الأول في سياق حديثه عن "أم" العاطفة: "وتقول: قد مررت برجل أم امرأة، فأجاز سيبويه هذا في "أم" المنقطعة، وحقها أن يستأنف الكلام بعدها؛ لأنها بمنزلة بل كذا فعطفها على المفرد شذوذ في القياس إذا كانت منقطعة، وإنما الجيد فيها الاستئناف كقولهم إنها: لأبل أم شاء يا فتى كأنه قيل أم هي شاء"[٧٨٣].

يرى الرماني أن الباء الزائدة تدخل على الفاعل الصريح وتكون للتوكيد كقوله تعالى:(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [٧٨٤].

أما إذا دخلت على الفاعل المؤول بالصريح من "ما" و"الفعل" فهو شاذ.

يقول: "وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع وهو شاذ وذلك من قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد [٧٨٥]

والمعنى : ما لاقت والباء زائدة"[٧٨٦].

ويفهم من موقف الرماني من الشاذ. أنه ينظر إلى الشاذ نظرة أكثر تقديرا من غيره من النحويين وهذه النظرة تقوم على التقدير والاحترام للمسموع أيضا. وهو قريب في هذا السلوك من الكوفيين.

النادر:

عرف الرماني "النادر" فقال: "هو الذي يقل في بابه لعلة تقتضي أن لا يتجاوز به ما استعمل فيه"[٧٨٧].

([782]) الشرح١/ ١٢٢ (ر).

([783]) السابق ٢/ ٩١٢.

([784]) سورة النساء، الآية: ٧٩ انظر معاني الحروف٣٧.

([785]) البيت سبق تخريجه ص .

([786]) معاني الحروف ٣٨.

([787]) الشرح ٤/ ١/ ٥٥

ويرى الرماني أنه "لا يجوز القياس على النادر، وإن كانت له علة صحيحة؛ لأن علته نادرة، وحكمته أن تكون علته بهذه الصفة؛ لأنها تجري في خروجها على الأصل المطرد الموضوع للمعنى مجرى الاستعارة في أنه لا يجوز فيها أتم التصرف، لأنها حينئذ تخرج حد الاستعارة إلى الملك فكذلك النادر لو قيس عليه لخرج عن حد النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى"[٧٨٨].

ويقول : وهذا لا يقاس عليه، ولكن يبين وجهه إذا تكلمت العرب به، وإنما لا يقاس عليه؛ لأنه على طريق النادر" و "ذلك لأنه وإن كان على طريق النادر فهو على أصول صحيحة، وليس يجري على المجازفة.. بل على أصل صحيح"[٧٨٩].

يقول: "والنسب إلى هذيل: هذلي وإلى فقيم كنانة، فقمي، وإلى مليح خزانة ملحي، وإلى ثقيف، ثقفي.

فهذا وإن كان في هذه الأسماء على ضرب من الكثرة فهو نادر لا يقاس عليه؛ لأنه إنما جاز لقوة النسب على التغيير مع التخفيف بحذف الزائد لكثرته إلى حد لا يخل به الحذف. فهذه العلة لا تقتضي أن تجري في جميع النظائر إذ قد يكون منها ما يخل به الحذف، إذ لم يكثر ككثرة هذا"[٧٩٠].

المهمل:

والرماني يجيز البناء على المهمل ولا يجيز القياس عليه. فيقول: "ويجوز أن يبنوا على المهمل، ولا يجوز أن يقاس عليه" وعلته في ذلك "لأن البناء عليه توطئة للإيجاز في البناء على غير مستعمل، والقياس عليه يخرجه عن هذا المعنى؛ لأنه إذا وجب أنه أتم التصرف بطل معنى الاستعارة كما لو وجب للمستعير أن يتم التصرف بطل معنى الاستعارة وخرج إلى معنى الملك"[٧٩١].

([788]) **السابق** ٤/ ١/ ٥٦.
([789]) **السابق** ٤/ ١/ ٢٦٩.
([790]) **السابق** ٤/ ١/ ٥٧.
([791]) **الشرح** ٤/ ١/ ٦٢.

ويقول في موضع آخر: "ولا نقيس على المهمل؛ لأن إهماله نادر، والنادر لا يقاس عليه"(٧٩٢).

الحكم النحوي:

هو أحد أركان القياس النحوي الأربعة ويراد به النتيجة المترتبة على تـوافر أركان القياس الآخر (المقيس عليه، والمقيس والعلة).

وصف الحكم النحوي عند الرماني:

والحكم النحوي يتنوع من حيث القبول والرفض إلى واجب الثبوت وممتنـع الثبوت.

ثم تأتي أحكام أخر منها ما يميل إلى القبول ومنها ما يميل إلى الرفض. أمـا الذي يميل إلى القبول فمنها: الجائز، والصالح والمستحب والحسـن والصـحيح، والقوي، والكثير، والمطرد، والغالب.

أما الذي يميل إلى الرفض من هذه الأحكام فهو: ما لا يجـوز، والمكـروه، والضعيف، والقبيح والفاسد والقليل والشاذ والنادر وما لا يصلح.

يقول الرماني: "ويجب في "كل" الإضافة. ولا يجوز في أجمعين، من قبل أن {كلا} نقيض "بعض" فجائز فيها الإضافة كما يجوز في نقيضها (٧٩٣).

ويقول: "والتبعيض" لا يصلح أن يكون لمعنى الاسم في نفسه كما يصـلح أن يكون العموم لمعنى الاسم في نفسه.. ولم يجب في (العموم) الذي ليس على طريق نقيض البعض في التضمين ذلك الحكم"(٧٩٤).

والحكم عند الرماني يختلف باختلاف الدلالة مثال ذلك" دلالة (ضارب)علـى نفس الضارب" من جهة الوضع، لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعة لـه، ويدل على (المضروب) ليس من هذه الجهة، ولكـن مـن جهـة انعقـاد معنـى (الضارب) به من حيث لا يصح إلا به.

---

(792) السابق ٤/ ١/ ٢٧.

(793) الشرح ٣/ ١٣٨٤ (ر).

(794) السابق نفسه.

فيختلف "الحكم" في هذين المعنيين: من اختلاف وجه الدلالة إذا كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره(٧٩٥).

وقد يتفق الحكم عند الرماني في المسألة النحوية؛ لاتفاق العلة فيها ففي ذلك.

يقول: "ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجري على دلالة التضمين –والعلة في جميعها واحدة. وهو: أنه لا يضاف المعنى في دلالة التضمين، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يكون فاعلا، ولا مفعولا، ولا معرفًا بالألف واللام، ولا مخبرًا عنه، ولا موصوفًا ولا مصغرا، ولا منسوبًا إليه، وكل ذلك ظاهر في معاملة (الضارب)(٧٩٦).

يقول: "مررت بالزيدين: الطويل والقصير على الصفة، ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على الصفة؛ لان اتصال "صفة المبهم به أشد من اتصال العلم به؛ لأن المبهم تكملة صفته، حتى يصير بدلالته على الجنس كالعلم وحده في دلالته على الجنس، وإن عرض فيه اشتراك، فصار اتصال صفة المبهم به أشد من اتصال صفة غيره، واقتضى له. ذلك أن يعامل في امتناع الفصل معاملة نظيره من: المضاف، والمركب؛ لأن العلة واحدة، وهي شدة الاتصال في المرتبة الثالثة وذلك أن أشدها اتصالا لحروف الأصول. كحروف (جعفر) في اتصال بعضها ببعض"(٧٩٧).

العلة:

علل النحو ليست موجبة للحكم بل هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلم بالعربية يقول الرضي:"إن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"(٧٩٨).

---

(795) **الشرح ١/ ١٣٠**

(796) **السابق ١/ ١٣١.**

(797) **الشرح ٢/ ٩٣٦ (ر).**

(798) **شرح الرضي على الكافية ١/ ١٠١ وانظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤.**

وتحدث السيوطي عن أنواع العلة فقال: "وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهي: علة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة سماع، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض،وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"[٧٩٩].

والعلة بهذا المفهوم وهذه الأنماط وجدت عند الرماني وإن اختلفت بعض الشيء فجاءت منظمة في تقسيمها واضحة في مفهومها. فالعلة عنده "هي أمر ضروري في كل قياس، وهي التي تغير المعلول عما كان عليه"[٨٠٠].

قسم الرماني العلة إلى ستة أقسام: العلة القياسية، والعلة الحكمية والعلة الضرورية، والعلة الوضعية، والعلة الصحيحة، والعلة الفاسدة [٨٠١].

وانظر العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف، لشعبان زين العابدين.

([799]) الاقتراح ٨٣

([800]) النظرية اللغوية للتركيب النحوي في القرن الرابع الهجري ص ١١٠، رسالة دكتوراه بآداب القاهرة إعداد د/ حسين حبيب سليمان، عام ٢٠٠١.

([801]) انظر الحدود ٨٥.

أقسام القياس عند الرماني :

تعددت تقسيمات القياس عند الرماني واختلفت أشكاله وصوره، وفيما يأتي عرض لهذه التقسيمات:

قسم الرماني القياس بوجه عام إلى قسمين: يقول: "والقياس من وجهين: أحدهما: أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه والآخر. أن يكون الشيء له في الأصول أشباه، فذلك يلحق أولاها به، وأكثرها شبهًا فيه، وقد يختلف القائسون في هذا"[٨٠٢].

فالرماني في هذا النص يقسم القياس إلى قياس أصل، وقياس شبه [٨٠٣]، وبين أن قياس الأصل لا يختلف فيه. فهم متفقون عليه وهو القياس الاستقرائي المطرد.

أما قياس الشبه فهو العملية الإجرائية للقياس، والذي يقوم على أركان أربعة الأصل "المقيس عليه" والفرع "المقيس" والعلة وهي وجه الشبه بين الأصل والفرع الذي يربط بينهما، ثم الحكم وهو النتيجة المترتبة على تفاعل الأركان الثلاثة السابقة.

ولقد بين الرماني أن قياس الشبه قد يختلف فيه القائسون وذلك حسب نظرة كل منهم إلى العلة "ووجه الشبه" القائم بين الأصل والفرع، واختلافهم في هذه العلة قد يؤدي إلى الاختلاف في الحكم "أو النتيجة" على إثبات هذه العلة أو نفيها".

ويمكن أن يتفرع عن قياس الأصل الأقيسة الآتية:

١-القياس المستمر.

٢-القياس المطرد.

٣-القياس الاستقرائي.

كما يتفرع عن قياس الشبه الأقيسة الآتية:

١-القياس الصوري.

---

(802) الشرح ٣/ ١٦٥

(803) قال الخوارزمي (ت٦١٧هـ): "قياس الشبه: أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا في صورته" شرح المفصل ١/ ٤٢٣.

٢-القياس المنعكس.

٣-القياس على النقيض.

وفيما يأتي بيان هذه الأنماط من القياس النحوي عند الرماني.

القياس المستمر:

وهو القياس الذي يكثر فيه وجود المقيس عليه ما لم يكثر في غيره يقول الرماني: "ونظيره حذف "الهاء" في النسب حذفها في الترخيم، في مثل طلحة ونحوه؛ لأن الهاء لما كان حالها في الوصل على خلاف حالها في الوقف. اقتضت من التغيير في مواضع التغيير ما ليس لما هو على خلاف حالها، فلما كان يجوز: كانت "الهاء" التي تتغير بالوقف والوصل أحق بالحذف فكثر فيها ما لم يكثر في غيرها. وجاز فيها الإقحام" ما لم يجز في غيرها، وجاز النسب في أنه يلزم حذفها بما ليس لغيرها من الزوائد فهذا قياس مستمر"(٨٠٤).

القياس المطرد:

عرفه الرماني بقوله: "هو الجاري في النظائر على علة وحكم مطرد"(٨٠٥).

ثم قسمه قسمين فقال: "فمنه -أي المطرد- ما يكون لازما لجميع النظائر، ومنه: ما يكون غالبا في النظائر"(٨٠٦) وقال: "وهو على وجهين من اللازم والغالب"(٨٠٧).

قال الرماني: والنسب إلى ربيعة: رَبَعي، وإلى حنيفة حَنَفي، وإلى جذيمة: جَذَميّ ، وإلى جهينة، جُهَنِيّ، وإلى قتيبة: قُتَبِيّ، فهذا القياس المطرد وما خرج عنه فهو شاذ (٨٠٨).

---

(804) **الشرح قسم الصرف ١/ ٧٦- ٧٧**

(805) **الشرح١/ ٢١٤ وما بعدها.**

(806) **السابق ١/ ٢١٤.**

(807) **السابق ١/ ٢١٥.**

(808) **الشرح قسم الصرف ١/ ٧٤.**

وقال: "وتقول في النسب إلى رجل اسمه "يَرْمِي: يَرْمِيّ فهذا على القياس المطرد [٨٠٩].

وقال: "وتقول:مررت برجل الأسد شدة على البدل، ويجوز الرفع على الاستئناف، ولا يجوز الجر على الصفة، وإن كان يقوى فيه معنى الصفة؛ لأنه توصف النكرة بالمعرفة، وإن كان قد أجازه بعض النحويين على حذف "مثل" ولا يجوز ذلك عند سيبويه، لأنه لم يثبت بحجة وهو خارج عن قياس النظائر"[٨١٠].

القياس الاستقرائي:

إن مسلك القدماء في تقعيد القواعد على أساس ما يسمى بالقياس الاستقرائي، وفيه يكون الانتقال من الجزئيات إلى كلي، وهو الأصلح في تقعيد القواعد بل الأصل في كل الدراسات العلمية الحديثة، إذ يعتمد على التجربة والملاحظة في جزئيات المسألة الواحدة لينتهي من هذه الجزئيات إلى كلية عامة"[٨١١].

يقول الرماني: "فإذا لم يجز أن يوصف الفعل لم يعتد باختلاف الأنواع فيه. فإذا صح أن الفعل لا يجوز أن يثنى ولا يجمع صح بناء الصفة عليه، وصح أن الفعل أصل في أنه لا يثنى ولا يجمع. وليس كذلك الاسم . فتقول على هذا: قال أبواك، وقال قومك، ولا يجوز: قالا أبواك، ولا قالوا قومك على تثنية الفعل وجمعه. فأما قولهم: أبواك قالا. وقومك قالوا. فإنما هذه علامة الضمير وهي اسم ليس على طريق تثنية الفعل وجمعه، والدليل على ذلك، أن هذه العلامة تلحق في موضع الضمير في التأخير، ولا تلحق في التقديم الذي ليس موضع تقديم[٨١٢].

فالقاعدة العامة المتفق عليها هنا "أن الفعل لا يجوز أن يثنى ولا يجمع" تفرع عنها قاعدتان جزئيتان الأولى: صحة بناء الصفة على الفعل، والأخرى: أن الفعل أصل في أنه لا يثنى ولا يجمع.

([809]) **السابق نفسه.**

([810]) **الشرح٢/ ٩٦٢-٩٦٣ "رسالة".**

([811]) **أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ٣٠.**

([812]) **الشرح ٣/ ١٦٠١ "رسالة".**

القياس الصوري:

هو الذي يعتمد على مقدمة كبرى ثم مقدمة صغرى تتبعها نتيجة:

وهذا النوع من القياس كثيرًا ما اعتمد عليه الرماني: في مناقشة القضايا النحوية. وهذا يرجع إلى تأثره الشديد بالمنطق.

يقول: "... والفعل لا يجوز أن يثنى ولا يجمع؛ لأنه يدل على الجنس الذي هو المصدر مع لزوم الفاعل للتثنية والجمع. والجنس لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير"(٨١٣).

فالمقدمة الكبرى: كل ما يدل على معنى الجنس لا يثنى ولا يجمع.

المقدمة الصغرى: الفعل يدل على معنى الجنس.

النتيجة: "إذن" الفعل لا يثنى ولا يجمع.

والرماني يستدل على هذه القضية بالمثال التوضيحي القريب إلى التفسير المنطقي، فلم يعتمد على الشاهد القرآني بقراءاته، أو الحديث النبوي، أو كلام العرب عامة. بل قال:

"فتقول: هذا كله ذهب واحد، ورمل واحد، وماء واحد مع كثرته وعظمه، فكذلك المصدر في :شكركم شكر واحد، وذهابكم ذهاب واحد، وكل هذا ضرب واحد"(٨١٤).

القياس المنعكس:

هو أن يضع النحوي القاعدة، ويضع لأحكامها شروطًا، فإن توافرت فيها هذه الشروط حكم عليها بالحكم الذي يثبته، فإن اختلفت هذه الشروط انعكس الحكم من الجواز إلى المنع أو عدم الجواز.

ومن ذلك قوله في "باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد: "والذي يجوز في الصفة التي توحَّدُ في التقديم، إذا كانت مما يعمل في السبب وتجرى على ما قبلها جاز فيها أن توحد في التقديم على معمولها؛ لأنها بمنزلة الفعل المقدم على معموله، فوحدت؛ لأنها بهذه المنزلة من الفعل.

---

(813) **الشرح٣/ ١٠٥٧ الرسالة.**

(814) **السابق ٣/ ١٠٥٨.**

ولا يجوز في الصفة التي لا تعمل في السبب وتجرى على الأول مثل ذلك؛ لبعدها من الفعل، فكما بعدت (حتى) لم يجز أن تعمل في السبب وتجرى على الأول. فكذلك بعدت حتى فلم توحد في موضع التثنية والجمع. كما يوحد الفعل والموضع الذي يلزمها به التوحيد في التقديم. هو الموضع الذي تعمل فيه عمل الفعل"[815].

قياس النقيض:

قاس الرماني أحكام "كل" على أحكام نقيضتها و"بعض" فأوجب في "كل" الإضافة كما أوجبها في "بعض".

يقول: "وجب في "كل" الإضافة، ولا يجوز في أجمعين: من قبل أن "كلا" نقيض "بعض" فجائز فيها الإضافة كما يجوز في نقيضها، وذلك أن "البعض "مُضَمَّنٌ بغيره، فلا يكون إلا بعضًا لشيء ليس به، وعلى هذا التقدير جرى "كل" في أنه عموم لشيء على جهة إضافته إليه كما يضاف نقيضه إلى ما هو مضمن به وليس كذلك "أجمعين"؛ لأنه معرفة ليس على نقيض "البعض"[816].

ويوضح هذه العلاقة أكثر فيقول: "والتبعيض لا يصلح أن يكون لمعنى الاسم في نفسه، كما يصلح أن يكون العموم لمعنى الاسم في نفسه؛ فلهذا كان التبعيض مضمناً بالإضافة، ولم يجب في العموم الذي ليس على طريق نقيض البعض في التضمين لذلك الحكم"[817].

ويقول الرماني: "ولا يجوز في (بل) و (لكن) و (لا بل) أن تكون من حروف العطف؛ لأنها تدل على نقيض المعنى وحق النقيض أن يجرى على حد نقيضه بدلالة: ضربت زيدًا، وما ضربت زيدًا [818].

ويقول: "وكم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب" لأنها نقيضتها "فـ "رب" للتقليل و "كم" للتكثير، وهذا يوجب لها صدور الكلام في الخبر، وأن تعمل

([815]) **الشرح ٣/ ١٠٥٦، "الرسالة".**

([816]) **الشرح ٣/ ١٣٨٤ "ر".**

([817]) **السابق نفسه.**

([818]) **السابق ٢/ ٨٩١.**

في النكرة دون المعرفة، وأن يجوز عملها في الجمع كما جـــاز فـــي "رب" فـــي الخبر"[٨١٩].

---

(819) **السابق** ٤/ ١٥٧٨.

من قضايا الاستدلال بالقياس عند الرماني:

اعتمد الرماني على القياس في أكثر قضايا النحو التي عرض لها وفيما يلي بعض من هذه القضايا:

نعت المعرفة:

قال الرماني: "والمنصوب والمرفوع يجري في اتباع المعرفة والنكرة مجرى المجرور؛ لأن التابع يجب أن يكون على حد المتبوع في لفظه كما يجب أن يتبعه في "معناه" فلما تبع المجرور في معناه تبعه في لفظه، فكذلك لما تبع المرفوع والمنصوب في "معناه" تبعه في "لفظه" فعلى هذا قياس الباب"[٨٢٠].

الفصل بين الصفة والموصوف:

يقول الرماني: "ويجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر والظرف. ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأنها إذا فصل بينها وبين الموصوف، وهي متأخرة، وقعت موقع المستدرك به فجاز فيها ذلك، وليس كذلك إذا تقدمت؛ لأنها تقع موقع المعتمد. فهي قياس ما يجوز فيه في التأخير ما لا يجوز فيه في التقديم"[٨٢١].

ويأتي القياس واضحًا بأركانه الأربعة عند الرماني فيما يأتي:

قياس: "كيف" على" أين.

يقول الرماني : "وقياس "كيف" قياس "أين" ؛ لأن الحكم واحدة والعلة واحدة"[٨٢٢].

فالرماني جعل "كيف" مقيسا و "أين" مقيسًا عليه، والحكم فيهما واحد وهو البناء على الفتح. والعلة واحدة أيضًا وهي أن كلاً منهما فيه معنى ألف الاستفهام،

---

(820) **الشرح٢/ ٩٥٢ ومن المعروف أن التابع يتبع المتبوع في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والنكرة والمعرفة، انظر شرح ابن عقيل، ولكن الرماني عبر عن متابعة التابع للمتبوع بعبارة ميسرة ومركزة ودقيقة حيث قال: "إن التابع يجب أن يكون على حد المتبوع في لفظه كما يجب أن يتبعه في معناه" فربط بين اللفظ والمعنى في المتابعة.**

(821) **الشرح١/ ١٤٢١.**

(822) **الشرح ١/ ١٤٠**

وبني على الحركة لالتقاء الساكنين. وعلى الفتح خاصة؛ لأن ما قبل آخرهما "ياء" و "الياء" يثقل الكسر والضم بعدها.

قياس من وقط وإذ على كم:

يقول الرماني: "وقياس (من، وقط، وإذ) قياس "كم" في البناء لأن العلة واحدة"(٨٢٣).

قياس"بل" و"من" على "هل":

يقول الرماني: "وقياس (بل ومن) قياس "هل"؛ لأن العلة واحدة"(٨٢٤).

قياس "بناء فعل الأمر" على "كم وإذ":

لقد قاس الرماني بناء فعل الأمر على الوقف على قياس بناء "كم وإذ" من الأسماء والعلة في ذلك ما يجب لكل منهما من البناء على الوقف في أصل البناء. قال: "واضرب" في الأمر: مبني؛ لأنه فعل غير مضارع، وبني على الوقف، على أصل البناء، وقياسه في الأفعال قياس "كم وإذ" في الأسماء بما يجب له من البناء على الوقف"(٨٢٥).

قياس "ثم" على "سوف":

وقاس الرماني "ثم" على "سوف" في أحكامها التي هي: كونها مبنية، وعلى الحركة، ولاسيما الفتحة" قال: "سوف: مبني؛ لأنه حرف، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة لأن قبل آخره "واو" وقياس "ثم" قياس "سوف" لتكره التضعيف فيعدل به إلى أخف الحركات"(٨٢٦).

من هذه النصوص السابقة يثبت لدينا الآتي:

١-أن أركان القياس عند الرماني واضحة ومفصلة، وذلك لوضوح فكرة القياس عنده، لاشتغاله بعلم الكلام، وتعمقه في الجدل العقلي الذي من أهم ثماره القياس.

---

(823)الشرح ١/ ١٤٤.

(824) السابق ١/ ١٥١.

(825) السابق ١/ ١٤٩.

(826) الشرح١/ ١٤٩

٢-يمكن أن نطلق على الأقيسة السابقة قياس النظير أو قياس الضد أو قياس العلة، وذلك لأن الرماني قاس اسمًا على اسم في قياسه"كيف "على "أين" ، وقاس (من وقط وإذ)على"كم" وقاس حرفا على حرف في قياسه "بل ومن" على "هل" وقاس "ثم" على "سوف" وهذا كله من قبيل قياس النظير على النظير.

ثم قياس الرماني لفعل "الأمر" على الاسم "كم وإذ" وهذا من قبيل قياس الضد. إذ الأسماء ضدها الأفعال.

ويمكن أن نطلق على هذه الأقيسة جميعًا قياس العلة حيث إن العلة لها دور كبير في بناء هذه الأقيسة. ومن ثم فقد تنوع القياس عند الرماني وجاء كامل الأركان منظم البناء.

٣-بين لنا الرماني أصلا من أصول القياس المتعلق بالعلة.

وهو أن: "العلة تدور مع معلولها أنى وجد" وأن "العلة" إذا كانت واحدة في الأصل والفرع كان الحكم فيهما واحدًا" وهو متأثر في هذا الأصل بالفقه من جانب وبالمنطق من جانب آخر.

والرماني شديد التمسك بالقياس، فما جاء من السماع مخالف للقياس فهو شاذ لا يقاس عليه.

فاللام المفتوحة القياس فيها عنده أنها تدخل على المبتدأ وعلى خبر "إن" والعلة فيها التوكيد. وما جاء من السماع مخالفا لذلك فهو شاذ لا يقاس عليه.

يقول في اللام المفتوحة[٨٢٧] "فالمفتوحة من الهوامل لا عمل لها، وهي تكون للتوكيد في المبتدأ نحو قولك: لزيد أفضل من عمرو، وقد اضطر الراجز فأدخلها على خبر المبتدأ فقال:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة[٨٢٨]

وتدخل في خبر "إن" توكيدًا، ودخولها يوجب كسر "إن" قال الله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)[٨٢٩].

([827]) **معاني الحروف ٥١**

([828]) **البيت لرؤبة، وقيل لعنترة بن عروس انظر شرح الأشموني وشواهد العيني ٣/ ٢٨٠.**

([829]) **سورة المنافقون الآية: ١.**

وإنما دخلت لتوكيد الخبر كما دخلت "إن" لتوكيد الجملة، وكان حقها أن تكون قبل "إن" إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر، وكانت اللام أولى بذلك لأنها غير عاملة و(إنْ) عاملة، فكان تقديم العامل أولى. وقد يضطر فيدخل اللام قبل "إن" وذلك مع إبداله الهاء من الهمزة قال:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم [830]

ونخلص من نص الرماني السابق بما يأتي:

١-أن السماع إذا خالف القياس الصحيح فإنه شاذ لا يقاس عليه ولا يلتفت إليه.

٢-أنه كان يقدم الأمثلة المصنوعة على باقي الشواهد.. من أجل توضيح القاعدة.

٣- أنه استشهد بالقرآن على صحة القاعدة.

٤-أنه استشهد بالأقوال المسموعة عن قطرب ويونس.

٥-أنه استشهد بشعر كثير عزة وهو من الشعراء الإسلاميين ونسب إليه.

٦-أنه استشهد بعجز بيت لم يعرف قائله وهو من شواهد الكوفيين.

٧-أنه استخدم القياس الاستقرائي، وقياس الأولى.

٨-أنه ذكر علة الكراهية وعلة التوكيد.

٩-أورد من مصطلحاته مصطلح اللام المزحلقة.

([830]) البيت في الخصائص ١/ ٣١٥، الأمالي ١/ ٢٢١ بلا نسبة.

القياس عند الفارسي:

مفهومه:

لم يضع الفارسي مفهومًا دقيقًا محددًا للقياس كما فعل الرماني، ولكن وردت نصوص عند الفارسي يمكن من فحواها صوغ مفهوم للقياس عنده.

يقول الفارسي : "القياس: قول الأكثر" فلا ينبغي أن يسام ترك القياس على الأكثر"[٨٣١] ويقول : القياس على الأكثر أولى"[٨٣٢].

يقول: "إذا جاء الشيء خارجًا عن قياس الجمهور والكثرة في جنس لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس"[٨٣٣].

يقول: والقياس يكون على الشائع دون الشاذ"[٨٣٤].

يقول: "الأخذ بما علم بالنص أولى مما علم من الفحوى إذا كانا في أمر واحد"[٨٣٥].

يقول الفارسي: "فإذا جاء شيء لم تعرف زيادته بالاشتقاق حملته على الأعم الأكثر؛ لأن حكم القياس أن يكون عليه"[٨٣٦].

ويفهم من أقوال الفارسي السابقة، أن مفهوم القياس لديه يراد به قياس النصوص على النصوص مع إثبات حكم الأول للثاني، والعلة في ذلك كثرة وجود المقيس عليه في العربية.

وأنه لم يذكر لنا نصًّا يبين لنا مفهوم القياس الشكلي الذي يقوم على المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم. كما فعل الرماني.

([831]) **الحجة** ١/ ٨٨.

([832]) **البغداديات** ١/ ٧٨.

([833]) **الحجة** ٢/ ٢٨٥، ٣/ ٧٢٣.

([834]) **التعليقة** ٤/ ٢٨٢.

([835]) **الحجة** ٢/ ٢١٨.

([836]) **التعليقة** ٤/ ٢٨٠.

ويلحظ من خلال مفهوم الفارسي والرماني للقياس أن الفارسي متأثر بالفقهاء في استعمال القياس وأن الرماني متأثر بالفقهاء من جانب وبالمناطقة والمتكلمين من جانب آخر.

يقول الفارسي : "إنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال، فإذا لم يستعمل له ترك، وإن أجازه القياس. فلا يستعمل في الكلام. (وذر) ولا (ودع) ولا ما أشبه ذلك؛ لامتناعه في الاستعمال، وإن أجازه القياس.. وهذه العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال؛ ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدى إلى خلافه ، وجب أن يشذ ويطرح، فحكم السماع في الشيء، أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس؛ لأنه حينئذ غير موصل إلى المراد ولا مؤدٍّ إلى الغرض المطلوب، ألا ترى أن الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إياه، واستعماله له كما يتكلم العربي الفصيح فإذا أدى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدًا وخلاف ما قصد به له، ألا ترى: أنه لما استتب في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه مقدمًا، قلنا: الفاعل رفع، ولو لم يتقدم استعمالهم له كذلك، ثم دوناه أو علمناه لم ننتفع بهذا القول، ولم يكن له وجه، ولا فيه فائدة، فعلى هذا وضع هذه القياسات.

ثم إن شذ بعد عما عليه الكثرة وجار عليه الجمهور، والجملة شيء، أخبر به ونبه عليه، واعلم أن حكمه أن يحفظ، ولا يحمل على ما عليه الأكثر لمخالفته في السمع ما عليه الأشيع، فيكون القياس حينئذ بذلك موصولا إلى النطق كما نطق أهل اللغة، هذا فيما استمر استعماله وأطرد استماعه؛ فأما إذا لم يسمع الشيء إلا على بنية ولم يحفظ إلا على هيئة، فلا معدل عنه إلى ما سواه، ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه مما لم يسمع منهم ولم نحفظ عنهم، فعلى هذا يجري القياس النحوي وحكمه"[٨٣٧].

ويقول الفارسي : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[٨٣٨]

([837]) **البغداديات ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧.**

([838]) **الحلبيات ٥٢ وانظر الخصائص ٣٥٨/١ والمنصف ١/ ١٨٠.**

ويفاد من النصوص السابقة الآتي:

١-أن القياس قد يأتي بما لم يأت به العرب في الاستعمال.

٢-يمكن أن نقيس على ما أثبته القياس.

٣-أن القياس إذا وافق كلام العرب وجاء على مذاهبهم فهو من كلامهم؛ لأن الغرض من القياس أن تنطق كما نطقت العرب.

٤-ما لم يسمع عن العرب لا يمتنع أن نقيس عليه إذا وافق مذاهبهم.

٥-ما لم يسمع عن العرب وجاء مخالفا للسماع فهو خارج عن كلامهم يرفض ولا يقاس عليه.

٦-تقرير جواز القياس على نثر العرب وشعرهم.

٧-تقرير جواز اتباع العرب في ضروراتها.

ويفهم من ذلك: أنه على الرغم من اعتداد الفارسي بالقياس فإنه لم ير أن القياس يثبت بمعارضة السماع.

ويقول: "فأما إذا لم يسمع الشيء إلا على بنية، ولم يحفظ إلا على هيئة، فلا معدل عنه إلى ما سواه، ولا مجازاة فيه إلى ما عداه مما لم يسمع منهم ولم نحفظ عنهم، فعلى هذا يجري القياس النحوي وحكمه"[٨٣٩].

([839]) **البغداديات** ٣٠٧.

دور القياس في النحو عند الفارسي :

للقياس دور أساسي مهم في النحو عند الفارسي حيث ربط مفهـوم النحـو بالقياس فجعل "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".

ولعل ما نقله لنا تلميذه ابن جني عن تمسك شيخه بالقياس لأدل على ذلك فقد نقل عن الفارسي أنه قال: لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"(٨٤٠)

وقال أيضا: لو شاء شاعر أو ساجع، أو متسع أن يبنى بإلحاق الـلام اسـمًا وفعلا وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب،وذلك نحو قولك: خرجج أكرم من دخلل، وضرب زيد عمرًا، ومررت برجل ضربب، وكرمم، ونحو ذلك فقـال له تلميذه ابن جني" أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقـيس علـى كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنا، فتجعله من كـلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به(٨٤١).

قال ابن جني عن قياس الفارسي: "فما كان أقوى قياسه وأشـد بهـذا العلـم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه كان مخلوقا له، وكيف كان لا يكون ذلك وقـد أقـام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة"(٨٤٢).

قال الفارسي: "قد يجيز القياس أشياء لا تستعمل كإجازته ماضي "يذر" : وذر وهو مع ذلك غير مسموع"(٨٤٣).

---

(840) **الخصائص ٢/ ٨٨، وانظر معجم الأدباء ٣/ ٢٥٥.**

(841) **الخصائص ١/ ٣٥٨، والمنصف ١/ ١٨٠ وانظر ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بـين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن علي البجه ٨٣، ط الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ دار الفكر –عمان الأردن.**

(842) **الخصائص ١/ ٢٧٦-٢٧٧.**

(843) **التعليقة ٥/ ١٩٦، ١٩٧.**

أركان القياس عند الفارسي :

وضع علماء الأصول للقياس أركانا أربعة اتفق الجميع على توافرها في القياس، وهي:

(المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم).

وإن كانوا قد اتفقوا في القياس وأركانه، إلا أنهم اختلفوا في شروط هذه الأركان ومن ثم جاءت اختلاف المذاهب والمدارس [٨٤٤] فكل عالم يثبت في القياس ما يثبت من خلال ثقافته وسعة علمه وقوة إدراكه، وسوف أعرض لهذه الأركان وشروطها عند الفارسي كما عرضنا لها عند الرماني للوقوف على جهود كل منهما في القياس وقدرته على مجارات القياس والعمل به.

المقيس:

وتقابلنا مشكلة خاصة بالمقيس، ويعتبر الفارسي أول من ناقشها ثم توسع فيها تلميذه (ابن جني) وهي: هل كل ما قيس على كلام العرب يعتبر كلاما عربيا؟

يقول الفارسي: "قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء بها الاستعمال: إذا لم يستعمل ترك وإن أجازه القياس"[٨٤٥].

ويقول: "وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعد كما قال: (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)[٨٤٦]، قالوا: ولم يجئ هذا في المعرفة العلم، فلا يجوز أنت غير زيد ولا عمرو، وهذا إن لم يسمع كما قالوا: فإنه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سمع"[٨٤٧].

ويقول: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما "لا"[٨٤٨] فلا.

المقيس عليه وشروطه:

---

[844] **انظر التيار القياسي في المدرسة البصرية،بحث للدكتور: أحمد مكي الأنصاري. حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة م ٢٤، ج ٢ ديسمبر ١٩٦٢م.**

[845] **البغداديات ١٠١.**

[846] **الفاتحة : ٧**

[847] **الحجة ١/ ١٢٠.**

[848] **التعليقة ٥/ ١٩٦، ١٩٧، وانظر الاقتراح ٩٨.**

يمكن تقسيم المقيس عليه عند الفارسي إلى:

١-المطرد أو الكثير.

٢-الشاذ.

٣-القليل.

٤-النادر.

ومن هذا التقسيم للمقيس عليه عند الفارسي يتبين لنا شيئان أولهما: معرفة شروط المقيس عليه.

وآخرهما: الحكم الدقيق على المقيس عليه، وفيما يأتي بيان ذلك.

المطرد: المقيس عليه المطرد في القياس والاستعمال هو الذي يأخذ به الفارسي. والمطرد هو الأكثر في القياس والشائع في الاستعمال.

يقول الفارسي: "والأشهر الأقيس" مت تموت" مثل قلت تقول" و"طفت تطوف"[٨٤٩].

والمقيس عليه عند الفارسي لابد أن يكون على الأكثر.

يقول: "وما كانت فيه الهمزة فاء أكثر مما كانت فاؤه وعينه من موضع واحد، فقست على الأكثر، وعدلت إليه عن الآخر"[٨٥٠].

ويقول: "والتغيير على ما يكثر في كلامهم أشد تسلطا منه على ما لم يكثر ويدلك على ذلك: "لم يك" و "لا أدر" و "لم أبل"و "لم أبله" ونحو ذلك مما كثر فغير عن حال نظيره"[٨٥١].

والقياس عند الفارسي يعتمد على الأكثر في السماع وعضده الإجماع:

يقول: "غض الطرف فالأكثر فيه الكسر كقولك: رُدِّ القومَ، وفرِّ اليومَ، وشُمَّ الطيب. وهو القياس أيضا وذلك أن التضعيف لو ظهر لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو: اردد القوم، واشمم الطيب "[٨٥٢].

([849]) **الحجة** ٣/ ٧٢٣.

([850]) **الحلبيات** ٦.

([851]) **البصريات** ١/ ٢١٨.

([852]) **التكملة** ٦.

ويقول: "فلا ينبغي أن يسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال والأصح في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة"(٨٥٣).

ويقول:"ترك القياس على القليل أولى من القياس عليه، .. وإذا جاء شيء خارجًا عن قياس الجمهور والكثرة في جنس لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس ومن ذلك جواز الوقف على حروف التهجي وأسماء العدد كالقبيل الواحد لمجيئهما جميعًا مبنيين على الوقف، وليس غيرهما كذلك"(٨٥٤).

ويرى الفارسي أن ترك استعمال القياس مع استعمال ما يوجبه يؤدي إلى رفض القياس عنده. يقول: "قال أبو العباس: أبينون تصغيره "أبناء" بحذف الزيادة. وهذه الأشياء كلها الأجود فيها أن يحقر على القياس، وليس شيء منها أزيل إلا إلى شيء يجوز. وليلة في الأصل "ليلاة" والدليل على ذلك ليالٍ.

قال أبو علي: القياس في هذه الأشياء. قد رفض بدلالة تركهم استعماله على القياس وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال "استحوذ"، وذا لا يجوز"(٨٥٥).

ويشترط الفارسي "في المقيس عليه أن يكون فصيحًا قابلا للتأويل، فإن كان فصيحًا غير قابل للتأويل فلا حجة فيه.

فقد أورد رأي البغداديين الذين أجازوا أن تكون "ليس حرف عطف" قال: "والبغداديون أو طائفة منهم قد أجازوا هذا، فحكم: "قام القوم ليس زيدًا، وقالوا: إن شئت صيرت: "ليس" نسقا، فرفعت الاسم بعدها على النسق، قالوا: وقد حكى عن بعض العرب أنهم قد قالوا: ذاك ليس واحد ولا اثنان فرفعه.

قال أبو علي: فهذه الحكاية إن كانت مسموعة من فصيح فلا حجة فيها لاحتمالها غير النسق، ألا ترى أنه لا يجوز أن يضمر فيها القصة والحديث، ويكون التأويل ليس القائل واحد منهم أي ليس الأمر القائل واحد منهم فحذف المبتدأ للدلالة عليه"(٨٥٦).

---

(853) **الحجة** ١/ ٨٨.

(854) **السابق** ٢/ ٢٨٥.

(855) **البصريات** ١/ ٣٧٥.

(856) **الحلبيات** ٢٦٤.

ولا يشترط في المقيس أن يجرى مجرى المقيس عليه في كل شـــيء وفـــي سائر المواضع، وإنما يكفي أن يطابقه في بعض الصفات التي توجب وجه الشـــبه بينهما.

يقول: "قبيح أن تقول: "عليك إياه" ووجه قبحه أن هذا شيء وضـــع موضـــع الفعل، وإذا وضع موضعه فليس لك أن تجريه مجرى الفعل في سائر المواضـــع، وإن أجريته فله وجه"(٨٥٧).

الشاذ عند الفارسي:

هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية، ففارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك غيره (٨٥٨).

بين الفارسي مفهوم الشذوذ عن الاستعمال، ومفهوم الشذوذ عن القياس.

يقول: " أما الشذوذ عن الاستعمال فلقلة المستعملين له وأمـــا الشـــذوذ عـــن القياس فلأنه اجتمع أهل الحجاز على إظهار (اردد) ونحوه مع تعاقب الحركـــات التي ذكرنا عليها فأن لا يدغم نحو رددن الذي لا تصل إليه الحركة ألبتة لا تصله بالضمير أولى"(٨٥٩).

ولقد تأثر تلميذه (ابن جني) بهذا المفهوم فعرف المطرد والشاذ فـــي قولـــه: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيـــره مـــن مواضـــع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيـــره شاذًا (٨٦٠).

---

(857) **المنثورة ١٠٨.**

(858) **مناهج البحث عند النحاة العرب: ٣٥٨.**

(859) **التكملة: ٦ وانظر المسائل العسكرية ١٣٤.**

(860) **الخصائص ١/ ٩٧، وانظر شرح تصريف المازني ١/ ٢٧٧ وانظر تأثير أبي علي الفارســـي على ابن جني وهو عنوان لرسالة ماجستير إعداد شاكر محمد الصـــراوي بكليـــة دار العلـــوم جامعة القاهرة ٢٠٠٠م.**

أقسام الشاذ عند الفارسي:

تبع الفارسي شيخه ابن السراج في تقسيمه للشاذ فقال:

"اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما وهذا قول أبي بكر رحمه الله"(٨٦١).

ثم أخذ يشرح هذا التقسيم بالأمثلة قال: "فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس، فكماضي "يدع" و "يذر" فماضي هذا لا يمتنع منه القياس. ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعًا لا يستعمل فيه الماضي إلا هذين فلهذا شذ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول: وَدَعَ، شاذًّا عن الاستعمال...ومثل "يدع" "يذر" إلا أني لا أعرف ماضيه واسم فاعله استعملا في موضع. ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال –وإن كان غير ممتنع في القياس رفضهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير واستغنى عنه بقولهم: أنا مثلك وأنت مثلي. فصار قول الواصل له بها شاذًّا عما عليه استعمال الكثرة والجمهور (٨٦٢).

والفارسي يرفض القياس على هذا النوع من الشاذ وعاب على من قرأ به القرآن فقال: "وحكى أبو العباس أن بعضهم قرأ: {ما وَدَعَك (٨٦٣) ربك وما قلى"(٨٦٤). ومثل هذا لا تستحب القراءة به للشذوذ، ولرفضهم ذاك، واستغنائهم عنه بـ "ترك" فكما رفض مثال الماضي منه فكذلك رفض المصدر واسم الفاعل"(٨٦٥).

وأما المطرد في الاستعمال الشاذ عن القياس فنحو قولهم: استحوذ فهو شاذ وإن كان في الاستعمال مطردًا، ومثله قولهم القود، ورجل روعٌ.

---

(861) **العسكرية ٦٣.**

(862) **العسكرية ٦٤.**

(863) **قال ابن جني: "قرأ: "ما ودعك" خفيفة، النبي صلى الله عليه وسلم، وعروة بن الزبير المحتسب ٢/ ٣٦٤، وانظر البيان في إعراب القرآن ٢/ ٥١٩ واللسان "ودع".**

(864) **سورة الضحى آية ٣.**

(865) **العسكرية ٦٤.**

وبعد أن ضرب الفارسي لهذا النوع أمثلة كثيرة ومختلفة من الأمثال والأقوال والأشعار[٨٦٦] حكم على هذا كله بأنه شاذ في القياس ومطرد في الاستعمال فيجب أن يحفظ على صورته التي جاء عليها في الاستعمال فأخذ فيها بالاستعمال ورفض أن يعدل إلى القياس، وجعل ما جاء في الاستعمال ضرورة.

وقال: "ومن الشاذ في القياس والاستعمال قــولهم: "اليجــدع"، وإدخــال لام التعريف فيه على الفعل. فهذا شاذ عن القياس؛لأن موضوع الفعل علــى خــلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضا. ولم يوجد ذلك إلا في الشعر.

والفارسي اقتصر على هذا النوع من الشاذ على الشعر [٨٦٧] وهو لا يؤخذ به ولا يقاس عليه وينسب من قاس على الشاذ في الاستعمال والقياس بأنه لحن [٨٦٨].

([866]) **انظر العسكرية** ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦.

([867]) **انظر العسكرية** ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩، ٩١، ٩٤.

([868]) **السابق** ٩٥، ٩٦، ٩٧.

الاحتجاج بالشاذ وحكم القياس عليه عند الفارسي:

القليل والشاذ لا حكم له عند الفارسي: يقول: "قولهم: داء يداءُ" السلام منه همزة، ولا يجوز أن يكون حرف علة من الحرفين الآخرين الياء والواو؛ لأن حمله على ذلك يؤدي إلى إعلال حرفين متواليين، وهذا مرفوض من كلامهم إلا فيما لا حكم له في القلة والشذوذ"(٨٦٩).

ويرى الفارسي أن الشيء إذا جاء شاذا عن الاستعمال والقياس فإنه لا ينبغي أن يؤخذ به: يقول: "وزعم الخليل أن أناسًا من بكر بن وائل يقولون: ردّنَ ومرنَ، إذا أخبروا وأرادوا: رددن ومررن، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس"(٨٧٠).

ويقول: "إنما كان يجب أن يحكم بشذوذ "جير" ونحوه عن القياس مما حرك بالكسر في التقاء الساكنين، وقبله ياء، لو كان المتحرك بالفتح أكثر منه وأشيع فأما والمتحرك بالكسر مما قبله الياء أكثر من المتحرك بالفتح أو مثله أو قريب منه، فلا يسوغ أن يحكم عليه بالشذوذ عن الاستعمال"(٨٧١).

ويقول أيضا: ميم معد أصلية أيضا؛ لأن تمعدد إذا حمل على أنه "تفعلل" كان أولى من أن يحمل على"تمفعل" لقلة تمفعل وكثرة" تفعلل" والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ"(٨٧٢).

ومن النصوص السابقة يتضح لنا أن الفارسي لا يقيس على الشاذ ، إلا أنه قد وجدت بعض المسائل التي قاس فيها على الشاذ، ومن ذلك تجويزه أن يأتي خبر "عسى" اسمًا قياسًا على المثل: "عسى الغوير أبؤسا"(٨٧٣) وقد شذ البصريون وروده اسمًا وأوجبوا أن يكون مؤلفًا من "أن والفعل المضارع وكان الفارسي يرى في هذا

([869]) **الحلبيات: ٣٥، وما بعدها.**

([870]) **التكملة: ٦.**

([871]) **الأغفال: ٧٠.**

([872]) **التعليقة: ٤/ ٢٨٢.**

([873]) **ورد هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣١٢.**

العذر تكلفا إذا لم يظهر هذا المضاف إلى اللفـظ أبـدا لا فـي الاسـم ولا فـي الخبر "[٨٧٤].

ومما قاس فيه على الشاذ: تجويزه قلب الهمزة الأصلية في التثنية واوًا قياسًا على ما ورد تثنيته قراء ووضاء قراوان ووضـاوان وقـد خطـأه النحـاة،ورأى الجمهور أنها تصحح[٨٧٥].

وقد قاس الفارسي على الشاذ الذي اطرد في الاستعمال وشذ عـن القيـاس قال:"فرضي.." عندنا مثل "استحوذ" في اطراده فـي الاسـتعمال وشـذوذه عـن القياس"[٨٧٦].

ويقول الفارسي : "إن استحوذ" و "أغيلت" ، وبابه، إنما قلنا فيه إنه شاذ عـن القياس لكثرة المعتل في هذا الباب، وقلة الصحيح. ولو كان الصحيح أكثـر مـن المعتل لما قلنا فيه: إنه شاذ في الاستعمال"[٨٧٧] ولذلك فمن أعل استحوذ كان تاركًا لكلامهم"[٨٧٨].

ومما سبق يتضح أن الفارسي منع القياس على الشاذ على الرغم من إجـازة القياس عليه في بعض المسائل. فكيف يفسر ذلك عنده؟.

إن من يتدبر التقسيم الذي ذكره الفارسي للشاذ يجد الجواب عن هذا السؤال:

حيث قسمه إلى ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، وشـاذ عن القياس مطرد في الاستعمال، وشاذ عنهما.

ويختلف موقف الفارسي من هذه الأقسام الثلاثة في الاحتجاج بها والقيـاس عليها.

([874]) **انظر الإيضاح ٧٦.**

([875]) **انظر همع الهوامع ١/ ٤٤.**

([876]) **البغداديات ٨٠.**

([877]) **الأغفال ٧١.**

([878]) **العسكرية ٧٦.**

فما كان شاذًّا عن الاستعمال والقياس، فإنه يرفض الاحتجاج به والقياس عليه مطلقًا؛ لأنه"يؤدي إلى خلاف ما نطق به أهل اللغة فوجب أن يشذ ويطــرح"[879] وأطلق عليه في الشيرازيات القياس الفاسد"[880].

وأما ما كان شاذًّا عن القياس مطردًا في الاستعمال فإن الفارسي يجيزه فــي الموضع الذي ورد فيه، ولا يجيز القياس عليه فمن "أعل اســتحوذ كــان تاركًــا لكلامهم"[881]؛لأن "الغرض من استخراج هذا القياس أن يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إياه، واستعماله له كما يتكلم الفصيح، فإذا أدى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدًا، وخلاف ما قصد به له"[882].

أما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فإن الفارسي لا يجيزه في الكلام وإن أجازه في الضرورة لشذوذه في الاستعمال، ويقول: "قد يجوز فــي القيــاس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال فإذا لم يستعمل لــه تــرك؛ وإن أجــازه"[883] وكذلك "فالقياس أبدًا يترك للسماع"[884].

ومن ثم فإن الفارسي لم تتضارب أقواله في الحكم على الشــاذ مــن عــدم الاحتجاج به وعدم القياس عليه.

النادر:

النادر عند الفارسي هو ما ليس له نظير في كلام العرب يقول: "يــد" كلمــة نادرة ، لا تعرف لها نظيرًا في كلامهم، وذلك أن الفاء منــه يــاء، والعــين دال، واللام –أيضا ياء، يدل على ذلك قولهم:"يدت إليه يدا، فظهرت اللام الساقطة مــن "يد" في اشتقاق الفعل منه"[885].

([879]) **البغداديات ٣٠٧.**

([880]) **انظر الشيرازيات ٤٨٥.**

([881]) **العسكرية ٧٦.**

([882]) **البغداديات ٣٠٦ وانظر الشيرازيات ٤٤٨، ٤٣٩.**

([883]) **السابق ٣٠٥ وانظر الشيرازيات٥٢٣.**

([884]) **الحلبيات ٥٢.**

([885]) **الحلبيات ٧.**

أما حكم النادر عنده فإنه "لا يحمل عليه" يقول: "فإن قلت فقد قالوا: استحيت فإن ذلك من النادر الذي لا يحمل عليه"[٨٨٦].

والنادر لا حكم له يقول "[٨٨٧] ومن النادر الذي لا حكم لـــه مثـــل تشـــبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو.. أشرت غير مستحقب [٨٨٨].

ويقول أيضا: "فأما قول بعضهم ردت وردنا يريدون رددت، ورددنـــا فمـــن (النادر) الذي إن لم يعتد به كان مذهبا لقلته في الاستعمال، وإنه غير قـــوي فـــي القياس"[٨٨٩].

وعلى الرغم من معارضة الفارسية القياس على النادر فإنـــه أحيانـــا يقـــيس عليه.

ومن ذلك إجازته إضافته العدد إلى اسم الجمع نحو ثلاث القوم. واسم الجنس نحو ثلاث نمل، وذلك لورود ثلاثة أنفس، وثلاث [٨٩٠] ذود.. ولقوله تعالى: {وكان في المدينة تسعة رهط}[٨٩١] فالفارسي قاس على النادر لوروده في السماع كالقرآن الكريم.

القليل:

لا يجيز الفارسي القياس على القليل يقول: "وأما "دواء فجمعه فـــي القيـــاس "أدوية" كـــ "كساء" و "أكسية" و "رشاء" و "أرشية" وعلى هذا الضرب من الجمـــع جمعوا هذا النحو واستغنوا به في الأمر العام، فإن قلت: فقد حكى أبو زيد: "حيا" و "أحياء" ، فهل يجوز أن تكسر عليه "أدواء" ؟ وحكى أيضا "جواد" و "أجواد" فـــإن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه"[٨٩٢].

([886]) **الحجة ١/ ٦٩.**

([887]) **السابق ١/ ٨٦.**

([888]) **وهو من قول امرئ القيس (فاليوم أشرب غير مستحقب   إثما من الله ولا واغل)**
انظر الديوان ص ١٥١، ١٥٢، والكتاب ٢/ ٢٩، والخزانة ٣/ ٥٣١.

([889]) **الحجة ١/ ٧٤.**

([890]) **همع الهوامع ١/ ٢٥٣.**

([891]) **سورة النمل آية ٤٨.**

([892]) **الحلبيات ٤٠.**

والقليل لا حكم له عند الفارسي يقول: "قولهم "داء يداء" اللام منه همزة، ولا يجوز أن يكون حرف علة من الحرفين الآخرين الياء والواو؛ لأن حمله على ذلك يؤدي إلى إعلال حرفين متواليين وهذا مرفوض من كلامهم إلا فيما لا حكم له في القلة والشذوذ"(٨٩٣).

فالقياس هو عدم إعلال حرفين متواليين، فإذا حدث وأعل حرفان متواليان أصبح هذا الإعلال مرفوضًا؛ لأنه ليس من كلام العرب الشائع إعلال حرفين متواليين، لكنه قد يأتي ذلك قليلا أو شاذا، والقليل الشاذ الذي يخالف الكثير الشائع لا حكم له عند الفارسي.

وبعد هذا العرض للمقيس عليه وشروطه عند الفارسي يتضح لنا موقف الفارسي من المادة المسموعة فهو "يقيس على الكثير الشائع"(٨٩٤)، ولا يعتد بالقليل (٨٩٥) ولا يقيس على الشاذ(٨٩٦)، ولا يقبل ما ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس، (٨٩٧) والنادر عنده لا حكم له"(٨٩٨).

أقسام القياس النحوي عند الفارسي:

للقياس دور أساسي ومهم في النحو عند الفارسي، حيث ربط مفهوم النحو بالقياس فقال: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"(٨٩٩).

---

(893) **السابق ٣٥ وما بعدها.**

(894) **الحجة ٣/ ١٢٠، ٣/ ١٦٨.**

(895) **السابق ١/ ٨٩.**

(896) **البغداديات ٢٥.**

(897) **الحجة ١/ ١٠٣.**

(898) **السابق ١/ ٨٦.**

(899) **التكملة ٣**

فعلم النحو عند الفارسي قائم على نوعين من أنواع القياس، أحدهما القياس الاستنباطي القائم على إدراك الملاحظات التجريدية بين المقيس عليه والمقيس ومعرفة العلة المؤدية إلى الحكم النحوي وهو ما يشبه قياس "الشبه" عند الرماني.

والآخر القياس الاستقرائي القائم على المسح المدقق للغة للعثور على الأدلة السماعية لمحاكاة ما نقيسه ونطبقه على كلام العرب. وهو "يرمي إلى إخضاع النص إلى ما يطرد في اللغة من ظواهر يلتزم بها على أنها القواعد التي تقاس عليها النصوص اللغوية"[٩٠٠].

ومن خلال هذه النظرة للقياس عند الفارسي يمكن أن يتفرع كل من القياس الاستنباطي والاستقرائي [٩٠١] إلى عدة أقيسة مختلفة.

أما القياس الاستنباطي فتتفرع عنه الأقيسة الآتية:

١-قياس الطرد	٢- قياس الشبه
٣-قياس الأولى	٤- القياس المستمر
٥-القياس المزدوج	٦-القياس الصوري
٧-قياس المخالفة	٨-قياس الضد.

وأما القياس الاستقرائي فتتفرع عنه الأقيسة الآتية:

١-قياس التخفيف	٢- القياس المتروك
٣- القياس غير المستعمل	٤- قياس النظير
٥- القياس على الأكثر أو الشائع	٦- القياس المتسع

٧- القياس الطبيعي، القياس على النصوص.

وفيما يأتي بيان هذه الأقيسة عند الفارسي:

القياس الاستنباطي:

من أقيسته "القياس المطرد":

---

(900) **أصول التفكير النحوي ١٣ وتاريخ النحو لعلي أبو المكارم ٩٣.**

(901) **مدخل إلى المنطق الصوري لمحمد مهران ١٧٠.**

يشير الفارسي إلى هذا القياس المطرد فيقول: "أن تبني من "ضـــرب" اســـمًا وفعلاً وصفة إلى ما شاء الله من ذلك.

فيقول: (ضربب زيد عمرًا، ومررت برجل ضربب، وضربب أفضـــل مـــن حرجج لأنه إلحاق مطرد، وكذلك كل مطرد مـــن الإلحـــاق نحـــو هـــذا رجـــل ضربني)؛لأن هذا الإلحاق مطرد، وليس لك أن تقول: هذا رجـــل اضـــيرب، ولا ضويرب، لأن هذا لم يطرد في الإلحاق"[٩٠٢].

ويقول: "وهذا يسري على ما هو مستعمل في كلام العرب... ممـــا يدفعـــه الاستعمال الفاشي والقياس المطرد"[٩٠٣].

قياس الشبه:

قال الفارسي: "إنما وصفت بالمصادر النكرة، وهو قولك: (مـــررت برجـــل حسبك وكفيك وما شئت من رجل، لأن المصدر مشبه باسم الفاعل؛ لأنه يعمل كما يعمل، فلما أشبهه، بهذا الوجه من أنه يعمل وشاركه في ذلـــك وجـــب أيضـــا أن يشاركه بحق التشبيه"[٩٠٤].

فأجاز الفارسي وصف النكرة بالمصادر قياسًا على جواز وصـــف النكـــرة بالمشتق الذي هو "اسم الفاعل" والعلة في ذلك المشابهة لأن المصدر مشبه باســـم الفاعل في العمل؛ لأنه يعمل كما يعمل فلما أشبهه بهذا الوجـــه مـــن أنـــه يعمـــل وشاركه في ذلك وجب أيضا أن يشاركه بحق التشبيه.

فالمصادر مقيس واسم الفاعل: مقيس عليه، والعلة: المتشابهة، والحكم جواز وصف النكرة بالمصدر قياسًا على وصف النكرة باسم الفاعل، ويلاحظ في ذلـــك حمل الأصل على الفرع.

ويقول: "إذا قلت: "جاءني القوم غير زيد" فوصفته"، فكذلك إذا قلت: "... إلا زيد" جاز أن تجعل "إلا" وما بعدها صفة للاسم المتقدم كما فعلت في الأول" وذلك

([902]) **المنصف لابن جني ١/ ٤٤**

([903]) **المسائل للشيرازيات ٤٤٨.**

([904]) **المنثورة ٤٤، والحلبيات ٢٢٠.**

أن "غير" قد شابهت "إلا في الاستثناء، وجعلت تستثنى بها كما تستثنى بـ "إلا" فمن حيث شابهتها في الاستثناء كذلك شبهوها بها في الصفة"[905].

قياس الأولى:

وهو أن يكون الفرع أحق بالحكم من الأصل.

ومن ذلك قياس جواز الفصل بالظرف في التعجب بين الفعل والاسم المنصوب على جواز الفصل في باب "نعم" و "بئس"

يقول الفارسي" فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله، فليس لسيبويه فيه نص.

وذكر أبو العباس [906] وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازه بعضهم ولا أرى القياس إلا مجيزا له، لأن الفصل قد جاء في باب (نعم وبئس) كقوله تعالى {بئس للظالمين بدلا}[907] فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجب أجوز، لأنه أشد تصرفًا في معموله من (نعم)[908].

ويقول: "والنون في "وليفعلن" غير لازمة فيما حكاه سيبويه فإذا لم يلزم في "ليفعلن" مع أن النون فيه تفرق بين معنيين بأن لا تلزم (إما يفعلن) أولى، إذ لزوم النون له لا تفرق بين معنيين فيه"[909].

ذهب الفارسي في هذا النص إلى أن الفعل المضارع المؤكد باللام لا تلزم فيه النون، وهو الأصل. وأن الفعل المضارع المؤكد بـ (ما) وهو الفرع لا تلزم فيه النون أيضا، لأنه الفرع. والفرع أحق بهذا الحكم من الأصل.

القياس المستمر:

---

(905) السابق ٥٨، وانظر الكتاب١/ ٣٧٠، وابن يعيش ٢/٨٩ –٩٠.

(906) قال أبو العباس المبرد: لو قلت: ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم عبد الله، لم يجز انظر: المقتضب ٤/ ١٧٨.

(907) سورة الكهف، آية ٥٠ وانظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ٨٥١.

(908) البغداديات ٢٥٦، وانظر الحلبيات ٢٥١، ٢٥٢.

(909) السابق ٣١٠ وما بعدها، وفي هذه المسألة خلاف بين سيبويه والمبرد وغيرهما ورجح أبو علي الفارسي رأي سيبويه انظر البغداديات ٣١١.

وهو ما يجري عليه الاستعمال في أوضاع الكلمات بشكلها الجديد وتنتهي إليه من الانسجام في ترابط حروفها، وما تصير إليه، شرط أن تكون المادة المستعملة مطردة خالية من التناقضات التي تعترض القواعد العامة، أو تمنعها من الانسجام في طبيعتها، بما يخالف سنن العرب في التعبير.

يقول الفارسي: "إن البدل في اللام يجيء على ضربين أحدهما أن يكون جاريا على قياس مستمر. من ذلك قولهم: في جمع (علاوة) علاوي.[٩١٠].

ولذلك يعتبر ما لم يطرد شاذًا غير مستمر لا يقاس عليه: يقول: "والضرب الآخر من البدل هو ما أبدل من لامه الياء من غير أن يكون جاريا على قياس مستمر فمن ذلك قولهم: (العليان) وهي كلمة قد شذت عن أبنية الكتاب"[٩١١].

ويقول: "إما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو الأرض والآخر، والأسماء وحذف الهمزة فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خففت وقبلها ساكن غير الألف"[٩١٢].

القياس المزدوج:

وهو أن يستدل النحوي على مسألة فيحكم عليها بالشذوذ وعدم القياس، ثم يستدل على نفس المسألة فيحكم عليها بالجواز وموافقة القياس، ومما جاء على ذلك، عند الفارسي قوله:

تقول: "لقيته فجاءة وكفاحًا وعدوًا وركضًا، قال أبو علي: هذا المصدر وقع موقع (فعل) ودل ذلك الفعل على "الحال" قال: لأنه إذا قال: عدوًا دل على "أعدو" ودل "أعدو" على "عاد"ثم قال: "واختلف أصحابنا في هذا على وجهين فقال قوم: إن هذا القسم لا يجوز أن يقاس عليه، وذلك أنه بعيد؛ لأن الحال لا يدل على المصدر، وإنما يدل على الفعل، ألا ترى أنك توقع الفعل في موضع الحال، والحال في موضع الفعل، فيدل كل منهما على صاحبه، والحال لا تدل على المصدر، فلما لم

([910]) **الشيرازيات** ٤٣٧.

([911])**الشيرازيات** ٤٣٩.

([912]) **الحجة** ١/ ٢٩٧.

تدل عليه كان هذا شاذًا وبسبيل أن يقال: فيما قالوا: ولا يقاس عليه. ووجه من قال: إنه يقيس على ذلك أنه قال: الحال نكرة. وهذا المصدر نكرة والحال تدل على الفعل والمصدر أيضا يدل على الفعل، فقد دل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه"[٩١٣].

وبالنظر فيما قاله الفارسي تبين الآتي:

١-أن الفارسي يشرح أوجه القياس ويذكر أحكام الآخرين.

٢-أن القياس يمكن أن يؤخذ به ويمكن أن يرفض، وذلك حسب وجهة نظر الفريق المستدل به، والعلة التي يقوم عليها القياس. فمن رأى أن العلة في القياس بعيدة بحيث إن المصدر يدل على الفعل والفعل يدل على الحال فلا يجوز أن يقع المصدر موقع الحال لهذه العلة البعيدة ومن ثم قالوا: لا يقاس عليه ونسبوه إلى الشذوذ.

ومن أجاز الأخذ بالقياس، أنشأ يقرب العلة بين الحال والمصدر فقال: "إن الحال نكرة والمصدر نكرة، والحال تدل على الفعل والمصدر يدل على الفعل فقد دل كل منهما على ما يدل على الفعل إذًا قد دل كل منهما على ما يدل عليه الآخر ومن ثم قالوا: لا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه.

٣-إن هذه المسألة تدل على قدرة الفارسي العقلية وحسن فهمه وإدراكه للقياس من جميع الأنحاء.

ومن القياس المزدوج أيضا اجتماع الشبه من وجهين.

ومن ذلك قياس حروف الجر في نحو: مررت بزيد، هو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن جهة أخرى بمنزلة جزء من الاسم أما الجهة التي كان منها بمنزلة جزء من الفعل فلأنه قد أنفذ الفاعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أن الهمزة في نحو أذهبته قد فعلت ذلك، وكما أن تضعيف العين في خرجته وفرحته قد فعل ذلك، وأما كونه بمنزلة جزء من الاسم فهو أنك قد عطفت عليه بالنصب في نحو مررت بزيد وعمرًا، لما كان موضع الجار والمجرور نصبًا، ومن ثم قدمت على

---

(913) المنثورة ١٤.

الاسم في نحو بمن تمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبا لك هو من وجه منفصل، ومن وجهة متصل فكذلك الحال من وجه بمنزلة المفعول به ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه"[٩١٤].

ففي هذه الأمثلة قد اجتمع في الشيء الواحد الشبه من وجهين وأصلين ولذا كان القياس فيها مزدوجًا.

القياس الصوري:

حكم الفارسي على أن الهمزة في "أبنم" زائدة وذلك عن طريق القياس الصوري الذي يعتمد على مقدمتين إحداهما كبرى والأخرى صغرى تتبعهما نتيجة هي بمثابة الحكم عليهما.

يقول: "فالدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع"[٩١٥].

فالقياس الصوري عند الفارسي يتكون من:

مقدمة كبرى: النون إذا كانت ثالثة ساكنة فالهمزة زائدة.

مقدمة صغرى: النون في "ابنم" ثالثة ساكنة.

النتيجة: إذًا الهمزة فيها زائدة.

فوجود مثل هذا القياس عند الفارسي يدل على تأثره بالقياس المنطقي.

قياس المخالفة:

والمراد به: أن ثبوت حكم المقيس يؤدي إلى مخالفة حكم المقيس عليه.

يقول الفارسي: ".. وذلك أن عوامل الأسماء تدخل على "الرجل" وفيه الألف واللام،وعوامل الفعل لا تدخل عليه، وفيه "السين وسوف" وهذا يوجب مخالفته للأسماء وأنه لم يقع موقعهما وفيه السين وسوف"[٩١٦].

([914]) **الحجة** ١/ ١١٦، ١١٧.

([915]) **الحلبيات** ٣٧٧.

([916]) **المنثورة** ١٣٧.

قياس الأدنى:

ويسمى قياس الضد وقياس النقيض.

ويكون في حمل الضد على الضد كحمله (كثرما) على (قلمـا) فـي عـدم الاحتياج إلى فاعل لأنه خلافه"(٩١٧).

وكحمل "دخل" على (خرج) في عدم التعدي.

يقول الفارسي: "والدليل على أن "دخلت" غير متعد أن خلافه غيـر متعـد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها"(٩١٨).

واستدل الفارسي على أن "هاء" اسم فعل وليست بحرف ولا فعل معتمدًا في ذلك على قياس الأدنى حيث قاس "هاء" على "هات" وهي ضدها معللا ذلـك بـأن العرب يجرون الشيء مجرى خلافه كثيرًا كما يجرونه مجرى مثله.

و"كما أجروا" "رب" حيث كان خلاف "كم" مجرى "كم"

وكما بنوا "عطشان" و "ظمآن" على بناء "ريان" وكما قالوا "علم" و "جهل" و "رغب" ونحو ذلك" (٩١٩).

ويقول الفارسي في قياس النقيض:"ومن أصولهم حمل الشيء على نقيضه" ثم ضرب لذلك مثلا فقال: "كم" تكون على وجهين: تكون استفهامًا وتكون خبرًا فـإذا كانت خبرًا جاز فيما بعدها الجر والرفع والنصب تقول: كم رجل أتاني فتجره بـ كم" وإنما جررته بـ (كم) نقيضة (رب) ومن أصولهم حمل الشيء على نقيضه ألا ترى أن "رب" للقلة و"كم" للكثرة فلما كانت بهـذه المنزلـة أجريـت مجـرى "رب"(٩٢٠).

([917]) **البغداديات ٣٠٠.**

([918]) **السابق ٥٥٠.**

([919]) **الحلبيات ٢١٤**

([920]) **المنثورة ٧٦، ٨١، وانظر باقي الأوجه الإعرابية المنثورة ٧٧، و٧٨.**

القياس الاستقرائي:

ومن الأقيسة الاستقرائية: ما أشار إليه الفارسي بأنه "التخفيف القياسي" في قوله: "وقد يمكن أن يكون من كسر الراء فقال: "ريا وروية" على مذهب التخفيف القياسي، ولكنه لما قلب الواو ياء لإجرائه إياها مجرى اللازمة شبهه بما لا أصل له في الهمز فكسر الراء كما كسر اللام من "ليًّ" جمع "ألوى"[(٩٢١)].

وقال أيضا: "فأما قولنا: "الله" فقد حمله سيبويه على ضربين: أحدهما: أن يكون أصل الاسم "إلاه" ففاء الكلمة على هذا همزة وعينها لام، والألف ألف "فعال" الزائدة. واللام هاء، والقول الآخر: أن يكون أصل الاسم "لاه" ووزنه فعلٌ" فأما إذا قدرت أن الأصل "إله" فمذهب سيبويه فيه -عندي- إلى أنه حذفت الفاء حذفا لا على التخفيف القياسي على حد قولك: الخب في الخبء، وضو في وضوء"[(٩٢٢)].

القياس غير المستعمل:

ذكر الفارسي القياس غير المستعمل [(٩٢٣)] في قوله: "وقول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا [(٩٢٤)]

فنصب في الإيجاب، وإنما يقع النصب في غير الموجب، ووجه تجويز ذلك: أن النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغير الإيجاب، وهو من الأول مصدر

([921]) المنصف ٢/ ٣١.

([922]) الأغفال ١١.

([923]) أشار سيبويه إلى هذا القياس غير المستعمل حيث قال في ١/ ٤٢٣ وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب" وقال الفارسي في الإيضاح ٣١٣ "لم يجز ذلك إلا في ضرورة... المعنى : إن ألحق أسترح".

([924]) البيت في الكتاب١/ ٤٢٣،٤٤٨ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٦ والخزانة ٣/ ٦٠٠،وشرح شواهد المغني ١٦٩، والمقتضب ٢/ ٢٤، والأبيات المشكلة للفارقي ١١٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والإيضاح٣١٣، وهو في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٩٠٦، وضرائر الشعر للقزاز ٢٠٦، والدرر اللوامع ١/ ٥١، وهو من شعر المغيرة بن حبناء وهو في الإفصاح ١٨٤ والمقرب ١/ ٢٦٣.

ومن الثاني مصدر، وإذا كان هذا هو القياس حمله على هذا الوجه، وإن كان قياسا غير مستعمل"[٩٢٥].

القياس المتروك:

هو الشيء الذي ترك استعماله، واستعيض عنه بغيره كقول الفارسي: "والعدد الكثير بين المفرد في قولهم مائة درهم. وألف درهم ونحو ذلك. وقد بين بالجمع أيضا في قولهم: وخمسمائي، ونحوه في الشعر، فالإضافة في "كم"إلى الجمع في الخبر قد جاء على القياس المتروك في خمسمائي وثلاثمائين [٩٢٦].

قياس النظير على النظير:

قاس الفارسي "لكن" على نظيرتها "كأن" والعلة في ذلك أنها أختها في العمل والحرفية.

فقال: "كأن" إذا خففت لا تدخل إلا على مبتدأ وخبر كما كانت مثقلة، فكذلك "لكن" بمنزلتها؛ لأنها أختها"[٩٢٧].

ومن ذلك أيضا أن يقيس مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى. كما قاس عامل المستثنى على عامل المفعول معه.

فقال: "فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو"[٩٢٨].

---

(925) **المنثورة ١٤٦.**

(926) **الشيرازيات ٥٨٤.**

(927) **المنثورة٤٢.**

(928) **الإيضاح٢٠٥.**

القياس الشائع:

هو ما تكلم به العرب وجرى على ألسنتهم، وحمل القياس عليه، فهو هنا يربط بين ما هو مستعمل في الكلام وما يحمل عليه من تفسير الظواهر، وفيه يقول"... في ألف "كلا" مم انقلابها؟ لا يخلو إذا كانت منقلبة من أن يكون انقلابها عن الياء أو الواو، مما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت في نحو قوله:

كلا أبويكم كان فرعا..

وإذا جازت الإمالة في هذا النحو، حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء لأنه العام الشائع"(٩٢٩).

ويقول: ولا إشكال في أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه"(٩٣٠).

القياس المتسع:

يرى الفارسي أنه لا يجوز القياس على المتسع فيقول: "تقول إذا كان "غد" فألقني؛ لأن كان بمعنى الحدث. ومنهم من يقول: إذا كان "غدًا" فألقني يضمر. يريد إذا كان ما نحن عليه من السلامة "غدًا" .. فنصب "غدًا" ؛ لأنه قد اتسع فيه، ولا يجوز أن يقاس على المتسع (٩٣١).

القياس الطبيعي:

هو القياس الذي لا يختلف عليه اثنان، والفارسي متأثر بالمنطق في هذا القياس، ويمكن أن يطلق عليه كما سماه الفارسي ،الاستدلال بالدلالة. يقول: "ويعلم بالدلالة أن الفعل لابد له من مكان يفعل فيه؛ فلأجل هذه الدلالة صار يتعدى إليه فينصبه؛ لأن الشيء لابد له من جهات ست"(٩٣٢).

---

(929) **الشيرازيات ٤٢٩.**

(930) **الحجة ٢/ ٣٤٣.**

(931) **المنثورة ٢٧.**

(932) **السابق ٢٠.**

القياس على النصوص:

ومن ذلك قول الفارسي: "سألت –أعزك الله– فقلت: ما مثل "آوتاه"

والقول في ذلك:إنه لا يخلو من أن تكون الهمزة المبدوء بها في الكلمة أصلا أو زائدة.

فإن كانت أصلا كانت "فاعلة" فأما حركة العين فلا تخلو من أن تكون من أقسام الحركات الثلاث فالذي يجوز أن تتحرك به الكسرة أو الفتحة فإن قدرت حركتها "الكسرة" كانت "فاعلة" بمنزلة "عاقبة" و "عافية" وما أشبه ذلك مما يكون على "فاعلة" وإن قدرت "الفتحة" كانت بمنزلة "الطابق" و "التابل" وما أشبه ذلك.

ولا يستقيم أن تقدر حركة العين بالضم؛ لأنه ليس في كلامهم مثل "كابل" والأول أوجه –عندي– ؛ لأنه أكثر في الأسماء وأوسع في التصرف. ألا ترى أنه قد جاء في الأسماء نحو "الكاهل" و "الغارب" وفي المصادر نحو "العاقبة" و"العافية" وجاء اسما للجميع نحو "الجامل" و"الباقر" ، و "الدابر" وفي الصفات من الكثرة في نحو "ضارب" ما لا خفاء به"(٩٣٣).

فالفارسي يقيس على ما ورد من السماع على الأكثر.

---

(933) **الحلبيات ٣٣٣ وما بعدها.**

موقف الفارسي مما خالف القياس :

كان الفارسي يرفض – أحيانا – ما يرد مخالفا للقياس وينعته بنعوت مختلفة كالقبح واللحن والضعف.

فلقد قبح "ما ورد فيه الفصل بين حرف العطف وما عطف به بالظرف فقال: "لو قلت: هذا ضارب زيد اليوم وغدًا عمرًا، لكان قبيحًا، نصب "عمرًا" أو جررته؛ لفصلك بين العطف وما عطف به، بالظرف [٩٣٤]، وقد جاء ذلك في الشعر. قال الأعشى:

يومًا تراها كشبه أردية العصـ ـب ويومًا أديمها نغلا [٩٣٥]

ولحن "النصب" بعد اسم الفاعل محذوف النون، المجرد من الألف واللام. قال: وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل في الاثنين والجميع إذا لحقته الألف واللام أن تنصب فتقول: الضاربو زيدًا... والأكثر الجر.. فإن حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر، وكان النصب لحنًا"[٩٣٦].

وضعف الفارسي ما رواه الكسائي في تعريف العدد والمضاف إليه. قال: "وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وروى أبو زيد[٩٣٧] فيما حكى عنه أبو عمر[٩٣٨]: "أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم، والثلث الدرهم، وامتناعه من الاطراد يدل على ضعفه"[٩٣٩].

وإذا لم يستطع الفارسي أن ينعت ما خالف القياس بالقبح أو اللحن أو الضعف، خرجه وأوله فقد خرج ما ورد مخالفا لقياسه في المخصوص بالمدح في قوله: "واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم، لا يكون إلا من جنس المذكور بعد "نعم" و "بئس كعبد الله وزيد ونحوهما من الرجال، وإذا كان كذلك ، كان المضاف إلى القوم في قوله عز

([934]) **الإيضاح ١٤٤.**

([935]) **البيت في ديوان الأعشى ١٤٩- ١٥٠.**

([936]) **الإيضاح ١٤٨.**

([937]) **سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري صاحب النوادر توفي بالبصرة سنة ٢١٥هـ. بغية الوعاة ١/ ٥٨٢**

([938]) **صالح بن إسحق أبو عمرو الجرمي البصري ت (٢٢٥ هـ) بغية الوعاة / ٨**

([939]) **التكملة ١١٦.**

وجل: (سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ) (٩٤٠) وتقديره: ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا، ولا يكون الكلام على ظاهره. فأما قوله تعالى: (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّـــهِ)(٩٤١) في حذف المضاف منه فيكون موضع "الذين" رفعا وقد يكون موضع "الذين" جرا. والمقصود بالذم محذوفًا"(٩٤٢).

وخرج أيضا ما ورد مخالفا لقياسه في مفاعيل أسماء الأفعال قال: ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء في هذه الكلم عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في القوة، وقوله (كِتَابَ اللّـــهِ عَلَيْكُمْ) (٩٤٣) ليس على معنى عليكم كتاب الله ولكن {كتاب الله} مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم وذلك أن قوله:(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)(٩٤٤) فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانتصب {كتاب الله} بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام. (٩٤٥)

فإذا لم يستطع الفارسي أن ينعت ما خالف القياس بالقبح أو اللحن أو الضعف. ولم يستطع أن يخرجه أو يؤوله، جعله قياسا آخر، واضطره ذلك إلى أن يفاضل بين الأقيسة ويجود بعضها على بعض، فقد فاضل بين حالات عمل المصدر فقال: "المصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب، أحدها أن تنون، والآخر أن تضاف، والثالث أن تدخل عليه الألف واللام.. وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول، ثم المضاف ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام معملا في التنزيل"(٩٤٦).

فالفارسي يرى أن الثلاثة أضرب يجوز القياس عليها إلا أن المصدر المنون أفضل في القياس من غيره، ثم يأتي بعده المصدر المضاف، وآخر المصدر المقترن بالألف واللام، وعلل لذلك بعدم وروده عاملا في القرآن الكريم.

وفاضل في القياس في "جمع" نحو "سنة" و "رئة" قال: "وقد جمع بالواو والنون، فإذا جمعوا بهما غيروا الأوائل،نحو: سنون، وقلون، وثبون قال سيبويه:

([940]) **سورة الأعراف، آية: ١٧٧.**

([941]) **سورة الجمعة، آية : ٥.**

([942]) **الإيضاح ٨٨.**

([943]) **سورة النساء، آية: ٢٤.**

([944]) **سورة النساء آية: ٢٣.**

([945]) **الإيضاح ١٦٦.**

([946]) **الإيضاح: ٥٥، ١٦٠، المنثورة ١٥، ١٦.**

وبعضهم يقول: قلون فلا يغير وحكى أبو زيد رئة، ورئـون،والتغير أقـيس؛لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف؛ فينبغي أن يغير الاسم، عما كان عليـه قبل الجمع ليكون ذلك تكسيرًا"[٩٤٧].

وبعد هذا العرض للقياس عند الرماني والفارسي يتضح الآتي:

١-أن الرماني وضع مفهومًا للقياس، وحدد أقسامه.

أما الفارسي فلم يضع مفهومًا معينا للقياس وإن جاءت بعض النصوص التي تحدد لنا مفهومه للقياس، كما تعددت أقسام القياس عندهما.

٢-تأثر القياس عند كل من الرماني والفارسي بالقياس المنطقي من جانـب وبالقياس الأصولي من جانب آخر، إلا أن قياس الرماني مال كثيرًا إلـى القيـاس الشكلي، أما قياس الفارسي فقد كان أقرب من القياس الأصولي الذي يعتمد علـى النصوص الثابتة.

٣-اهتم الرماني والفارسي بالكشف عن شكلية القياس النحوي مـن خـلال تحليل أركان القياس، والعناية بالمقيس عليه والمقيس.

٤-ظهرت مكانة القياس عند كل من الرماني والفارسي من خلال اسـتعماله للقياس وموقفه منه، واعتمادهما عليه في أغلب القضايا النحوية التي تعرض لهـا كل منهما.

٥-وجد القياس عند الرماني والفارسي في المرتبة الثانية بعد السماع.

٦-اتسم القياس عند الرماني والفارسي بخصائص القرن الرابـع الهجـري فتأثر بثقافة هذا القرن، فتشابه مع القياس المنطقي والقياس الأصولي، وأخذ الشكل الجدلي متأثرًا بعلم الكلام.

٧-ظهرت ثقافة كل من الرماني والفارسي في استعمالهما للقياس وبرعا فيه.

---

(947) **التكملة ٢١٤، ٢١٥ البغداديات ١٩٩، ٢٠٠.**

٨-ولقد تبين موقف الرماني من القياس من خلال القضايا النحوية، كما تبين موقف الفارسي من القياس من خلال معالجته للمسائل النحوية التي خالفت القياس أو خرجت عنه.

الإجمـــــاع:

هو: أحد أدلة النحو"[٩٤٨] والمقصود به : "اتفاق أئمة العربية المعــول علـــى آرائهم، والمرجوع إليها على أمر ما"[٩٤٩] وهو: مع القياس والســماع والاجتهـــاد الأسس التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم [٩٥٠].

وهو من أصول النحو عند ابن جني، أما ابن الأنباري فلم يعده من الأصول [٩٥١] ويعرفه السيوطي بقوله: "وبه إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"[٩٥٢] وقيل: "المراد بالإجماع الأكثر أو إجماع نحاة البصرة والكوفة، وليس جميع العلماء فـــي كل العصور"[٩٥٣].

ولم يكن الإجماع ظاهرة معروفة من ظواهر التقعيد النحوي إلا في القـــرن الرابع الهجري، ولا سيما على يد آخر نحاة هذا القرن وهو أبو الفتح ابـــن جنـــي [٩٥٤].

ولقد احتج كل من الرماني والفارسي في مؤلفاتهما النحوية بالإجماع، وعداه من أدلة الحجاج النحوي إلا أن كلا منهما لم يخصص له بابا ولا كتابا كما فعــل ابن جني في كتابه الخصائص، حيث أفرد له بابا فيه [٩٥٥].

وسوف أعرض لدليل الإجماع النحوي عند كل مـــن الرمـــاني والفارســـي لمعرفة موقفهما منه، ومدى اعتمادهما عليه، وكيفية تناولهما له، وأهـــم القضـــايا النحوية التي اعتمدا عليه في الاحتجاج به فيها.

---

[948] **الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي) ٣٤.**

[949] **أصول النحو القياسية ١٤٣.**

[950] **المعجم المفصل في علوم اللغة ١٧/١.**

[951] **أصول النحو في معاني القرآن للفراء ٢٩٥.**

[952] **الاقتراح ٦٦.**

[953] **معجم مصطلحات النحو العربي ٣٤.**

[954] **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ٣٠٦ وانظر رسالتي للماجســتير عبــد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصول النحو" ١٦٠.**

[955] **انظر الخصائص ١/ ١٨٩.**

أما موقف الرماني من دليل الإجماع فقد أخذ به في النحو كما أخذ بدليلي السماع والقياس، وكان الإجماع عنده أصلا مرعي الجانب لا تصح مخالفته [٩٥٦].

يقول الرماني في رده على من زعم أن همزة "أفكل أصلية: "فإن التزم هذا خالف جميع النحويين، وكفى بذلك عيبا مخالفته جميع أهل الصناعة، كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لكان ذلك عيبًا. وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور وادعى أن عقله فوق جميع العقول. وكفى بهذا عيبًا وخزيًا"[٩٥٧].

ويقول: "ومن زعم أن القلف بمنزلة الهجرع، وجلوز بمنزلة فردوس؛ لأنه لم يشتق منهما ما يذهب فيه حرف التضعيف، خرج عن إجماع النحويين، وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول"[٩٥٨].

ويقول أيضا في باب الأصول من غير زيادة: "وكذلك كل حرف تدعي زيادته فيخرج بذلك عن إجماع النحويين، وما تتقبله طباع العرب والمولدين،ويكون سبيل ذلك في منافرة الطباع كسبيل من تزيا بزي مرذول عند الجميع. ومثل هذا لا يحمل نفسه عليه عاقل متدبر"[٩٥٩].

ويتضح من هذه النصوص الآتي:

١-أن مفهوم الإجماع عند الرماني هو ما اتفق عليه أهل كل فن أو صناعة، وأكدته التجربة وأثبته الاستقراء.

٢-أن النحو عند الرماني حرفة أو صناعة له أدواته الخاصة به، وهو علم تجريدي يشبه علم الهندسية والجبر في الحقائق التي يتوصل إليها.

٣-أن الرماني لا يجيز الخروج عن الإجماع في النحو، وبعد الخروج عن الإجماع شيئا مرذولا، ولا يؤخذ به.

---

(956) **انظر الرماني النحوي ٢٨١.**

(957) **الشرح ٥/ ٦٢- ٦٣**

(958) **السابق ٥/ ٧٤**

(959) **السابق ٥/ ٧٥.**

٤-وصف الرماني الخارج عن الإجماع بعدة صفات منفرة منها: أنه مرذول القول، فاسد الطباع، غير عاقل ولا متدبر لعواقب الأمور، مغرور يدعي أن عقله فوق جميع العقول.

ويفهم من هذا أن:

١-نظرة الرماني إلى "الإجماع" تقوم على التقدير له بحيث لا تجوز مخالفته.

٢-عد الرماني "الإجماع" أصل من أصول النحو، وتبعه في ذلك ابن جني في كتابه الخصائص.

٣-الإجماع في القرن الرابع الهجري أصبح له مفهوم محدد وتأثير ظاهر في التقعيد النحوي.

٤-يعد الرماني من أوائل من جعل الإجماع داخلا في أدلة أصول النحو.

٥-للرماني ثقافة متعددة الفروع فتعلم المنطق، ودرس علمي الهندسية والجبر.

٦-الإجماع بوجه عام لا يخرج عما اتفق عليه العقلاء من الناس في كل زمان ومكان.

وبعد فلا ينبغي أن يفهم من تمسك الرماني بالإجماع وذم الخارج عنه بأنه كان رهين التقليد للنحويين السابقين يردد أقوالهم ولا يخرج عن آرائهم، "بل كان على العكس من ذلك، يتمتع بقدر كاف من حرية الرأي في أقواله ومناقشاته، التي كان فيها ذا شخصية مستقلة لا تبعية عنده لأحد، وإنما كان ينظر ويدقق ويطيل التفكير فيأخذ ما يأخذ عن بينة واقتناع ويترك ما يترك كذلك عن بينة واقتناع، ولذلك فقد انفرد في بعض المسائل بالرأي دون الجميع"(٩٦٠).

---

(960) انظر دراسة المتولي رمضان الدميري في رسالته للدكتور مع تحقيق شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٢٩.

وانظر الإجماع في الدراسات النحوية ماجستير (دار العلوم /القاهرة لحسين رفعت: ٤٤، ٦٠).

وليس ثمت تعارض في موقف الرماني من الإجماع حيث إنه لا يجيز الخروج عن الإجماع في الأصول التي أجمع عليها النحويون، وأيدتها الكثرة الغالبة من فصيح الكلام، أما الفروع فيجوز المخالفة فيها؛ لأن الحكم على الفروع قد يختلف باختلاف الأصل الذي تنبني عليه هذه الفروع.

ولعل تمسك الرماني بالإجماع هو الذي وراء قلة المسائل التي انفرد فيها برأي خاص له.

وللإجماع ألفاظ عند الرماني منها: "اعتزموا" وقد ذكره عند الحديث عن معاني "الباء" فقال: "وهم اعتزموا على أن يفرقوا بين حركة ما لا يكون إلا حرفا نحو الباء واللام، وحركة ما قد تكون اسمًا نحو: الكاف"(٩٦١).

وقد يعبر الرماني عن الإجماع بلفظ (عند كثير من النحويين فيقول: "ودلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين"(٩٦٢).

ونص الرماني على إجماع العرب، مع إشفاع ذلك بالتعليل والبيان والتفسير فقال في باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد.

"وتقول: مررت برجل حسان قومه،فهذا جيد على مذهب سائر العرب وليس كذلك: مررت برجل حسنين قومه، فهذا رديء على مذهب أكثر العرب.

ثم علل الرماني للحكم السابق فقال: "لأن الواو والنون والياء والنون من علامات جمع السلامة فهي تذهب في التقديم كما تذهب علامة الجمع والتثنية من الفعل في التقديم، وليس في الفعل جمع تكسير فتشبه به الصفة كما يكون فيه جمع سلامة فتشبه به كما شبهت به في الإعمال، فلا يحسن أن يحمل أغلبه في الأفعال ولا يحمل عليه في إسقاط العلامة (٩٦٣).

اعتمد الرماني على الإجماع كدليل وأصل يعتد به في الاستدلال النحوي في قضايا كثيرة أذكر منها الآتي:

---

(961) **معاني الحروف ٣٦.**

(962) **الشرح ١/ ١٢٨: رسالة.**

(963) **الشرح ٣/ ١٠٨٣، ١٠٨٤. رسالة.**

الكاف في اسم الإشارة "ذلك: حرف وليس باسم:

يقول الرماني: "والكاف في "ذلك" : حرف؛ لأن معناه في غيره، إذ ينبئ أن ما اتصل به من الكلام مخاطب به. بدليل: أنه لو كان اسمًا للمخاطب، لجاز تأكيده بـــ "نفسك" وليس يجوز ذلك بإجماع، فدل على أنه حرف"(٩٦٤).

الظرف المكرر لا يلغي:

يقول الرماني: "يلزم من زعم أنه لا يجوز أن يلغى الظرف المكرر أن يعمل الناقص فيقول: فيك زيد راغبا فيك، وعليك زيد حريصًا عليك ،وهــذا لا يجـــوز بإجماع، وهو لازم من هذا الأصل الذي ذهب إليه المخالف"(٩٦٥).

(أن) لا تظهر بعد (كي):

قال الرماني: "إنه ظهر أنّ "أنْ" لا تظهر بعد "كي" بإجمـــاع وتظهـــر بعـــد اللام"(٩٦٦).

وقال الرماني في باب الهاء التي تلحق المصدر للعـــوض : "وأمـــا جزأتـــه تجزئة وهنأته تهنئة فإنه يلزم العوض عند سيبويه، لأنهم ألحقوه نظيره مما لامـــه حرف علة من نحو تعزية، وخالفه أبو العباس فذكر أنه يجوز هنأته تهنيئًا وخطأته تخطيئا، وأن ذلك صواب عند جميع النحويين سوى سيبويه(٩٦٧)".

أما الإجماع عند الفارسي فيراد به إجماع أهل البلدين البصريين والكوفيين.

يقول الفارسي: "البصريون والكوفيون جميعا يعتبرون فـــي بـــاب "الحـــال" الانتقال، وإن كان قد يجيء منها شيء لا ينتقل فمما جاء لا ينتقل الحال المؤكـــدة نحو: "وهو الحق مصدقا"(٩٦٨) وهذا زيد حقًا" و"أنا ابن دارة معروفا"(٩٦٩).

---

(964) **الشرح ١/ ١١٩**

(965) **الشرح ٣/ ١٤٢٩ "الرسالة" والمخالف هم الكوفيون انظر الإنصاف ١/ ٢٥٨م ٣٣.**

(966) **الشرح ٣/ ١/ ٩٨ (المخطوط).**

(967) **الشرح ٤/ ٢/ ٢٥٢ (المخطوط).**

(968) **سورة البقرة، الآية ٩١.**

(969) **هذا من صدر بيت من بحر البسيط، لسالم بن درة اليربوعي من قصيدة يهجو فيها فـــزارة، وتمامه:**

فهذه المؤكدة كلها لازمة غير مفارقة [970].

وبعد أن قسم الفارسي الصفات على ضربين منها ما يعمل عمل الفعل ومنها ما لا يعمل عمل الفعل قال: "قد أجمع الفريقان، ممن أعمل جميع الصفات، وممن لم يعمل على أنه لا يجوز في المسائل التي ذكرناها إلا الإعمال فاحتجنا أن نعتبر الذي من أجله قالا ذلك، فوجدناهم إذا قالوا: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" لا يخلو رفعه من أن يكون: يجعل "الكحل" مبتدأ، ويجعل "أحسن" خبرًا مقدمًا، ولا يجوز هذا؛ لأنه يحول بين الصلة والموصول بالمبتدأ، والمبتدأ كأنه ليس هو من الاسم، وإنما هو من أجنبي، فلم يجز ذلك عندهم ولا يجوز أيضا أن يجعل "أحسن" مبتدأ و "الكحل" خبره ؛ لأنه قد حال بينه وبين تمامه بالخبر، وهذا لا يجوز، فلما فسد هذان الوجهان في الرفع أعملوه، وتركوا قولهم. قال أبو علي: ورفعه عندي يجوز على وجه لا ينتقض قول من قال: إنه لا يعمل. وذلك أنه ينوي بالكلام التقديم والتأخير فيريد :مار أيت رجلا في عينه الكحل أحسن منه في عين زيد، فيكون هذا مستمر على قياس قولهم، ولا يحولون بين الصلة والموصول، فقد وضح لك بما ذكرناه صحة القول الأول وصحة الرفع فيه، ولا يسقط قول من قال: إنه لا يعمل ما ذكرناه من الصفات"[971].

ومما سبق يتضح أن:

١-الفارسي أراد بالإجماع نحاة البصرة والكوفة.

٢-الفارسي يسلم للإجماع، ولكن لا يمنعه ذلك أن يعرضه على فكره ويناقشه، ويقف أمامه متأملا إياه بغية الوصول إلى الحقيقة.

٣-الفارسي لا ينكر الإجماع، ولكنه يمكن أن يستقل برأيه إن وجد في الإجماع ضعف.

٤-أنه يحتج لرأيه بالقياس والتأويل المنطقي.

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

انظر الكتاب ١/ ٢٥٧، الخزانة ٣/ ١٨٦،١٨٨،والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣/ ٦٠.

([970]) **البصريات ٢/ ٩٠٣، ٩٠٤.**

([971]) **المنثورة ٥٢.**

٥-الإجماع أصل من أصول النحو عند الفارسي، ومناقشته لا تتعارض مع الأخذ به.

ويفهم من ذلك أن الإجماع لدى الفارسي لا يمنع من الاجتهاد الشخصي في النحو. ونظرا لهذه الرؤية لمفهوم الإجماع عند الفارسي، فقد انفرد الفارسي بآراء كثيرة خالف فيها الإجماع ومن ثم تردد ذكر الفارسي في كتب المتأخرين أكثر من غيره من علماء عصره. ولا سيما الرماني.

يقول ابن عقيل: "مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول: في "مررت بهند جالسة" مررت جالسة بهند" وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعه ابن مالك لورود السماع بذلك"(٩٧٢).

وقال الفارسي: فإن قيل: فهل تجيز "ليس زيد إلا قائم؛ من حيث أجزت "ما زيد إلا قائم" فترفع الخبر مع ليس من حيث رفعته مع ما؟

فالقول: إن هذه الحكاية لو كانت لا تحتمل وجها غير هذا الوجه، لوجب ألا يقاس عليها، لقلتها ومخالفتها الجمهور والأكثر؛ لأن الواحد ومن جرى مجراه قد يجوز أن يعرض له أمر يستهويه فيغلطه؛ لأنه إنما يرجع إلى طبعه وعادته، وليس معه من القوة على القياس والدراية مثل ما مع النظار المتعلمين، فيميز به بين الإشارة، ويفضل بعضها من بعض بقوته في النظر، والعادة قد تردها عادة أخرى، ألا ترى أن ذلك قد وجد في من خالط من الفصحاء غيرهم، ومثل هذا لا يجوز على الجميع، فإذا كان كذلك لم يدع الشائع إلى الشاذ، ولم يعدل إليه ما وجدنا عنه فسحة، وأصبنا دونه مندوحة فكيف وهي تحتمل وجودها تخرج عن الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه"(٩٧٣).

ويلحظ في قول الفارسي ما يأتي:

١-أنه لا يقيس على القليل الذي يعارضه الأكثر.

٢-أنه لا يجيز الخروج عن الإجماع، ومخالفة الجمهور.

---

(972) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٤٩٣.**

(973) **الحلبيات ٢٥٢.**

٣-أن من خرج عن الإجماع الذي ثبت بالدليل صحته فقد غلط، وكان عرضة لأن يستهويه هواه فيقع في الغلط الفاحش.

ويفهم من هذا أن الفارسي قريب من رأي الرماني هنا الذي لم يجز الخروج عن الإجماع. ربما كانت هذه هي نظرة علماء القرن الرابع عامة في دليل الإجماع.

على الرغم من أن الفارسي يأخذ بالإجماع ويعترف به دليلا موثوقا يعتمد عليه في الاستدلال، فإن هذا لا يمنعه من أن يناقش هذا الوجه، وينظر في أدلته وحججه وفي هذا قال الفارسي في الصفات التي تعمل عمل الفعل بعد أن مثل لها: "إن كانت الصفات التي فيها من قبيل الذي يجب أن يعمل عمل الفعل فمع وجداننا إياه بهذه الصفة قد أجمع الفريقان، ممن أعمل جميع الصفات، وممن لم يعمل على أنه لا يجوز في المسائل التي ذكرناها إلا الإعمال، فاحتجنا أن نعتبر الذي من أجله قالا ذلك، فوجدناهم إذا قالوا: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" ولا يخلو رفعه من أن يكون يجعل "الكحل" مبتدأ ويجعل "أحسن" خبرًا مقدمًا، ولا يجوز هذا؛ لأنه يحول بين الصلة والموصول بالمبتدأ؛ والمبتدأ كأنه ليس هو من الاسم، وإنما هو أجنبي، فلم يجز ذلك عندهم. ولا يجوز أيضا أن يجعل "أحسن" مبتدأ " و"الكحل" خبره؛ لأنه قد يحال بينه وبين تمامه بالخبر، وهذا لا يجوز، فلما فسد هذان الوجهان في الرفع أعملوه وتركوا قولهم"[٩٧٤].

فالفارسي بعد أن عرض توجيه النحاة في هذه المسألة، لم يسلم بهذا التوجيه فقط بل عرض لإمكان وجود توجيه آخر لا ينتقض مع توجيه الآخرين. فقال:

"ورفعه عندي يجوز على وجه لا ينتقض من قال: إنه لا يعمل، وذلك أنه ينوي بالكلام التقديم والتأخير فيريد: ما رأيت رجلا في عينه الكحل أحسنُ منه في عين زيد، فيكون هذا مستمرا على قياس قولهم، ولا يحولون بين الصلة والموصول. فقد وضح لك بما ذكرناه صحة القول الأول وصحة الرفع فيه، ولا يسقط قول من قال: إنه لا يعمل، ما ذكرناه من الصفات"[٩٧٥].

([974]) المنثورة: ٥٢.

([975]) المنثورة: ٥٢.

ويعبر الفارسي عن الإجماع بقوله: "صح" من حيث يقــول "وقــد صـــح ألا يجعلوا لــ "أقل" خبرًا، لأن الحرف لا يخبر عنه، وصح ألا يجمع لــ "أقل" فاعل؛ لأن الحرف لا يكون له فاعل"(٩٧٦).

احتج الفارسي في كتبه بإجماع العرب وإجماع النحاة وإجماع القراء ومـــن أمثلة إجماع العرب عند الفارسي.

قوله: "العرب يجمعون على أن يقفوا على هاء المذكر أو ضمه، فلا خـــلاف بينهم في ضمها"(٩٧٧).

وقوله: "لم يرد ولم يفر، ولم يعض، فأدغموا هــذا النحـــو؛ لأنهــم شـــبهوه بالمعرب نحو: هو يرد، ويفر، ويعض وكل العرب تدغم المعرب"(٩٧٨).

وقوله: "فأما سواء فإنها تستعمل ظرفا، تقول: إن سواءك زيدًا كما تقول: إن عندك زيدًا ... وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب أنهم يستعملونه ظرفا"(٩٧٩).

يرى الفارسي أن الفعلين: "ألته ولاته بمعنى واحد فنقل ما قاله أبو زيد فـــي ذلك ثم استدل على ذلك بالقراءة فقال "قال أبو زيد: يقال: ألته السلطان حقه يألتـــه ألتا، إذا نقصه قال: ويقال في هذا المعنى أيضا: لاته يليته ليتا"(٩٨٠).

يقول الفارسي: "فأما الآية: {لا يألتكم من أعمالكم شيئًا} (٩٨١) فقد قرئت على الوجهين: لا يألتكم، ولا يلتكم ولا يألتكم كأنه أوجه من القراءة الأخرى؛ لاتفـــاقهم على قوله عز وجل: (وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ) (٩٨٢) ومضارع هذا: يألت ولم نعلم أحدًا قرأ وما لتناهم على أنه ماضي لات يليت، مثل بعناهم (٩٨٣).

([976]) **المنثورة ٦١.**

([977]) **المنثورة ١٥٥.**

([978]) **التكملة ٥.**

([979]) **الحجة ١/ ١٨٧.**

([980]) **انظر نوادر أبي زيد١٩٧.**

([981]) **سورة الحجرات، الآية: ١٤ وقراءة الهمزة قرأ بها البصريون وقرأ الباقون بحذف الهمزة ، انظر النشر ٢/ ٣٦٠ والسبعة في القراءات ٦٠٦.**

([982]) **سورة الطور الآية ٢١.**

([983]) **العضديات ٩٥.**

فقد ورد إجماع القراء هنا كأحد مسالك العلة عند الفارسي حيث ذهب إلى أن قراءة الهمزة أوجه من القراءة الأخرى. لاتفاق القراء على قوله عز وجل: (وَمَـا أَلَتْنَاهُم).

واستدل الفارسي أيضا بعدم الدليل حيث قال: "ولم نعلم أحدًا قرأ وما لتنـاهم على أنه ماضي: لات يليت، مثل بعناهم".

قد يذكر الفارسي إجماع النحاة وينص على أنه موافق لهم يقول: "فأما الفصل بين "ما"وفعل التعجب فلم يجزه أحد، ولا يجوز؛ لأن ما فصل لا يخلو من أحـد أمرين: إما أن يكون متصلا بالفعل أو متصلا بـ "ما" فلا يجوز أن يفصـل لمـا يكون متعلقا بالفعل؛ لأن الفعل غير متصرف، فإذا لم يتصـرف، لـم يتصـرف معموله، فيجوز تقدمه عليه... ولا يجوز أن يفصل بينهما بشيء متصل بـ "مـا"؛ لأنه لا يخلو من أن يكون اتصاله به على جهة الصفة والصلة، ولا يجوز اتصال شيء منهما بها لما يحدث به من التخصيص، والتخصيص غير جائز في هـذا الموضع؛ لأن القصد خلافه، والغرض عكسه، فإذا لم يخل الفصل من أحد هـذين الوجهين، ولم يجز بواحد من الأمرين ثبت أن الفصل بين "ما" وخبره فـي هـذا الباب غير سائغ... فلا يجوز الفصل بين "ما" والفعل الذي فـي موضـع الخبـر عندنا"(٩٨٤).

قد يأتي الإجماع عند الفارسي شاملا إجماع العرب، وإجماع النحاة، وسـائر الناس، وهو ما يسمى بإجماع العامة، يقول: ليس شيء من النفي يمتنع أن يقـدر بالإيجاب، ولاشيء من الإيجاب يمتنع أن يمثل بالنفي، ولو جاز هذا لكان لا فصل بين الإيجاب والنفي، وفي فصل العرب والنحويين وسائر النـاس بـين الإيجـاب والنفي ما يدل على فساد هذا المذهب"(٩٨٥).

([984]) **البغداديات ٢٥٦، ٢٥٨ بتصرف.**

([985]) **الحلبيات ٢٧٠.**

أما إجماع النحاة فقد وافق الفارسي الإجماع، وجعله أحد الأدلة الأصــولية. يقول: "إن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل الفعل عند عامة النحويين، وقــد أجازوا جميعا "هذا مار بزيد أمس"؛ لمكان حرف الجر"(٩٨٦).

ويقول: "إنهم يجمعون على أنه إذا اتصل بالمضاف المجــزوم والموقــوف ضمير المفرد المذكر أو المؤنث الغائب، حركوه في المذكر بالضم، وفي المؤنــث بالفتح، فيقولون "مده" و"مدها" يا فتى. وهم متفقون مع ذلك على "هلموا" ويختلفون بعد ذلك فأكثرهم يحرك المجزوم، أو الموقوف بالكسر إذا لقيته ألف وصل مثــل "فغض الطرف" وهم مع ذلك مجمعون على "هلم الرجل"(٩٨٧).

كما أن الفارسي قد يذكر إجماع نحاة المدرسة الواحدة فيقول: "ولم يجز أحد من البصريين –علمته– أن يكون "لا رَجُلَ حَرْبَ" و "لا غُلامَ رجُلٍ" مبنيا مع "لا"، كما كان المفرد مبنيا معه. فكذلك لا يجوز ذلك في "لتبلون" وما أشبهه من جهــة الاتصال بالفاعل. إذا لم يجز فيما هو أشد اتصالا منه"(٩٨٨).

ومن لطائف الفارسي وتأثره الشديد بالبصريين أنـــه كـــان يقـــرن إجمـــاع البصريين بإجماع العرب فيقول: "إن الأفعال إذا نقلت فسمي بها تعرب، وتـــزال عما كانت عليه قبل النقل، لا تختلف العرب والبصريون في هذا"(٩٨٩).

وبعد هذا العرض لدليل الإجماع عند الرماني والفارسي يتضح التي:

١–أن الرماني لا يجيز الخروج عن الإجماع في النحو، ويرى أن الخـــروج عن الإجماع شيء مرذول، ولا يؤخذ به.

أما الفارسي فإنه يسلم بحجية الإجماع كدليل يعتد به، إلا أنـــه لا يمنـــع أن يعرض الإجماع للمناقشة، ويتأمله بغية الوصول إلى الحقيقة. ومن ثـــم يمكـــن أن

([986]) **الحجة** ١/ ١١٧.

([987]) **الأغفال** ١١٩.

([988]) **السابق** ١٢٦.

([989]) **الحلبيات** ٢١٥.

يستقل الفارسي برأيه إذا وجد في دليل الإجماع ضعفا. كما أنه يرى أن مناقشة دليل الإجماع لا تتعارض مع الأخذ به.

٢-إن الإجماع بمفهوم الفارسي لا يمنع من الاجتهاد الشخصي في النحو. ولذا فقد انفرد الفارسي بكثير من الآراء.

٣-ترتب على مفهوم الرماني للإجماع أن المسائل التي انفرد بها قليلة جدًا "مقارنة بما انفرد به الفارسي.

٤-إن الإجماع في القرن الرابع الهجري أصبح له مفهوم محدد وتأثير ظاهر في التقعيد النحوي.

٥-تنوع الإجماع عند كل من الرماني والفارسي إلى إجماع النحاة وإجماع العرب وإجماع القراء. كما كثرت القضايا التي اعتمدا عليها في الإجماع كدليل من أدلة أصول النحو.

استصحاب الحال [990]:

ويسمى في الاصطلاح: استصحاب الأصل، أو استصحاب الحال، ويراد به: استدامة ما كان ثابتا، ونفي ما كان منفيا. أي بقاء الحكم نفيًا أو إثباتًا، حتى يقوم دليل على تغيير الحال، فهذه الاستدامة لا تحتاج إلى دليل إيجابي، بل تستمر حتى يقوم دليل مغير"[991] ومن ثم قيل: "هو إبقاء الحال على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه"[992].

ويراد به في النحو" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[993] وكذلك "استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف، أو ما تضمن معنى الحرف في نحو "كيف" وما يوجب الإعراب في الأفعال مضارعة الاسم في نحو "يذهب" و "يكتب" و "يركب"، وما أشبه ذلك"[994].

([990])ينظر: الاستصحاب في النحو العربي ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة إعداد / تامر عبد الحميد، ورسالتي للماجستير عبد القاهر الجرجاني ومنهجه في أصول النحو ١٧٧، وانظر أيضا: (اعتراض النحويين. للدليل العقلي في البحث النحوي، رسالة دكتوراه إعداد/ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، بكلية اللغة العربية بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٥٣.

([991])أعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٢٥٥ وأصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة ٢٧٦.

([992])أصول الأحكام الشرعية ليوسف قاسم ٢٠٠.

([993])الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

([994]) لمع الأدلة ١٤١، ١٤٢.

وقد استدل النحويون -بصريون وكوفيون- بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع أو قياس، وفي مواضع كثيرة، يقول السيوطي: "والمســـائل التـــي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى"[٩٩٥].

---

[995] **الاقتراح** ١١٣، ١١٤.

استصحاب الحال عند الرماني:

يقول الرماني: ".. الأصل في الصفة أن تلي الموصوف؛ لأنها معه بمنزلة اسم واحد، وإنما يجوز الفصل على الاتساع، فإذا عقد الأصل على الحقيقة التي تجب للشيء لم يعترض عليها ما يكون من الموانع التي تعترض في الكلام، ولهذا نظائر منها: أن الخبر للمبتدأ موضعه التأخير، ومع ذلك فقد يعرض عارض يمنع من التأخر، كقولك: كيف زيد؟ وأين زيد؟

ومن ذلك أن الفاعل موضعه التقديم قبل المفعول، وقد يعرض عارض يمنع من تقديمه، كقوله -جل وعز-: {وإذا ابتلى إبراهيم ربه}[٩٩٦] لا يجوز للعارض من جهة الضمير: وإذا "ابتلى ربُّه إبراهيم" فكان هذا الأصل مقيدًا بأنه واجب ما لم يعرض مانع كما يكون في سائر الأصول المقيدة لهذا المعنى.. وكل هذا إنما هو لعارض مانع، لو زال، لرجع الكلام إلى حقيقته"[٩٩٧].

ويفهم من هذا النص الآتي:

١-أن مفهوم استصحاب الحال عند الرماني هو: إبقاء اللفظ أو التركيب على ما جاء عليه في أصل وضعه. مع عدم وجود مانع أو عارض يخرجه عن هذا الأصل.

٢-وضع لنا قاعدة مهمة في استصحاب الحال وهي: "إذا عقد الأصل على الحقيقة التي تجب للشيء لم يعترض عليها ما يكون من الموانع التي تعترض في الكلام".

٣-إن استصحاب الحال يكون واجبا: "ما لم يعرض مانع يخرجه عن هذا الأصل".

٤-إن استصحاب الحال عنده مقيد وليس مطلقا.

---

(996) **سورة البقرة من الآية ١١٤.**

(997) **شرح الرماني الرسالة ٣/ ١١٠٢.**

٥-ضرب الرماني مثلا لاستصحاب الحال في النحو بلزوم تقديم المبتدأ و تأخير الخبر [998] وتقديم الفاعل [999] وتأخير المفعول به ليوضح مفهوم الاستصحاب عنده. ويقربه إلى الأفهام.

٦-أن الرماني متأثر بعلماء أصول الفقه في وضع مفهوم استصحاب الحال.

وقد ورد مفهوم الاستصحاب عند الرماني بمعنى المصاحبة والتلازم. قال: "إن الصفة توجب أمرين : الإتباع في الإعراب، والموافقة في النكرة، فهي إذا خولف حكمها في أحد الأمرين دون الآخر فرق بين ما لا يفترق مع التغيير عن الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام. وليس كذلك سبيل الحال؛ لأنها لا تقتضي إلا التنكير فقط فلم يفرق فيها شيئين حقهما أن لا يفترقا، ولمصاحبة كل واحد من الشيئين للآخر حكم في العربية يمتنع فيه التفريق، وذلك نحو: عشرون درهمًا، الأصل فيه عشرون من الدراهم، بحرف الإضافة، ومعنى الجمع. فإما أن يذكرا معًا أو يحذفا معا للاصطحاب اللازم. ولا يجوز أن يفرق بينهما فيقال: عشرون من درهم أو عشرون الدراهم. وهذا بين مما حقه أن يصطحب فيه الشيئان ولا نفرق بينهما" ونظيره أيضا حذف الألف والنون من (مروان) فإما أن يثبتا معًا، أو يحذفا معا، ولا يجوز أن يفرق بينهما فيثبت أحدهما ويحذف الآخر"[1000].

والرماني قد يجعل الاستصحاب جزءًا من القياس؛ لأنه أصل من الأصول ومن يأخذ به فقد أخذ بقياس الأصول التي هي على وجهين كما يقول الرماني: "قياس الأصول على وجهين: أدهما: ما يجب له الحكم بحق الأصل، والآخر: ما

([998]) **انظر مواضع تقديم الخبر وجوبا في التوضيح ١/ ١٧٥ والاشموني ١/ ٢١٣.**

([999]) **انظر مواضع تقديم المفعول على الفاعل وجوبا الهمع ٢/ ٥- ٨.**

([1000]) **الشرح للرماني ٢/ ٥٩١، ٥٩٢.**

يجب له الحكم بحق الشبه، إلا أنه إذا عرض لبس أو إيهام فساد فسر وبـــين بمـــا يصحبه من الكلام"[١٠٠١].

فاستصحاب الحال عند الرماني أصل من الأصول التي يعتمـــد عليهـــا فـــي الاستدلال، بل هو نوع من القياس عنده.

ربط الرماني بين الاستدلال بالاستصحاب والاستدلال بالقياس المستمر فـــي قوله:

"ويجوز في النسب إلى الحكاية: إيقاع النسب على الصدر؛ لأنه لم يعـــرض سبب يزيله عن ما هو أولى به في الأصل ولابد فيه من الحذف؛ لأنه قـــد انعقـــد الأصل بأن كل مركب من شيئين فلابد من حذف أحدهما. فالقياس مســـتمر فـــي جميع النظائر من هذا الباب"[١٠٠٢].

فالنسب إلى الحكاية عند الرماني يكون بـــ "إيقاع النســـب علـــى الصـــدر" واعتمد في هذا الحكم على استصحاب الحال "لأنه لم يعرض سبب يزيله عن مـــا هو أولى به في الأصل".

ثم استدل بأن النسب إلى الحكاية "لابد فيه من الحذف" معتمدًا في ذلك علـــى القياس المستمر" بأن كل مركب من شيئين فلابد من حذف أحدهما" وهو ما أطلـــق عليه الرماني بالقياس المستمر.

فاجتماع استصحاب الحال والقياس في الاستدلال يوضـــح لنـــا أن الرمـــاني يجعل استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة التي يعتمد عليها.

([1001]) السابق ٣/ ١٢٠٤.

([1002]) الشرح للرماني ٤/ ١/ ٢٣٤ (أي المجلد الرابع ، الجزء الأول، صفحة ٢٣٤) طبع بتحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري بمكتبة التضامن بالقاهرة سنة ١٩٨٨.

من قضايا الاستدلال باستصحاب الحال عند الرماني:

اعتمد الرماني على استصحاب الحال في مواضع كثيرة منها:

الإعراب والبناء:

١-بناء اسم الإشارة "أولاء" على الحركة "الكسرة" فقال: "أولاء مبني.. وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الكسرة بما يجب لكل مبني على حركة لم تعرض فيه علة تخرجه عن أصله"[1003].

٢-بناء "كم" على السكون:

قال: "وكم مبني. وبني على السكون على أصل ما للبناء، ولأنه لم يعرض ما يخرجه عن أصله"[1004].

٣-بناء الفعل الماضي والأمر.

قال: "وبني الفعل غير المضارع على أصل ما يجب للأفعال، إذ كل فعل فأصله البناء للاستغناء عن الإعراب فيه، لأنه لا يدل على المعاني المختلفة إلا بالصيغ المختلفة"[1005].

فقال في بناء الفعل الماضي: "وضرب: مبني؛ لأنه فعل غير مضارع وكل فعل غير مضارع مبني؛ لأنه جرى على أصله من غير عارض يخرجه عنه"[1006] وقال في بناء فعل الأمر على الوقف (السكون): "اضرب في الأمر مبني؛ لأنه فعل غير مضارع وبني على الوقف على أصل البناء"[1007].

وقال الرماني: "وتقول: مررت بهم الجماء الغفير، فهذا جائز مع وقوعه موقع الحال، وهو معرفة كما جاز: "أرسلها العراك" ولا يجوز أن تقول: مررت

(1003) **الشرح** ١/ ١٤٢ .

(1004) **السابق** ١/ ٤٤.

(1005) **السابق** ١/ ١٣٩- ١٤٠.

(1006) **السابق** ١/ ١٤٤.

(1007) **السابق** ١/ ١٤٨.

بهم القائمين. على معنى الحال؛ لأنها صفة مشتقة تجري على أصلها لم تقع موقع غيرها فلا يجوز إلا مررت بهم قائمين"[1008].

ثم استدل الرماني على ما ذهب إليه باستصحاب الحال فقال:

"وإنما حمل "الجماء الغفير" على المصدر؛ لأنه ليس أصله أن يكون حالا كما أن المصدر اسم ليس بأصل في الحال، فلما ساواه في هذا الوجه مع المناسبة في الاشتقاق جاز أن يجري مجراه [1009]"

لزوم الفعل الإفراد:

استدل الرماني على أن الفعل يلزم الإفراد ولا يجوز تثنيته ولا جمعه بدليل الاستصحاب فقال: "وأما الفعل فليس فيه إلا وجه واحد وهو ما له بحق الأصل من التوحيد في حال التثنية والجمع؛ لأن الفعل لا يصلح أن يشبه بالاسم في امتناع العمل به، إذ قد وجب له لزوم العمل في الفاعل أن لا يخرج عن تلك البتة، فبطل وجه الشبه وحصل على ما له بحق الأصل فقط"[1010].

التوابع:

استدل الرماني باستصحاب الحال في باب التوابع ولا سيما الصفة والموصوف فقال:

"وتقول مررت برجلين مثلين، على أن كل واحد منهما مثل الآخر فهذا ظاهر الكلام، وقد يمكن أن يكون ليس مثله إلا أن كل واحد منهما مثل الآخر. وهذا لا يحمل عليه إلا بدليل.. وكذلك: هذان رجلان سيان، وهو في الظاهر أن كل واحد منهما مساو للآخر. وإنما رجعت المماثلة إلى المذكور كما ترجع في الإضافة إذا قلت: هذا مثل زيد، فالمماثلة لزيد، وإن كان قال: هذا مثل؛ لابان لأني إذا أضفته إلى زيد؛ لأنه تملكه لم يمتنع؛ إلا أنه لا يحمل الكلام عليه [1011].

([1008]) الشرح ٢/ ٦٤٧.

([1009]) السابق ٢/ ٦٤٨.

([1010]) السابق ٣/ ١٠٥٧.

([1011]) الشرح ٢/ ٨٧٥.

توكيد المضمر بما يتبعه في الإعراب اتباع الصفة:

يقول الرماني: "ويجوز أن يؤكد المضمر بما يتبعه في الإعراب اتباع الصفة، كقولك: مررت بهم أجمعين؛ لأن التأكيد يجري مجرى التكرير، لتمكن المعنى في النفس، فلذلك جاز في المضمر، ولم يجز فيه الصفة، وإذا قلت: مررت بهم كلهم جاز على وجهين أحدهما: العموم، والآخر الخصوص على المبالغة التي يعتد فيها بمن بقي منهم لم تمر به، ولكن لا يجوز هذا إلا بدليل يصحب الكلام، لأنه خلاف الأصل والحقيقة"(١٠١٢).

التعريف والتنكير:

ذهب الرماني إلى أن "مثلك" نكرة ولا يتعرف إلا إذا صحبه دليل . فقال: "ولا يجوز ما يحسن بعبد الله مثلك أن تفعل كما جاز: ما يحسن بالرجل مثلك؛ لأنك لما ذكرت الجنس بقولك "الرجل" دللت على أنه مثله في ذلك الجنس، وليس كذلك "عبد الله" فيصير قد وصفت معرفة بنكرة؛ لأن "مثلك" لا يتعرف حتى يصحبه دليل يدل على شبه مخصوص" و "مثلك" على صيغة المعرفة. وقد عرض فيه معنى النكرة بكثرة وجوه الأشباه فإذا زال ذلك العارض صح أنه معرفة بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنه يضاف إلى المعرفة بشبهٍ مخصوص فيتعرف وإذا أضيف إلى المعرفة بأحد أشباه كثيرة لم يتعرف، فله وجهان: يتعرف في أحدهما ولا يتعرف في الآخر (١٠١٣).

المصدر الواقع موقع الحال:

يقول الرماني: "الذي يجوز في المصدر الواقع موقع الحال وفيه الألف واللام أن يجري مجراه الاسم المشتق من الفعل من غير أن يكون صفة. ولا يجوز في المشتق الذي هو صفة؛ لأنه جرى على أصله فلم يتطرق عليه التأويل بوقوعهما موقع غيرهما. ولذلك جاز أن يكون فيهما الألف واللام وأن لا يتصرفا إذا جريا

([1012]) السابق ٢/ ٩٤٥. الرسالة

([1013]) الشرح ٢/ ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٣/ ١٣٦٠، ٣٦١ "الرسالة".

على طريق النادر. ولم يجب مثل ذلك في الصفة المشتقة؛ لأنها تجري على معنى الحال. بحق الأصل. ويجري المصدر على معنى الحال بوقوعه موقع غيره"(١٠١٤).

وصف النكرة بالمعرفة:

يقول الرماني: "وتقول: مررت برجل الأسد شدة على البدل، ويجوز الرفع على الاستئناف، ولا يجوز الجر على الصفة، وإن كان يقوى فيه معنى الصفة، لانه لا توصف النكرة بالمعرفة، وإن كان قد أجازه بعض النحويين على حذف "مثل" ولايجوز ذلك عند سيبويه؛ لأنه لم يثبت بحجة وهو خارج عن قياس النظائر"(١٠١٥).

التذكير والتأنيث:

يقول الرماني: "وأما التاء التي تدخل علامة لتأنيث العامل، وما يقوم مقامه فأسكنت على ما يجب في حروف المعاني، ولم تعرض لها علة تخرجها عن أصلها، فأما التقاء الساكنين، فعارض لا يعتد به، ألا ترى أن حركته لا يرد لها المحذوف نحو رمت المرأة، ولو اعتد بها لرجعت ألف رمي"(١٠١٦).

قال الفارقي:"ولما كانت الألف واللام قد صحبت اسمًا قد غير إلى معنى الفعل، فصار في صورة الاسم ومعنى الفعل، وجب أن تغير هي أيضا عن أصلها فيكون لفظها لفظ الحرف، ومعناها معنى الاسم، ليكون التغيير فيها مشاكلا للتغيير فيما صحبته من الاسم"(١٠١٧).

وعلق الفارقي على ذلك فقال:" وعلى هذا كان يعتمد شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى –أيده الله– أولا، وهو وجه جيد، ثم خاطبته على ذلك بعد حين فقال لي:

([1014]) **السابق ٢/ ٦٤٧.**

([1015]) **الشرح ٢/ ٩٦٢– ٩٦٣ "رسالة".**

([1016]) **معاني الحروف ٤٢.**

([1017]) **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي ٤٨.**

إن صاحب هذه المقالة إنما حمله على القول بها كراهية أن يخرج الكلمة عن أصلها إلى غيره، وهذا -لعمري-يجب أن يراعى ما وجد إليه سبيل.

فأما إذا لم يكن بد من إخراجها عن أصلها، فيجب أن تحمل على أولى الوجوه بها بعد ذلك، ولما كان معنى الألف واللام عندنا وعنده تعريف المفرد الذي دخلت عليه واستحال أن نعرف المفرد الذي دخلت عليه، بدليل أنها عرفته بطل عمله، وإذا لم تعرفه فقد خرجت عن أصلها، وتطرق عليها التأويل، وإذا تطرق عليها التأويل بعد خروجها عن أصلها فأحق شيء بها أن تكون اسما يعود الضمير إليها، وصار مراعاة الأصل باطلا مع خروجها عنه، بدليل بطلان معناها الذي وضعت له من قولنا وقوله وهو تعريف المفرد الذي تدخل عليه"[١٠١٨].

([1018]) السابق ٤٩.

استصحاب الحال عند الفارسي:

يقول الفارسي: "إذا جاء الشيء على بابه، فلا وجه لرده، ولا امتناع من دفعه، على أنه لو جاء مخالفا لبنائه للزم أن نتبعه، ولم يجز لنا أن ندفعه، إذ كان الغرض فيما نعمله وندرجه من هذه القوانين، إنما هو أن يوصل بها إلى النطق باللسان ويسري بين من لم يكن من أهل اللغة لنعلمه إياها، ونمسكه بها بأهل الفصاحة والبيان. فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيء وجب إتباعه، ولم يبق غرض مطلوب بعده"[١٠١٩].

ويفهم من نص الفارسي – السابق– الآتي:

١–أن مفهوم الاستصحاب عنده هو بقاء الشيء على لفظه الأصلي حتى تأتي علة أو دليل آخر يخرجه عن أصله.

٢–بين الفارسي لنا بعض القواعد أو القوانين التي تتبع دليل الاستصحاب منها:

٣ـــ أن ما جاء على أصله فلا وجه لرده، ولا امتناع من دفعه.

٤–أن الشيء إذا جاء مخالفا لبنائه الأصلي لزم رده إلى أصله، ولم يجز دفعه.

٥–إذا ورد السمع في شيء وجب اتباعه، ولم يبق غرض مطلوب بعده.

وهذا يماثل قول الأصوليين: "من تمسك بالأصل عدم المطالبة بالدليل. ومن خالف الأصل طولب بالدليل."

ومن ثم تأثر الفارسي بالأصوليين في هذا الدليل حيث نقل مفهومهم وتبع قواعدهم في إثبات دليل الاستصحاب.

(1019) **الأغفال** ٧٠.

من قضايا الاستدلال باستصحاب الحال عند الفارسي:

اتخذ الفارسي استصحاب الحال دليلا من أدلة الأصول في قضايا نحوية عدة أعرض منها ما يأتي؛ للوقوف على هذا الدليل عند الفارسي ومعرفة مدى اعتماده عليها:

عمل "لكن" المخففة":

قال الفارسي: "إن قلت: ما ضربت زيدًا لكن عمرًا" ، فهذا قبيح عند يونس وقال الفارسي: والوجه في ذلك ما قال يونس: قال: لأن "لكن" إنما تدخل –إذا كانت مشددة– على الابتداء والخبر، فتخفيفها لا يخرجها عما كان لها في الأصل؛ لأنها لا تنفرد إلا بمبتدأ وخبر، فلم يكن تخفيفها مما يوجب خروجها عما هي عليه في الأصل"[١٠٢٠].

ثم يفترض الفارسي اعتراض معترض على ما ذهب إليه فيقول: "ولا يعترض هذا قول من قال: إن تخفيفها يوجب خروجها عما هي عليه في الأصل، ولا يعتبر. كما "إن" إذا خففت دخلت على الأفعال، وأنها –إذا كانت مشددة– لا تدخل إلا على الأسماء، وهذا لا يلزم ألا ترى أنها وإن خففت فإنها لا تقع إلا على جملة، وهي فعل وفاعل. كما أنها إذا كانت مثقلة لم تقع إلا على جملة هي مبتدأ وخبر فهذا يلزم.

ووجه آخر: وهو أن هذه الحروف إذا خففت لا تنتقل عما كان لها في الأصل، ألا ترى أن "كأن" إذا خففت لا تدخل إلا على مبتدأ وخبر، كما كانت مثقلة، فكذلك "لكن" بمنزلتها لأنها أختها"[١٠٢١].

فالفارسي تمسك بالأصل في عمل "لكن" ورفض أن كون تخفيفها علة قوية تؤدي إلى الخروج عن الأصل.

الهمزة في "إهليلج" زائدة:

([1020]) **المسائل المنثورة ٤١.**

([1021]) **السابق ٤٢.**

قال الفارسي: "فأما "إهليلج" فقياس الهمزة فيها أن تكون زائدة؛ لأنهـا مـن الثلاثة، ألا ترى أن "العين" منها "لام" قد كررت. إذا كان كذلك كان "إفعيعل" وحكم الهمزة إذا لحقت بنات الثلاثة من العربي أن يحكم بزيادتهـا حتـى تقـوم دلالـة تخرجها من ذلك، فكذلك حكم الهمزة في هذه الكلمة"(١٠٢٢).

ويلحظ في هذا النص أن الفارسي أتى باستصحاب الحال بعد القياس. وممـا يدل على أن الفارسي كان يعد استصحاب الحال من الأدلة الأصولية المعتبرة في الاستدلال وليس شيئًا ثانويا.

التاء في "عزويت وعفريت" زائدة:

ذهب الفارسي إلى أن "عزويت وعفريت" التاء فيهما زائدة. وهما على وزن "فعليت" وأن "كبيريت" التاء فيها أصلية وهي على وزن "فعليـل" فقـال: "فأمـا "كبريت" فوزنه "فعليل" ، مثل "قنديل" ولم يجعله مثـل "عفريـت" ؛ لأن التـاء لا تجعلها في البناء الذي تجيء فيه زائدة إلا بثبت، وليس بثبت لـك أن التـاء فـي "كبريت" زائدة. باشتقاقك منه شيئا تسقط فيه التاء، كمـا ثبـت بالاشـتقاق مـن "العفريت" "عفر" فعلمت لما جاءا جمعا بمعنى أن التاء زائدة"(١٠٢٣).

وموضع استصحاب الحال في هذا النص قوله: "إن التاء لا تجعلها في البناء الذي تجيء، فيه زائدة إلا بثبت، وليس يثبت أن التاء في "كبريـت زائـدة"؛ لأن استصحاب الحال هو بقاء الشيء على أصله حتى يأتي دليل يخرجه عن أصله فإذا لم يأت الدليل بقي الحكم على أصله.

تثنية المصدر:

الأصل في المصدر أنه لا يثنى ولا يجمع، ويمكـن أن يخـرج عـن هـذا الأصل، إذا ثبت بدليل:

يقول الفارسي: "والمصدر لا يثنى ولا يجمع .. وإنما لم يثن المصـدر ولـم يجمع؛ لأنه اسم يؤدي غرضًا من الجنس فإذا كان عبارة عن الجنس لم يجـز أن تثنيه وتجمعه؛ لأنه يستغرق به جميع ما تريد أن تذكره، فاستغنت عن ذلـك.. و

(1022) **المسائل الحلبيات** ٣٥٧.

(1023) **البغداديات** ٨٣.

"حنانيك" و "هذاذيك"[١٠٢٤] يثنى وإن كان مصدرًا؛ لأنه في معنى المبالغة شيء بعد شيء فلما خرج عن المصادر بالمبالغة وأريد به شيئا بعد شيء، ثني، لأن التثنية مبالغة"[١٠٢٥].

في النص السابق نجد أن الفارسي لم يستدل على كون المصدر لا يجمع بالاستصحاب أي لم يقل: إن الأصل فيه الإفراد، بل لجأ إلى الاستدلال بالتعليل.

وعندما وجه "حنانيك وهذاذيك" وهما مصدران مثنيان ذهب إلى أنهما خرجا عن الأصل والعلة في ذلك أن التثنية للمبالغة.

"إن" المخففة لا تعمل عمل "ليس":

يقول الفارسي: "لا يجوز أن تنصب بـ "إن" كما تنصب بـ "ما" وإن كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ "ما" وقد جاء ذلك في "لا" في قوله:

حين لا مسترخٌ ولا براحُ [١٠٢٦]

وهو ضعيف قليل، ولا ينبغي أن يجوز ذلك في "إن" كما جاز في "لا"؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيء عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في "إن" كما جاء في "لا"[١٠٢٧].

فالفارسي في هذا النص ذهب إلى أن "إن" لا تعمل عمل "ليس" واستدل على ذلك بدليل استصحاب الحال في قوله: "إن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيء عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في "إن".

استدل الفارسي باستصحاب الحال في قوله:

([1024]) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٧٤: "حنانيك كأنه قال تحننا بعد تحنن، كأنه يترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلا منه، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال الإضافة" وانظر أمالي الزجاجي ١/ ١٣.

([1025]) المنثورة ٢، ٥.

([1026]) قيل رجز للعجاج وقيل لرؤبة ولم يوجد في ديوانهما وهو من أبيات الكتاب ١/ ٣٥٧.

([1027]) المسائل البصريات ١/ ٦٤٧، ٦٤٨.

"من شبه "ما" بـــ "ليس" فنصب بها، فلدخولها على المبتدأ والخبر، كمـــا أن "ليس" كذلك؛ ولأنها لنفي الحال كـــ "ليس" ، ولا يجوز على هذا أن تنصـــب بـــــ "إن" كما تنصب بـــ "ما" وإن كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـــ "ما" .. وقـــد جاء ذلك في "لا" في قوله:

حين لا مستصرخ ولا براح

وهو ضعيف قليل، ولا ينبغي أن يجوز ذلك في "إن" كما جاز في "لا" ؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيء عـــن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في "إن" كما جاء في "لا"[١٠٢٨].

ونخلص من هذا النص بالآتي:

١–أن "ما" عملت عمل "ليس" قياسا.

٢–أن "لا" عملت عمل "ليس" سماعًا وهذا الســـماع ضـــعيف وقليـــل عنـــد الفارسي مما يوحي بأنه لا يجيزه.

٣–أن "إن" لا تعمل عمل "ليس" واستدل "الفارسي على ذلك بدليل استصحاب الحال؛ لأن الأصل في "إن" ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن تخرج عن أصلها، إلا بدليل من السماع، ولا سيما بعد ما عدم القياس في ذلك.

٤–إن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة التي يأخذ بها الفارسي.

وننتهي من عرض "الاستصحاب عند الرماني والفارسي إلى:

١–أن مفهوم الاستصحاب عند الرماني والفارسي متقارب وهو إبقاء حال اللفظ على ما هو عليه في أصل وضعه.

٢–أن الاستصحاب من الأدلة المعتبرة في الاستدلال النحوي، عندهما فلقد اعتمد عليه كل منهما في قضايا نحوية كثيرة.

٣–أن الرماني والفارسي قد سبقا ابن الأنباري وغيره في الاعتماد على دليل الاستصحاب في مناقشة القضايا النحوية.

(1028) **البصريات** ١/ ٦٤٧، ٦٤٨.

الاستحسان:

تعدد مفهومه فقيل: "هو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لـــدليل خـــاص" وقيل: "هو أن يترك حكمًا إلى حكم هو أولى منه".

وقيل: "دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يمكنه التعبير عنه وليس بشيء" وقيل: "ما استحسنه المجتهد بعقله"(١٠٢٩).

كذا قال ابن الأنباري: "واختلفوا فيه: فمنهم من قال: "هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: "هو تخصيص العلة"(١٠٣٠).

وقيل: "هو ترك القياس والرجوع إلى ما هو أقرب إلى السماع مثل: استنوق الجمل، والقياس استناق. ومثل: استصوب الكلام والقياس استصاب"(١٠٣١) وقيـــل: "هو ترك، والأخذ بما هو أرفق للناس"(١٠٣٢) وقيل: "المراد بالاستحســـان خـــلاف الاستقباح، ولا استقباح في الضعف، وأما "المراد بالاستحسان خلاف الاســـتقباح، ولا استقباح في الضعيف، وإن قوبل بالحسن، بناءً على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف"(١٠٣٣).

قال ابن جني: "الاستحسان وجماعه أن علته ضعيفة غير مســـتحكمة إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف"(١٠٣٤).

(1029) **قواعد الأصول ومعاقد الفصول لصفي الدين البغدادي ٩٣، انظر في تعريـــف الاستحســـان: إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ٢/ ٥٦٤، ط: مؤسسة الرسالة، وأصـــول السرخسي ٢/ ٢٠٠، ط : دار الكتاب العربي، وتهذيب شرح الإسنوي على منهاج الوصول في علم الأصول: ٣/ ١٩٥ ط : الكليات الأزهرية، والإبهاج في شرح المنهاج للســـبكي ٣/ ١٨٨، ط: دار الكتب العلمية –الرسالة: الرسالة للشافعي ٥٠٣ والأصول لابن برهـــان ٢/ ٣٢١، ط : مكتبة المعارف.**

(1030) **لمع الأدلة ١٣٣.**

(1031) **المعجم المفصل في النحو ١/ ٨٣.**

(1032) **المعجم الوسيط ١/ ١٨٠.**

(1033) **حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢.**

(1034) **الخصائص ١/ ١٣٥.**

وقال ابن الأثير: "وينبغي أن تعلم أن الذي نستحسنه نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسناً، والذي نستقبحه هو الـــذي كـــان عنـــد العـــرب مستقبحًا"[١٠٣٥].

([1035]) **المثل السائر** ١/ ١٧١.

الاستحسان عند الرماني:

ورد الاستحسان عند الرماني في مواضع كثيرة، واعتمده دليلا من أدلة أصول النحو، إلا أن هذا الدليل لم يأت منفردًا في الاستدلال وإنما يقترن دائما بالتعليل أو التأويل، أو السماع، أو القياس.

فالاستحسان عند الرماني لا يراد به التذوق أو إصدار الأحكام على هوى في النفس أو ميول في الفكر، وإنما يصدر الاستحسان من خلال الأدلة الأخر الثابتة بالاتفاق، أو من خلال الاجتهاد العقلي، من خلال التعليل والتأويل.

يقول الرماني: "ويحسن" جاءني جميعهم، ولا يحسن جاءني كلهم، لما بينا من أن الغالب على كلهم تأكيد معنى الاسم الذي قبله به، وليس كذلك (جميعهم)[١٠٣٦].

ويقول: "ويحسن في الجنس أن يكون خبرًا وحالا، كقولك: جئتك خز، وهذه جئتك خزًا؛ لأن الخبر والحال منفصل من الأول، وليس بتابع له، فيحسن في الجنس أن يلي العامل بما له من المرتبة بحقيقته في نفسه، ولا يحسن مثل ذلك في الصفة؛ لأن مرتبة الصفة أن تكون ثانية"[١٠٣٧].

ويقول: "تقول: أكلت شاة كل شاة، فهذا حسن؛ لأنه قد جرى على التأكيد. الذي يشبه الأصل. ولا يحسن. أكلت كل شاة، لتباعده عن أصله"[١٠٣٨].

يقول الرماني في باب صفة النكرة المقدمة: "ولا يحسن هذا رجل قائما على الحال؛ لأن له وجها هو أولى به من الحال، وهو الاتباع؛ لأنه أشكل مع تأديته للمعنى، فإذا تقدم حسنت الحال، ولم يجز غيرها.. ولا يحسن: فيها قائم رجل، كما لا يحسن مررت بقائم، وأتاني قائم؛ لأنك قد أوليته العامل في موضع لا يصلح فيه الفعل، ولا الصفة التي تجري مجرى الفعل إلا على ضعف في الصفة"[١٠٣٩].

([1036]) الشرح ٣/ ١٣٨٥ "الرسالة".

([1037]) السابق ٣/ ١٣٩١.

([1038]) السابق ٣/ ١٣٨٤.

([1039]) الشرح ٣/ ١٤١٧

الاستحسان عند الفارسي :

اعتمد الفارسي الاستحسان دليلا من أدلة أصول النحو التي تعرض لها، وهو كالرماني يتبع الاستحسان بالتعليل والتأويل.

يقول الفارسي في قول الشاعر: "لا أب وابنا مثل مروان وابنه"[١٠٤٠] "يحتمل "مثل" أمرين: يكون صفة، ويكون خبرًا، فإن جعلته صفة احتمل أمرين: يجوز أن تنصبه على اللفظ؛ لأن اللفظ منصوب فتحمله عليه.

وإن حملته على الموضع –هنا– كان أقبح منه في غير هذا الموضع، وذاك أنك لما عطفت بالنصب فقد أنبأت أنه منصوب، فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحًا؛ لأنك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه، وهذا عندي أقبح من أن تحمل الأسماء المبهمة على المعنى، ثم ترجع إلى اللفظ؛ لأن الاسم كما يعلم منه الإفراد فقد يعلم منه الجمع، فتكون دلالته على ذا، كدلالته على ذا، ولا يعلم من الرفع النصب، ولا من النصب الرفع، فلهذا يستحسن حمل الصفة هنا على اللفظ"[١٠٤١].

فالفارسي في توجيهه لكلمة "مثل" استحسن نصبه حملا على اللفظ واستقبح رفعه حملا على الموضع. واعتمد في هذا الاستحسان على التعليل لتقوية استحسانه ذكر بعضًا من القواعد النحوية الكلية منها:

لا يجوز الحكم بالرفع بعد الحكم بالنصب، وإذا حدث ذلك فهو قبيح.

يقبح عند الفارسي حمل الأسماء المبهمة على المعنى ثم رجوعها إلى اللفظ.

الاسم كما يعلم منه الإفراد فقد يعلم منه الجمع، ولا يعلم من الرفع النصب ولا من النصب الرفع.

والاستحسان عند الفارسي لابد أن يعتمد على السماع ويقويه القياس.

(1040) هذا صدر بيت، وهو من الأبيات الخمسين التي ورد في كتاب سيبويه مجهولة القائل. ونسبه الزمخشري في الكشاف ٤/ ٣٩٨ إلى الفرزدق ولم يوجد في ديوانه ط، بيروت.

لا أب وابنا مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وهو من بحر الطويل وقد دخل الخرم أول البيت. انظر الخزانة ٢/ ١٠٣ وشواهد الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/ ٣٤٩.

(1041) البصريات ١/ ٤٩٠، ٤٩١.

يقول: "وحكم الضمير المنصوب إذا اتصل باسم الفاعل الداخلة عليه في الألف واللام على معنى "الذي" أن لا يستحسن حذفه من الفعل في صلة "الذي" قال أبو عثمان: فإن حذف الضمير من اسم الفاعل كان قبيحًا، وهو غير جائز في القياس ولا يكاد ذلك: يوجد في كلام ولا شعر "[1042].

ويقول: "إذا كان المعنى الواحد إذا جاء بلفظين مختلفين قد جاء واستجيز استعمالهما نحو "أقوى" و "أقفز" فهذا النحو الذي يختص فيه إحدى الكلمتين بمعنى ليس في الأخرى أجدر أن يستحسن وأولى أن يستعمل [1043].

ويقول: "إذا كان الظرف عاملا في شيء فتقديمه أحسن، وإنما يكون الظرف عاملا عند سيبويه إذا جعل فيها خبرا غير ملغي، كقولك: (فيها زيد قائما، وعمله بمعنى الفعل الذي فيه، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه"[1044].

ويقول: ".. قوله تعالى (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ) [1045] الكسر حسن لمجيء السماع به، وإن كان شاذًا عن القياس"[1046].

وهكذا فالاستحسان عند الفارسي لا يكون إلا بالاعتماد على السماع أو القياس، أو هما معًا. كما اعتمد على التعليل والتأويل.

وكما علل الفارسي للاستحسان، علل أيضا لعدم الاستحسان فهو لم يستحسن عمل اسم الفاعل مصغرًا قال: "واسم الفاعل إذا عمل عمل الفعل لم يوصف كما لا يصغر؛ لأن الصفة تخصيص والفعل وما جرى مجراه، لا يلحقه تخصيص، والتصغير كالوصف بالمصغر فمن ثم لم يستحسن "هذا ضويرب زيد" وكما لا يجتمع عاملان على معمول واحد، لا يسقط عامل على معمولين من وجه واحد"[1047].

([1042]) **العسكرية** ١٨٧.

([1043]) **التعليقة** ١/ ٩١.

([1044]) **التعليقة** ١/ ٩١.

([1045]) **سورة البقرة** ٢٧٣.

([1046]) **الحجة** ٢/ ١٦٣.

([1047]) **الحجة** ٢/ ٣٠٢.

وأحيانا لا يعلل الفارسي لما يستحسن ، فقد استحسن أن يقوم المفعول الأول مقام الفاعل في الفعل المبني للمجهول الناصب لمفعولين، ولم يعلل لهذا الاستحسان، على الرغم من تعليله لجواز قيام أحد المفعولين مقام الفاعل. يقول: ".. تقول: أعطى زيد الدرهم، فتقيم "زيدًا" مقام الفاعل، وهو أحسن، ويجوز: أعطى الدرهم زيدًا، لأنهما جميعا مفعول بهما؛ فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل"[١٠٤٨].

ولقد علل عبد القاهر الجرجاني استحسان الفارسي قيام المفعول الأول مقام الفاعل فقال: "وإنما كان الأول أحسن لأمرين: أحدهما: أنه فاعل في المعنى.. والثاني: أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ"[١٠٤٩].

ولقد استحسن كل من الرماني والفارسي العطف على المضمر.

قال الرماني: ويحسن إن زيدًا منطلق هو وعمرو بالعطف على المضمر ولا يحسن إن زيدا منطلق وعمرو على هذا الوجه؛ لأن التأكيد إذا كان فيه إظهار المعنى بالعلامة الموجودة صار المؤكد الذي لم ينطق بعلامته بمنزلة ما نطق بعلامته، فحسن العطف عليه؛ لأنه عطف مذكور على مذكور، وقبح العطف عليه من غير تأكيد؛ لأنه بمنزلة عطف مذكور على غير مذكور إذ لم ينطق بعلامته وفي التنزيل: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) فنصب "البحر" بالعطف على اسم "أنَّ".

وقال الفارسي: "فإن عطفت على "إن" وما عملت فيه اسمًا نحو" إن زيدا منطلق وعمرو" كان في "عمرو" الرفع والنصب، فالرفع جوازه من وجهين: أحدهما: مستحسن، وهو أن تعطف على موضع: "إن" وما عملت فيه. لأن موضعهما رفع، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل، والآخر، أن تعطف على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل.

هذا العرض لأصول النحو عند كل من الرماني والفارسي ينتهي بنا إلى تقرير الحقائق الآتية:

([1048]) **الإيضاح** ٧٢.

([1049]) **المقتصد** ١/ ٣٥١.

١-أن لكل من الرماني والفارسي جهدا واضحا في تأسيس علم أصول النحو، وإن لم يخص أحدهما هذا العلم بمؤلف.

ولذا جاءت هذه الدراسة بمثابة لم شتات نظرية الأصول عند الرجلين.

٢-أن هناك مؤثرات أخر أثرت في فكرهما، أهمها شيئان:

أحدهما: ظروف العصر الذي عاشا فيه وهو القرن الرابع.

ثانيهما: ثقافة كل منهما المتنوعة في جميع فروع العلم المختلفة.

ولاسيما المنطق وعلم الكلام والفقه وأصوله، وإن تفاوتت هذه العلوم عند كل منهما.

٣-أن الرماني والفارسي صارا على الأصول البصرية في منهجهما في تناول الأدلة الإجمالية.

٤- أن الفارسي كان أجرأ من الرماني في الاعتماد على الأدلة، حيث أضاف إلى مصادر السماع الاحتجاج بالحديث النبوي، والاحتجاج بشعر المولدين، فكان من أوائل من أرسى قواعد هذه النظرية.

أما الرماني فقد اكتفى بالأدلة الثابتة في الاستشهاد مقلدًا في ذلك السابقين.

٥-أن كلا من الرماني والفارسي أبرز براعته في الأدلة العقلية.

ولاسيما القياس الذي جاء عندهما محكم البناء قوي الحجة، منضبط التقسيمات.

٦-كما ظهر موقف الرماني من الإجماع متأثرًا في ذلك بالإجماع الأصولي فقبح الخروج عن الإجماع وذم الخارج عنه. أما الفارسي فقد أعطى الحرية في مناقشة دليل الإجماع مع الأخذ به كدليل من الأدلة الأصولية المعتمدة.

٧-عرض الرماني والفارسي لمفهوم الاستصحاب وأبرز فيه الرماني جهده في الاعتماد عليه، وأخذ به الفارسي في القضايا النحوية التي تقدم فيها الأدلة الأخر.

٨-تناول كلاهما الاستحسان كدليل من أدلة النحو مع ربطه بالتعليل والاعتماد على الأدلة الأخر. ولا يكون استحسان إلا بدليل.

الفصل الرابع

الخلاف النحوي بين الرماني والفارسي

محتــوى الفصــل:

- منهج الرماني والفارسي في الخلاف النحوي
- مسائل خلافية اختلفا فيها
- مسائل خلافية اتفقا فيها
- ما انفرد به الرماني
- ما انفرد به الفارسي

الفصل الرابع
الخلاف النحوي بين الرماني والفارسي

مسائل الخلاف النحوي :

تعد المسائل الخلافية من أهم مشكلات النحو العربي، وقد ارتبطت ظـــاهرة الخلاف بالنحو، ونشأت نتيجة لعوامل متعددة أهمها: الاختلاف حـــول الأصـــول المعتمدة والمأخوذ بها لدى المجتهدين من المخالفين.

والخلاف النحوي قد يكون بين مذهبين مختلفين: كالبصري والكوفي، وقد يكون بين بعض النحاة في المدرسة الواحدة، مثل: مخالفة سيبويه شيخه الخليل في بعض المسائل، وكذلك المبرد مع سيبويه، وفي المدرسة الكوفية تجد الفراء قد خالف شيخه الكسائي في غير موضع، وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها وتكثر أو تقل، ولكن هذا الخلاف لا يمس وحدة المنهج العام لكل مدرسة [١٠٥٠].

أما الخلاف النحوي في القرن الرابع الهجري فله سمات تميزه عن غيره:

أولا: أن نحاة القرن الرابع عامة: "وقفوا من آراء السلف -كوفيين وبصريين- موقف المناقش، ولكنهم مع ذلك كانوا يعتزون بمذهب من المذهبين، ينسبون أنفسهم إليه، ويردون على منافسيهم من أصحاب المذاهب الأخر"[١٠٥١].

[1050] مدرسة الكوفة للمخزومي ١٤٤.

[1051] مسائل من الخلاف في النحو للعكبري ١٠.

ثانيا: أن النحو في هذه الحقبة كان "مشبعًا بالروح الفلسفية وورث عن الخليل وسيبويه والفراء عللا وأقيسة، ثم جاء ابن السراج فأنشأ في النحو كتابه "الأصول" بناه على مزج النحو بالمنطق" (١٠٥٢).

ثالثا: أن "موضوع المسائل الخلافية في الفقه وما كان يجري فيه من أساليب الجدل والمناظرة، واصطناع المنطق والفلسفة انتقل إلى النحاة فأنشئوا فيه كتبًا في المنهج وأسلوب العرض"(١٠٥٣).

أما الرماني والفارسي فقد تأثرا بشيوخهما وبطبيعة عصرهما، فكانا مثالا واضحًا لما أخذ به النحاة أنفسهم من دراسات فلسفية تقوم على الحد، والعلة والقياس.

ولقد كثرت مسائل النحو الخلافية، التي نص الرماني والفارسي في مؤلفاتهما عليها، وهي في مجموعها تمثل أنماط الخلاف في التراث النحوي.

ولست –هنا- بصدد حصر هذه المسائل الخلافية، فهذا ما ينوء به البحث ويحتاج إلى عمل خاص بهذه الظاهرة وإنما الهدف –هنا- الوقوف على دور الخلاف النحوي بين الرماني والفارسي، وتأثيره في كل منهما، بدءًا بتحديد بعض المسائل التي دار حولها الخلاف، والتعرف على محاورها الأساسية، وإنهاءً بلحظ الأساليب التي يتبعها الرجلان في عرضهما لها، وإبراز شخصيتهما النحوية، ومعرفة التأثير التأثر بينهما.

ومن ثم سوف أتناول الخلاف النحوي بين الرماني والفارسي من خلال النقاط الآتية:

١-منهج الرماني والفارسي في الخلاف النحوي.

٢-مسائل خلافية في النحو اختلف فيها الرماني والفارسي.

٣-مسائل خلافية في النحو اتفق فيها الرماني والفارسي.

٤-ما انفرد به كل من الرماني والفارسي.

(1052) **السابق نفسه.**

(1053) **انظر كشف الظنون ١/ ٧٢١.**

الرماني والخلاف النحوي :

إن فكرة الخلاف النحوي ومنهجها كانا واضحين في ذهن الرماني، فقد تناول الخلاف النحوي في مؤلفاته كشرحه لكتاب سيبويه، وكتابه معاني الحروف، وعالج مشكلة الخلاف في النحو بموضوعية تامة، وبطريقة علمية يعتمد على أسس وضعها لنفسه، وخطى سار على دربها.

فقد خص الرماني مسائل الخلاف بمؤلفين أحدهما أطلق عليه "الخلاف بين النحويين" والآخر سماه "الخلاف بين سيبويه والمبرد".

وتظهر موضوعيته في مناقشة الخلاف النحوي من خلال عنوان بحثه "الخلاف بين النحويين" فإنه لم يحدد المدرسة أو الاتجاه (بصريا –كوفيا- بغداديا)، وهذا يدل على قوة الشخصية وتمكنه من هذا العلم، والحيادية التامة.

ومن خلال بحثه الآخر "الخلاف بين سيبويه والمبرد" يلفت الرماني انتباه الباحثين إلى ضرورة دراسة مسائل الخلاف بين الأستاذ وتلميذه.

وفيما يأتي سوف أتناول منهج الرماني في الخلاف النحوي وطرق معالجته له.

منهج الرماني في الخلاف النحوي:

تناول الرماني عددًا من المسائل الخلافية المشهورة في تاريخ الخلاف النحوي، ولاسيما في كتابه "شرح كتاب سيبويه" وهذه المسائل منها ما يذهب فيها مذهب البصريين، ومنها ما يذهب فيها مذهب الكوفيين، والذي يعنينا في هذا الخلاف هو الوقوف على منهج الرماني ومعالجته لمسائل الخلاف النحوي.

ذكر الرماني في (باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف) مسألة خلافية، وهي حكم الصفة التي تعمل في سبب الموصوف هل يجوز إجراؤها على الأول في الإعراب أو لا؟ فقال: والذي يجوز في الصفة التي تعمل في سبب الموقوف إجراؤهما على الأول في الإعراب، وهي للثاني في المعنى؛ لأن السبب يقوم مقام النفس عند العرب، ودليله قولهم: أكرمت فلانا بإكرامي أخاه، وأهنت فلانا بإهانتي إياه، فهم يجرون سبب الشيء مجرى نفسه.. وكل هذا يجري مجرى واحدًا في المضاف والمنون في أنه يتبع الأول وهو عامل في السبب.

قال سيبويه [١٠٥٤] ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، يعني إجراء السبب مجرى النفس، فقياس السبب في أحدهما كقياسه في الآخر..

ومذهب (يونس) في هذا الباب: نصب المضاف على الحال، إذا كان الفعل واقعًا، ورفعه إذا كان غير واقع. ووجه ذلك: أنه لما تباعدت الصفة عن طريقة الموصوف. بأمور منها: الإضافة على مخرج المعرفة والأول نكرة، وكانت لغيره في المعنى، وكانت عاملة فخالفت طريقة الموصوف بهذه الأوجه الثلاثة، اقتضى ذلك أن يعدل بها عن الاتباع، ثم وافق أحد قسميها معنى الحال، فأخرجت إليه، وخالف الآخر معنى الحال فأخرجت إلى الاستئناف، كأنه ليس بينها وبين الأول سبب، فتدبر هذه العلل لتفهم وجه مذهب (يونس) فيما حكاه سيبويه عنه.

وأما مذهب (عيسى): فيفرق بين العمل الذي فيه علاج يرى نحو: الكاسر والضارب، وبين ما ليس فيه علاج يرى نحو: اللازم والمخالط: فيرفع ما فيه علاج على كل حال، ويقسم ما ليس فيه علاج، فينصب ما كان واقعًا على الحال كما نصب (يونس) على الحال واتفقا في هذا ويجري ما كان غير واقع على الأول.

ووجه مذهب (عيسى) : أنه لما تباعد ما فيه علاج من العمل عن طريقة الموصوف التباعد الشديد في أقصى مرتبة عدله إلى الاستئناف كأنه ليس بينه وبين الأول سبب فرفعه، ولما كان الذي ليس فيه علاج أقرب منه في المرتبة الوسطى أجرى ما كان على معنى الحال، على اللفظ الذي يجب للحال؛ لاقتضائها له بالمرتبة الوسطى؛ لأنها توجب له التعلق بصاحبها على نحو تعلق الصفة بالموصوف، إلا أنها لا تتبع، فلها المرتبة الوسطى لهذه العلة.

وأجرى ما كان غير واقع على الأول؛ لأنه لما تباعد العلاج ولم يكن له ما يقتضيه في المرتبة الوسطى، فأجراه على الأول، وكان ذلك أحق لهذه العلة. فتدبر هذا وما ذكرناه من علل فيه لتُجريَ كل شيء على حقه وتنزله منزلته.

([1054]) **الكتاب٢/ ٢٠.**

وكل هذا عند سيبويه سواء: في آخر الإجراء على الأول، وهو للثاني للعلة التي بينا قبل: من إجراء السبب مجرى النفس، فهو حسن "في القياس، ومذهب العرب في الاستعمال. وهو في الإضافة على القياس ما أجمعوا عليه في التنوين، إذ كان إنما يحذف استخفافا والمعنى عليه.

والذي نختاره مذهب سيبويه لهذه العلل التي بينا، ولكن شرحنا علل يونس وعيسى على ما يتوجه لهما؛ لئلا يطرح مذهبهما اطراح ما لا وجه له"[1055].

ومن هذا النص يتضح أن للرماني منهجًا في عرض مسائل الخلاف النحوي يقوم على الآتي:

١-أنه يذكر رأيه أولا، ثم يعرض لآراء الآخرين.

٢-أنه يذكر أدلة كل فريق وعلله.

٣-أنه ييشرح أدلة كل فريق ويناقشها بطريقة موضوعية خالية من الميول والأهواء.

٤-أنه يختار من الآراء ما يوافق الأصول التي اعتمد هو عليها وقوة أدلته فيها، وجعلها المنهج السليم في تقييم الأحكام النحوية. وهذه الأصول والأدلة تتمثل فيما يأتي:

أ-الأحسن في القياس.

ب-الأحسن في مذهب العرب في الاستعمال.

ج-الإجماع سواء أكان في القياس أم في الاستعمال أم فيهما معًا.

٥-أنه قد يعلل لشرحه علل المخالفين حيث يقول: "ولكن شرحنا علل يونس وعيسى على ما يتوجه لهما؛ لئلا يطرح مذهبهما اطراح ما لا وجه له" وهذا يدل على أمانة الرماني النحوية وحرية الرأي فإنه لا يفرض رأيه على غيره، فقد اختار رأي سيبويه، ثم شرح علل المخالفين؛ ليبين لغيره سبب اختياره لرأي سيبويه، ويترك غيره يعتنق ما يشاء من الآراء، وهو بذلك يحترم النحاة السابقين له واللاحقين عليه.

قال الرماني في (باب المصدر الذي وقع موقع الحال):

"واختلفوا في أتانا سُرْعَةً، وأتانا رَجْلَةً؛ فأجازه أبو العباس[1056] على القياس، وأباه سيبويه[1057]؛ لأنه مصدر وقع موقع الحال من غير أن يغلب على الباب. وقول أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسن متقبل في الفهم فلا سبيل إلى المنع منه مع ظهوره هذا الظهور.

وقال زهير:

فَلأيـا بـلأيٍ مَـا حَمَلْنَـا وَلِيـدَنَا عَلَـى ظَهْـرِ مَحْبُـوكٍ ظمـاءٍ مَفَاصِـلُه[1058]

[1055] نقل بتصرف: ينظر الشرح ٢/ ٩٧٣ إلى ٩٨٢ (الرسالة).

[1056] انظر المقتضب ٣/ ٢٣٤.

[1057] انظر الكتاب ١/ ٣٧١.

[1058] ديوان زهير ١٣٣ والكتاب ١/ ٣٧١.

كأنه قال: بَطْئًا بعد بَطْءٍ؛ لأنه "اللأي" : البطء، وهو في موضع بطئًا حملنا وليدنا.وحمل البَطْء خلاف حمل الإسراع فقد تنوع به الفعل، وتقديره: جهدًا بعد جهد حملنا وليدنا إلا أن هذا لا يجوز على أصل سيبويه؛ لأنه لم يتكلم به، ويجوز عند أبي العباس"[1059].

فالرماني ذكر أن الخلاف وقع بين أبي العباس وسيبويه، واختار رأي أبي العباس لقوة دليله وحسن تقبله وعدم وجود ما يمنع ما ذهب إليه، ثم إن الرماني أخذ برأي أبي العباس الذي اعتمد على القياس، ولم يأخذ برأي سيبويه الذي اعتمد على عدم السماع.

ثم قاس الرماني مسألة أبي العباس على ما جاء من السماع مؤولا ذلك ويفهم من ذلك أيضًا أن الرماني: يرى أن الاستدلال بالقياس أقوى عنده من الاستدلال بعدم السماع، كما أن الاستدلال بالسماع أقوى من الاستدلال بالقياس.

يقول الرماني في (باب الجر) "والمضاف في "رب رجل يقول ذلك" فيه خلاف: فسيبويه[1060] يذهب إلى أن "القول" أضيف إلى الرجل بـ "رب" وابن السراج [1061] يخالفه في ذلك؛ لأن "يقول" من صفة "رجل" فهو بمنزلة: رب رجل قائلٍ ذلك، في أنه لا يصلح أن يعمل في "رب" فذهب إلى أن إضافة التقليل إلى (رجل يقول) بـ(رب)، والتقليل مدلول عليه غير مصرح بذكره، كما أنه في "يا لبكر" مدلول عليه قد دل الحرف على المضاف في كلا الموضعين. والذي عندي: أنه إذا كان "يقول" صفة فهو على ما ذكره ابن السراج؛ لأنه بمنزلة قائل ذلك، ولكن قد يتوجه في مذهب سيبويه أنه ليس بصفة، وإنما هو فعل عامل في "رب" كقولك: برجل مررت. فإذا قيل: رب رجل قائل ذلك، لم يجز إلا على ما قال ابن السراج"[1062].

فقد نص الرماني على الخلاف في المسألة ثم حصر هذا الخلاف بين سيبويه وابن السراج، ثم أخذ برأي ابن السراج ووجه رأي سيبويه.

ويفهم من ذلك –أيضا- أن الرماني على الرغم من تمسكه الشديد بآراء سيبويه وموافقته له في مواضع كثيرة إلا أنه قد يخرج عن سيبويه إذا خالف قياسا أو ضعفت حجته كما هو واضح في المسألة السابقة.

ومنهج الرماني في مسائل الخلاف النحوي واضح، حيث يذكر المسألة ثم ينسب كل رأي إلى صاحبه مع بيان دليل كل فريق، ومن ذلك ما جاء في (باب ظرف المكان المختص الجاري مجري المبهم) قال: وتقول: زيدٌ قصدكَ، والمعنى زيدٌ أمامك، فترفع على أن الثاني هو الأول وكذلك: زيد خلفك، يجوز على هذا التقدير عند سيبويه والمازني وأكثر النحويين ولا يجوز: زيد خلفُك عند أبي عمرو إلا في الضرورة؛ لأن الأغلب عليه الظرف، فلا يجوز أن يخرج عما هو الأغلب عليه إلا على طريق الاتساع في ضرورة الشعر. والصواب في هذا مذهب سيبويه؛ لأنه

([1059]) **الشرح ٢/ ٦٢٧، ٦٣٢.**

([1060]) **انظر الكتاب ١/ ٤٢١.**

([1061]) **انظر الأصول في النحو ١/ ٤٢١.**

([1062]) **الشرح ٢/ ٨٢٦ "الرسالة"**

ظرف متمكن، فقد وجب له بتمكنه التصرف في الرفع والنصب، وإن قل فيه الرفع؛ فإن ذلك لا يخرجه من أن يكون له بحق التمكن"[١٠٦٣].

فقد رجح الرماني رأي سيبويه في هذه المسألة وأيد قوله في ذلك بأدلة أهمها:

١-أن أبا عمرو انفرد برأيه وأن سيبويه تبعه المازني وأكثر النحويين.

٢-لأن مفهوم الضرورة عند الرماني لا يطبق على القاعدة، وإنما يحفظ ولا يقاس عليه، ولذلك لم يعتمد برأي أبي عمرو الذي اعتمد على الضرورة في الجواز.

٣-استخدم الاستدلال بالتعليل على ما ذهب إليه.

ويقول الرماني "أما النسب إلى مثل شنوءة، ففيه خلاف بين النحويين: فسيبويه ذهب إلى أن قياس "فعولة" كقياس "فعيلة" وأن قول العرب : شنيء جاء على القياس المطرد. وأبو العباس يذهب إلى أنه على تغيير النسب، وأن القياس ترك التغيير فيه؛ لان الواو مع الياء تعديل، لا يخرج إلى ثقل كاجتماع الياءات مع أنهم يغيرون إلى الواو في النسب مثل زكوياويّ ونحوه وفي (عمّ) عمويّ وأما سيبويه فوجه الاعتلال له أن الواو ثقيلة في نفسها، واجتماعها مع الياء كاجتماع المتقاربة التي يفرُّ منها إلى الإدغام مثل:

لويت يده ليا، ومثل : سيد وميت، ومع ذلك فـ"فعولة" نظيره "فعيلة" يطالب بإجرائها على طريقتها؛ لأنها قريبة الشبه بها، فإذا كان الحكم قد يجب بحق الشبه القريب لجميع المتشاكلات فيما لا يكتسب تخفيفا كان فيما يكتسب تخفيفا أحق وأولى فمذهب سيبويه هو الذي أختاره، وإن كان مذهب أبي العباس ليس بمرفوض، ولكن هذا أولى لما بينا من العلة" [١٠٦٤].

ويتبين من هذا النص الآتي:

١-أن الرماني نص على الخلاف النحوي.

٢-حدد هذا الخلاف بأنه بين سيبويه وأبي العباس المبرد.

٣- ذكر الآراء وأدلتها وعللها وقشش كل ذلك

٤-اختار مذهب سيبويه، ولم يرفض مذهب أبي العباس المبرد.

٥-علل لاختياره مذهب سيبويه بأنه اعتمد على القياس على النظير والقياس الأولي.

٦-بين أن كلا المذهبين صحيح إلا أن مذهب سيبويه هو الأصح.

ويفهم من كلام الرماني أنه يفضل "القياس على الأولى" على باقي أنواع القياس، وأن النحاة لو اختلفوا في مسألة، قد استدلوا فيها بالقياس، ولم يستدلوا بالسماع، وكان كلاهما على صواب؛ فيجب حينئذٍ اختيار الأقوى في القياس، وعدم رفض المذهب الآخر.

الأصل في (لبيك وحنانيك).

(1063) **الشرح ٢/ ٨٠٥ "الرسالة".**

(1064) **الشرح ٤/ ٧٤، ٧٥**

ذكر الرمان الخلاف في أصل "لبيك وحنانيك" مركبة هي أو مفردة على أنها اسم واحد بمنزلة "عليك" فنسب الرأي الأول للخليل والثاني ليونس واختار رأي الخليل في ذلك، ثم علل لاختياره.

قال الرماني: "وقال يونس: "إن لبيك اسم واحد بمنزلة (عليك) وهو خلاف قول الخليل... ووجه قول يونس: أن المصادر يقل فيها التثنية والجمع [١٠٦٥]. وقد وجد له نظيرًا من الواحد، وهو (عليك) فحمله على هذا [١٠٦٦] وقول الخليل هو الصواب من ثلاثة أوجه: أحدها: إفراد (حنان)[١٠٦٧] تارة وتثنيته تارة في (حنانيك) والثاني: الإضافة إلى الظاهر مع وجود الباء. خلاف قولهم: على زيد، وذلك في : لَبَّيْ زيد، وسَعْدَيْ زيد.

والوجه الثالث: ما تقتضيه المبالغة من التثنية... ويجوز: حوالك وحواليك، بالإفراد والتثنية، للإشعار بأنها لا تلزم فيه تثنية لا على ما توهم يونس [١٠٦٨] أنه اسم واحد وكذلك إفراد (حنان) من الإضافة إنما هو للإشعار بأنها إضافة أصلها الانفصال لزمت لعلة قد بيناها [١٠٦٩] وقال الراجز [١٠٧٠]:

أهَدَمُوا بَيْتَكَ لاَ أبَا لَكَا   وأنَا في الدَّألَي حَوَالَكَا [١٠٧١]

فالرماني على الرغم من أنه استصوب قول الخليل إلا أنه وجه قول يونس [١٠٧٢] ، أما نسبته التوهم إلى يونس فإنه أمر قد شاع عند النحاة منذ سيبويه [١٠٧٣] ومن ثم نجد الرماني في حيدة ونزاهة وبعد عن التعصب.

(1065) **انظر حكم جمع المصادر: في همع الهوامع ١/ ١٦٧.**

(1066) **أوضح ابن يعيش المراحل التي مرت بها كلمة (لبيك) عند يونس حتى وصلت إلى ما هي عليه انظر شرح المفصل ١/ ١١٩. وانظره أيضا: في الخزانة ١/ ٢٦٩.**

(1067) **شاهده قول المنذر بن درهم الكلبي: فقالت حنان بك هاهنا.. انظره في الكتاب١/ ٣٢٠ وابن يعيش ١/ ١١٨، والخزانة ١/ ٢٨٧.**

(1068) **قد صرح النحويون بأن خلاف يونس إنما هو في (لبيك) فقط.**

حتى أن ابن هشام –وتبعه الأشموني– غلط ابن الناظم في دعواه بأن خلاف يونس في (لبيك) وأخواتها،انظر ابن يعيش ١/ ١١٩، والتوضيح على التصريح ٢/ ٣٨، والأشموني ٢/ ٢٥٣، وهمع الهوامع١/ ١٩٠.

(1069) **وهذه العلة أشار إليها الرماني بأنها أمران: أحدهما: طلب الأعرف في المعنى النادر؛ لأنه يصير كالمثل، والآخر: أن الإضافة إلى المعظم أخص بمعنى التعظيم من الانفصال. انظر الشرح للرماني ٢/ ٥٥٩/ ٥٦٠.**

(1070) **الرجز في الكتاب ١/ ٣٥١، والكامل ١/ ٣٥٦، وهمع الهوامع ١/ ١٤٥ وهو من تكاذيب الأعراب. يزعمون أنه من قول الضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم. والدألى: مشية فيها تثاقل، يقال مر بدأله أي بحمله حوالك، يقال هو يطوف حواله وحواليه وكلها ظروف. شرح الرضي ١/ ١٢٦.**

(1071) **الشرح ٢/ ٥٦٧.**

(1072) **وقد دافع بعض النحاة عن يونس. انظر شرح الرضي ١/ ١٢٥، الخزانة ١/ ٢٦٩، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٣.**

يرى الرماني أن "الباء" تدخل على الفاعل وتكون زائدة وتفيد التوكيد مستدلا على ذلك بالقرآن الكريم، ثم ذكر مخالفة ابن السراج في ذلك، فقال: "وتكون –أي الباء-زائدة.. أن تدخل على الفاعل، كقوله تعالى: {كفى بالله شهيدًا} [١٠٧٤] والمعنى كفى الله، ولكن الباء دخلت للتوكيد. وقال ابن السراج: ليست بزائدة، والتقدير كفى والاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه بعد لقبح حذف. الفاعل؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه. قال عبد بني الحسحاس:

عُمَيْـرَةَ وَدَّعَ إنْ تَجَهَّـزْتَ غَادِيـا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامَ للمرْءِ نَاهِيا[١٠٧٥]

فهذا كما تقول: كفى الله. وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع، وهو شاذ، وذلك في قوله:

ألَـمْ يَأْتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِـي بمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [١٠٧٦]

والمعنى، ما لاقت، والباءَ زائدة [١٠٧٧].

في هذا النص خالف الرماني شيخه ابن السراج واستدل على صحة رأيه بما يأتي:

١-إبطال الحجة، فذهب إلى أن تأيول ابن السراج فيه بُعدٌ معللا ذلك بشيئين:

أولا: "لقبح حذف الفاعل"

ثانيا: لأن الاستعمال يدل على خلافه"

٢-استدل الرماني على رأيه بما ورد في الشعر ناسبًا البيت تارة وغير ناسب تارة أخرى، مع بيان موضع الشاهد وكيفية الاستشهاد به.

قد يكتفي الرماني بإيراد ما يقوله النحاة الثقاة دون تعليق عليها وقد يعقبها بتعليق أو تفنيد أو تفسير أو ترجيح، وحينئذٍ تبرز شخصيته النحوية في وضوح.

ومما أورده من مسائل الخلاف ولم يعلق عليها قوله: "وزيدت الباء في خبر المبتدأ. وذلك نحو قوله تعالى: (وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا)[١٠٧٨] والمعنى: فجاء سيئة مثلها. وهو قول أبي الحسن. وقيل: الخبر محذوف والباء في موضع الحال. وهي متعلقة بمحذوف والتقدير: فجزاء سيئة كائنا بمثلها واجب.

وقيل: الباء تتعلق بنفس جزاء، والخبر محذوف أيضًا"[١٠٧٩].

[1073] انظر التوهم عند النحاة لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

[1074] سورة النساء آية ٧٩.

[1075] ديوان عبد بني الحسحاس: ١٥ وانظر شرح شواهد المغني ٣٢٥ وما بعدها.

[1076] البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي انظر شواهد المغني ١/ ٣٢٨ والإنصاف ١/٣٠.

[1077] معاني الحروف ٣٧- ٣٨ وانظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢/ ٣٤٥ حتى ٣٤٩ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٣٦١.

[1078] سورة الشورى الآية٤٠

[1079] معاني الحروف ٣٨.

فالرماني قد ذكر الأوجه المختلفة ولم يعلق عليها، ولعله مقتنع بها جميعًا، أو لم يجد ما يقبح هذه التأويلات فقبلها.

ويرى الرماني أن همزة الاستفهام قد تأتي بمعنى الاسترشاد فيقول: "ومنها أن يكون استرشادًا كقولك للعالم: أيجوز كذا وكذا كقوله تعالى: {أتجعل فيها من يفسد فيها}[١٠٨٠] وذلك أنهم استرشدوا ليعلموا وجه المصلحة في ذلك. وقيل: هي تعجب، تعجبت الملائكة في ذلك، وزعم أبو عبيدة أنها إيجاب، وليس بشيء؛ لأن الملائكة لا توجب ما لم يوجبه الله، ولا تصرف همزة الاستفهام على معنى الإيجاب، لأن الاستفهام خلاف الواجب"[١٠٨١].

فالرماني قد أثبت رأيًا له، ووافق رأيا لغيره، وخالف أبا عبيدة في كون الهمزة للإيجاب ورد عليه أن "همزة الاستفهام لا تصرف على معنى الإيجاب، وعلل لرأيه؛ "لأن الاستفهام خلاف الواجب"

عامل النصب في المستثنى الموجب:

قال الرماني: "فإن كان ما قبلها –أي إلا- موجبا انتصب ما بعدها على كل حال تقول من ذلك: قام القوم إلا زيدًا بنصب "زيدًا" بالفعل المتقدم، إلا أنه يصل إليه بواسطة "إلا" كما تنصب ما بعد الواو التي بمعنى"مع" بالفعل الذي قبلها مع وساطة الواو. وهذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس: "إلا" بدل من أستثنى، وهذا يفسد بقولهم: قام القوم غير زيد. ألا ترى أنه لا يصح ههنا أستثنى غير زيد.

وقال الفراء: الأصل في "إلا" (إن لا) فأسكنت النون وأدغمت في اللام، فإذا نصبت، نصبت بـ "أن" وإذا رفعت رفعت بـ "لا" وهذا فاسد، لأنه لا خلاف بينهم في جواز ما قام إلا زيد برفع "زيد" ؛ لأنه لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون عاملة فيه، وإذا كان كذلك فسد ما ذهب إليه.

وقال الكسائي: انتصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيدًا بـ "أنّ" محذوفة هي وغيرها والتقدير إلا أن زيدًا لم يقم وهذا تفسير اللفظ، وحكى عنه أيضا: أنه قال: انتصب المستثنى؛ لأنه شبه بالمفعول وهذا يقرب من قول البصريين" [١٠٨٢].

فالعامل في المستثنى الموجب كما تبين كالآتي:

١-الفعل الذي قبل أداة الاستثناء "إلا".

٢-أداة الاستثناء نفسها "إلا" هي العامل بدلا من الفعل.

٣-إن المحذوفة قبل لا ؛ لأن الأصل في "إلا "إن لا".

٤-إن المحذوفة هي وغيرها بعد "لا" والتقدير "إلا أن زيدًا" .

٥-فعل محذوف تقديره استثنى.

ويفهم من نص الرماني السابق الآتي:

١-أنه ذكر مسألة الخلاف ونسب كل رأي لصاحبه.

[1080] **سورة البقرة آية : ٣٠.**

[1081] **معاني الحروف ٣٣.**

[1082] **معاني الحروف ١٢٦.**

٢-أنه اختار مذهب سيبويه، في عامل النصب في المستثنى الموجب وهو الفعل المتقدم.
٣-أنه استدل على الرأي الذي اختاره بالقياس، فقاس عامل النصب في المستثنى وهو
الفعل المتقدم على عامل النصب في المفعول معه وهو الفعل الواقع قبل واو "مع".
٤-أنه بدأ برأي سيبويه الذي اختاره.
٥-أنه أبطل كل الآراء التي خالفت رأي سيبويه .
٦-استخدم أدلة مختلفة في الرد على الآراء المخالفة.
أ-رده على أبي العباس المبرد بالاستدلال بالنظير.
فقال: "وهذا يفسد بقولهم: قام القوم غير زيد ألا ترى أنه لا يصح ههنا أستثنى غير زيد.
ب-رده على الفراء بدليل الإجماع فقال: "وهذا فاسد؛ لأنه لا خلاف بينهم في جواز ما قام إلا زيد برفع زيد".
ج-لم يحكم على رأي الكسائي بالفساد؛ لأنه قريب من قول البصريين.
ومن ثم فشخصية الرماني النحوية بارزة في هذا النص، وذلك من خلال حكمه على الآراء، وتنوع الأدلة وكثرتها في الرد على المخالفين. وهذا يدل على تمكنه من المادة النحوية، وقدرته العقلية في الإقناع وحسن تفسيره للظاهرة.

تعدية (فَعِلَ وفَعِيل)

قال الرماني واختلف النحويون في تعدية (فَعلٌ وفَعِيلٌ) فقال أكثر النحويين: إنه لا يتعدى، منهم:الجرمي، والمازني، وأبو العباس وابن السراج. وقال سيبويه: يجوز أن يتعدى إذا كان معدولا عن الصفة الجارية عن الفعل؛ كما يتعدى ضروب المعدول عن ضارب فكذلك رحيم؛ إذا عدل عن راحم؛ لأن فيه ما في راحم وزيادة مبالغة لامتنع من التعدية ووجه الاعتلال لامتناع التعدي بأن صفة (فَعِلٌ وفَعِيلٌ) إنما يقتضي البيان عما عليه نفس الموصوف فقط، وليس كذلك صفة (فاعل ومُفْعِل) كقولك سامع ومبصر؛ لأنها تدل على وجود المسموع والمُبْصَر، ولا تدل على حقيقة الشيء في نفسه، ويقتضي أنه لو كان مسموعًا لسمعه، ولو كان مُبْصَرًا لأبصره فهذا مذهب النحويين. فأما مذهب سيبويه فإنما يعتمد على أنه إن عُدِلَ عن الصفةِ الجارية على الفعل وجب أن يتعدى (فعيل) كما وجب في ضَرُوبٍ. فإن لم يعدل عن الصفة الجارية لم يجز أن يتعدى كما في (رسول) فَفَرَّقَ بين تعدية مُبْصَر ورحيم بهذا الفرق الذي بينا"[١٠٨٣].

بعد أن أورد الرماني رأي الفريقين وذكر أدلة كل فريق اختار ما يراه صوابا من الرأيين فقال: "والذي عندي في هذا أن ما قاله النحويون في الفرق بين سميع وسامع وبين بصير ومبصر صواب، وأنه لا يتعدى شيء من ذلك؛ لأنه ليس بصفة جارية على الفعل ولا معدولة للمبالغة".

[1083] **الشرح ٢/ ٤٠ (مخطوط).**

ثم اعترض على الرأي الذي استصوبه فقال: "وأما إجراؤهم في كل فعل في فعيل مُفْعِل فلا يلزم إذ كان قد يجيء على وجوه مختلفة وإن اتفقت الأبنية، وإنما يعمل في هذا بحسب المعاني.

ولم يمنع الرماني مذهب سيبويه لأن له وجهًا من القياس ولذا لم يخطئه فقال: "فلا يمتنع مذهب سيبويه في أنه إن عدل عن الصفة الجارية شيء من (باب فعيل وفَعِل) للمبالغة وجب أن يتعدى ما عدل عنه. فإنه مع ذلك إن لم يعدل للمبالغة لم يجز أن يتعدى فيجيء على مذهبه إذا قيل: رحيم زيدًا فقد تعدى رحيم فعمل عمل راحِمْ زيدًا وعلى مذهب النحويين: لو جاء شيء من ذلك لتأولوه على ما يخرجه عن التعدي فيقولون: "إن تقديره رحيم لزيد إلا أنه حذف منه حرف الجر لما عقد في الأصل على ألا يتعدى (فَعِل) ولا (فعيل) خلاف الأغلب على الباب كمذهب النحويين، وليس يمتنع ما قاله سيبويه، لأنه لم ينكر أن يكون (فَعِل وفعيل) في أكثر الكلام لا يتعدى [(١٠٨٤)].

وفي هذا النص تظهر شخصية الرماني النحوية التي تميل إلى الاعتدال وحرية الفكر، وإصدار الأحكام النحوية خالية من الميول الشخصية والأهواء. فعلى الرغم من اختياره مذهب الكثرة واستصوابه فإنه يلفت النظر إلى بعض المسائل التي يمكن أن تعترض على هذا المذهب، كذلك لم يرفض رأي سيبويه، وهو مذهب القلة، أو المخالف لرأي الجمهور والكثرة، وعلة الرماني في عدم رفض ما قاله سيبويه:

"أنه لم ينكر أن يكون فعل وفعيل في أكثر الكلام لا يتعدى.

"إنْ" تأتي بمعنى "إذ":

قال الرماني: "وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى "إذ" قالوا ذلك في قوله تعالى: (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)[(١٠٨٥)] زعموا أن معناه: إذ شاء الله.

والبصريون يأبون ذلك، ويقولون: "إنْ" هاهنا شرط على بابها، وإنما جاء هذا على تقدير التأديب للعباد، ليتأدبوا بذلك كما قال في آية أخرى (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) [(١٠٨٦)] وقيل الاستثناء وقع ههنا على دخولهم آمنين وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير (لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله) [(١٠٨٧)].

فالخلاف وقع بين الكوفيين والبصريين واعتمد كل فريق على التأويل كوسيلة من وسائل الاستدلال والإقناع.

والرماني لم يرجح أحد الفريقين وإن كان يفهم من النص أنه يميل إلى مذهب البصريين؛ لقوله زعم الكوفيون، وصيغة زعم تدل على التضعيف.

حركة لام الإضافة:

[1084] **الشرح ٤٠ (مخطوط).**

[1085] **سورة الفتح الآية ٢٧.**

[1086] **سورة الكهف: الآيتان ٢٢، ٢٣.**

[1087] **معاني الحروف ٧٦، وانظر الإنصاف ٢/ ٦٣٢.**

تعرض الرماني لخلاف النحويين في حركة لام الإضافة فقال "فأما لام الإضافة: فمن النحويين [١٠٨٨] من يجريها مجرى (باء الإضافة)، ومنهم من [١٠٨٩] يقول: أصلها الفتح وإنما كسرت مع الظاهر في غير النداء للفرق بينها وبين (لام الابتداء)، وجرى ذلك عليها؛ لأنها قد تخرج عن الإضافة المحضة إلى التعجب والاستغاثة، فجرت مجرى (كاف التشبيه) في خروجها إلى معنى الاسم، ووجب لها البناء على الفتح بمثل ما وجب التشبيه. وهذا مذهب سيبويه [١٠٩٠].

ويتضح من هذا النص أن الرماني ذكر مسألة الخلاف النحوي وهي حركة لام الإضافة، وصرح باسم سيبويه ولم يصرح باسم ابن السراج صاحب الرأي المخالف، كما أنه لم يرجح بين الرأيين إلا أنه وضح أن الرأي الأول: أخذ بالقياس حيث قاس اللام على باء الإضافة، والرأي الثاني: أخذ بدليل الاستصحاب والتعليل.

معنى "أو" في قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) اختلف النحويون في معنى "أو" في هذه الآية، وذكر الرماني هذا الخلاف وقال: "وأما قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [١٠٩١] فيه خمسة أقوال: ثلاثة منها للبصريين: أحدها: قال سيبويه: وهو أن "أو" هاهنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيمري[١٠٩٢] عنهم، وهو أن (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإيهام، وهو أصل (أو).

والثالث: ذكره ابن جني وهو أن (أو) هاهنا للشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عددهم لكثرتهم، أما أهل الكوفة: فذهب قوم منهم إلى أن (أو) بمعنى الواو وكذلك قالوا: في قوله تعالى: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[١٠٩٣].

زعموا أن معناه: لعله يتذكر ويخشى، ومثله: (عُذْرًا أَوْ نُذْرًا) [١٠٩٤] وقال آخرون منهم: (أو) هاهنا بمعنى (بل)، والمعنى: بل يزيدون، ولا يجوز ذلك عند البصريين"[١٠٩٥].

(1088) **كابن السراج انظر الأصول ١/ ٣٥١، ٤١٣، وانظر أيضًا شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٨، حيث يردد الرضي مذهب ابن السراج دون أن يصرح باسمه.**

(1089) **انظر الكتاب ٢/ ٣٧٦، والمبرد أيضا ذهب مذهب سيبويه انظر المقتضب ١/ ٣٨٩، ٤/ ٢٥٤، والأصول ١/ ٣٥١، وانظر أيضا ابن يعيش ٨/ ٢٦ فهو يردد مذهب سيبويه والمبرد دون أن يصرح باسمهما.**

(1090) **الشرح للرماني ١/ ١٤٩، ١٥٠، وانظر أيضا معاني الحروف ٥٦.**

(1091) **سورة الصافات آية ١٤٧.**

(1092) **عبد الله بن علي بن إسحق الصيمري النحوي أبو محمد من علماء القرن الرابع الهجري . انظر ترجمته : إنباه الرواة ٢/ ١٢٣**

(1093) **سورة المرسلات آية : ٦.**

(1094) **سورة طه آية: ٤٤.**

(1095) **معاني الحروف ٧٨، ٧٩.**

فالرماني ذكر الخلاف في معنى "أو" بين النحويين، وحصره في خمسة أقوال قسمها إلى قسمين ثلاثة منها للبصريين واثنين للكوفيين. ثم ذكر آراء معاصريه كالصيمري وابن جني.

ويفهم من ذلك أن الرماني قد يعرض لرأي التلميذ الناقل عن أستاذه ولا يعرض لرأي الأستاذ، كما نسب الرأي السابق لابن جني وهو تلميذ الفارسي والناقل عنه هذا الرأي، ولعل هذا يعود إلى الخلاف الذي وقع بين الرماني والفارسي والذي كان من أسبابه مقولة الفارسي المشهورة: "إن كان ما يقوله الرماني نحوًا فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء".

كذلك لا يجد الرماني حرجًا في أن يذكر آراء المعاصرين له.

كما أنه كان يميل إلى التفصيل بعد الإجمال في عرض بعض مسائل الخلاف، فبعد أن ذكر الأقوال المتباينة في معنى "أو" وحصرها في خمسة أقوال أخذ يفصل ذلك بين البصريين والكوفيين".

وبعد هذا العرض لمسائل الخلاف النحوي عند الرماني، فيمكن القول، بأن الرماني اتخذ منهجًا واضحًا في تناوله للمسائل الخلافية يقوم على الآتي:

١-يذكر المسألة موضع الخلاف.
٢-ينسب كل رأي إلى صاحبه.
٣-يذكر أدلة كل فريق.
٤-يقوم بمناقشة الأدلة.
٥-يختار المذهب الذي يعتمد على أقوى الأدلة.
٦-الأدلة هي الحد الفيصل في اختيار الرماني.
٧-لا يتعصب لمذهب أو شيخ.

وهو بعد ذلك مستقل بشخصيته لا تبعية عنده لسيبويه أو لغيره؛ لأنه لم يكن يؤيد رأيًا من الآراء إلا بعد إطالة النظر وكثرة التدقيق، فتراه مرة إلى جانب سيبويه، ومرة إلى جانب ابن السراج، ومرة أخرى إلى جانب المبرد وقد يعترض على هؤلاء جميعًا في مسائل أخر يرى فيها ضعف أدلتهم.

وهو في كل ذلك يشرح، ويناقش، ويعلل، ثم يوازن، ويختار في ما يراه صوابا وفقا للمنهج الذي وضعه لنفسه.

الفارسي والخلاف النحوي:

على الرغم من أن الفارسي لم يتناول الخلاف النحوي في كتاب خاص فإنه تناوله ضمن أبحاثه النحوية الكثيرة، وهي لا تقل قيمتها عن الكتب التي خُصِّصَتْ في الخلاف النحوي، وأهم هذه الأبحاث كتبه المسماة بالمسائل، فقد حوت مسائل خلافية تنوعت فيها طرق المعالجة، وأساليب العرض، وحججها وعللها وأقيستها.

وتنوعت مسائل الخلاف النحوي عنده بتنوع المجالات التي خاضها الفارسي حيث ألف كتابين لهما علاقة وثيقة بالقرآن الكريم هما: "الحجة في علل القراءات السبع" و"الإغفال فيما أغفله الزجاج".

وتعرض إلى شرح الشعر بالإعراب في كتابه "الشعر في إعراب أبيات مشكلة الإعراب".

بالإضافة إلى كتبه التعليمية المبسطة فقد تناول فيها بعض مسائل الخلاف بمفهوم مبسط، يعتمد على اختيار الرأي الذي يراه صوابًا. دون عرضه للآراء الكثيرة والأدلة والتعليل لها، كما ورد ذلك في كتابه الإيضاح.

وفيما يلي سوف أتناول منهج الفارسي في الخلاف النحوي وطرق معالجته له.

منهج الفارسي في الخلاف النحوي:

تعرض الفارسي لكثير من قضايا الخلاف النحوي، التي تناولها النحويون، ووضعها في إطار تعليمي ميسر، ومن ثم أصبح له منهج تظهر فيه شخصيته النحوية، وقدرته في معالجة مثل هذه القضايا الخلافية التي تضيف إلى النحو متعته الحوارية، وفيما يأتي بعض القضايا الخلافية التي تبين منهج الفارسي وكيفية معالجته لها.

الوقوف على اسم الفاعل من الفعل "رأى".

قال الفارسي: فأما قولنا: "مُر" في اسم الفاعل من "رأى" فإن الخليل ويونس يختلفان في الوقف على اسم الفاعل في النداء إذا كان معتل اللام فقط.

فيقول الخليل "يا قاضي" فيثبت الياء في الوقف؛ لأن هذه الياء تثبت في الوصل ولا تسقط، وأما يونس فيقول:

"يا قاض" في الوقف، بحذف الياء؛ لأن النداء موضع تخفيف وحذف؛ ألا ترى أن فيه الترخيم. وقالا جميعا في اسم الفاعل من "رأى" هذا مُرِي، فوقفا بالياء.

فالخليل على أصله في قوله: "يا قاضي، أما يونس فإنه كره أن يحذف الياء في هذا الاسم كما حذفه من"قاض" لبقاء الكلمة لا شيء فيها من أصل بنائها إلا حرف واحد"[(١٠٩٦)].

ويتضح من قول الفارسي الآتي:

١-أنه حدد موضع الخلاف: "الوقوف على اسم الفاعل من رأى".

٢-أنه حدد طرفي الخلاف بين "الخليل ويونس".

٣-أنه ذكر أدلة كل منهما.

٤-أنه تعرض لشرح أدلة كل فريق.

٥-أشار الفارسي في هذه المسألة إلى أن الخليل ويونس اعتمدا على التعليل لا على السماع، فالخليل أثبت "الياء" في "يا قاضي" في الوقف؛ لأن هذه الياء تثبت في الوصل ولا تسقط. أما يونس فقد حذف "الياء" وقال: " يا قاضْ" في الوقف وعلل لذلك قائلا: "لأن النداء موضع تخفيف وحذف".

٦-أن الفارسي لم يكتف بذكر موضع الخلاف بين الخليل ويونس، بل ذكر موضع اتفاقهما –أيضا- في هذه المسألة.

ووجه هذا الاتفاق على استصحاب الحال. فقال: "وقالا جميعًا – يقصد الخليل ويونس- في اسم الفاعل من "أرى" : "هذا مُرِي" فوقفا بالياء" فالوقف على اسم الفاعل من "أرى" في غير النداء لا خلاف في ثبوت الياء عند كل منهما.

ثم ذكر الفارسي أن الخليل اعتمد في ذلك على استصحاب الحال فتمسك بالأصل الذي أقام عليه مسألته فقال: "فالخليل على أصله في قوله: "يا قاضي".

ثم ذكر أن يونس اعتمد في هذه المسألة على التعليل واستصحاب الحال أيضا. فلم يجد علة تخرجه عن الأصل في " يا مري" كما وجدها في"يا قاض" فقال:

(1096) **الحلبيات:٩٣ والتكملة : ٢٢.**

:"وأما يونس فإنه كره أن يحذف الياء في هذا الاسم حذفه من قاضٍ؛ لبقاء الكلمة لا شيء فيها من أصل بنائها إلا حرفا واحدا.

ويفهم من ذلك أن الفارسي – في هذه المسألة- قاس اسم الفاعل من "أرى" على اسم الفاعل من "قاض" عند كل من الخليل ويونس وبين ما حدث في "مري" و "قاض" من الوقف على الياء وحذفها في حالة النداء.

لعل الفارسي أعجبه قول الخليل ويونس في هذه المسألة ووجه استدلال كل منهما، فلم يرجح رأيًا على آخر، كما أنه لم يذكر رأيًا له في ذلك.

قد يذكر الفارسي الخلاف بين اللغتين مرجحًا إحداهما على الأخرى اعتمادًا على السماع.

يقول الفارسي: "إذا استثنيت شيئًا من غير جنسه فأهل الحجاز ينصبون ولا يبدلون، وتميم تبدل"[١٠٩٧].

فأما أهل الحجاز فإنهم: يقولون: لا يجوز ذلك؛ لأنه مخالف للأول، وإنما يجوز البدل إذا وافقه، وكان الأول هو من جنس الآخر، ومثل ذلك: "ما أتاني أحد إلا حمارًا" لا يجوز إلا النصب؛ لأن الحمار ليس هو من الأحدين.

وتميم تحمله على السعة، وتجعله أحد ذلك الموضع.

وقد جاء في الشعر ما يقوي قولهم. قال الشاعر:

فإن تُمْسِ في قبْرٍ برَهْوة ثاويا ... أنيسُك أصداءُ القبورِ تَصيحُ [١٠٩٨]

وهي تزيده وحشة. وإذا كان هذا هكذا فمعلوم أن ما قلنا جائز" [١٠٩٩].

ونخلص من هذا النص إلى ما يأتي:

١-أن أهل الحجاز اعتمدوا في لغتهم على القياس.

٢-أن بني تميم اعتمدوا في لغتهم على السماع والحمل على السعة.

٣-أن الفارسي ذكر أدلة كل منهما. ثم رجح لغة بني تميم؛ وذلك لسببين أولهما حمل المسألة على السعة، وآخرهما: أنه جاء في الشعر ما يقوي قولهم.

٤-أن الفارسي في هذا المسألة أخذ بالسماع ولم يأخذ بالقياس.

فهو يفضل ما ورد في السماع على ما جاء في القياس.

اختلاف العاملين في الاسمين: هل يؤدي إلى الجمع بين وصفيهما أو لا؟

يقول الفارسي : "إنه إذا اختلف العاملان في الاسمين لم يجز أن تجمع بين وصفيهما. إذا قلت: جاءني زيدًا، وهذا عمرو المحسنان" و "رأيت زيدًا، وإن في الدار عمرًا الجالسين"، فهذا لا يجوز عند الخليل لأن العامل عند الخليل في هذا الاسم خلاف العامل في الاسم الآخر، والصفة هي مثل الموصوف، فمن حيث اختلف

(1097) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٣٦٣ وما بعدها وشرح المفصل لابن يعيش. ٢/ ٨٩. وما بعدها.

(1098) البيت من شعر أبي ذؤيب الهذلي وهو في ديون الهذليين ١٦٦، وكتاب سيبويه ١/ ٣٦٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٤،وخزانة الأدب ٢/ ٣.

(1099) المنثورة: ٥٧، الإيضاح ٢١١.

العاملان لم يجز أن يجمع بين صفتيهما؛ لأن العامل في المرفوعين بمنزلة الجر والرفع في اختلافهما، إذا كان هذا هكذا فقد علم أن لا يجوز [١١٠٠].

وقال أبو عمرو الجرمي[١١٠١]: يجوز أن تتبع الموصوفين والصفة وإن اختلف العاملان؛ لأن الإعراب، قد اتفق، والصفة تتبع الموصوف، وإنما كانت تتبعه من حيث كان رفعا أو نصبًا، ولا تعتبر بذلك العوامل؛ لأن العامل إنما هو عامل في الاسم.[١١٠٢]

وإذا كان هذا هكذا جاز أن يتبعهما الوصفان، وإن اختلف العاملان؛ لأن الصفة إنما ارتفعت؛ لأنها صفة.

ويتضح من قول الفارسي الآتي:

١-حدد موضع الخلاف وهو "اختلاف العاملين في الاسمين وإمكان الجمع بين وصفيهما.

٢-حدد طرق الخلاف بين "الخليل والجرمي".

٣-ذكر أدلة كل منهما.

٤-رجح الفارسي رأي الخليل لاعتماده على قاعدة أصولية عامة وهي أن "الصفة مثل الموصوف فمن حيث اختلف العاملان لم يجز أن يجمع بين صفتيهما".

وزن أشياء:

اختلف النحويون في وزن أشياء، "فذهب الكوفيون" إلى أن "أشياء" وزنه "أفعاء" والأصل "أفْعِلاء"، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه "أفعال" وذهب البصريون إلى أن وزنه "لفعاء" والأصل "فعلا"[١١٠٣].

ولقد شارك الفارسي في هذه المسألة بعرض رأيه مع المتناظرين ولم يكتف بسرد الآراء، إذ نقل أولا رأي الخليل وسيبويه والذي يمثل المذهب البصري، ثم رأي أبي الحسن الأخفش، ومناظرته للمازني ثم رد الفارسي على مقولة المازني "فلم يأت أبو الحسن بمقنع" وأخذ يدافع فيه عن أبي الحسن، على الرغم من أنه لم يوافقه في الرأي. وتبع رأي الخليل وسيبويه.

يقول الفارسي: "وأما الاسم الذي يراد به الجمع عند سيبويه [١١٠٤] فقولهم: القَصْبَاء والطَرّفَاء والحَلَفَاء ومن هذا الباب على قول الخليل وسيبويه قولهم: أشياء.. فأما قولهم في "أشياء" جمع شيء فكان القياس فيه "شَيَئَاء"؛ ليكون كالطرفاء فاستثقل تقارب الهمزتين، فأخرت الأولى التي هي اللام إلى أول الحرف كما غيروها بالإبدال

([1100]) انظر الكتاب ١/ ٢٤٧، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) ١/ ١٨٣، المطبعة المنيرية.

([1101]) صالح بن إسحق أبو عمرو الجرمي النحوي من علماء القرن الثالث (ت ٢٢٥ هـ) انظر ترجمت في : إنباه الرواة ٢ /٨٠ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي.

([1102]) المنثورة. ٥٤.وما بعدها.

([1103]) الإنصاف: ٢/ ٨١٢.

([1104]) انظر الكتاب ٢/ ١٨٩، ٣٢١ .

في ذوائب، وبالحذف في سوايةٍ وإن لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مقارب لها فصارت أشياء كطرفاء، ووزنها من الفعل لفعاء[1105].

والدلالة على أنها اسم مفرد ما روي من تكسيرها على أشاوي [1106]، فكسروها كما كسروا صحراء، حيث كانت مثلها في الإفراد والأصل صحارى بياءين الأولى منهما بدل من الألف الأولى.

التي في صحراء انقلبت ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها والياء الثانية بدل من ألف التأنيث التي كانت انقلبت همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة؛ فلما زال عنها هذا الوصف زال أن تكون همزة كما لو صغرت سقاء لقلت سُقَيْقِيّ فقلبت الهمزة المنقلبة عن الياء التي هي لام ياءً؛ لزوال وقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم حذفت الياء الأولى، من صحاري للتخفيف فصارت صحار مثل مدار ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدلتها منها في مداري ومعايا فصارت صحارى. وأشاوي والواو فيها مبدلة من الياء التي هي عين في شيء كما أُبْدِلتْ في : جَبَيْتُ الخراج جباوة. وقد قيل في أشياء قول آخر وهو أن تكون "أفْعِلاء" ونظيره سَمْحٌ وسُمَحَاء.. فأصل الكلمة على هذا القول "أفعلاء" وحذفت الهمزة التي هي لام حَذْفًا كما حذفت من قولهم: سوائية حيث قالوا: سواية. ولزم حذفها في "أفِعلاء" لأمرين:

أحدهما: تقارب الهمزتين، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة مفردة فجدير إذا تكررت أن يلزم الحذف.

والآخر: أن الكلمة جمع وقد يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الآحاد بدلالة إلزامهم خطايا القلب وإبدالهم من الأولى في ذوائب الواو. وهذا قول أبي الحسن الأخفش. فقيل له: فكيف تحقرها؟ [1107] قال: أقول في تحقيرها : أُشَيَّاء"فقيل له: هلا رددت إلى الواحد فقلت: شيئات؟ ؛ لأن أفعلاء لا تصغر على لفظها. فلم يأت بمقنع [1108]. قال الفارسي والجواب عن ذلك أن "أفعلاء" في هذا الموضع جاز تصغيرها وإن لم يجز ذلك فيها في غير هذا الموضع؛ لأنها قد صارت بدلا من (أفعال)، بدلالة استجازتهم إضافة العدد القليل إليها كما أضيف إلى (أفعال) ويدل على كونها بدلا من "أفعال" تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء فكما صارت بمنزلة (أفعال) في هذا الموضع بالدلالة التي ذكرت كذلك يجوز تصغيرها من حيث تصغير أفعال، ولم يمتنع تصغيرها على اللفظ من حيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع لارتفاع المعنى المانع من ذلك عن "أشياء" وهو أنها صارت بمنزلة أفعال،

(1105) الفراء يرى أن وزنها "أفعلاء" انظر معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(1106) قال المبرد : "قال الأصمعي –فيما حدث به علماؤنا: أن أعرابيًا سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر؛ إن عندك لأشاوي فقلبت الياء واوًا وأخرجه مخرج صحراء وصحارى" انظر المقتضب ١/ ١٦٩.

(1107) هذا سؤال المازني للأخفش انظره في تصريف المازني ٢/ ١٠٠ انظر المصدر السابق ٢/ ١٠٠.

(1108) هذا قول المازني تعقبا لرد الأخفش على أسئلته. انظر تصريف المازني ٢/١٠٠

فإذا كان كذلك لم يجتمع في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد[1109].

وقال الفارسي: "وأما ما ذكرته في الطرفاء وأختيها من أنه يراد به الجمع فقول سيبويه، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال: واحد القصباء قصبة وواحد الطرفاء طرفة وواحد الحلفاء حلفة مثل وجلة مخالفة لأختيها، وكيف كان الأمر فالخلاف لم يقع في أن كل واحد من هذه الحروف جمع؛ وإنما موضع الخلاف هل لهذا الجمع واحد أولا واحد له"[1110].

ويتضح من هذا النص الآتي:

١-أن الفارسي حدد موضع الخلاف وطرفيه.

٢-أنه يبدي رأيه في المسائل الخلافية، فيما يحتاج إلى توضيح وتفصيل.

٣-أنه يقدم ما يرجحه من الآراء فيما يعرض إليه من مسائل الخلاف النحوي.

٤-أنه تبع البصريين وخالف الأخفش والكوفيين في هذه المسألة.

٥-أنه ذكر رأي الفراء دون نسبة إليه.

٦-انه استعان بالقياس في مناقشته لمسائل الخلاف، ولا سيما في هذه المسألة.

تقديم خبر "ليس" عليها:

اختلف النحويون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها[1111].

يقول الفارسي" ويجوز أيضا: منطلقا كان زيد، وشاخصًا: صار بكر؛ لأن العامل متصرف وهكذا خبر "ليس" في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس فتقول:منطلقا ليس زيد.وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر "ليس" على "ليس" لا يجوز، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس منطلقا زيد"[1112].

ويتضح من هذا النص أن "أبا علي جوز تقديم خبر "ليس" على "ليس" والاختيار المذهب الثاني، وأشار في التعليل والاحتجاج على هذا المذهب أنهم قاسوا "ليس" على "ما" فلم يجوزوا أن يقال: منطلقا ليس زيد، كما لا يجوز منطلقا ما زيد، ثم رد عليهم بأن قال: إن "ليس" مخالف لـ "ما" بدلالة أنهم قد أجمعوا على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها نحو: ليس منطلقا زيد مع امتناع ذلك في "ما" نحو: ما منطلقا زيد، فكما خالف "ليس" ما" في جواز تقديم الخبر على الاسم، كذلك لا يستبعد أن يخالفه في جواز تقديم الخبر عليها، وتلحق بأخواتها.

[1109] **المنثورة:** ١٠٨، ١٠٩، **الشيرازيات** ٦١٢.

[1110] **السابق:** ١١٠، **الشيرازيات** ٦١٥.

[1111] **الإنصاف** ١/ ١٦٠.

[1112] **الإيضاح** ١٠١.

يقول عبد القاهر الجرجاني" فهذا هو أقوى ما يكون من الاحتجاج للشيخ أبي علي"[1113].

وفي نظرة عجلى لمنهج الفارسي من خلال هذا النص يتضح الآتي:

١-أن الفارسي لم ينص على الخلاف في المسألة ولم يحدد طرفي الخلاف فيها، ولم يذكره ولذا لم يذكر الأدلة المعتمدة في ذلك.

٢-أنه اختار مذهب البصريين، ولم يشر إلى مذهب الكوفيين.

٣-استدل على اختياره بالتعليل والاحتجاج بالقياس.

ومن ثم فإن الفارسي لم يتعرض-هنا- للمذاهب الخلافية وأدلتها، والرد عليها، وإنما اكتفى باختياره من المذاهب ما يوافق أدلته وأصوله التي ارتضاها لنفسه، فجاء منهجه. بسيطًا ميسرًا خاليًا من المشكلات النحوية والافتراضات الجدلية.

وجه الفارسي إعراب كلمة "أشنعا" في قول الشاعر:

بنـــي أســد هــل تعلمــون بلادنـــا   إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعا[1114]

فذكر توجيه أبي إسحق الزجاجي وأبي بكر بن السراج، ثم أورد رأيه في ذلك.

فقال: "قال أبو إسحق لا يجوز أن يكون "أشنعا" خبر "كان" ؛ لأنك لا تعتد به؛ لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال – وإن كانت لا تفيد.. تجيء، مؤكدة، تقول: هذه نارك حارة، ولا تقول: كانت نارة حارة. قال أبو بكر [1115]: يجوز أن يكون خبرًا من حيث جاز أن يكون حالا؛ لأن الحال أيضا خبرًا.

قال الفارسي: أنا لا يصلح عندي أن تكون خبرًا ويجوز أن تكون حالا؛ لأن الحال آخر ضروبها أن تجيء لازمة، للتأكيد، كقوله تعالى: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً)[1116] وأنا ابن دارة معروفا، وزيد أخوك بيننا، وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه، وليس الإخبار كذلك ولم يجيء هذا [1117].

يتضح من هذا النص أن الخلاف عند الفارسي جاء في التوجيه الإعرابي لشيخي الفارسي وهما الزجاج وابن السراج، وارتضى الفارسي توجيه ابن السراج في هذه المسألة معللا لاختياره.

كما اعتمد الفارسي في ترجيح الآراء على السماع، مقدمًا الاستدلال بالقرآن الكريم ثم قول العرب موضحًا ذلك بمثال من إنشائه، كما أنه نص على عدم مجيء السماع بما يؤيد رأي الزجاج الذي خالفه الفارسي.

ويفهم من هذه المسألة أن الفارسي كان موضوعيًّا في ترجيح الآراء وينطلق من قاعدة أساسها السماع وما ورد عن العرب، وأنه يتبع من الآراء ما قوية حجته وحسنت حكمته.

(1113) **المقتصد ١/ ٤٠٨.**

(1114) **البيت لعمر بن شأس وهو من شواهد الكتاب١/ ٢٢.**

(1115) **الأصول في النحو ١/ ٢١٣.**

(1116) **سورة البقرة من الآية ٩١.**

(1117) **التعليقة ١/ ٧٩، ٨٠، ٨١، وانظر البغداديات ٥٤٥**

لم يقتصر الخلاف النحوي عند الفارسي على الخلاف بين النحاة بل تعداه إلى الخلاف بين العرب أنفسهم.

وكان موقف الفارسي في هذا الخلاف موقف المعلل له والمختار لأفضل الأقوال مستدلا في ذلك بلغات العرب أنفسهم، ومستخدمًا لدليل الأصل في هذا التحليل.

يذكر الفارسي أن العرب اختلفوا في الوقف على "هاء" المذكر إذا كان قبلها كسرة.

فيقول: "وإذا كان قبلها كسرة فمنهم من يكسرها، ويلحق بها ياء، ومنهم من يضمها ويلحق بها واوًا، اختار الفارسي القول الأول فقال: وكسرها وإلحاق الياء أولى، وعلل لهذا الاختيار بقوله: "وذلك لأن لغة من قال: "عنده" أو "معه" هي الضم، فإن كان قبلها كسرة فمنهم من يضمها، قال: لأن أصل الهاء الضم، ويدلك عن أصلها الضم أنا قد وجدناها يجوز في موضع الضم فيها، ولا يجوز فيها الكسر، وذلك مثل "ضربه" و"أكرمه" وكذلك الضم في قول أهل الحجاز: مررتُ بهُ قبْلُ و "لَدَيْهُ مالٌ.. فعلم بهذا أن أصلها الضم، وأما من كسر الهاء فقال: "بهِ" و "لَدَيْهِ" فالهاء حرف خفي، وهي من مخرج الألف، فلما شابهت حروف المد واللين صارت غير معتد بها، فانكسرت لانكسار ما قبلها وانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت إلى الياء" (١١١٨).

ويفهم من هذا النص أن الفارسي يجيز القولين إلا أن القول الأول عنده أقيس وأولى في الأخذ به. لخفته وموافقته للأصول: "فالهاء حرف خفي، وهي من مخرج الألف، فلما شابهت حروف المد واللين صارت غير معتد بها فانكسرت لانكسار. ما قبلها، وانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت إلى الياء".

وبعد فللفارسي منهجه الذي اعتمده في مناقشته وعرضه لمسائل الخلاف النحوي. وهو منهج تعليمي قائم على تبسيط المشكلات النحوية، وخلوها من الجدل العقلي، والإكثار من الحجاج والأدلة المختلفة، ولهذا المنهج سماته الخاصة به والتي تتمثل غالبا فيما يأتي:

١-أنه يذكر الرأي الذي يختاره ولا يعرض لباقي الآراء. وظهر ذلك بينا في كتابه الإيضاح.

٢-ينسب بعض الآراء لأصحابها وبعضها الآخر يعبر عنها بلفظ قيل وقال.

٣-يعتمد في اختياره للآراء على قوة الأدلة لاسيما السماعية والقياسية منها.

٤-لا يتعصب لمذهب من المذاهب أو شخصية دون أخرى فقد يوافق البصريين وأحيانا يخالفهم، ويخالف الكوفيين وأحيانا يوافقهم، وعلى الرغم من حبه وتعلقه الشديد بسيبويه فإنه أحيانا يخالفه في بعض الآراء، وكانت هذه طريقته مع شيوخه وبقية العلماء الذين أخذ عنهم النحو، وتتلمذ إليهم.

(1118) **المنثورة: ١١٦ وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٣ وما بعدها وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٩.**

ويفهم من ذلك أن الفارسي كان موضوعيا في عرضه لمسائل الخلاف النحوي، وعمل جاهدًا على إنشاء مدرسة تقوم على عرض القضايا النحوية بطريقة غير تقليدية، وكان من ذلك أن تنوعت لديه طرق التأليف في النحو تعليمية وتطبيقية[١١١٩].

(1119) انظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ٧٥

مسائل خلافية اختلف فيها الرماني والفارسي:

الغرض من هذا المبحث بيان بعض المسائل التي اختلف فيها الرماني والفارسي سواء عليهما أتابعا فيها غيرهما أم كان لأحدهما رأي وافق فيه الجمهور وخالفهم الآخر وجعل لنفسه رأيا مستقلا به، ثم محاولة معرفة أسباب هذا الخلاف بين الرجلين.

وفيما يأتي بيان ذلك:

حروف العطف:

عد الرماني حروف العطف عشرة [١١٢٠] فقال: "وحروف العطف عشرة الواو، والفاء، وثم، وأو، وإما مكررة [١١٢١]، وأم، وبل، ولكن، ولا، وحتى"[١١٢٢] وهو مذهب الجمهور وأكثر النحويين[١١٢٣].

وأشار الرماني إلى أن بعض النحويين ذهب إلى أن "إما" ليست من حروف العطف فقال: "وليست "إما" من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على أنك إذا قلت: رأيت إما زيدًا وإما عمرًا، لم يخل قولك: إما زيدًا وإما عمرًا أن تكون إما الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يبدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية، لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة [١١٢٤].

ثم علل الرماني ذكر "إما" مع حروف العطف فقال:

"ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتساعًا [١١٢٥].

أما الفارسي فقد عد حروف العطف تسعة وأسقط منها "إما" فقال: "وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله وهي تسعة منها: "الواو" في قولك: رأيت زيدًا وعمرًا، .. والفاء" في قولك: دخلت البصرة فالكوفة، .. ومنها أو.. تقول: كل السمك أو اشرب اللبن،..ومنها "لا" وذلك قولك: ضربت زيدًا لا عمرا. ومنها "بل" كقولك: "رأيت زيدًا بل عمرًا، ومنها "لكن" .. نحو: ما رأيت

(1120) **وذهب آخرون إلى أنها (ثمانية) بإسقاط (حتى) و (إما) وذهب ابن درستويه إلى أنها ثلاثة بإسقاط الواو، والفاء، وثم، انظر المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣، والهمع ٣/ ١٧٧، كما أن بعضهم أسقط "أم" وعد بعضهم منها (أي) المفسرة انظر شرح المصباح لمصنفك ٩١٥ رسالة دكتوراه بدار العلوم القاهرة. وعد الكوفيون "أين" و "كيف" و "ألا"و"هلا" و "ليس" الأشموني والصبان ٣/ ٩٠.**

(1121) **قال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٨" فإذا ذكرت "إما" فلابد من تكريرها.**

(1122) **الشرح ٢/ ٨٩٨، ٨٩٩ (رسالة).**

(1123) **انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٧٧، والمغني ٧١ وحاشية الصبان ٣/ ١٠٩.**

(1124) **معاني الحروف ١٣١.**

(1125) **معاني الحروف ١٣١**

زيدًا لكن عمرًا.. و "أم" نحو" أزيد عندك أم عمر، .. وإنها لإبل أم شاة، .. ومنها "حتى" وذاك قولك: ضربت القوم حتى زيدًا" [١١٢٦].

وخَصَّ الفارسي "إما" بقوله: "وليست"إما" بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة وأنت تقول: "ضربت إما زيدًا وإما عمرًا فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرًا، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى"[١١٢٧].

ويتضح من نصي الرماني والفارسي السابقين الآتي:

١-أن الرماني نص على أن حروف العطف عشرة وأدخل فيها "إما" موافقا في ذلك أكثر النحويين.

٢-رجع الرماني مرة أخرى وقال: إن "إما" ليست من حروف العطف موافقا في ذلك بعض النحويين كيونس وابن السراج والفارسي.

٣-علل الرماني جعله حروف العطف عشرة وعد "إما" منها بأن ذلك جاء على التقريب والاتساع، ولم يعتمد على السماع ولا القياس.

٤-استدل على أن "إما" ليست عاطفة بدليل السبر والتقسيم وهو أحد مسالك العلة وأحد الأدلة العقلية.

٥-أن الفارسي نص على أن حروف العطف تسعة وأسقط منها "إما" مخالفا أكثر النحويين يقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد استمر النحويون على جعل "إما" من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبو علي ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة وهم يقولون عشرة بعدهم "إما" في جملتها" [١١٢٨] ووافق عبد القاهر الجرجاني رأي الفارسي وحكم على رأي أكثر النحويين بأنه "سهو ظاهر فقال "وذلك سهو ظاهر"[١١٢٩].

٦-استدل الفارسي على أن "ما" ليست عاطفة بالسبر والتقسيم أيضا.

ويفهم من هذين النصين ومن هذه النتائج السابقة الآتي:

١-أن الرماني أراد أن يُوَفِّقَ بين عدم مخالفة أكثر النحويين الذي يقارب الإجماع وبين عدم مخالفة القياس فوقع في شيء من الاضطراب أو بعض الغموض.

٢-أن الرماني لا يجيز الخروج عن رأي أكثر النحويين، بينما القياس يسيطر على الفارسي فهو معه وإن أداه ذلك –أحيانا- إلى الخروج عن رأي أكثر النحويين.

٣-هناك بعض السمات الخاصة التي اتفق فيها الرماني والفارسي منها:

أ-اتفاقهم في اللجوء إلى الاستدلال بالتقسيم والتعليل لكون "إما" ليست عاطفة.

([1126]) **الإيضاح ٢٨٥ حتى ٩٣ "بتصرف.**

([1127]) **السابق ٢٨٩.**

([1128]) **المقتصد ٢/٩٤٥.**

([1129]) **السابق نفسه.**

ب-التأثير المنطقي والاعتماد على الاجتهاد العقلي عندهما.

جـ-أن كلا منهما متأثر بالنحاة السابقين ولا سيما يونس وابن السراج.

د-أن الفارسي أشد تأثيرًا في اللاحقين من الرماني وذلك لوضوح رأي الفارسي فتبعه عبد القاهر الجرجاني وابن مالك من المتأخرين وعباس حسن من المحدثين [١١٣٠].

وبعد فإن النحاة اختلفوا في حكم "إما" أعاطفة هي أم غير عاطفة؟ فذهب أكثر النحويين إلى أنها عاطفة، وقاسوها على "أو" في المعنى والحكم[١١٣١] وجعلوا"الواو التي قبلها زائدة لازمة لها، والأولى "لا عمل لها في عطف أو غيرها" [١١٣٢] وقالوا: إما "عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت "أما" على "إما" [١١٣٣].

وذهب بعض النحويين إلى أن "إما" ليست من حروف العطف ومنهم: يونس، وابن السراج، والفارسي[١١٣٤] والرماني في أحد قوليه [١١٣٥]، وابن كيسان وابن برهان [١١٣٦]، وتبعهم عبد القاهر الجرجاني [١١٣٧]، وابن مالك وابن عصفور وابن هشام.

وقاسوها على "لا" قال ابن السراج [١١٣٨]: "حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئًا من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو قولك: ما قام زيد ولا عمر، فـ "لا" في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي باقية، ونحن نجد "إما" هذه لا يفارقها حرف العطف، فقد خالفت ما عليه حروف العطف" و قال ابن مالك: "وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع "لا" بعد الواو المسبوقة بمثلها في مثل: "لا زيد ولا عمرو فيها، و "لا" هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن "إما" كذلك بل أولى" [١١٣٩].

وقاسوها على "أو" في المعنى فقط ويؤيده قولهم:

إنها جامعة للواو لزومًا والعاطف لا يدخل على العاطف [١١٤٠].

وقال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب [١١٤١]، وقال الرضي "غير موجود"[١١٤٢].

[1130] انظر النحو الوافي ٣/ ٦١٣.

[1131] المقتصد ٢/ ٩٤٥.

[1132] النحو الوافي ٣/ ٦١٢.

[1133] الهمع ٣/ ١٧٧.

[1134] الإيضاح ٢٨٥

[1135] الشرح ٢/ ٨٩٨ ومعاني الحروف ١٣١.

[1136] أوضح المسالك ٣/ ٢٧٧، الهمع ٣/ ١٧٧.

[1137] المقتصد ٢/ ٩٤٥.

[1138] أصول النحو وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣.

[1139] الهمع ٣/ ١٧٧.

[1140] أوضح المسالك ٣/ ٢٧٧.

وادعى ابن عصفور الإجماع عليه أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصًا من دخول عاطف على عاطف"(١١٤٣).

وقال الجرجاني: وهم يقولون حروف العطف عشرة لعدهم "إما" في جملتها وذلك سهو ظاهر" (١١٤٤).

ومن ثم فـ "الفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة، لأنه لا يبتدأ بها، ولا يعطف اسم على فعل نحو ضربت إما زيدًا واتفقا أنها حرف، لا خلاف في حرفيتها يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه.

وورد الخلاف في "إما" الثانية والرأي الراجح الذي يجدر الأخذ به هو: أن الثانية كالأولى في المعنى والحرفية، وفي أنها ليست حرف عطف، لأن العاطف هو الواو"(١١٤٥).

(1141) **المغني ١/ ٨١.**

(1142) **شرح الكافية للرضي وانظره في المغني ١/١٠٨.**

(1143) **الهمع ٣/ ١٧٧.**

(1144) **المقتصد ٢/ ٩٤٥.**

(1145) **النحو الوافي ٢/ ٦١٣.**

حركة اسم "لا" العاملة عمل "إن":

قد يختلف الحكم النحوي بين الرماني والفارسي في المسألة الواحدة فيذهب أحدهما مذهب الكوفيين ويذهب الآخر مذهب البصريين.

فقد اختلف النحويون في حركة اسم "لا" العاملة عمل "إن" قال أبو حيان الأندلسي: "واختلفوا في هذه الحركة "لا رجل" فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء ومنهم الأخفش والمازني والمبرد والفارسي، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب، ونسب ذلك إلى سيبويه، والقائلون أنها حركة بناء جمهورهم، على أن "لا" عاملة في الاسم ، وإن كان مبنيًا فهو في موضع نصب، وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئًا بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى "من" لا لتركيبه مع "لا" إذ الأصل لا من رجل، وإن كان مثنى أو مجموعًا بالواو والنون فالقائلون بأن حركة "لا رجل" بناء يقول: يبني على ما ينصب به، وهو الياء فتقول: لا ابنين لك، ولا بنين لك، وذهب المبرد إلى أن هذين معربان فلا يجيز في نعتهما إلا النصب على اللفظ والرفع على الموضع"[١١٤٦].

ويتبين من هذا النص أن الرماني والفارسي كلاهما اختلفا في حكم حركة اسم "لا" العاملة عمل "إن"، وأن الفارسي –في هذه المسألة– بصري موافق للجمهور؛ لأنه يميل إلى التأويل أكثر من الرماني الذي خالف الجمهور ووافق الكوفيين، لأن ما لا يحتاج إلى تأويل لا يؤول عنده.

التعدي من صيغة أفعل:

قد يتفق الرماني والفارسي في مخالفة سيبويه، ولكنهما يختلفان في عرض مسألة الخلاف والتوجيه.

فقد ذكر أبو حيان الأندلسي رأي الرماني والفارسي في حكم التعجب من صيغة "أفعل" وموقفهما من مذهب سيبويه فقال: "إن كان متعديا رددته إلى غير المتعدي، ثم نقلته بالهمزة التي للتعجب فصيرته متعديا، وصفة الرد أن ترده إلى

(1146) ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٤، وما بعدها.

باب "فَعُل" اللازم، فترد جَهْل إلى جَهُلَ، وبَرْد إلى بَرُدَ، ثم تدخل الهمزة، فتقــول: ما أجهل الرجل، وما أبرد الماء، كذا حكي الرماني(١١٤٧).

وقال الفارسي: إن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله، فيصير بذلك بمنزلــة ما كان غريزة، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متعد"(١١٤٨).

فجعل الفارسي زوال التعدي عنه بوقوعه في هذا الباب دون أن ينقــل مــن صيغة إلى غيرها كما فعل الرماني.

ومذهب سيبويه أن التعجب مما فعله "أفعل" مستمر جائز وقد نص على ذلك، وقال: وبناؤه أبدًا من "فَعَلَ" و "فَعِل" و "فَعُلَ" و "أفعَل" ثم وضح ذلــك فقــال: وإن كان من حسن وكروم وأعطى، ونبه على ذلك في آخر الكتاب في باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله. ومما يشهد لذلك أنه قد جاء عنهم ما أعطاه، وما آتاه، وما أولاه، وما أيسره، وما أعدمه، وما أسنه، وما أوحش الدار، وما أمتعه، وما أسرفه، ومــا أفرط جهله، وهو من أيسر، وأعدم وأسن، وأوحشت، وأمتع، وأسرف، وأفــرط، وأشباه هذا كثر"(١١٤٩).

الخبر المفرد الجامد هل يتحمل الضمير أم لا؟

قال ابن الأنباري: "أما الاسم غير الصفة فنحو زيد أخوك، وعمرو غلام: فــ "زيد" مبتدأ، و "أخوك خبره، وكذلك، و "عمرو" مبتدأ، و"غلامك" خبره، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قال علي ابن عيسى الرماني من البصريين" (١١٥٠).

وزعم الكسائي أنه يتحمله (١١٥١).

(1147) تذكرة النحاة ٤٦٧.

(1148) السابق ٤٦٨.

(1149) السابق نفسه.

(1150) أسرار العربية ٧٢. وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ٧٠٤.

(1151) الهمع ١/ ٣١٢.

وقد فصل البصريون فقالوا: "إما أن يكون الجامد متضمنًا معنى المشتق أو لا. فإن تضمن معناه نحو: "زيد أسد" أي شجاع يحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير"(١١٥٢).

ومما سبق يتضح أن الرماني خالف سيبويه وجمهور البصريين ووافق الكسائي والكوفيين.

أما الفارسي فقد خالف الكسائي والكوفيين ووافق سيبويه وجمهور البصريين، فقد قسم الخبر المفرد إلى ضربين فقال: "فالمفرد على ضربين: أحدهما اسم لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ والآخر ما احتمل ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ وإعرابه إذا كان مفردًا رفع. فالأول: كقولنا: بكر غلامك، وعبد الله أخوك، وهند أم عمرو. والثاني ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (١١٥٣). ذلك نحو: عبد الله ذاهب وبكر ضارب، وعمرو كريم، وهند حسنة.

فالمفرد عند الفارسي ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون اسمًا محضًا غير صفة كأخوك، وغلامك، وأم عمرو، وزيد، وعمرو، تقول: زيد أخوك فيكون زيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكذا بكر غلامك، وليس ذلك بصفة، وإذا كان عاريا من الوصفية كان خاليًا من الضمير.

والقسم الثاني: وهو ما كان صفة نحو: ضارب وحسن، وشديد، وكريم، فهذه الأسماء إذا كانت أخبارا كان فيها ضمير يعود إلى المبتدأ (١١٥٤).

وقال ابن هشام: والخبر المفرد: إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: هذا زيد إلا أنه أول بالمشتق نحو: زيد أسد. إذا أريد به شجاع، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: "زيد قائم"(١١٥٥).

وبعد هذا الاختلاف بين الرماني والفارسي يبقى لنا سؤال أي الرأيين صحيح وأيهما فاسد.

(1152) **شرح ابن عقيل ١/ ١٦٧**

(1153) **الإيضاح ٣٧.**

(1154) **انظر المقتصد ١/ ٢٥٨ وما بعدها.**

(1155) **أوضح المسالك ١/ ١٥٨.**

ذهب ابن الأنباري إلى أن رأي البصريين "هو الصحيح؛ لأن هذه الأسـماء محضة والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر"(١١٥٦).

أما العكبري فقد حكم على رأي الرماني والكوفيين بأنه فاسد فقال: "فإن لـم يكن الخبر مفردًا مشتقا لم يكن فيه ضمير، وقال الرماني والكوفيون فيه ضـمير. وما قالوا فاسد لثلاثة أوجه: أحدها: أن قولك: هذا زيد، مبتدأ وخبر، فـ"زيـد" لا يصح تحمله الضمير، كما يعمل في الظاهر، والثاني: أنه لا يقع صفة، فلم يكن فيه ضمير، والثالث: أنه قد يخالف المبتدأ في العدد كقولك: زيـد العمـران أخـواه، والضمير أبدًا يكون على وفق المظهر وليس كذلك الفاعل(١١٥٧).

أما السيوطي فقد علق على رأي الرماني والكوفيين بأنه "دعـوى لا دليـل عليها" (١١٥٨).

والراجح رأي البصريين ومن تبعهم كالفارسي والجرجاني وابـن الأنبـاري والعكبري وابن مالك وابن هشام وغيرهم وذلك لما سبق من الأدلة، ولأن الأسماء المحضة لا تحتمل الضمير وإنما يتحمل الضمير من الأسماء ما كان بمنزلة الفعل، أو منضمًا لمعناه (١١٥٩).

زمان المضارع:

اختلف النحويون في زمان المضارع إلى خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة(١١٦٠)، قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه ينوي أن يقوم غدًا.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكـر أن يكـون للحـال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حـروف الفعـل

(1156) **أسرار العربية ٧٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ٧٠٤.**

(1157) **اللباب في علل الإعراب والبناء١/ ١٣٦ وما بعدها وانظر الإنصاف ١/ ٥٥،والمقتضـب ٤/ ١٢٠، ١٣٣**

(1158) **الهمع ١/ ٣١٢.**

(1159) **المقتصد ١/ ٢٥٨.**

(1160) **سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المكي ت(٥٢٨ هـ) انظر : هدية العارفين ١/ ٣٩٨ وإنباه الرواة : ٤/ ١١٣**

صار ماضيا، وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما، حقيقة فيكون مشتركًا بينهما؛ لأن إطلاقه على كل منهما، لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي.

والرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي وابن أبي ركب (١١٦١).

الخامس: عكسه، (أي حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال) وعليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالا، ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال"(١١٦٢).

فرأي الفارسي أن زمان المضارع: "حقيقة في الحال، مجازًا في الاستقبال" ورجح هذا الرأي السيوطي فقال: "هو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال. ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية، والجمع (١١٦٣)، والتأنيث.

سأل الرماني عن دلالة الفعل المضارع وعن الخلاف فيه فقال: "ما دلالة يفعل؟ وما الخلاف فيه؟ "(١١٦٤).

ثم ذكر الجواب فقال: "ودلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين.

وهي للحاضر خاصة في موضعها، كما أن صيغة العموم لمعنى العموم خاصة إلا أن تصحبها قرينة، فتخرج إلى الخصوص، فكذلك (يفعل) في مذهب ابن السراج، وكان يستدل على ذلك بأشياء منها: أن القائل إذا أطلق لفظة (يفعل)

(1161) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني ، أبو ذر النحوي ت (٦٠٤ هـ) انظر ترجمته –هداية العارفين ٢/ ٤٦٥– ٤٦٦.

(1162) الهمع ١/ ٣١، ٣٢.

(1163) الهمع ١/ ٣١.

(1164) الشرح ١/ ١٢٢ "الرسالة".

لم يفهم منها إلا معنى أن الفعل قد قصد إلى أن ينقسم بقسمة الزمان، وقسمة الزمان على ثلاثة أوجه: ماض، وحاضر، ومستقبل، فكذلك الفعل.

ومنها أن عناية الناس بوضع الأسماء والعلامات للكائن الموجود أشد من عنايتهم بما لم يكن. بدليل: أنهم يُسَمَّون الولد إذا كان. ولا يسمونه قبل أن يكون. فلا يجوز -على هذا- أن يضعوا علامة لما تقضي، ولما لم يكن، ولم يضعوا علامة للكائن الموجود [1165].

وأيد الرماني مذهب ابن السراج فقال: "وهذا المذهب هو الذي أختاره، لما بينا من العلل و (يفعل) على مذهب ابن السراج إذا أريد به الحاضر، لم يحتج إلى قرينة، وعلى مذهب غيره يحتاج إلى قرينة، بأن يقال: هو يفعل الآن، أو في هذا الوقت، أو الساعة، وما أشبه ذلك[1166].

والرماني في هذا الاختيار موافق لابن السراج، ومخالف لسيبويه وهو أن زمان المضارع صالح للحاضر والاستقبال، وهو رأي الجمهور وكثير من النحويين.

مما سبق يتضح الآتي:

١-أن الفارسي خالف أستاذيه الزجاج وابن السراج في الدلالة على زمان المضارع، كما خالفه سيبويه وجمهور النحويين أيضا في ذلك. وانفرد برأي خاص به في التعبير عن زمان المضارع.

٢-أن الرماني قد وافق رأي أستاذيه ابن السراج والزجاج في الدلالة على زمان المضارع، وخالف سيبويه وجمهور النحويين.

ويفهم من هذا الآتي:

١-أن الفارسي اجتهد في هذه المسألة برأيه، ولعله فعل ذلك إما لعدم اقتناعه بهذه الآراء، وإما لأنه وجد عليها مآخذ. أما الرماني فقد أخذ بالتقليد فاعتمد على رأي ابن السراج في الدلالة على زمان المضارع، ولعله فعل ذلك لاقتناعه بعلل ابن السراج وأدلته في ذلك، ومن ثم فالرماني تقليدي والفارسي اجتهادي في هذه

[1165] **السابق** ١/ ١٢٨.

[1166] **السابق** ١/ ١٢٩.

المسألة.كما أن الرماني متأثر في ذلك بسابقيه ولا سيما شيوخه أما الفارسي فلـــم يتأثر بسابقيه.

٢-أن الفارسي له تأثير كبير في الخالفين سواء من حيث الإتباع مثـــل ابـــن أبي ركب والسيوطي وغيرهما أو بالتقليد في التفرد في الآراء كابن الطراوة الذي كثيرًا ما يعارض الفارسي ويحاول أن يكون لنفسه رأيًا مستقلا كما فعل الفارســـي [١١٦٧].

[1167]) لابن الطراوة كتاب أطلق عليه (الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي فـــي النحـــو) انظر هداية العارفين ٣٩٨/١. وله كتاب مطبوع اسمه (رسالة الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت ، ط ٢، ١٩٩٦ م.

مجيء "كي" حرف جر:

ذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكـــون حرف خفض. وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تأتي حرف خفض"(١١٦٨).

قال الرماني: "واختلفوا في "كيمه" فذهب سيبويه (١١٦٩) إلى أن بعض العرب يجعلها بمنزلة "لمه" ويجب على قوله: أن تضمر بعدها "أن" كما تضمر بعد الـــلام إلا أنه ظهر أن "أن" لا تظهر بعد "كي" بإجماع، وتظهر بعد اللام. وخالفـــه ابـــن السراج (١١٧٠) في ذلك فذهب إلى أنه لا يضمر بعدها "أن" وإنما تنصب الفعل بحق الأصل عند الجميع؛ إلا أن الذي قال: "كيمه" شبهها بـــ "لمه" من جهـــة الغـــرض الذي تكون كل واحدة منهما له؛ إذا قلت: جئتك لتفعل، وكي تفعل فالمعنى متفق.

ويقوي قول ابن السراج أنه لو كانت بمنزلة اللام لجاز: المال كي زيد، كما يجوز: المال لزيد. فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع الـــلام فلما امتنع ذلك دل على الشبه في موضع مخصوص.

ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى. ويقوي مذهب ابن السراج دخـــول اللام عليها في قولك: جئتك لكي تفعل كذا. وذلك لأنها شبهت بـــ "أن" من جهـــة موافقة المعنى في قولك: لأن تفعل ولكي تفعل.."(١١٧١).

وقال الفارسي: "كي" حرف يكون على وجهين، يكون ناصبا للفعل بنفســـه، كما تنصبه "أن" ويكون الفعل منتصبا بعده بإضمار "أن".

فأما الموضع الذي نصب الفعل فيه بنفسه لا بإضمار حرف، فهو أن يكـــون في لغة من يدخل عليها لام الجر فيقول: جئتك لكي تفعل.. وأما الموضـــع الـــذي يكون الفعل فيه منتصبًا بعده بإضمار "أن" فهو أن يكون في لغة من يدخلها علـــى الاسم نحو "كيمه" كما تقول: "لمه" فـــ "ما" التي للاستفهام في موضع جر بـــ "كي" كما أنه في "لمه" في موضع جر باللام، ومعناه في هذا الوجه عندي معنى الـــلام.

(1168) **الإنصاف** ٢/ ٥٧٠.
(1169) **الكتاب** ٤٠٧/١
(1170) **الأصول** ١/ ٥٤
(1171) **الشرح** ٢/ ١٦٤

وفي الوجه الأول: معناه معنى "أن" ولا يجوز أن يكون معناه الـــلام هنـــاك، لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد بعد وجوده والفعل بعد "كي" في الوجه الذي "كي" فيه بمعنى اللام، وعاملة في الاسم منتصب بإضمار "أن" كما أنه بعد الـــلام "وحتـــى" منتصب بإضماره"[١١٧٢].

ومما سبق يتضح أن الرماني يرى أن "كي" تنصب الفعل بنفسها، ولا يجوز أن تكون حرف جر، ثم ردَّ على من قال: بأنها حرف جر بمعنى اللام بالآتي:

١- أن "أنْ" لا تظهر بعد "كي" بإجماع الآراء، وتظهر بعد اللام.

٢-أن "كي" تشبه اللام في المعنى وهو التعليل، لا تشبهها فـــي العمـــل؛ لأن "كي" تنصب الفعل بنفسها، فلا يجوز إظهار "أن" بعدها، أما اللام فإنهـــا تنصـــب الفعل بإضمار "أن" بعدها ولا يجوز إظهار "أن" بعد اللام.

٣-لو كانت "كي" بمنزلة اللام، لجاز: المال كي زيد، كما يجوز: المال لزيد؛ فتدخل اللام على الأسماء الظاهرة المتمكنة وتقع مواقع اللام، فلما امتنع ذلـــك دل على أن الشبه في موضع مخصوص.

٤-"كي" لا تكون حرف جر بمعنى اللام؛ حيث إن اللام قد تدخل عليها نحو: لكي تفعل، ولا يجوز اجتماع حرفين بمعنى واحد.

ومن ثم "كي" عند الرماني "تنصب بنفسها إلا على مذهب من قـــال: "كيمـــه" فإنها على المذهب جارة، وحروف الجر مختصة بالأسماء، ولكن يضـــمر بعـــدها "أن" (عندهم)[١١٧٣]؛لتكون مع الفعل مصدرًا، والمصدر اسم فتكون داخلـــة علـــى الاسم كما كان ذلك في لام "كي" ولام الجحد، ومعناهما في كلا الـــوجهين العلـــة؛ وذلك أن ما قبلها علة لما بعدها"[١١٧٤].

[1172]) **البغداديات ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، وانظر الإيضاح٣١٠.**

[1173]) **ما بين القوسين زيادة من عندي، لأن الفعل عند الرماني منصوب بحق الأصـــل فـــي "كـــي" الناصبة بنفسها.**

[1174]) **معاني الحروف للرماني ١٠٠.**

أما الفارسي فقد أجاز أن تأتي "كي" حرف جر بمعنى اللام، وينصب الفعل بعدها بإضمار "أن" ودليله على ذلك، ما ورد من مجيء "كي" بعدها اسم ففعل منصوب، وقاسها على "حتى" التي تنصب الفعل بعدها بإضمار "أن".

فالرماني في هذه المسألة موافق للكوفيين وابن السراج مخالف لأصحابه البصريين وسيبويه لقوة أدلة ابن السراج والكوفيين من وجهة نظره، أما الفارسي فهو موافق للبصريين وسيبويه ومخالف لشيخه ابن السراج والكوفيين، وربما رجح الفارسي رأي سيبويه والبصريين لاعتمادهم على السماع والقياس في استدلالهم [١١٧٥].

ويمكن تفسير هذا الخلاف بأن النصوص العربية الأصيلة التي وردت مخالفة للقاعدة التي وضعها النحويون، والتي تنص على أن "كي" إذا كان بعدها فعل مضارع فإنه ينصب بها، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل بالاسم أو بحرف الجر . ثم وردت هذه النصوص التي أثبتت عكس ما يقعدون فوقف النحويون أمامها، فلم يجدوا إلا طريقا واحدة لتفسيرها وهي التأويل، ثم اختلفوا في هذا التأويل ، فذهب البصريون إلى أن كي لو جاء بعدها اسم تابعه فعل منصوب فإن "كي" هنا تكون بمعنى لام التعليل، ويكون الفعل منصوبا بإضمار "أن" بعدها.

لكن هذا التأويل لم يرض عنه الكوفيون ولا ابن السراج فذهبوا إلى أن الفعل هنا لا ينصب بإضمار أن وإنما ينصب بحق الأصل الذي كانت عليه "كي" قبل دخولها على الاسم.

عامل الرفع في المبتدأ:

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر إلى ما يأتي:

١-منهم من قال: يرفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ، وهو مذهب سيبويه [١١٧٦].

([1175]) انظر في هذه المسألة: الهمع ٢/ ٢٨٩ والإنصاف ٢/ ٥٧٠ وأوضح المسالك ٤/ ٦٧، المغني ١/ ٢٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦، شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٣، وتصريح الشيخ خالد الأزهري ١/ ١٧٩، ٣/ ٢٣٦، شرح الأشموني ٣/ ١٨٢- ١٨٨.

([1176]) الكتاب ٨/ ٣٥

٢-ومنهم من قال: رفع المبتدأ والخبر بالابتـــداء وهـو قـول ابن السراج[١١٧٧] والرماني [١١٧٨].

٣-ومنهم من قال: "رفع بتجردهما للإسناد. وهو مذهب الجرمي وكثير من البصريين"[١١٧٩].

٤-وقيل: رفع بالابتداء المبتدأ أو بهما الخبر أي بالابتداء والمبتدأ وهو مذهب أبي إسحاق [١١٨٠].

٥-وقيل ترافعا: أي المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المتبدأ. هذا مروي عن الكوفيين [١١٨١].

يقول الرماني: "الابتداء يعمل الرفع في شيئين: المبتدأ والخبر الذي هو هو؛ لأنه يجب في كل منهما أنه معتمد الكلام، فالمبتدأ معتمد البيـان والخبـر معتمـد الفائدة، والرفع علامة في "الاسم المعتمد للكلام" [١١٨٢] وقال أيضا: "الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ. ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ؛ لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه. فالجملة لا يعمل فيها بالابتداء؛ لأنه قد عمل بعضها في بعض، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخـر، وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء؛ لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل، وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء" [١١٨٣].

وردّ السيوطي مذهب الرماني فقال: "ورُدّ بأن أقوى العوامل وهو الفعـل لا يعمل رفعين، فالمعنوي أولى [١١٨٤].

(1177) **الأصول ١/ ١٦٣ وانظر شفاء العليل ١/ ٢٧٢.**

(1178) **انظر الإنصاف١/ ٤٩.**

(1179) **شفاء العليل ١/٢٧٢.**

(1180) **انظر الإنصاف ١/ ٤٤ وأسرار العربية ٦٨.**

(1181) **شفاء العليل ١/ ٢٧٢.**

(1182) **الشرح ١/ ٣١١.**

(1183) **الشرح ٢/ ١/ ١٣٧.**

(1184) **الهمع ١/ ٣١١.**

بعد أن عرف الفارسي الابتداء والمبتدأ تعرض لعامل الرفع في المبتدأ فقال: "زيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة من نحو :إنَّ، وكان، وظننت، وإسناد الانطلاق، والذهاب نحو ذلك إليه" (١١٨٥).

ونسب ابن الأنباري هذا المذهب إلى سيبويه قال: فمذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية" (١١٨٦).

فقد اختلف الرماني والفارسي في عامل الرفع في المبتدأ. حيث ذهب الرماني إلى أنه الابتداء وذهب الفارسي إلى أنه التعري من العوامل الظاهرة.

وقيل إن سيبويه له رأيان أحدهما أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ أو المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، والآخر أن عامل الرفع في المبتدأ هو التعري من العوامل اللفظية، وتبعه في الرأي الآخر الفارسي، أما الرماني فقد خالف سيبويه في كلا المذهبين. وتبع الأخفش وابن السراج في أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

ويفهم من هذا أن لكل من الرماني والفارسي شخصيته النحوية المستقلة، وأن لكل منهما منهجه وأصوله التي يعتمد عليها في ترجيح الآراء والأخذ بما يراه صوابا، وفقا لما يعتمد عليه من أدلة.

(1185) **الإيضاح ٢٩. وانظر المقتصد ١/ ٢١٣.**

(1186) **أسرار العربية ١٦٨.**

شروط عمل "لا" النافية" للجنس عمل "إن":

وضع النحاة لعمل "لا" النافية عمل "إن" شروطا منها [1187]:

ألا يفصل بين "لا" والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة "إن" نحو (لا فيها غول) [1188].

ولم يعتد الرماني بهذا الشرط وانفرد بإعمال "لا" عمل "إن" مع وجود الفاصل فجوز بقاء النصب وحكى"لا كذلك رجلا" و "لا كزيد رجلا" و "لا كالعشية زائرًا"[1189].

أما الفارسي فقد خالف الرماني ووافق جمهور البصريين فلم يجز إلا الرفع فقال: "وإذا قلت: "لا فيها رجل ولا غلام" فإذا فصلت بينها وبين ما عملت فيه فالأولى أن تكررها مرتين؛ لأنك بالفعل قد أزلت البناء، وإذا امتنعت من البناء رفعت وثبت النفي"[1190].

والصواب ما ذهب إليه الجمهور والفارسي، وقد أجيب عن قول الرماني: "بأن اسم "لا" في الأولين محذوف، أي لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى : لا أرى"[1191].

قال الفارسي في توجيه إعراب" لا كالعشية زائرًا ومزورًا" "نصبه؛ لأن الفعل مقدر، فكان تقديره: "لا أرى زائرًا ومزورًا له كرجل أراه العشية" فنصبه على الفعل، وحذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه، ويجوز الرفع ههنا، وهو قبيح؛ لأن الزائر ليس هو العشية"[1192].

(1187) **انظر الهمع ١/ ٤٦٦.**
(1188) **سورة الصافات آية : ٤٧.**
(1189) **الهمع ١/ ٤٦٦.**
(1190) **المنثورة ٨٨.**
(1191) **انظر الهمع ١/ ٤٦٦.**
(1192) **المنثورة ٩٥، وما بعدها.**

مسائل خلافية اتفق فيها الرماني والفارسي :

الأصل في الاشتقاق:

اختلف النحويون في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضـــرب ضربًا، وقام قيامًا، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه" (١١٩٣)

لقد تعرض الرماني والفارسي لهذا الخلاف ووافقا فيـــه رأي البصـــريين، واتفقا على أن الأصل في الاشتقاق المصدر.

قال الرماني: "والذي أخذ منه الفعل المصدر، لأنه دائر في جميع تصـــاريف الفعل، كما تدور الفضة في جميع الصيغ التي تصرف فيها، فالأصل هو المصدر، كما أن الأصل هو الفضة، ففي "ضرب" معنى "الضرب" وهو في "سيضـــرب" و "تضرب"، وليس في "الضرب" معنى واحدٍ من هذه التصاريف فالأصل المصـــدر، ومنه اشتق الفعل"(١١٩٤).

وذهب الفارسي مذهب البصريين إلى أن المصدر أصل المشتقات ودلل على ذلك بأسلوبه المختلف عن أسلوب الرماني، فقال الفارسي: "الأســـماء هـــي الأول للأفعال؛ لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنها مأخوذة منـــه أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان. والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه، لا يخص حدثًا بعينه لكنه يعـــم بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة وحكم الخاص أن يكون من العام فحكـــم الفعل إذًا أن يكون من المصدر. فهذا أحد ما يدل على هذا"(١١٩٥).

ويدلل الفارسي على أن المصدر هو أصل المشتقات والفعـــل فـــرع عليـــه فيقول: "إنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وكل ما وجد من الأفعال في اللغـــة وجـــد

(1193) **الإنصاف** ١/ ٢٣٥.

(1194) **الشرح** ١/ ١٠٨ "**رسالة**".

(1195) **البغداديات** ١٠١.

معه اسم، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل، فقد علم بهذه أوليته، وأنه أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان؛ لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدرب، وهو عليه أسهل، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات"[١١٩٦].

إذًا الرماني والفارسي متفقان في أصل الاشتقاق ومتفقان في اتباع مذهب البصريين، وإن اختلف وجه الاستدلال في ذلك عند كل منهما، فعلى الرغم من اعتمادهما على القياس. إلا أن الفارسي جاء متأثرًا بالمنطق وثقافته باللغات الأخر، أكثر من الرماني في هذه المسألة.

فاستدلال الرماني قائم على القياس التمثيلي الذي يعتمد على ربط العلاقات والصور والأشكال بعضها ببعض وعلى المشبه والمشبه به ووجه الشبه، فكان تأثره بالبلاغة أكثر من تأثره بالمنطق.

أما الفارسي فقد قام استدلاله على عدة أشكال من القياس الصوري الأرسطي الذي يعتمد على المقدمات ثم النتائج والقضايا الكلية الموجبة والقضايا الكلية السالبة، وشيء من الاستقراء الناقص.

ويتضح ذلك عندما ننظر في استدلال كل منهما.

فالرماني شبه المصدر بالفضة وشبه الفعل بالصيغ التي تصرف فيها هذه الفضة، وجعل وجه الشبه فيهما أن كلا منهما دائر في جميع التصاريف، ثم خرج بنتيجة مفادها أن الأصل في المشتقات المصدر، والأصل في جميع الصيغ التي تصنع من الفضة هي الفضة.

أما استدلال الفارسي فقد تأثر بقانون العلة الأولى التي يعتمد عليها المتكلمون، فالأسماء هي الأول للأفعال، لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، كما أن المفرد أصل المركب عند المتكلمين.

ثم يتدرج الفارسي في إثبات أصل المشتقات مستعينًا في ذلك ببعض المصطلحات المنطقية كالخاص والعام.

(1196) **التعليقة ١/ ٤٣ ــ ٤٥، وانظر البغداديات ٥٤٣ وما بعدها.**

ولم يكتف الفارسي بالمصطلحات المنطقية بل استعان بأسلوب المناطقة في إثبات الأشياء. فقال: "لا يكون فعل إلا وله فاعل" ثم ينتقل إلى قضية كلية موجبة هي:" كل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم"، وبعد ذلك ينتقل إلى الاستدلال المنعكس وهو القضية الكلية السالبة وهي: "ليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل" ثم خرج بنتيجة هي أن "الأسماء أوائل للأفعال، والمصادر أصل للمشتقات.

ثم يعود الفارسي إلى اللغة وأصولها فيأخذ باستدلال أهلها فيقول: "إن الاسم أكثر استعمالا من الفعل في العدد، وإذا كثر في العدد كثر في الاستعمال، وإذا كثر في الاستعمال خف على اللسان، وما خف على اللسان وسهل على الإنسان في النطق كان هو الأصل في اللغة، ومن ثم كان المصدر هو الأصل في المشتقات".

الميم المشددة في اللهم:

اختلف النحويون في الميم المشددة في "اللهم" أعوض من حرف النداء أم لا؟

فـ"ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في "اللهم" ليست عوضا من "يا" التي للتنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنها عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم؛ لأنه نداء"(١١٩٧) وقال الخليل: "اللهم نداء والميم ههنا بدل من "يا" فهي هنا فيما زعم آخر الكلمة بمنزلة "يا" "في أولها"(١١٩٨).

ولقد عرض الرماني والفارسي لهذا الخلاف النحوي:

يقول الرماني: "وتقول اللهم اغفر لي، فالميم فيه بدل "يا" ودليل ذلك أنه: لا يجوز إلا في النداء. وإنما زيدت الميم في آخر الاسم دون أوله لئلا يوهم ذلك أنها من أدوات النداء، وجعلت على حرفين لتشاكل ما هي عوض منه، ولم تجز زيادتها في حشو الاسم؛ لأن الزيادة في حشو الاسم توجب تغيير المعنى عما كان عليه في الأصل".

(1197) **الإنصاف** ١/ ٣٤١.
(1198) **الكتاب** ١/ ٣١٠.

ويرد الرماني على الفراء مبينا فساد مذهبه فيقول: "ومن ذهب إلى أن الأصل فيه : يا الله أُمَّنَا بخير، وهو مذهب الفراء، فإنه يفسد ذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: حذف "يا" الذي لا يجوز ذكره مع الاسم على الأصل من غير عوض. والثاني كثرة الحذف، وإذا توجه الأمر على ما يكثر فيه الحذف أو يقل، أو استوت الحال إلا من هذه الجهة. فما يقل هو الصواب. والوجه الثالث ادعاء زيادة معنى في الاسم ليس عليه دليل، فالصواب مذهب الخليل وسيبويه. وإنما زيدت الميم في هذا الاسم دون الزيادة في غيره؛ لأنه أكثر في النداء مع اختصاصه بما ليس لغيره مما لا يصلح أن يدعي به إلا الله جل وعز"[١١٩٩].

وقال الفارسي: "ذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما إلى أن الميمين في آخر الاسم عوض من حرف التنبيه الذي يلحق المنادى، نحو: يا الله، والدليل على صحة هذا القول:

أن الميمين في آخر الكلمة لا يخلو القول فيهما من أن يكون بدلا من "يا" كما ذهبا إليه، أو زيادة لحقت آخر الكلمة كما تلحق أواخر الكلم لا على وجه البدل من "يا" أو يكون المراد به "الله أُمَّ كما ذهب إليه الفراء.

فالدلالة على كونهما بدلا من "يا" أن الكلمة لا تستعمل بهذه الزيادة، إلا في النداء، كما أنها إذا لحقتها "يا" في أولها، لم تكن إلا نداءً.. كما كانت مع "يا" أنهم لم يقولوا: غفر الله زيدًا، ولا غضبت اللهم على الكافر. هذه الزيادة بمنزلة حرف التنبيه، وأنها معاقبة له، كما يتعاقب الشيئان اللذان أحدهما بدل من الآخر [١٢٠٠].

ويرد الفارسي على الفراء مبينا أن مذهبه باطل وادعاء يدفعه الاستعمال الظاهر، والقياس المستمر؛ فيقول "فأما ما يقوله الفراء من أن التقدير في ذلك: "يا الله أُمَّ" فادعاء يدفعه الأمر الظاهر، والقياس المستمر. ألا ترى أنه لو كان كذلك، لم تحذف الهمزة؛ لأن ما قبلها متحرك وتخفيف الهمزة إذا كانت كذلك، أن تجعل بين بين ولا تحذف؟

(1199) **الشرح ٢/ ١٨٤.**

(1200) **الشيرازيات ٢١٧، ٢١٨.**

يدل على ذلك أنه لو قال: يا زيد أُمَّ، ويا عمرو أُمَّ، فخفف الهمزة، فجعلها بين الواو والهمزة، ولم يحذفها فادعاؤه الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفاشي، والقياس المطرد.

ولا يحذف ما أشبه ذلك بما لم يكثر كثرة هذه الأشياء فكذلك لا ينبغي أن تحذف الهمزة من "أمَّ في قولهم: "اللهم" على قول الفراء؛ لأن "أُمَّ" لم تكثر كثرة مع هذا الاسم، لم يكثرها غيره (١٢٠١).

ويقول الفارسي: "ومما يدل على بعد ما قاله الفراء من قولهم: "اللهم" من الاستقامة أنَّ ضَمَّ "أمَّ" إلى هذا الاسم لا يخلو من أن يكون على طريق ائتلاف الكلم بعضها مع بعض للمعاني التي تقصد من غير أن جعل شيء منها مع آخر كالكلمة الواحدة، أو يكون على حد ما تضم الكلمة إلى الكلمة لتكون معها شيئًا واحدًا كضمهم "ما" إلى "لم" في "لما" و "الكاف" إلى "أنّ" في "كأن" فلو كان على حد الوجه الأول، لكان قولهم: "اللهم" كلاما قد جمع الاستعطاف والسؤال، ولو كان كذلك، لكان يجوز أن يستغنى به عن جزاء الشرط كما يستغنى إذا قال: يا الله تجاوز إن لم نعلم، فيقول: اللهم إن لم نعلم فيستغنى به عن جزاء الشرط، وفي أن ذلك ليس بكلام مستقل، كما أنه مع "يا" كلام غير مستقل دلالة على أن الميمين في آخر اللهم بمنزلة حروف النداء في أوله. ويقوي ذلك ما جاء في التنزيل من قوله: (وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ)(١٢٠٢) ومما يدل على ضم "أمَّ" إلى الاسم، لا يجوز أن يكون على حد ما يأتلف به بعض الكلم مع بعض المعاني التي يراد جواز الفصل به بين الشيئين اللذين أحدهما متعلق بالآخر وسبب له وغير أجنبي منه، وذلك نحو قولك: بك -اللهم- نرجو الفضل، وأنت -اللهم- الرازق، فلو كان المعنى فيه: "يا الله أمَّ" لم يستجيزوا؛ لأنه كان يفصل بين الشيئين المتصل أحدهما بالآخر بجملتين إحداهما النداء، والأخرى الدعاء"(١٢٠٣).

ومن هذا يتضح الآتي:

١-أن الرماني والفارسي اتفقا في أن الميم المشددة في اللهم بدل من "ياء" التي للنداء.

٢-أنهما اتفقا في متابعة المذهب البصري، ومخالفة المذهب الكوفي.

٣-أنهما اتفقا في الرد على المذهب الكوفي الذي يمثله الفراء، فكلاهما حكما على مذهب الفراء بأنه فاسد وادعاء ليس له وجه من الصحة.

(1201) **السابق ٢١٩، ٢٢١.**

(1202) **الأنفال ٣٢**

(1203) **الشيرازيات ٢٢٧ وما بعدها.**

٤-اتفقا في الاستدلال على صحة المذهب البصري وإبطال المذهب الكوفي، وأنهما اعتمدا على القياس.

ويفهم من ذلك أن المذهب البصري له تأثير جد كبيـــر فـــي آراء الرمـــاني والفارسي، وإن اختلف كل منهما في أوجه الاستدلال.

عامل الرفع في الفعل المضارع:

اختلف النحويون في عامل الرفع في الفعل المضارع فـــ "مذهب الكـــوفيين الأكثرين منهم إلى أنه لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامـــه مقـــام الاســـم"[١٢٠٤].

ذهب الرماني مذهب البصريين فقال: "الذي يجوز في عامل الرفع في الفعل المضارع أن يكون موقع الاسم الذي الاسم أحق به في الأصل؛ ليفرق بين الموقع الذي هو للاسم، وإن صلح أن يقع فيه الفعل، وبين الموقع الذي ليس للاسم أصلا، واقتضى ذلك أن يكون عاملا للرفع؛ لأن الرفع أول وموقع الاسم أول فكان أحـــق بأن يكون عامل الرفع لهذه العلة. ولا يجوز أن يكون عامل الرفع فقـــد الجـــازم والناصب؛ لضعف المنفي عن أن يكون عاملا مع أنه إذا ظهر لم يعمل الرفع فهو إذا لم يكن موجودًا أحق بأن لا يعمل الرفع"[١٢٠٥].

وذهب الفارسي مذهب الرماني في متابعته للبصريين في عامل الرفـــع فـــي الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم.

فقال : "الأفعال المضارعة أعربت، لمضـــارعتها الاســـم ومشـــابهتها لـــه، فمضارعتها الاسم أوجبت له جملة إعرابها. الذي هو الرفع، والنصب، والجـــزم. فأما الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا: مررت برجل يكتـــب،

([1204]) **الإنصاف** ٢/ ٥٥٠.

([1205]) **الشرح** ٣/ ٢/ ٩٩.

فيكتب ارتفع لوقوعه موقع كاتب. فالمعنى الذي وقعت به غيـــر المعنـــى الـــذي أعربت به"[1206].

فكل واحد من الأنحاء الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجزم عامل، كما أن لكل واحد من الرفع والنصب والجر عاملا في الأسماء، فعامل الرفع فـــي الفعـــل المضارع معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم"[1207].

ويتضح من هذا الآتي:

١-أن الرماني والفارسي يتفقان في أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم.

٢-يتفقان أيضا في موافقة مذهب البصريين ومخالفة مذهب الكوفيين.

٣-كلاهما أخذ بقياس الشبه والتعليل في الاحتجاج لما ذهب إليه، وما صح لديه.

٤-رد الرماني على الكوفيين الذين قالوا: إن عامل الرفع في الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم.

٥-فرق الفارسي بين الإعراب وعامل الإعراب.

فالمعنى الذي رفعت به الأفعال المضارعة غير المعنى الذي أعربـــت بـــه [1208] وكما يقول عبد القاهر الجرجاني: "فموجب الرفع غير موجـــب الاخـــتلاف الذي هو الإعراب على الإطلاق"[1209].

العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا":

اختلف النحويون في عامل الاسم المرفوع بعد "لولا" فـــ "ذهب الكوفيون إلى أن "لولا"ترفع الاسم بعدها نحو [1210] "لولا زيد لأكرمتك" وذهب البصريون إلـــى أنه يرتفع بالابتداء.

(1206) **الإيضاح ١٣**

(1207) **المقتصد ١/ ١٢٠ وما بعدها.**

(1208) **الإيضاح١٤.**

(1209) **المقتصد ١/ ١٢١.**

(1210) **الإنصاف ١/ ٧٠.**

وذهب الرماني والفارسي إلى مذهب البصريين فقال الرماني في "لولا": "وتكون لامتناع الشيء لوقوع غيره وذلك نحو قولك: "لولا زيد لأكرمتك، فزيد يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف أي لولا زيد بالحضرة أو عندك، وما أشبه ذلك، هذا مذهب سيبويه، وقولك: لأكرمتك جواب لولا، وليس من زيد في شيء" أي أن جواب "لولا" ليس هو الخبر، كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنه لا رابط يربطه بالمبتدأ [١٢١١].

وقال الفارسي: "ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسم الواقع بعد "لولا" في نحو "لولا زيد لذهب عمرو، فزيد رفع بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: لولا زيد حاضر أو مقيم، فـ"لولا" هذه هي التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ وذلك أن ذهاب عمرو امتنع لوجود غيره [١٢١٢].

ومن هذا يتضح اتفاق الرماني والفارسي في الآتي:

١-عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "لولا" فقد ذهب كلاهما مذهب البصريين في ذلك إلى أن الابتداء هو عامل الرفع، ليس "لولا" نفسها كما يذهب إليه الكوفيون.

٢-أن الخبر يحذف بعد "لولا" وكلاهما قدر المحذوف في ذلك.

٣-اتفقا في إفادة "لولا" امتناع وجود الشيء لوجود غيره.

٤-كلاهما وافق مذهب سيبويه كما نص على ذلك الرماني.

عامل النصب في المفعول معه:

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه.. "فذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف [١٢١٣]، وذلك نحو قولهم "استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو.وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير

(1211) **معاني الحروف ١٢٣.**

(1212) **الإيضاح ٢٩.**

(1213) **أي مخالفة ما بعدها لما قبلها انظر شرح الأشموني ٢/ ١٣٥.**

عامل، والتقدير: ولابس الخشبة وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو: "جئت معه" (١٢١٤).

وعلى الرغم من هذا الخلاف حول عامل النصب في المفعول معه إلا أن الرماني والفارسي اتفقا في هذا العامل وأخذا بمذهب البصريين.

يقول الرماني "المفعول معه اسم يتعدى إليه الفعل بتوسط الواو التي بمعنى "مع" والعامل فيه الفعل المذكور، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه"(١٢١٥).

وقول الفارسي: الاسم الذي ينتصب بأنه المفعول معه، يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف وذلك قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ" وما صنعت وأباك، فالمعنى: استوى الماءُ مع الخشبةِ" وما صنعتَ مع أبيك" (١٢١٦).

ولقد اختار الرماني والفارسي مذهب البصريين لاقتناعهما بأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ومن ثم قال الرماني: "ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه" وأنه "يتعدى إليه الفعل بتوسط الواو التي بمعنى "مع" كما أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل (١٢١٧).

(1214) **الإنصاف ١/ ٢٤٨، وانظر التصريح ١/ ٤١٥، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٠.**

(1215) **الشرح ٢/ ٨٧ "مخطوط".**

(1216) **الإيضاح ١٩٣.**

(1217) **الإنصاف ٢/ ٢٤٩ وجاء في شرح الأشموني خلافا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو شرح الأشموني ٢/ ١٣٥، وبالرجوع إلى مقتصد الجرجاني تبين أنه تبع الفارسي والرماني انظر المقتصد ١/ ٦٦١.**

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية:

اختلف النحويون في عامل النصب في الفعل المضـــارع بعـــد واو المعيـــة، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: "لا تأكل السمك وتشـــرب اللبن" منصوب على الصرف وذهب البصريون إلى أنه منصـــوب بتقـــدير، "أن" وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفســـها؛ لأنهـــا خرجت عن باب العطف [١٢١٨].

واتفق الرماني والفارسي في متابعة مذهب البصريين في هذه المسألة.

فقال الرماني: "وقد يضمر مع "الواو" "أن" وذلك نحو قولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" إذا نهيته عن الجمع بينهما"[١٢١٩].

وذهب الفارسي إلى أن "أن" تضمر بعد "الواو" موافقا في ذلـــك البصـــريين كالرماني فقال: ومن ذلك الواو إذا أردت بها نفي الاجتماع بين الشـــيئين، وذلـــك قولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"[١٢٢٠].

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

اختلف النحويون في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فـــاء الســـببية، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشـــياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام، والتمني والعرض ينتصب بالخلاف.

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار "أن" وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف [١٢٢١].

ولقد تبع الرماني والفارسي مذهب البصريين، فقال الرماني: وينتصب الفعل بعد الفاء على إضمار "أن" وذلك في ستة مواضع، ثم قال: "فأما المواضع الســـتة

([1218]) **الإنصاف ٢/ ٥٥٥.**

([1219]) **معاني الحروف ٦٢.**

([1220]) **الإيضاح ٣١٤**

([1221]) **الإنصاف ٢/ ٥٥٧.**

التي ينتصب الفعل فيها بإضمار "أن" فهي "الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والجحد، والعرض"(١٢٢٢).

وقال الفارسي: "ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره فيه وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع الفعل الواقع بعد "الفاء" إذا كانت جوابا لستة أشياء وهي: النفي والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، ويجمع ذلك كله أنه غير واجب، والواجب الخبر المثبت دون المنفي، وأعطي أمثلة على ذلك ثم قال:"فهذا الذي ينتصب بعد الفاء انتصابه بإضمار "أن"(١٢٢٣).

عامل نصب الفعل بعد "حتى":

اختلف النحويون في نصب الفعل المضارع بعد "حتى"، فذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير "أن" أي تنصب الفعل بنفسها نحو قولك: "أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: "مطلته حتى الشتاء، وسوفته حتى الصيف" وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـ"إلى" مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" الاسم بعدها مجرور بها"(١٢٢٤).

يقول الرماني: "ويضمر بعد حتى" أن" إذا دخلت على الفعل، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، والمعنى إلى أن أدخلها. وإنما احتجت إلى إضمار أن من قبل أن "حتى" من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فأضمرت "أن" لتكون مع الفعل مصدرًا إذ المصدر اسم، فتكون "حتى" داخلة على الاسم فإذا

(1222) **معاني الحروف ٤١.**

(1223) **الإيضاح٣١٢ وما بعدها.**

(1224) **الإنصاف ٢/ ٥٩٧، وانظر الهمع ٢/ ٢٩٩.**

نصبت الفعل جاز أن تقدر حتى تقدير "كي" إذا جعلت السير سببًا للدخول، وجـــاز أن تقدرها تقدير "إلى" إذا جعلت الدخول غاية سيرك[١٢٢٥].

ويقول الفارسي : "ومما ينتصب الفعل بعده "حتى" وذلك قولك: سرت حتى أدخلها بالفعل بعد حتى ينتصب بإضمار "أن" كما ينتصب بعد اللام في قولك: ما كان زيد ليفعل، بإضمار "أن" وذلك أن "حتى" هذه هي الجارة للاسم في نحو قوله عز وجل: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[١٢٢٦] كما أن اللام كذلك وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل شيئا، وإذا لم تعمل فيه والنصب يقتضي عاملا له ثبت أنه بإضمار "أن" إذ المعنى "سرت إلى دخولها فـ"أن" المضمرة " بعد حتى والفعل والفاعل جميعا في موضع جر بـ "حتى" الواقع قبله كما أن الجار والمجرور في قولك: ذهبت إلى زيد كذلك.

والفعل المنصوب الواقع بعد "حتى" على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنـــى إلى أن. والآخر أن يكون بمعنى "كي".

الأول: كقولك: سرت حتى أدخلها. فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الـــذي أدى إلى الدخول.

والثاني: كقولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء. فالمعنى: كلمته كي يـــأمر لـــي بشيء، وكذلك: أسلمت حتى أدخل الجنة"[١٢٢٧].

وبعد، فقد اتفق الرماني والفارسي في عامل النصب في الفعل الواقـــع بعـــد "حتى" على أنه يكون بإضمار أن، وتبعا في ذلك البصريين وخالفا الكوفيين الذين قالوا: إن "حتى" تعمل النصب في الفعل بنفسها وليست بإضمار "أن".

واتفقا أيضا في أن الفعل المنصوب بعد "حتى" على ضربين أحدهما: يكـــون بإضمار "أن" والآخر يكون بإضمار "كي".

واختلفا في الاسم الواقع بعد "حتى" فذهب الفارسي مذهب البصريين إلى أنه يجر بـــ "حتى" وهي هنا جارة بنفسها، وذهب الرماني مذهب الكسائي الذي يـــرى أن الاسم بعدها مجرور بإضمار "إلى".

(1225) معاني الحروف ١١٩.

(1226) سورة القدر آية: ٥.

(1227) الإيضاح٣١٥، ٣١٦.

واختلفا أيضا في الاستدلال فعلى الرغم من أنه استدلال البصـــريين إلا أن الرماني اعتمد على دليل العامل في إضمار"أن" بعد"حتى" فقال" وإنما احتجت إلى إضمار "أن" من قبل أن "حتى" من عوامل الأفعال. فأضمرت "أن" لتكون مع الفعل مصدرًا إذ المصدر اسم فتكون حتى داخلة على الاسم".

أما الفارسي فقد استدل على ذلك بالقياس ثم بدليل العامل.

فقاس نصب الفعل بعد "حتى" على نصبه بعد اللام. فقال: في قولك: ما كان زيد ليفعل بإضمار "أن".

وقال الفارسي في دليل العامل: وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل شيئا، وإذا لم تعمل فيه والنصب يقتضي عاملا له ثبت أنه بإضمار"أن".

ويفهم من ذلك أن الرماني والفارسي، وإن اتفقا في الحكـــم علـــى القضـــية النحوية فإن أوجه الاختلاف بينهما متوافرة، من حيث الاستدلال وطرق العـــرض والقضايا الفرعية المختلفة؛ وذلك لأنهما ينهلان من منبع واحد، ويتسلحان بأسلحة مختلفة.

حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف:

ذهب الكوفيون إلى أن "حاشى" في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا.

تعرض الرماني والفارسي إلى هذا الخلاف وهما متفقان على أن "حاشى" حرف وليس فعلا متبعين في ذلك مذهب البصريين.

تحدث الرماني عن "حاشى" فقال: "هي من الحروف العوامل، وعملها الجر، ومعناها الاستثناء، تقول من ذلك : ذهب القوم حاشا زيد، هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها وذلك قولك: ذهب القوم حاشا زيدًا، واستدل على ذلك بقولهم: حاشى تحاشى، وأنشد النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد (١٢٢٨)

ولا دليل في هذا ؛لأنه لم يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقًّا من الحرف. كما اشتق نحو هللت من "لا إله إلا الله" وسبحت من سبحان الله" وكبرت من "الله أكبر" والدليل على صحة قول سيبويه امتناعهم من أن يقولوا: ذهب القوم ما حاشى زيدًا كما يقولون: ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا، وذلك أن خلا وعدا فعلان والفعل "ما" يوصل به، وحاشا حرف والحرف لا يكون صلة، قال الزجاج: أصله من "الحشا"وهو الناحية.

قال الشاعر:

يقول الذي أمسى إلى الحزن أهله بأي الحشا أمسي الخليط المباين (١٢٢٩)

(1228) البيت في ديوان النابغة الذبياني ٨٢، والخزانة ٢/ ٤٤، والإنصاف ١/ ٢٧٨، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٩٨ والمغني١٤٠ ، الهمع ٢/٢١٣، مفردات الراغب ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨، شرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨ والدرر اللوامع ١/ ١٩٨ وأسرار العربية ٢٠٨، والمرتجل ١٨٩ والأصول لابن السراج ٣٥٢.

(1229) هذا البيت من قصيدة لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٤٦، ونسبت القصيدة للمعطل الهذلي وهو أحد بني سعد بن هذيل. وانظر ديوان الهذليين ٣/ ٤٥ واللسان مادة (حشا) وغير منسوب في مقاييس اللغة مادة (شوي) والمخصص مادة "حشا".

ويقال: حاشا وحاشى وحش، وفي هذا الحذف تقوية لمذهب أبي العباس؛ لأن الحروف لا تحذف منها.

وتحدث الفارسي عن الخلاف في حرفية "حاشى" وفعليتهـا. فقـال: "وأمـا" "حاشى" فأكثرهم يجر بها؛ لأنها ليست توصل بـ "ما" ألا ترى أنك لا تقول: "ما حاشى" كما تقول "ما خلا" وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تنصب بها، ومنهم من ينصب بها، ويقول: هي فعل؛ لأنه جاء.

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

ويقولون :حاشى لله، وحاش لله، فحذفوا. والحذف لا يقع إلا في الأسماء وفي الأفعال، ولا يقع في الحروف، فلذلك جاز النصب"[١٢٣٠].

وقال الفارسي: "وأما الحروف فحاشا، وهو حرف فيه معنى الاستثناء تقول: أتاني القوم حاشا زيد. فموضع الجار والمجرور نصب"[١٢٣١].

وبعد استعراض قولي الرماني والفارسي في الخلاف في حاشا التي للاستثناء أحرف أو فعل؟ تبين أنهما اتفقا فيما يأتي:

١-حرفية "حاشا" وأنها بمعنى الاستثناء.

٢-اتباعهما لمذهب البصريين.

٣-الاتفاق في الاستدلال من السماع والقياس.

واختلفا في التي:

١-حدد الرماني طرفي الخلاف بأنه بين سيبويه وأبي العباس المبـرد أمـا الفارسي فقال: "أكثرهم يجربها... ومنهم من ينصب" فلم يحدد طرفي الخلاف كما فعل الرماني، وربما فعل ذلك الفارسي لشهرتها.

٢-الرماني رجح رأي سيبويه وعلل لذلك، وكان مهذبًا في مناقشته للمبـرد. فقال: والدليل على صحة قول سيبويه امتناعهم من أن يقولوا: ذهـب القـوم مـا حاشى زيدًا.. ويقال: حاشا وحاش وحشا وحش، وفي هذا الحذف تقويـة لمـذهب

([1230]) **المسائل المنثورة** ٦٧.

([1231]) **الإيضاح** ٢١٠.

أبي العباس؛ لأن الحروف لا تحذف منها، أما الفارسي فقوله يحتمل جواز كونهـا حرفًا، أو فعلا إلا أنه نص على حرفيتها في كتابه "الإيضاح".

٣- أن الرماني نسب الشاهد إلى قائله ولم يفعل. ذلك الفارسي.

٤-الرماني لم يسلم باستدلال أبي العباس بقول النابغة:

... ولا أحاشى من الأقوام من أحد.

ونفي أن يكون هذا دليلا على فعلية "حاشى" وعلل لذلك؛ لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقًا من الحرف.. أما الفارسي فقد سلم به بل حكم بـه علـى جـواز النصب.

ومن ثم فإن الرماني في مناقشته لمشكلات الخلاف النحوي دقيق في أحكامه، واستدلاله، حريص على نسبة الآراء لأصحابها والشواهد لقائليها؛ يقلب الأمور في ذهنه حتى يستقر لديه الرأي الصواب، وهو متأثر في كل ذلك بثقافته الفلسفية. أما الفارسي فهو متساهل في عرضه لمشكلات الخلاف وهذا يتناسـب مـع منهجـه التعليمي، فلا يميل إلى الجدل وإثارة الخلافات.

العطف بـ "لا" بعد (غير) التي للاستثناء:

إذا كانت "غير" استثناء، ففي العطف بعدها بـ "لا" خلاف، ذهـب الفـراء وثعلب إلى أنه لا يجوز، فلا تقول: جاء في القوم غير زيد، ولا عمرو كما تقول: جاءني القوم إلا زيدًا ولا عمرًا، وذهب أبو عبيدة والأخفش والزجاج وابن السراج والفارسي والرماني إلى جواز ذلك على زيادة "لا" أو على الحمل على المعنى؛ إذ المعنى في قام القوم إلا زيدًا، قام القوم لا زيد، كما تقول: أنت غيـر القـائم ولا القاعد [١٢٣٢].

فقد اتفق الرماني والفارس في متابعة البصـريين أبـي عبيـدة والأخفـش والزجاج وابن السراج، ومخالفة الكوفيين (الفراء وثعلب) في جواز العطف بـ "لا" بعد "غير" على زيادة "لا" أو على الحمل على المعنى.

النسب إلى الرباعي الساكن ثانيه:

([1232]) **ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٣٢٤.**

قال أبو حيان الأندلسي: " الذي يقتضيه النظر أن ينسب إلى دهليز على لفظه من غير تغيير، أو على أربع متحركات نحو جُنَدِل ، وعُجلط، وضَلَضِلة فعلى لفظه، أو ساكنا ثانيا، كتغلب ومغرب ويثرب بالكسر وسمع بالفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي، يثربي، والفتح عند الخليل وسيبويه شاذ، وعند المبرد وابن السراج والفارسي والرماني والصيمري جائز مطرد"[(١٢٣٣)] .

فالرماني والفارسي اتفقا – في هذه المسألة– في مخالفة الخليل وسيبويه، ومتابعة المبرد وابن السراج، وقالا: يفتح الثالث في النسب من تغلب ومغرب ويثرب وهو جائز مطرد".

نعم وبئس:

اختلف النحويون في فعلية "نعم وبئس" وفي اسميتهما. فـ "ذهب الكوفيون إلى أن "نعم وبئس" اسمان مبتدآن.

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان، لا يتصرفان وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين" [(١٢٣٤)].

وقال الرماني: "ولا يجوز أن تتصرف "نعم وبئس" لتضمنها ما ليس لها في أصلها من أن القائل مادح أو ذام. وهي على لفظ الماضي؛ لأن المدح إنما يكون بما قد وقع من فعل الممدوح، وكذلك الذم يكون بما وقع من فعل المذموم. وهي فعل؛ لأنه يضمر فيها، ولا يضمر إلا في الفعل"[(١٢٣٥)].

وقال الفارسي: "نعم وبئس فعلان ماضيان"[(١٢٣٦)].

فالرماني والفارسي ذهبا مذهب البصريين. في أن "نعم وبئس" فعلان ماضيان، لا يتصرفان، وجاء قول الرماني معتمدًا على التعليل والتأويل.

وخلا كلام الفارسي من ذلك.

ويفهم من ذلك أنهما متفقان في متابعة البصريين ومخالفة الكوفيين.

([1233]) **السابق ١/ ٢٨٥.**

([1234]) **الهمع ٣/ ١٧، وانظر في هذه المسألة. شرح الرضي ٢/ ٢٩٢، وما بعدها، وأسرار العربية: ٤١ وشرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢٧.**

([1235]) **الشرح ١/ ٢/ ١٦٦.**

([1236]) **الإيضاح ٨١.**

إذا دخلت " لا" النافية على المعرفة بطل عملها:

اتفق الرماني والفارسي في أن "لا" النافية لا تدخل إلا على النكرة لكي تعمل عمل "إن" فإذا دخلت على المعرفة فإنهما متفقان أيضا في عدم إعمالها.

قال الرماني: "فإن دخلت "لا" على معرفة كررتها ولم تعمل "لا" شيئًا وذلك نحو قولك: لا زيد عندك ولا عمرو ولا عبد الله ولا جعفر [١٢٣٧]" وقال: "وإذا جعلت "لا" جوابا لـ "هل" رفعت فقلت: لا رجل عندك" [١٢٣٨].

وقال الفارسي: "إذا كان بعد "لا" معرفة ارتفعت المعرفة بالابتداء، وهو قولك: "لا أبوك" فيرتفع بالابتداء ويكون خبره مضمرًا، وتكون (لا) جوابًا كأنه قال: هل أبي؟ فقال: "لا أبوك" فنفي أن يكون أبوه"[١٢٣٩].

والرماني والفارسي في هذه المسألة يتفقان أيضا في متابعتهما المذهب البصري.

([1237]) **معاني الحروف** ٨٣.

([1238]) **السابق** ٨٢.

([1239]) **المنثورة** ٨٩.

اسم "لا" المفرد النكرة معرب أو مبنى؟ :

اختلف النحويون في اسم "لا" المفرد النكرة معرب أو مبنى؟

فـ "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ "لا" معرب منصوب بها نحو: "لا رجل في الدار" وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح" [١٢٤٠].

وتحدث الرماني عن "لا" النافية فقال: "عملها في النكرات وذلك إذا كانت جوابا لـ "هل من" وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر بمنزلة "إن" ؛ لأنها تقتضيها، يدلك على ذلك ما حكى يونس من قولهم. لا أحد أفضل منك. إلا أنها مبنية مع ما بعدها؛ وذلك أنها جواب لـ "من" قال: هل من أحد وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا من أحد إلا أنهم حذفوا "من" وضمنوا الكلام معناها، فوجب البناء؛ لتضمن معنى الحرف، وهكذا كل شيء يتضمن معنى الحرف يجب له البناء. تقول في ذلك: "لا رجل عندك، فـ "لا" وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء" [١٢٤١].

وقال الفارسي: "والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة، كما كان البناء على الضم مطردًا في الأسماء المناداة المفردة المعرفة وذلك نحو: لا رجل في الدار، ولا غلام عند زيد"[١٢٤٢].

وقال الفارسي أيضًا: "اعلم أن "لا" تنصب بها النكرة وفي موضعها وجهان: فأحدهما: أنك إذا قلت "لا رجل" كان هذا نفيا لا إيجاب له، وإذا كان نفيا لا إيجاب له خولف به سائر النفي فبني والثاني: أنه جواب لقولك: هل من رجل؟ فلما كان الجواب يثنى قد عمل فيه حرف وجب أن يكون مما عمل فيه الحرف. ولا تدخل على المبتدأ فتعمل فيه النصب كما تعمل "إن" في المبتدأ [١٢٤٣].

وفيما ذكر الرماني والفارسي دلالات تبين أوجه اتفاقهما في هذه

([1240]) **الإنصاف** ١/ ٣٦٦.

([1241]) **معاني الحروف** ٨١.

([1242]) **الإيضاح** ٢٣٩.

([1243]) **المنثورة** ٨٤.

القضية منها:

١-أنهما يتفقان في موجب بناء اسم "لا" النافية المفرد النكرة، ويذهبان في ذلك إلى موافقة المذهب البصري؛ بأنه مبني على الفتح في محل نصب.

٢-اتفقا في القياس فكلاهما قاس عملها على عمل "إنَّ".

٣-قاس الفارسي بناء اسمها على بناء المنادى المفرد.

٤-علل لرماني لبناء اسم "لا" النافية "أنها جواب لمن قال: "هل من أحد؟" واتفق معه الفارسي في هذا التعليل فقال: "فلما كان الجواب شيء قد عمل فيه حرف وجب أن يكون مما عمل فيه الحرف".

ويفهم من هذا أن الرماني والفارسي قد اتفقا في المنهج وفي المذهب؛ فقد اعتمد كل منهما على القياس والتعليل في هذه القضية، كما أنهما تبعا مذهب البصريين [١٢٤٤].

([1244]) **وقد نقل السيوطي في الهمع ١/ ٤٦٧. أن الرماني أخذ بمذهب الكوفيين فقال: "إذا كان اسم لا مفردًا، أي غير مضاف ولا شبيهه ركب معها وبني. على هذا مذهب أكثر البصريين. وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضا، وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء" وما نقله السيوطي عن الرماني غير صحيح ويدل على ذلك ما ذكره الرماني من بنائه ومتابعة البصريين في ذلك.**

ما انفرد به الرماني و ما انفرد به الفارسي:

ثمة مسائل نحوية انفرد بها الرماني وأُخرَ انفرد بها الفارسي.. وخالفا فيها النحاة، وربما حدث ذلك نظرًا لرؤية نحوية تحققت لدى كليهما، وأدلة صحت عندهما.

وسأعرض فيما يأتي لبعض هذه المسائل التي انفرد بها كل منهما، ومناقشتهما؛ للوقوف على مدى صحة هذه الآراء، ومدى قربها أو بعدها عن الواقع النحوي المعهود، وذلك من خلال التعرض لموقف المتأخرين من آراء الرماني وآراء الفارسي.

ما انفــرد به الرمانـــي:

عامل الرفع في الخبر:

اختلف النحويون في عامل الرفع في الخبر: فذهب سيبويه إلـــى أن عامــل الرفع في الخبر هو المبتدأ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى انه الابتداء، وذهــب آخرون إلى أنه المبتدأ أو الابتداء"[١٢٤٥].

أما الرماني فقد وافق الأخفش وابن السراج في أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ ثم انفرد عن جمهور النحاة فقيد عمل هذا العامل بالخبر المفرد ولم يجعلــه مطلقا في جميع أنواع الخبر.

يدل على ذلك قوله: "الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ"[١٢٤٦] وقوله أيضًا: "والابتداء يعمل في الرفع في شيئين: المبتدأ، والخبر الذي هوهو؛ لأنه يجب في كل واحد منهما أنه معتمد الكلام. فالمبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة – والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكـــلام" [١٢٤٧] فالابتـــداء يعمل الرفع في الخبر المفرد فقط عند الرماني.

أما إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة كالظرف والجـــار والمجـــرور فـــإن الرماني يخالف سيبويه والأخفش، وابن السراج والجمهور [١٢٤٨]، وينفرد بمذهب خاص به إذ يرى هذا النوع من الخبر مستغنيا عن العامل يدل على ذلك قوله: "لا يجوز أن يعمل – أي الابتداء- فيما ليس هو المبتدأ؛ لأنه جملة أو بمنزلة الجملـــة في أنه لا يعمل فيه، فالجملة لا يعمل فيها الابتداء؛ لأنه قد عمل بعضها في بعض، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر. وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء؛ لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل.

(1245) **انظر الإنصاف ١/ ٤٤، والهمع ١/ ٣١١.**

(1246) **الشرح ٢/ ١/ ١٣٧. مخطوط**

(1247) **السابق نفسه.**

(1248) **انظر الهمع ١/ ٣١١.**

وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء"[1249].

هكذا يرى الرماني أن عامل الرفع في الخبر المفرد الذي هو المبتدأ" هو الابتداء وهو بذلك موافق لرأي الأخفش وابن السراج، أما الخبر الذي هو جملة أو شبه جملة فهو خبر مستغن –عند الرماني– عن العامل؛ لأنه إذا كان جملة فقد عمل بعضها في بعض، وإذا كان ظرفا فعامله محذوف، ولا مكان فيها لعامل آخر إذ لا يتوجه عاملان إلى معمول واحد، وإذا كان الأمر كذلك كان هذا مذهبًا خاصا بالرماني تفرد به من بين البصريين والكوفيين"[1250].

"رب" لا تتعلق بشيء:

إن "رب" تتعلق كحروف الجر غير الزوائد، وهذه مسألة اختلف فيها، فذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء؛ فإذا قلت: رب رجل صالح لقيته، أو لقيت" فمجرورها مفعول في المثال الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول في حد: زيدًا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور، لا قبله؛ لأن "رب" لها صدر الكلام من بين سائر حروف الجر. وإنما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد إفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية العامل حتى تتعلق به.

وأما الجمهور فقد قالوا: إن "رب" ههنا حرف جر معد – ففيه بحث؛ لأنهم إن قالوا: إنها عدت العامل المذكور، فلا حاجة إليها؛ لأن العامل المذكور مما يتعدى بنفسه مع أنه قد استوفى معموله في الأول. وإن قالوا: إنها عدت عاملا محذوفا تقديره حصل، أو نحوه، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنٍ عنه، ولم يلفظ به في وقت"[1251].

[1249] **الشرح ٢/ ١/ ١٣٧. مخطوط**

[1250] **انظر الرماني النحوي ٣٢٩، ٣٠٩.**

[1251] **انظر مغني اللبيب وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٢٠٥. شرح قواعد الإعراب لابن هشام ١١٣**

وتبين من هذا أن الرماني خالف الجمهور في تعلق "رب" كما أن له تـــأثيرًا في لاحقيه من النحاة، هذا يدل على أنه كان ذا رأي يحتذى به، كما تأثر به ابـــن طاهر في هذه المسألة وأخذ برأي الرماني.

والصواب ما قاله الجمهور في هذه المسألة؛ لأن رب تتعلق كحروف الجـــر غير الزوائد: "وقد حقق أبو حيان [١٢٥٢] القول في عدم تعلقها ونقل ما يتعلق فيهـــا من الخلاف، وقد نص ابن السراج في الأصول"[١٢٥٣]. على جواز استقبال صفتها لا جوابها، وأن صفة مجرورها لابد منه وأن جوابها لابد من مضيه، ومذهبه تعلق "رب" بجوابها" [١٢٥٤].

حذف الخبر بعد "لولا" :

تختص "لولا" هذه بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر، هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي من يقول: إن الاسم الواقع بعد "لولا" مرفـــوع بالابتـــداء كمذهب البصريين وأما قول من قال: إنه مرفوع بنفس "لولا" وهو مذهب الفـــراء وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي. فليس كما ذكر؛ لأنها على كلا القـــولين لا تدخل على المبتدأ غالبا، وهذا قيد لكونها محذوفة الخبر لا لتخصيصـــها بالجملـــة الاسمية؛ لان دخولها على الجملة الاسمية واجب عند البصريين، وظاهر هذا القول يدل على أن المختار مذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين؛ لأن عندهم لـــم يجب حذف الخبر مطلقا، بل يجوز إظهاره إذا كان الخبـــر خاصـــا؛ لأن الســـبب امتناع الثاني إن كان وجودًا للأول فحسب، فالحذف لازم، وإن كان أمرًا خاصـــا صفة للأول زائدة على وجوده، فلابد من إثبات الخبر نحو: لولا زيد يدفع عـــدوه لأهلكه، بخلاف سائر النحاة فإن خبر لولا عندهم يحذف مطلقا لدلالتها على الخبر مع قيام جوابها موضعها؛ لأن هذا التقدير زائدًا على قدر الضرورة، ولمجيء مـــا يتعين أن يكون خبرًا بعد لولا"[١٢٥٥].

([1252]) **انظر تذكرة النحاة: ٦ وما بعدها.**

([1253]) **الأصول في النحو ٧٣**

([1254]) **شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٢٠٥.**

([1255]) **شرح قواعد الإعراب لابن هشام ١١٣ وانظر المغني ٣٥٩، ٣٦٠.**

فالرماني انفرد بجواز حذف الخبر بعد "لولا" (١٢٥٦)

وأثر هذا الرأي في ابن الشجري والشلوبين فأخذا به، كما وافقهما في ذلك ابن هشام حيث أبى أن يكون الحذف في الخبر.

"مع" اسم لا محالة:

ذهب الرماني إلى أن "مع" (١٢٥٧) اسم لا محالة فقال: "مع اسم لا محالة؛ لأنه لو لم يكن اسمًا لبني كما بني "مذ وعن، إذا كان على حرفين الأول منهما متحرك. وقولهم: من معه، دليل على أنه معرب، مع أنه اسم (١٢٥٨).

"يا أبتُ":

قال أبو حيان الأندلسي: "يا أبتُ" بالضم في قول الفراء، ولم يجزه الزجاج قال: لأن التاء عوض من ياء الإضافة قال الرماني: هذا جائز؛ لأن العوض لا يمنع من الحذف"(١٢٥٩).

فقد خالف الرماني في هذه المسألة شيخه البصري الزجاج ووافق شيخ الكوفيين الفراء ورد على تعليل الزجاج بأن "العوض لا يمنع من الحذف" وهذا يدل على موضوعية الرماني، فمن قويت حجته أخذ برأيه وإن خالفه في المذهب، ومن ضعفت حجته رفض الأخذ به وإن كان شيخه في المذهب.

"ما" المصدرية اسم أم حرف؟ :

(1256) نسب كثيرون من النحويين هذا الرأي للرماني على الرغم من أن الرماني نسبه إلى سيبويه؛ فقال: "لولا زيد لأكرمتك، فزيد يرتفع على الابتداء والخبر محذوف، أي لولا زيد بالحضرة أو عندك، وما أشبه ذلك، هذا مذهب سيبويه" معاني الحروف ١٢٣.

(1257) هي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، وهي ظرف غير متمكن ملازم للإضافة، وقد تفرد فتفارق الظرفية. والمشهور فتح عينها إعرابًا، وتسكينها بناء لغة، وقيل: إن الساكنة العين حرف. انظر الهمع ١/ ٢١٧، "الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٢٦٤"

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٨: "والذي يدل على أنه -أي مع- اسم أنه إذا أفرد نون فيقال: جاء معًا.. وربما أدخلوا عليه حرف جر، قالوا: جئت من معه أي من عنده، ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد "هل" و "قد" إذ لا علة توجب الفتح.

(1258) الشرح ٢/ ٨٢١ "رسالة".

(1259) تذكرة النحاة ٣٢.

"ما" المصدرية قال سيبويه هي حرف، والرماني والمبرد هي اسم ،تضـــارع "ما" ليس من خمسة أوجه: المصدرية والنفي، وهما لنفي الحـــال، أو الاســـتقبال، ولدخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء على خبرهما، كنعم، وبئس اســـمان لدخول الجار، وحرف النداء [١٢٦٠].

الاسم مع الحرف يكون كلامًا:

قال السيوطي: "إن الكلام لا يأتي إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يأتي من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحـــدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه [١٢٦١].

قال السيوطي: "وزعم أبو علي الفارسي: أن الاسم مع الحرف يكون كلامـــا في النداء، نحو يا زيد، وأجيب بأن (يا) ســـدت مســـد الفعـــل وهـــي "أدعـــو" أو أنادي"[١٢٦٢].

يقول الفارسي:"والجمل التي ليست خبرًا لا تخلو من أن تكـــون مـــن مبتـــدأ وخبر، وفعل وفاعل، وذلك نحو: الأمر، والنهي، والاستخبار، والتمني، والنداء.

فإن قلت: إن النداء لا فعل معه، ولا فاعل، وإنما حرف واسم فالقول فيه إنّ (يا) قد دلت على الفعل والفاعل؛ ولذلك انتصب المنادى المنكور والمضاف، وكان موضع المفرد المضمون نصبًا؛ لذلك [١٢٦٣].

فالفارسي يرى أن "يا" النداء سدت مسد الفعل ودلت عليـــه، وأن الفعـــل لا يظهر مع وجودها؛ ولذا كان الحرف مع الاسم يكون كلاما عنده.

([1260]) **تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ٣٠٥.**

([1261]) **الهمع ١/ ٤٦.**

([1262]) **السابق نفسه.**

([1263]) **البغداديات ٥٢٠.**

مراتب المعارف:

قال ابن الأنباري "اختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر، لأنه لا يضمر إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه"[١٢٦٤].

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف"[١٢٦٥].

وذهب أبو سعيد السيرافي [١٢٦٦] إلى أن أعرف المعارف: الاسم العلم، ثم الضمير، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف [١٢٦٧].

وذهب الفارسي إلى أن "أعرف المعارف "أنا" وذلك أن الرجل إذا قال: "أنا" فليس يحتاج إلى زيادة بيان؛ لأن البيان إنما يكون ليعرف، فإذا قال: "أنا" فقد عرف معرفة العين، وكذلك المكني كله. ثم "زيد" بعده؛ لأنه معرفة للغائب، فتقول: "زيد" معرفة ونعلمه شخصًا، وبعده ما فيه "الألف واللام" ؛ لأنك إذا قلت "الرجل" فقد عرفت أنه اسم معهود من جنس، فقد علمت أنه بمنزلة "زيد" وإن كان "زيد" أخص منه، ثم بعده "هذا" وذلك؛ لأن "هذا" لا تعلم به جنسًا من جنس كما علمت بـ "الرجل" فهو أشد إبهامًا وما فيه "الألف واللام" أخص منه إذ تعرف به واحدًا معهودًا من جنس"[١٢٦٨].

(1264) **الكتاب ١/ ٢١٩-٢٢١.**

(1265) **الذي وجدته في كتاب الأصول أن أعرف المعارف هو الضمير وهو مذهب سيبويه، وهذا خلاف ما روي عن ابن السراج ولعله ذكر ذلك في كتاب آخر انظر الأصول في النحو ٢٧/١.**

(1266) **شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ /٣٧**

(1267) **الإنصاف ٢/ ٧٠٧ وما بعدها.**

(1268) **المنثورة ٤٩، ٥٠.**

فالفارسي يرتب المعارف كالتالي:

الضمير ثم العلم ثم المحلى بالألف واللام ثم اسم الإشارة.

ويلحظ في هذا الآتي:

١-أن المضمر هو أعرف المعارف عند سيبويه والفارسي.

٢-أن اسم المبهم هو أعرف المعارف عند ابن السراج في أحد قوليه.

٣-أن العلم هو أعرف المعارف عند السيرافي.

ثم اختلفوا في ترتيب المعارف فيما بينهم كالآتي:

١-العلم في المرتبة الثانية عند سيبويه والفارسي، وفي الثالثة عند ابن السراج، وفي الأولى عند السيرافي.

٢-أن الضمير في المرتبة الثانية عند ابن السراج والسيرافي وفي الأولى عند سيبويه والفارسي.

٣-الاسم المبهم في المرتبة الثالثة عند سيبويه والسيرافي وفي المرتبة الأولى عند ابن السراج وفي المرتبة الرابعة عند الفارسي.

٤-والمعرف بالألف واللام في المرتبة الرابعة عند سيبويه وابن السراج والسيرافي وفي المرتبة الثالثة عند الفارسي.

٥-أما المضاف إلى أحد هذه المعارف فهو في المرتبة الخامسة عند الجميع إلا الفارسي، فإنه لم يذكره مطلقا في المعارف، ولعله اعتمد في ذلك علـــى ذكـــر الأصول في هذا الباب، وجعل المضاف إليه من الفروع فلم يذكره.

ويفهم من هذا أن الفارسي قد يذكر بعض مسائل الخلاف ولا يتعرض إلـــى الجدل، فعلى الرغم من أن مراتب المعارف وقع فيها خلاف بين النحـــويين إلا أن الفارسي لا يتعرض لهذا الخلاف ويكتفي بذكر رأيه في هذه المسألة. وأن الفارسي قد خالف النحويين وشارك برأيه في هذه المسألة.

فاعل كان المزيدة:

اختلفوا في كان المزيدة هل لها فاعل أولا؟

فذهب السيرافي والصيمري: إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي : كان الكون.

وذهب الفارسي: إلى أنها لا فاعل لها؛ لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه، بدليل أن: "قلما" فعل. ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه.

إجراء له مجرى حرف النفي، واختاره ابن مالك. ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد" (١٢٦٩).

فالفارسي انفرد برأي له في أن كان الزائدة لا فاعل لها، كما تأثر ابن مالك بالفارسي فوافقه في ذلك موجهًا ما ذهب إليه.

إبقاء ميم "فم":

قال العجاج:

خالط من سلمى خياشيم وفا (١٢٧٠)

فأفرده لفظا حالة النصب، فخصه البصريون بالضرورة، وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، فأبق المضاف على حاله: أي خياشيمها وفاها.

وأما عكس ذلك، وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة.

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار(١٢٧١).

فانفرد الفارسي بمنع إبقاء ميم "فم" في حال الإضافة وتأثر به ابن عصفور وغيره من المغاربة إلا أن ابن مالك وأبا حيان فقد أجازا ذلك في الاختيار.

التأكيد بالنفس:

(1269) الهمع ١/ ٣٨٢.

(1270) الرجز في ديوانه ٢/ ٢٢٥، وإصلاح المنطق، ٨٤ وخزانة الأدب٣/ ٤٤٢ والدر اللوامع ١/ ١١٣ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٢، والممتع في التصريف ٤٠٨.

(1271) الهمع ١/ ١٣٢.

من المسائل التي انفرد فيها الفارسي برأيه ومخالفا بـذلك النحـويين عـدم إجازته التأكيد بالنفس.

يقول: "ولا يجوز" نعم الرجلُ نفسه زيد" ؛ لأن التأكيد هو تكرير الأول، وإذا كان تكريرا للأول فيجب أن تكون الهاء تدل على الجنس، وليس في كلامهم الهاء تدل على الجنس (١٢٧٢).

وقال في موضع آخر: "ويقبح – أيضا– التأكيد بالنفس؛ لأن النفس قد تنفرد، فتقول: "خرجت نفسه" و "أخرج الله نفسه"؛ فتكون اسمًا، وإذا كانت اسمًا لم يصح أن تجرى مجرى التوكيد إذ قد استقلت بنفسها، والتأكيد سبيله ألا يسـتقل بنفسـه؛ فلذلك قبح أن يؤكد بالنفس لما أوردناه (١٢٧٣).

ويفهم من هذا النص أن الفارسي لم يجز التأكيد بالنفس، ووصفه بأنه قبـيح، واعتمد في الاستدلال على التعليل وعدم السماع، دون سائر الأصـول كالسـماع والقياس... إلخ.

لا سيما تنصب على الحال:

قال ابن هشام في توجيه إعراب "لا سيما" : "وهي عند الفارسي نصب على الحال؛ فإذا قيل: "قاموا لا سيما زيد" فالناصب وقام" ولو كان كما ذكـر لامتنـع دخول الواو، ولوجب تكرار "لا".

كما تقول: "رأيت زيدًا لا مثل عمرو، ولا مثل خالد"(١٢٧٤).

فالفارسي رأى أن عامل النصب في "لا سيما" الفعل "قام" واعترض عليه ابن هشام قائلا: "لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار "لا".

لما ظرف بمعنى "حين":

(1272) **المنثورة، ٤٠٩.**

(1273) **السابق، ٤٧.**

(1274) **المغني ١٨٦.**

ذهب جمهور النحاة إلى أن "لما" في مثل: لما جاءني أكرمته حرف وجـود لوجود[١٢٧٥].

وقال ابن هشام: ذهب أبو علي الفارسي ومتابعوه إلى أن "لما" تستعمل ظرفا بمعنى "حين" وهي مركبة من "لم" النافية و "ما" فإذا ركبت نقلت من الحرفية إلـى الاسم وبنيت لمشابهتها بـ "لما" الجازمة في الصيغة، إذا دخلت على الماضي لفظا أو معنى فمعنى "لما جاء زيد جاء عمرو: أن مجيء عمرو وقـت مجـيء زيـد[١٢٧٦].

فابن هشام نسب مجيء "لما" ظرفا بمعنى حين للفارسي وتابعـه فـي ذلـك آخرون، وفي الأصل أن الفارسي متأثر بابن السراج حيث قال بظرفية "لما" فـي كتابه الأصول: فهي عنده "ظرف بمعنى "حين" تنفي عن الثاني ما وجـب لـلأول فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي"[١٢٧٧].

زال تامة:

قال السيوطي: "زال تلزم النقص عند النحاة أما الفارسي فإنـه أجـاز فـي الحلبيات أنها تأتي تامة قياسا لا سماعًا"[١٢٧٨].

فالفارسي اعتمد على القياس في مجيء "زال" تامة، ونص على أنه لا يوجد من السماع ما يدل على ذلك.

جمع "ندى" على "أند" :

جوز أبو علي الفارسي أن يكون جمع "ندى" على أند كما يجمع "فعل" علـى أَفْعُل" نحو زمن وأزمن ثم ألحقه علامة التأنيث التي تلحق الجمع في مثل قولـك: ذكورة، وجمالة، فصار حينئذٍ أندية"[١٢٧٩].

(1275) المغني ١/ ٣١٠، المصباح المنير ٢/ ٩٣٣ والهمع ١/ ٩٩، ارتشاف الضرب ١/ ١٥٦.

(1276) شرح قواعد الإعراب لابن هشام ٢٨٨، وما بعدها.

(1277) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٣١٣، ٢/ ١١٤، ٤٠٢.

(1278) الهمع ١/ ٣٦٨.

(1279) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ٧٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر القاهرة.

صرف الاسم الثلاثي ساكن الوسط:

قال السيوطي: "وفيه مذاهب" أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع؛ أما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية، وأما الصرف؛ فلخفة السكون فقاوم أحد السببين.

والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال: لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين.

والثالث: وعليه الفراء: أن ما كان اسم بلد كعند، لا يجوز صرفه، وما لم يكن جاز؛ لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيقعون هندًا ودعدًا وجملا، على جماعة من النساء، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلما لم تردد، ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل.

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جني وهو القياس والأكثر في كلامهم وقال أبو علي الفارسي: الصرف أفصح قال الخضراوي[١٢٨٠]: ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي"[١٢٨١].

وفي هذا النص دلالات هي:

١-أن الفارسي وافق سيبويه والجمهور. في جواز الصرف والمنع في الاسم الثلاثي ساكن الوسط.

٢-أن الفارسي خالف الجمهور في جعله الصرف في الثلاثي الساكن الوسط هو الأفصح. وخالفه في ذلك تلميذه ابن جني حيث ذهب إلى أن الأجود والأفصح المنع".

٣-أن الفارسي غلط غلطًا جليًا في هذه المسألة لمخالفته الأكثر من كلام العرب والأصح في القياس.

(1280) **أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الأندلسي، يعرف بابن البوذعي الخضراوي نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس من علماء القرن السابع ت(٦٤٦) . انظر ترجمته : بغية الوعاة ١١٥ ، هدية العارفين : ٢ / ١٢٤**

(1281) **الهمع ١/ ١١٣.**

وبعد هذا العرض لبعض المسائل النحوية التي انفرد بها الرمـاني وبعـض المسائل التي انفرد بها الفارسي أيضا. فقد توصلت هذه الدراسة إلى الآتي:

١-أن ما انفرد كل منهما، لدليل على اجتهادهما وقوة شخصيتهما، وحسـن ممارستهما للفكر النحوي، كما أنهما ليسا بالمقلدين الذين يأخذون الأمور دون تدبر وإمعان نظر وحسن تصرف.

٢-أن كتب المتأخرين مليئة بآرائهما النحوية، وتميز الفارسي عن الرمـاني بكثرة الآراء التي انفرد بها عن جمهور النحاة، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهمـا: كثرة ما وصلنا من تراث الفارسي النحوي، وقلة ما وصلنا من تـراث الرمـاني النحوي. وآخرهما: ما تناقله أصحاب التراجم والطبقات من أقـوال تنسـب إلـى الرماني تأثره الشديد بالمنطق ومزجه النحو به، وصعوبة أسلوبه، ومنهجه النحوي غير المألوف لديهم.

٣-لقد وقف النحويون من انفرادات الرماني والفارسي موقفين: فمنهم مـن تأثر بهما فأخذ بآرائهما، ومنهم من اعترض عليهما فأضعف رأيهما ومنع الأخـذ به، أو غلط أحدهما.

الفصـل الخامـس

النحو التطبيقـي
بين الرماني والفارسـي

الفصــل الخامــس

النحو التطبيقي بين الرماني والفارسي

مفهوم النحو التطبيقي :

هو: « الوقوف عند الملاحظة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، والوظائف التي تطلع بها هذه الأجزاء، والمعاني التي تؤديها تلك الوظائف من فاعلية" ومفعولية، وإضافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلم، نتيجة لما طرأ عليها من عوامل ومؤشرات »(١٢٨٢).

ومن ثم فهو: « فن تحليل الكلام، ووصفه، وبيان تأثير بعضه في بعض، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه »(١٢٨٣).

فالنحو التطبيقي بهذا المفهوم يشتمل على أربعة عناصر:

العنصر الأول: تحليل الكلام.

العنصر الثاني: الوصف والتصنيف.

العنصر الثالث: بيان التأثيرات.

العنصر الرابع: بيان الوظائف.

فالكلام يمكن تحليله إلى: اسم، وفعل، وحرف.

والكلمة يمكن وصفها بالإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث والتذكير، والتعريف والتنكير، والتصرف والجمود.

ويمكن معرفة التأثيرات التي تتعرض لها الكلمة من حيث: الإعراب والبناء، والعلامة الإعرابية. والعوامل المؤثرة فيها.

ويمكن معرفة وظيفة الكلمة من حيث المواقع الإعرابية لها، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافية.

ويقوم النحو العربي على دعامتين:

أُولاَهُمَا: القواعد الكلية والقوانين العامة المستنبطة من استقراء كلام العرب. والغرض منها محاكاة كلام العرب.

والثانية: التطبيق الفعلي لهذه القواعد الكلية والقوانين العامة. والغرض منها

(١٢٨٢) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي لجميل علوش٨٢ط : الأولى، ١٩٩٧م.

(١٢٨٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي ٣٦٣/٣ دار الشرق بيروت.

معرفة مدى مطابقة هذه القواعد للواقع اللغوي.

ولذا سوف أتناول النحو التطبيقي لدى الرمـــاني والفارســـي مـــن خـــلال دعامتين:

أولاهما: القواعد الكلية للتوجيه النحوي عندهما.

والثانية: الإجراء الإعرابى للنصوص اللغويـــة عنـــدهما أو مـــا يســـمى بالتوجيه[١٢٨٤] النحوي للنصوص.

والغرض من هذا، هو الوقوف على جهود الرماني والفارسي ومـــا قـــدماه للنحو العربي ولمتعلميه من جهد يحسب لهما، ويبرز مكانتهما للباحثين.

(1284) انظر: مفهوم التوجيه النحوي، ومسالكه، ونشأته وتطوره، في "تعدد التوجيه النحوي" رسالة دكتوراه، إعداد محمد علي حسنين صبرة، (دارالعلوم القاهرة) ص٩، ١١، ١٨.

القواعد الكلية للتوجيه النحوي عند الرماني والفارسي:

قواعد التوجيه هي: « تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة، ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية- سماعًا كانت أم استصحابًا، أم قياسًا- التي تستعمل لاستنباط الحكم »[(١٢٨٥)].

وهذه القواعد أصبحت لدى النحاة معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم، وآرائهم التي يأتون بها، فيما يتصل بمفردات المسائل، ومن ثم فالنحويون حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يُقَيِّدُونَ أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقًا لهذه القاعدة[(١٢٨٦)].

ولقد وضع كل من الرماني والفارسي الكثير من القواعد الكلية للتوجيه النحوي. والتي قيدا بها أنفسهما، لكي لا تصدر آراؤهما عن هوى أو ميل شخصي. ومن ثم اجتهد كل منهما في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة.

ويمكن تقسيم هذه القواعد الكلية عندهما إلى نوعين: عامة، وخاصة.

فالقواعد الكلية العامة هي: التي تجمع فروعاً من أبواب شتى. وأما القواعد الكلية الخاصة فهي: التي تختص بباب واحد[(١٢٨٧)].

القواعد الكلية عند الرماني:

(١٢٨٥) الأصول لتمام حسان ٢٢١.

(١٢٨٦) السابق ٢٢٢ بتصرف. وانظر قواعد التوجيه في النحو العربي دكتوراه، إعداد/ عبد الله الخولي (دار العلوم القاهرة).

(١٢٨٧) القواعد الكلية والأصوال العامة للنحو العربي لغريب عبد المجيد نافع،١٢، مكتبة الازهر،١٩٧٥.

تتصدر القواعد الكلية العامة، والخاصة مسائل الرماني التي ناقشها وتعرض لشرحها وسوف أذكر بعضاً من هذه القواعد الكلية العامة ثم أتبعها بالقواعد الكلية الخاصة:

أولاً: القواعد الكلية العامة عند الرماني:

يقول الرماني:

١- « كل خروج عن الأصل من غير علة تصحح فإنه لا يجوز »[١٢٨٨].

٢- « كل محمول على غيره بالشبه، فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه »[١٢٨٩].

٣- « النادر في اللفظ على ما هو كالنادر في المعنى »[١٢٩٠].

٤- « الأصول مقيدة بالعوارض الصحيحة »[١٢٩١].

٥- « لا نقيس على المهمل؛ لأن إهماله نادر، والنادر لا يقاس عليه »[١٢٩٢].

٦- « كل شاذ فيه تخصيص العلة »[١٢٩٣].

٧- « التغيير يؤنس بالتغيير »[١٢٩٤].

٨- « الشيء إذا جاء على أصله ينبغي أن يسلم من التغيير، وإذا جاء على أصله احتمل التغيير »[١٢٩٥].

٩- « لا يكون بعد الضعف إلا الامتناع »[١٢٩٦].

١٠- « القوى للقوى، والضعيف للضعيف »[١٢٩٧].

(١٢٨٨) الشرح ٢٤٧/٤ (مخطوط).

(١٢٨٩) السابق ٤٢/١/٢.

(١٢٩٠) الشرح/١٠٨٩،١٠٩٠" رسالة".

(١٢٩١) الشرح ٢٤٨/٤" مخطوط".

(١٢٩٢) السابق ٢٧/٤.

(١٢٩٣) الشرح ٢١٦/١"

(١٢٩٤) الشرح ٦٣٤/٢" رسالة".

(١٢٩٥) السابق ١٠٠/١.

(١٢٩٦) الشرح ٧٣٦/٢" رسالة".

(١٢٩٧)الشرح ٧٧٦/٢" رسالة"

١١- « القوة تقتضى الجواز »[١٢٩٨].

١٢- « إذا اختلف المعنى اختلف الحكم »[١٢٩٩].

١٣- « إذا اختلفت الأصول اختلفت الأحكام »[١٣٠٠].

١٤- « حق النقيض أن يجرى على حد نقيضه »[١٣٠١].

١٥- « كل شيء خالف الأصل وأُلْبِسَ المعنى فيه فهو لا يجوز »[١٣٠٢].

١٦- « إذا صحت الشركة في المعنى صحت الشركة في الإعراب »[١٣٠٣].

١٧- « فنحن نوجب الحكم للشيء بحق الأصل الذى على الاطرد، ونوجبه أيضاً بحق الشبه الذى يقتضي الحكم على الصحة »[١٣٠٤].

١٨- « لا يجوز الخروج على الأغلب إلا على طريق الاتساع في ضرورة الشعر »[١٣٠٥].

١٩- « السبب يقوم مقام النفس عند العرب »[١٣٠٦].

٢٠- « إذا كانت العلة قد وقعت فقد وقع معلولها »[١٣٠٧].

٢١- « المعنى يجرى على ما كان عليه »[١٣٠٨].

٢٢- « إذا عُقِدَ الأصل على الحقيقة التي تجب للشيء لم يعترض عليها ما يكون من الموانع التي تعترض في الكلام »[١٣٠٩].

(١٢٩٨) السابق٢/ ٧٣٢.

(١٢٩٩) السابق ٨٤٨/٢.

(١٣٠٠) السابق٨٥٠/٢.

(١٣٠١) السابق ٨٩١/٢.

(١٣٠٢) السابق٨٩٢.

(١٣٠٣) السابق ٩١٤/٢.

(١٣٠٤) السابق ٧٩٦/٢.

(١٣٠٥) السابق ٨٠٥/٢.

(١٣٠٦) السابق ٩٧٢/٢.

(١٣٠٧) معاني الحروف ١٧٥.

(١٣٠٨) الشرح ٥٦/١/٤.مخطوط

(١٣٠٩) الشرح ١١٠٢/٣.رسالة

٢٣- « الأصلي أثبت من الزائد وأخف منه »[١٣١٠].

٢٤- « الحذف للتخفيف يقتضي التغيير »[١٣١١].

٢٥- « إذا زالت العلة بطل الحكم »[١٣١٢].

٢٦- « إذا زال الحكم زالت العلة" و إذا بطل الحكم بطلت العلة »[١٣١٣].

٢٧- « يجوز أن يبنى على مهمل، ولا يجوز أن يقاس عليه المهمل »[١٣١٤].

(١٣١٠) الشرح ٨٧/٥.مخطوط

(١٣١١) الشرح ٦٠/٤.

(1312) الشرح ١١١/٥.

(1313) السابق نفسه.

(1314) الشرح ٦٢/٤.

ثانيا: القواعد الكلية الخاصة للتوجيه النحوي عند الرماني:

ذكر الرماني مجموعة من القواعد الكلية الخاصة بالأبواب النحوية وسوف أعرض لبعض منها؛ لتظهر من خلالها شخصية الرماني النحوية وقدرته العقليــة والذهنية على وضع القواعد الكلية الخاصة بكل باب من أبواب النحو:

الصفة والموصوف:

يقول الرماني: « الأصل في الصفة أن تلي الموصوف »[١٣١٥].

و« المعرفة لا توصف إلا بمعرفة »[١٣١٦].

و« توصف النكرة بالنكرة »[١٣١٧].

« لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة »[١٣١٨].

« لا يعمل في الصفة الواحدة عاملان »[١٣١٩].

« لا يجوز تقديم الصفة التابعة على الموصوف »[١٣٢٠].

« يجوز أن يوصف الموصوف الواحد بصفات كثيرة »[١٣٢١].

« صفة النكرة لتخصيص النكرة الذى يجرى مجرى القسمة »[١٣٢٢].

« العلم يوصف ولا يوصف به »[١٣٢٣].

« كل صفة جرت على أصلها فلابد من أن تخصص معنى الموصوف »[١٣٢٤].

« لا يوصف الأعم بالأخص »[١٣٢٥].

« أصل الصفة إنما هي على معنًى للموصوف لا لسببه »[١٣٢٦].

(١٣١٥) الشرح ١١٠٢/٣" رسالة".

(١٣١٦) السابق ٩٩٢/٢.

(١٣١٧) السابق ٩١٩/٢.

(١٣١٨) السابق نفسه.

(١٣١٩) السابق ١١٣٠/٣.

(١٣٢٠) السابق نفسة.

(١٣٢١) السابق ٨٣٨/٢.

(١٣٢٢) السابق ٨٤٠/٢.

(١٣٢٣) السابق ٩٤٤/٢.

(١٣٢٤) السابق٨٧٢/٢.

(١٣٢٥) السابق ٩٢٢/٢.

« النكرة لا يوصف بها المعارف »[١٣٢٧].

« لا توصف المعرفة بصفة النكرة، ولا توصف النكرة بصفة المعرفة »[١٣٢٨].

« الأصل في الصفة أن يكون الثانى فيها هو الأول »[١٣٢٩].

« المضمر لا يوصف، ولا يوصف به »[١٣٣٠].

التأكيد:

يقول الرماني: « التأكيد يجرى مجرى التكرير »[١٣٣١].

« تأكيد المعرفة بالمعرفة، وتأكيد النكرة بالنكرة »[١٣٣٢].

« أجمعون، وأكتعون، وجمع، وكتع، وأجمع، وأكتع: معارف من غير علامة بألف ولام أو إضافة »[١٣٣٣].

« لايجوز تأكيد النكرة بالمعرفة، ولا تأكيد المعرفة بالنكرة »[١٣٣٤].

« يجوز أن يؤكد المضمر بما يتبعه في الإعراب اتباع الصفة »[١٣٣٥].

العطف والبدل:

يقول الرماني: « ويجوز في الاسم العلم أن يكون عطف بيان، يجرى مجرى الصفة في البيان، وإن لم يكن صفة »[١٣٣٦].

« الأصل في حروف العطف الشركة في الفعل »[١٣٣٧].

(١٣٢٦) الشرح ٨٧٣/٢.

(١٣٢٧) السابق ١١٠٠/٣.

(١٣٢٨) السابق ١١٣٠/٣.

(١٣٢٩) السابق ٨٧٧/٢.

(١٣٣٠) السابق ٨٤٤/٢.

(١٣٣١) السابق ٩٤٥/٢.

(١٣٣٢) السابق ٩٤٦/٢.

(١٣٣٣) السابق نفسة.

(١٣٣٤) السابق ٩٤٦/٢.

(١٣٣٥) السابق ٢/ ٩٤٥.

(١٣٣٦) الشرح ٩٤٧/٢" رسالة".

(١٣٣٧) السابق ٢/ ٨٩٨.

« حرف العطف لا يكون له صدر الكلام »[١٣٣٨].

« والمرفوع و المنصوب في العطف والبدل كالمجرور »[١٣٣٩].

« المعرفة والنكرة في العطف والبدل سواء »[١٣٤٠].

المضمر:

يقول الرماني: « كل مكنى من المضمرات مبنى »[١٣٤١]، و« ليس كل مكنى فهو مضمر »[١٣٤٢]، « والضمير لا يدل على معنى الظرف بصيغة اذا كان ضمير الظرف، والمفعول على صيغة واحدة »[١٣٤٣]، « المضمر أعرف المعارف والاعرف لا يوصف به الأنكر »[١٣٤٤].

ومن القواعد الكلية الخاصة بباب واحد من أبواب النحو:

قول الرماني: « الحال أقوى من الصفة، لأنها أوسع منها، كما أن الحال أوسع من الصفة من أجل أن شروط الصفة أكثر فتضيق بكثرة ما يطالب به من شروطها »[١٣٤٥].

وقوله: « الاستفهام خلاف الواجب »[١٣٤٦]، و« الباء أصل حروف القسم »[١٣٤٧]، و« كل اسم دخل عليه حرف جر فقد خرج عن حد الظرف »[١٣٤٨].

و« يحتاج إلى عقد المعانى بعضها ببعض على ما يصح ويجوز »[١٣٤٩]،

(١٣٣٨) السابق ٢/ ٨٩١.

(١٣٣٩) السابق ٢/٩١٤.

(١٣٤٠) السابق نفسه.

(١٣٤١) الشرح ١/١٤٥" مطبوع".

(١٣٤٢) الشرح ٢/٩٢٢" رسالة".

(١٣٤٣) السابق ٢/٧٥٩.

(١٣٤٤) السابق ٢/ ٩٤٤.

(١٣٤٥) الشرح ٢/٧٢١.

(١٣٤٦) معانى الحروف ٣٦.

(١٣٤٧) معانى الحروف ٣٦.

(١٣٤٨) الشرح ٢/٧٧٥.

(١٣٤٩) السابق ٣/١٢٥٤.

و« الدعاء يجرى مجرى الأمر في أنه لا يكون الا بفعل »[1350]، و« كل مصــدر تضمن ما ليس له في أصله فإنه لا يتمكن، وكل مصدر لم يتضمن ما ليس له في أصله فهو متمكن »[1351]، و« الفاعل لا يحذف... ولابد من ذكر الفاعل مظهــرا أو مضمرا بعلامة »[1352]، و« إذا أطلقــت الصــفة لا يفهــم منهــا إلا معنــى الحال »[1353]، و« الصفة المشبهة لا تقوى قوة اسم الفاعــل »[1354]، « يجــوز خبران بمنزلة خبر واحد، ولا يجوز مبتدآن بمنزلة مبتــدأ واحــد؛ لأن الخبــران بمنزلة صفتين لموصوف واحد، وكذلك الخبــران لمخبــر عنــه واحــد »[1355]، « المضاف إلى المعرفة التي لا تعرفه يقع موقع النكرات »[1356].

(١٣٥٠) السابق ٢/ ٧٣١.
(١٣٥١) السابق ٢/٨٦٩.
(١٣٥٢) السابق ٣/١١١٧.
(١٣٥٣) السابق ٢/٩٧٣.
(١٣٥٤) السابق ٢/٩٨٥.
(١٣٥٥) السابق ٣/١٢٣٦.
(١٣٥٦) السابق ٢/ ٨٥٦.

التوجيه النحوي للنصوص عند الرماني:

سوف أعرض لبعض النماذج الإعرابية التي عرض لها الرماني خلال مناقشته للقضايا النحوية، وسوف تتنوع هذه النماذج إلى قرآنية، وقراءات، وشعرية، والأمثلة التوضيحية المصنوعة.

توجيه بعض آيات القرآن الكريم:

يقول الرماني: « وأما قول الله – جل وعز: "هذا ما لدى عتيد"[١٣٥٧] ففيه وجهان: الصفة، والخبر. فالصفة على أن يكون "ما" نكرة، وصفت بنكرة، والخبر على أن يكون "ما" معرفة وصلت بالظرف الذى يقوم مقام الجملة، ويرتفع" عتيد" بأنه" خبر" بمنزله" هذا بعلى شيخ[١٣٥٨]"، فيمن قرأه بالرفع »[١٣٥٩].

فقد وجه الرماني إعراب كلمة "عتيد" في حالة الرفع: على أنها إما أن تكون صفة، وإما أن تكون خبًرا، ثم علل لكونها صفة بأن "ما" نكرة و "عتيد" صفة لها.

وعلل لإعراب "عتيد" خبرًا بأن "ما" معرفة وصلت بالظرف الذى يقوم مقام الجملة، ويرتفع "عتيد" بأنه خبر.

ثم استدل على هذا التوجيه بقراءة: "هذا بعلى شيخ" بالرفع. دون نسبة القراءة لقارئها. وجاء الاستشهاد بالقراءة لتقوية الأوجه الإعرابية التي رآها. كما أن الرماني لم يرجح أحد التوجيهين على الآخر، ولم يصف أحدهما بالقوة والآخر بالضعف، ولعله يرى أن التوجيهين جائزان أو على درجة واحدة.

توجيه قوله تعالى: ﴿ وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[١٣٦٠]:

أعرب الرماني هذه الآية على وجهين فقال:" فأما قول الله– جل وعز﴿ وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[١٣٦١] ففيه وجهان أحدهما: البدل من الضمير في

(١٣٥٧) سورة ق الآية ٢٣.

(١٣٥٨) سورة هود، الآية : ٧٢، وهى قراءة للأعشى انظر المحتسب ١/ ٣٢٤.

(١٣٥٩) معانى الحروف ٩٢

(١٣٦٠) سورة الأنبياء الآية : ٣

"أسروا"، كأنه قيل: أسر النجوى الذين ظلموا. والضمير يعود إلى مذكور، قد تقدم في قوله – جل وعز (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ (١) مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (٢) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ)[١٣٦٢] والضمير عائد إلى مذكور. و"الذين" بدل منه.

والوجه الثاني: أنْ يكون على الجواب بتقدير: مَنْ هؤلاء الذين تقدم ذكرهم ؟ فيقال: الذين ظلموا من الناس.

ولا يجوز أن يكون على "أكلوني البراغيث" لأن هذه لغة قليلة ضعيفة في القياس، وإذا ضعف الشئ في القياس، والاستعمال لم يجز أن يحمل "القرآن" عليه، لأنه أجل من كل كلام سواه، وأعلى من كل جهة، فلا يحمل على الوجه الضعيف في شيء من تأويله ووجوهه[١٣٦٣].

رؤية الرماني في هذا النص، تتجلى عن دلالات قيمة منها:

١-القدرة على التوجيه النحوي وحسن التأويل.

٢-عدم أخذه في السماع باللغة القليلة، والضعيفة في القياس.

٣-لا يجيز الرماني حمل ما جاء في القرآن مخالفا للقياس على ما ضعف في القياس والاستعمال.

٤- يجب تأويل ما جاء في القرآن على ما هو أقوى في القياس وكثير مطرد في الاستعمال، لأنه أجَلّ من كل كلام سواه، وأعلى من كل جهة".

توجيه "عباد مكرمون" في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[١٣٦٤]:

ألزم الرماني هذه "الكلمة" الرفع على الحكاية في قوله: وفى التنزيل "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون" فهذا لا يجوز إلا بالرفع، لأن الحكاية

(١٣٦١) سورة الأنبياء الآية : ٣

(١٣٦٢) سورة الأنبياء الآيات ١، ٢، ٣

(١٣٦٣) الشرح ٣/ ١٠٧٩.

(١٣٦٤) سورة الأنبياء، الآية ٢٦.

قد انقطعت عند قوله – جل وعز – "ولدا" ثم قال الله – منكرًا لما قالوه–:

"بل عباد مكرمون" أى بل هم عباد مكرمون، فهذا على الاستئناف بما يوجب الإنكار عليهم، ولو نصب على الفعل الأول لدخل في الحكاية وانقلب المعنى، فالنصب لا يجوز في القرآن؛ لما فيه من إبهام الدخول في الحكاية.

ولكن قد يجوز في مثله من الكلام على ضعف: "بل عبادًا مكرمين" على "بل اتخذوا عبادًا مكرمين"؛ فينصب بفعل محذوف؛ لئلا يدخل في الحكاية(١٣٦٥).

ومن دلالات هذا النص:

١- أن الرماني أعرب "بل عباد مكرمون" على أن: "عباد" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هم" و "مكرمون" نعت للخبر. وكانت وسائل التوجيه عنده هي: الاستئناف، الحكاية، التأويل".

٢- الرماني مهتم بالمعنى، لانه قد "يحتاج إلى عقد المعانى بعضها ببعض على ما يصح ويجوز (١٣٦٦)" يقول: "هم عباد مكرمون" فهذا الاستئناف بما يوجب الانكار عليهم، ولو نصب على الفعل الأول لدخل في الحكاية، وانقلب المعنى، فالنصب لا يجوز في القرآن.

٣- لا يجوز في القرآن التأويل المؤدى إلى إبهام المعنى وغموضه.

٤- أن توجيه النصب في "بل عبادًا مكرمين" إذا جاز في الكلام (غير القرآن) فهو ضعيف أيضاً؛ لما فيه من إبهام الدخول في الحكاية.

ويفهم من هذا أن الرماني شديد التحفظ في تأويل إعراب القرآن الكريم خشية الوقوع في إبهام المعنى وغموضه، وأن المعنى هو الأساس في التوجيه النحوى، فالرماني: "لا ينظر إلى ظاهر الإعراب، ويغفل المعنى الذى يقع عليه الإعراب(١٣٦٧)".

(١٣٦٥) الشرح ٨٩٠/٢" رسالة".

(١٣٦٦) الشرح ١٢٥٤/٣.

(١٣٦٧) الشرح ٢/ ١٥" مخطوط".

نقل ابن الشجرى توجيه الرماني لقوله تعالى: "يبين الله لكم أن تضلوا" فقال ابن الشجرى: « اختلف النحويون في مواضع من كتاب الله، منها: "قوله:(يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)[1368] ... فقال الكسائى والفراء: يبين الله لكم لئلا تضلوا. وقال أبو العباس المبرد بل المعنى كراهة أن تضلوا... وقال على بن عيسى الرماني: إن التقدير في قوله تعالى: "يبين الله لكم أن تضلوا" واقع موقعه؛ لأن البيان لا يكون طريقًا إلى الضلال، فمن حذف "لا" فحذفها للدلالة عليها. كما حذفت للدلالة عليها في جواب القسم في نحو: والله أقوم. أى: لاأقوم، إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر؛ لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف "لا"[1369].

فالرمانى اعتمد في توجيهه على دليل الحمل، فحمل الأقل على الأكثر. والشيء الآخر الذى اعتمد عليه الرماني هو: المعنى.

فقد وضح أن البيان لا يكون طريقًا إلى الضلال في قوله تعالى:

"يبين الله لكم أن تضلوا" فحذف "لا" هنا جائز؛ لأن قرينة الحال المأخوذة من المعنى لا تمنع ذلك.

ولقد اعتمد الرماني على القياس على قول العرب، فقاس حكم حذف "لا" في قوله تعالى: "يبين لكم أن تضلوا" على حذف "لا" في جواب القسم في نحو: والله أقومُ ، أى: لا أقومُ.

واعترض ابن الشجرى على قياس الرماني في هذه المسائلة فقال: « ليس يجرى حذف" لا" في نحو (يبين الله لكم أن تضلوا" مجرى حذفها من جواب القسم؛ لأن الدلالة عليها إذا حذفت من جواب القسم قائمة؛ لأنك إذا قلت: والله أقوم، لو لم ترد "لا" لجئت باللام والنون، فقلت لأَقُومَنَّ »[1370].

من توجيه الرماني للقراءات:

(١٣٦٨) سورة النساء الآية ١٧٦.

(١٣٦٩) أمالى ابن الشجرى ٣/١٦٠.

(١٣٧٠)أمالى ابن الشجرى ٣/١٦١.

وجه الرماني القراءة في قوله تعالى: ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾[١٣٧١] فقال" أما قوله تعالى: ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ فَقُرِأَ: تَنْبُتَ، تُنْبِتُ. فمن قرأ تَنْبُتُ بفتح حرف المضارعة[١٣٧٢] ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون الباء للتعدية كقولك: ذهبت به في معنى أذهبته، والتقدير: تنبت الدهن، ومثل ذلك قوله تعالى:" ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة [١٣٧٣]" أى تُنِىءُ العصبةَ والهمزة والباء متعاقبان في هذا ونحوه.

والثانى أن تكون الباء موضع الحال، والتقدير تَنْبُتُ فيها الدهن. كما تقول خرج بدرعه أى خرج دارعًا، ومن هذا قوله عز اسمه: "وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به"[١٣٧٤]، لا يريدون أنهم دخلوا يحملون شيئاً، وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين. ومن هذا قول الشاعر:

مُسْتَنَّةٍ كاستنان الخـــرو   ف قد قطع الحبل، بالمرود [١٣٧٥]

أى : وفيه المرود.

وأما من قرأ: "تُنْبِتُ" بضم التاء [١٣٧٦]، فيجوز أن يكون الباء للحال أيضًا على ما تقدم، والمفعول محذف والتقدير: تنبت ثمرتها بالدهن، أى وفيها الدهن.

والثانى: أن تكون الباء زائدة تنبت الدهن، أى ما يكون منه الدهن، وحكى الأصمعى: نبت البقل، وأنبت البقل بمعنىً. فعلى هذا الوجه تتفق القراءتان"[١٣٧٧].

إن الرماني وجه القراءة إلى أربعة توجيهات:

الأول: أن الباء للتعدية: والتقدير تنبت الدهن.

الثاني: أن الباء في موضع الحال: والتقدير تنبت وفيها الدهن.

(١٣٧١) سورة المؤمنون، الآية : ٢٠.

(١٣٧٢) وهى القراءة المشهورة.

(١٣٧٣) سورة القصص الآية : ٧٦.

(١٣٧٤) سورة المائدة الآية : ٦١.

(١٣٧٥) البيت لرجل من بنى الحرث انظر : الكامل للمبرد ٢/ ١٣٥، المحتسب لبن جنى ٢/٨٨.

(١٣٧٦) وهى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وقراءة الباقين بالفتح وضم الباء انظر التيسير للدانى : ١٥٩.

(١٣٧٧) معانى الحروف للرمانى ٣٩ ،٤٠.

الثالث: أن الباء للحال، والمفعول محذوف تقديره: تنبت ثمرتها بالدهن، أى وفيها الدهن.

الرابع: الباء زائدة: تنبت الدهن، أى ما يكون منه الدهن.

اعتمد الرماني في هذا التوجيه على التأويل، والسماع فاستشـــهد بـــالقرآن الكريم، والشعر. كما استخدم الأمثلة المصنوعة وذلك من أجل بيان القراءة.

التوجيه النحوي للنصوص الشعرية :

والرمانى يوجه بعض أبيات الشعر لتتماشى مع القاعدة التي يناقشها ومـــن ذلك:

يقول الرماني:" وأما قول الآخر:

ويوما ترى فيه بوجه مقسم كأن ظبيةً تعشو إلى وارف السلم[١٣٧٨].

فينشد على ثلاثة أوجه: بالرفع، وكأن ظبيةً بالنصب، وكأن ظبيةٍ بـــالجر. فمن رفع جعل ظبية مبتدأ وأضمر الخبر، كأن ظبية من صفتها كذا وكـــذا هـــذه المرأة.

ومن نصب أعمل كأن مخففة كما يعملها مثقلة، وجاز ذلك من قبل أنها إنما تعمل لشبهها بالفعل من الوجوه التي تقدم ذكرها من قبل.

والفعل قد يعمل محذوفًا، وذلك قولهم: لم يك زيد قائما. وقد قرأ أهل المدينة" وإِنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم [١٣٧٩]".

فاعملوا أن مخففه، كما كانوا يعملونها مثقلة. فـــ"كأنْ" كـــ" إنْ" في ذلك وقد حكى سيويه والأخفش ذلك، قال الشاعر:

ووجه مشرق النحر كأنْ ثدييه حقان [١٣٨٠]

ينشد رفعًا ونصبًا، فمن نصب فعلى أنه أعمل كأنْ مخففةً، ومن رفع فعلى الابتداء، وفى كأن ضمير المجهول أى كأنْه ثدياه حقان، وقد قيل: إن مـــن رفـــع ظبية جعلها خبر كأن أضمر اسمها، والتقدير: كأنها ظبية، ومن جـــر جعـــل" أن" زائدة كأنه قال: كظبيةٍ.

يوجه الرماني قول عمر بن مَعْدِى كَرِب:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةُ تَسْعَىَ بِبزَتِّها لِكُلِّ جَاهِلِ

فيقول يجوز فيه أربعة أوجه:

رفعهما جميعًا على الابتداء والخبر، وتكون الجملة فـــي موضـــع خبـــر"

(١٣٧٨) البيت لكعب بن أرقم الشكرى انظر شواهد العينى على الاشمونى ١/ ٢٩٣.

(١٣٧٩) سورة هود ، الآية ١١١.

(١٣٨٠) انظر الكتاب ١/ ٢٨١.

الحرب".

الثاني: نصبهما جميعًا على قولك" الحرب إذا كانت أَوّلَ ما تكون كانت فَتِيَّةً.

الثالث: رفع الأول ونصب الثاني على قولك: (الحرب) أَوّلُ ما تكون إذا كانت فَتِيَّةً؛ فالحرب أول ما تكون على الابتداء والخبر، و"فَتِيَّةً" على إذا كانت فَتِيَّةً.

والرابع: نصب الأول ورفع الثاني على قولك: الحرب إذا كانت أَوّلَ ما تكون فَتِيَّةُ. فتجعل "فتيةُ" بالرفع خبر "الحرب"[١٣٨١].

فالرماني اعتمد في توجيهه لهذه المسألة على القسمة العقلية فرفع كلمتي أول وفتية" جميعًا، ثم نصبهما جميعًا ثم رفع الأول ونصب الثاني وأخيرًا نصب الأول ورفع الثاني. والرماني هنا متأثر بالفكر المنطقي والفلسفي الذي يعتمد على الاحتمالات الممكنة للظاهرة.

توجيه كلمة "عمة" من قول الفرزدق:

قال الرماني:" قال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِى[١٣٨٢]

فهذا شاهد في النصب بـ" كم" في الخبر، مسموع هكذا من الفرزدق وغيره، ويجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه:

الجر على هذا الأكثر، وما هو أحسن. ويجوز الرفع على حذف المفسر كأنه قال: كم مرة عمة لك. وموضع "كم" إذا رفع عمة نصب، كأنه قال: أعشرين مرة عمة لك قد حلبت على عشارى، وفى الوجهين الآخرين موضعها رفع كأنه قال:

(١٣٨١) الشرح ٢/ ٧٤٧." الرسالة".

(١٣٨٢) ديوان الفرزدق ٣٥

يقول ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٩/٣ :" ولا يحسن حذف المميز مع" كم" إلا إذا كانت استفهامًا. ولا يحسن مع" كم" الخبرية؛ لأن الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه، وتبعية المضاف قبيح. وصرح الأشمونى بأن" بعضهم منع حذف مميز الخبرية" انظر شرح الأشمونى ٨٣/٤.

أعشرين عمة قد حلبت عشارى"[١٣٨٣].

فقد وثق الرماني رواية البيت. ثم وجه إعراب كلام من " كم" و" عمة" في البيت، فأجاز في إعراب كلمة "عمة" الرفع والنصب والجر، ثم وجه إعراب كلمة" كم" أنها تكون مع "عمة" في حالة الرفع، في موضع نصب؛ كأنه قـال: أعشـرين مرة لك قد حلبت على عشارى.

ثم وجه إعراب موضع " كم" على الرفع، إذا جرت" عمة" أو نصبت.

(١٣٨٣) الشرح للرمانى ٥٨٢/٤." الرسالة".

التوجيه النحوي للأمثلة المصنوعة :

لم يقف الرماني في توجيهه للنصوص عند توجيه القرآن الكريم والقراءات، والشعر بل أعرب – أيضًا – الأمثلة التي كان يجتلبها لتوضيح القاعدة وتيسيرها على تلاميذه ومن ذلك:

" ضربت القوم حتى زيدًا ضربته"

يقول الرماني:" وتقول: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته" فيجوز في" زيد" ثلاثة أوجه النصب على وجهين:

أحدهما: أن يعطف بـ"حتى" على القوم.

والثاني: أن تنصبه بإضمار فعل يدل عليه" ضربته".

وأما الرفع، فعلى الابتداء وما بعده الخبر.

وأما الجر فبـ"حتى" على أن تجعل ضربته توكيدًا بعد أن مضى كلامك على الجر.

وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه:

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله   والزاد حتى نعله ألقاها (١٣٨٤)

يريد الرماني أن" حتى نعله" يجوز فيها النصب والرفع والجر على الأوجه التي بينها سابقًا.

ويفهم من هذا النص أن الرماني يضع القاعدة ثم يجلب لها الشاهد، لا لإثبات القاعدة، وإنما لتطبيقها على النصوص الموثوق بها. (١٣٨٥).

الرماني قبل أن يوجه الحكم النحوي؛ فإنه حريص على أن يضع له القاعدة الكلية التي تحميه من الوقوع في الخطأ.

ومن ذلك ما تعرض له في (باب الحال المنقلبة عن الحال بالتفضيل في: "أفعل"، فهو قبل أن يوجه مسألة: "البر أرخص ما يكون قفيزان" فإنه يسبقها بالقاعدة الكلية فيقول:" فإنما يعمل في الحال المذكورة ما وجد من العامل، وإن فسر بـ" إذا كان". ولا يجوز في الحال التي تنقلب على تقدير: "إذا كان" النصب. كنصب الحال

(١٣٨٤) معانى الحروف ١٢٠.

(١٣٨٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٢١٤.

الأولى. وإن كانت جرت على "أَفْعَل منه" فتقول: على هذا الأصل الذى بينا." هذا بسرًا أطيب منه رطبًا"(١٣٨٦).

ثم يوجه الرماني على هذا الأصل مسألة:

"البر أرخص ما يكون قفيزان"

فيقول: « يجوز في هذه المسألة أربعة أوجه: ذكر ثلاثة منها سيبويه: وهو: رفعها جميعًا. ونصب الأول ورفع الثانى، ورفع الأول ونصب الثانى ويجوز عندى- أى الرماني – نصبهما جميعًا.. ورفعهما جميعًا على الابتداء والخبر، والجملة في موضع خبر الأول ونصبهما جميعًا على: البر إذا كان أرخص ما يكون كان قفيزين »(١٣٨٧).

فأما نصب الأول ورفع الثانى فعلى أن يكون "قفيزين" هو الخبر كأنك قلت: البر إذا كان أرخصَ ما يكون قفيزان بدينار. وأما رفع الأول ونصب الثانى كأنك قلت: البر أرخصُ ما يكون إذا كان قفيزين، فالبر أرخص ما يكون على الابتداء، والخبر و" قفيزين" على: إذا كان قفيزين، على الحال(١٣٨٨).

كيف أنت إذا أُقْبِلَ قَبْلُك، ونُحِيَ نَحْوُك ؟

يقول الرماني: فيجوز فيه الرفع والنصب:

أما الرفع فعلى أنه مصدر جرى على أصله في أنه مصدر، ورفع بأن لم يسم فاعله.

وأما النصب فعلى على أنه نقل إلى باب الظرف؛ إلا أنه يضمر في الفعل اسم ما لم يسم فاعله، كأنه قيل: كيف أنت إذا أُقْبِلَ الأمرُ قَبْلَك ، ونُحِيَ الأمرُ نحوَك.

فالرماني اعتمد في هذا التوجيه على دليل الاستصحاب حيث تمسك بجريان المصدر على أصله فحكم عليه بالرفع.

(١٣٨٦) الشرح ٢/٧٤٢، ٧٤٣ "الرسالة".

(١٣٨٧) السابق ٢/ ٧٣٥.

(١٣٨٨) السابق ٢/٧٤٦.

كما اعتمد على العدول عن الأصل في الوجه الثـانى" النصـب" لعـدول المصدر إلى باب الظرف فعمل فيه النصب.

" **هذا عبد الله منطلق**"

يقول الرماني:" هذا عبد الله منطلق" يجوز فيه أربعة أوجه:

الأول: على المبتدأ بتقدير: هذا منطلق، أو هو منطلق وأنمـا جـاز "هـذا منطلق" لدلالة الشيء على مثله، فـ"هذا" في الذكر الأول يدل عليه فـي الثـانى، وهو على معنى الحاضر. وصلح" هو منطلق" على أن يعقد الضـمير المحـذوف لعبد الله؛ لأنه على لفظ الغائب، فإن عقدت المحذوف بالحاضر وجـب أن يكـون هذا. وإن عقدت المحذوف بالغائب وجب أن يكون" هو". وكلا الوجهين جائز.

والثانى: أن يكون الخبران بمنزلة خبر واحد، كقولهم: "هذا حلو حامض"، بمنزلة "هذا مرٌّ" فيكون على خبرين بمنزلة خبر واحد.

الثالث: أن يكون "عبد الله" عطف بيان بمنزلة الصفة لـ "هذا" ويكون الخبر في قولك: "منطلق".

الرابع: أن يكون على البدل فيصلح على بدل "عبد الله" من "هـذا" فيصـير بمنزلة قولك: عبد الله منطلق، ويصلح أن يكون على بدل "منطلق" من "عبـد الله" فيصير بمنزلة هذا منطلق، فهذه أربعة أوجه محصلة".

فالرماني بين جميع الأوجه المحصلة للاعراب في المثال المذكور. واعتمد في إثبات هذه الأوجه على التأويل والتعليل والسماع عن العرب. والدلالة بالمعنى على المحذوف[١٣٨٩].

(١٣٨٩) الشرح ٣/ ١٢٣٥، ١٢٣٦" الرسالة".

القواعد الكلية عند الفارسي:

من الوسائل التي اتخذها الفارسي لتقريب المادة العلمية إلى الدارسين تلك القواعد النحوية الكلية العامة والخاصة، التي حشدها في مؤلفاته النحوية، وسوف أرصد بعض هذه القواعد الكلية العامة وهى التي لاتختص بباب واحد معين، وإنما يمكن إطلاقها على جميع أبواب النحو، ثم أتبعها بالقواعد الكلية الخاصة وهى التي تنطبق على جزئيات الباب الواحد، فلا تتجاوزه إلى غيره، كتلك التي تختص بالأسماء والأفعال، أو الحروف، أو المبتدأ والخبر، أو النكرة والمعرفة، أو الصفة والموصوف، أو الحال...إلخ.

أولاً: القواعد الكلية العامة:

يقول الفارسي:

١-النحاة يجرون الشيء مجرى خلافه كثيرًا، كما يجرونه مجرى مثله "[١٣٩٠].

٢-الشبهان يجذبان ما هما فيه إلى حكم ما هما منه [١٣٩١].

« إذا كان الشبهان في الشيء، بل الشبه الواحد إذا قام في الشيء من الشيء يجذبه إلى حكم الذى فيه الشبه نحو إعمالهم "لا" عمل "ليس" لموافقتها في النفى »[١٣٩٢].

٣- « سبيل الشيء إذا أشبه غيره أن يحكم له بحكمه »[١٣٩٣].

٤- « إيجاد نظير الشيء إذا ثبت بدلالة، لايلزم؛ لأن قيام الحجة تثبته، وإن تفرد من الأشياء »[١٣٩٤].

(١٣٩٠) الحلبيات ٢١٥.

(١٣٩١) البصريات ١/ ٦٤٧.

(١٣٩٢) الحلبيات ٢٢٦.

(١٣٩٣) المنثورة ٥٦.

(١٣٩٤) الأغفال ١١٨.

٥- « الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته »[١٣٩٥].

٦- « الشي إذا دلت الدلالة على صحته لم يقدح في دلالته أن لا نظير له، وإن كان في ايجاد النظير بعض الايناس »[١٣٩٦].

٧- « لايجوز أن يقاس على المتسع » [١٣٩٧]

٨- « ولا تتوالى علتان »[١٣٩٨].

٩- « إذا ثبتت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله، واستعماله ولم يجب دفعه »[١٣٩٩].

١٠- « لا يجب أن ينتقض الحكم الثابت الذى قد وجب »[١٤٠٠].

١١- « لا ينكر أن يجيء العجمى على ما ليس له مثل في العربى »[١٤٠١].

١٢- « لا يجوز أن يكون اتساع على اتساع »[١٤٠٢].

١٣- « الحمل على القياس أولى من الحمل على الحذف الذى ليس بقياس »[١٤٠٣].

١٤- « ما لايظهر إلى اللفظ لا حكم له »[١٤٠٤].

١٥- « الحركات قد تتفق صورها وتختلف معانيها »[١٤٠٥].

(١٣٩٥) البغداديات ٥٤٤.

(١٣٩٦) الحلبيات ٣١٠.

(١٣٩٧) المنثورة٢٧.

(١٣٩٨) البصريات ٢٥١/١.

(١٣٩٩) البغداديات ٢٤٣.

(١٤٠٠) المنثورة ٢٤.

(١٤٠١) الحلبيات ٣٦٦.

(١٤٠٢) المنثورة ٢٤.

(١٤٠٣) الأغفال ١١.

(١٤٠٤) البصريات ١/ ٣١٥.

(١٤٠٥) الحلبيات ٦٩.

١٦- « الأعجمي إذا عُرِّب لا يوجب تعريبه أن يكون موافقًا لأبنية العربي »[١٤٠٦]

١٧-« مثل الشيء في تعارف اللغة مساوية »[١٤٠٧]

١٨- « ليس يلزم أن تكون أمثلة التحقير على ما تكون عليه الأصول »[١٤٠٨]

١٩- « حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياسَ، فإذا لم يتقدم، فلا موضع للقياس »[١٤٠٩]

٢٠-« التغيير على ما يكثر في كلامهم أشد تسلطًا منه على ما لم يكثر »[١٤١٠].

٢١-« الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم في الأصول »[١٤١١].

٢٢-« الخط يجرى مجرى اللفظ ؛ لقيامه مقامه، وكونه بمنزلته »[١٤١٢].

٢٣-« لا يقاس على ما ثبت في المصحف »[١٤١٣]

٢٤-« المعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل »[١٤١٤]

٢٥-« قد ثبت في المصحف أشياء قد ترك الناس القياس عليها اليوم »[١٤١٥]

٢٦-« يجوز في القياس أشياء.. ثم لا يجيء به السماع فيرفض، ولا

(١٤٠٦) الأغفال ٨٩.

(١٤٠٧) الحلبيات ٦٩.

(١٤٠٨) البصريات ٢٢٠/١.

(١٤٠٩) البغداديات ٣٥٧.

(١٤١٠) البصريات ٢١٨/١.

(١٤١١) البغداديات ٥٩٥.

(١٤١٢) الحلبيات ٩٦.

(١٤١٣) الحلبيات ٩٥.

(١٤١٤) الحلبيات ٢٨١.

(١٤١٥) الحلبيات ٩٥.

يؤخذ، ويطرح، ولا يستعمل »[١٤١٦]

٢٧-« إن العلل إنما تستخرج مـن المسـموعات بعـد اطرادهـا فـي الاستعمال »[١٤١٧]

٢٨-« أما السماع فهو فـي الفشـو والكثـرة بحيـث يسـتغنى عـن ذكره »[١٤١٨]

٢٩- « لو لم يعاضد القياسُ السماعَ حتى يجئ السمع بشئ خارج عـن القياس لوجب اطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع »[١٤١٩]

٣٠- « التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدى إلى الخـروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم »[١٤٢٠]

٣١- « القياس أبدًا يترك للسماع، وإنما يلجأ إلى القياس في عدم السمع. فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عـن الصـواب البين »[١٤٢١]

٣٢- « أقرب الأشياء إلى النفى التقليل، كما أن أبعـد الاشـياء منـه التكثير »[١٤٢٢]

٣٣-« الشبه الواحد لا يعمل »[١٤٢٣]

٣٤- « قد يجرون الشيء مجرى النظر »[١٤٢٤]

٣٥- « إن الكلام إذا طال جاز فيه ما لم يجز فيه إذا لم يطل »[١٤٢٥]

٣٦- « يجوز الحمل على معنى النفى دون لفظه »[١٤٢٦]

(١٤١٦) الحلبيات ٢٢٦.

(١٤١٧) الحلبيات ٢٢٧.

(١٤١٨) الحلبيات ٢٢٦.

(١٤١٩) الحلبيات ٢٢٦.

(١٤٢٠) الحلبيات ٢٢٦.

(١٤٢١) الحلبيات ٢٢٦.

(١٤٢٢) التعليقة ١/٥٥.

(١٤٢٣) المنثورة ٢٨٦.

(١٤٢٤) الشيرازيات ٣٤.

(١٤٢٥) المنثورة ١٣٤.

(١٤٢٦) الشيرازيات ٦٩.

٣٧- « من أصولهم أن يبنوا الشيئين شيئًا واحدًا »[١٤٢٧]

٣٨- « العلامتان إن اتفقا في اللفظ وفى الجمع، فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجب اتفاقهما في التقدير »[١٤٢٨]

٣٩- « من أصولهم تغيير الوقف »[١٤٢٩]

٤٠- « ما حذف من اللفظ لقيام الدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت في اللفظ »[١٤٣٠]

٤١- « إن العلة إذا أوجبت شيئًا في بعض المواضع ثبت أنها تجرى في ذلك الباب »[١٤٣١]

٤٢- « المحذوف في الجملة بمنزلة ما ليس له حكم »[١٤٣٢]

٤٣- « بحسب شدة الاتصال يقبح الفصل »[١٤٣٣]

٤٤- « المحذوف لا يعتد به »[١٤٣٤].

ثانيا: القواعد الكلية الخاصة:

أورد الفارسي كثيرًا من القواعد الكلية الخاصة ببعض مسائل النحو، والتي تشكل في مضمونها البناء الكلى أو القانون العام لهذه المسائل وفيما يأتى عرض لبعض هذه القواعد الكلية الخاصة:

الاســـــم:

كان للاسم بعض القواعد الكلية الخاصة به والتي سجلها لنا الفارسي في أقواله ومن ذلك قوله: « الاسم لا يعمل في الاسم »[١٤٣٥]، وقوله: « الاسم حقه

(١٤٢٧) المنثورة ١٣٤.

(١٤٢٨) الحجة ١/٩٨.

(١٤٢٩) المنثورة ١٣٤.

(١٤٣٠) الحلبيات ٧٤.

(١٤٣١) المنثورة ١١٣.

(١٤٣٢) المنثورة ١٣٠

(١٤٣٣) البصريات ٢/ ٨٣٧.

(١٤٣٤) المنثورة ١٣٠.

(١٤٣٥) المنثورة ٥٦.

الصرف فلا يخرجه شبه واحد عن الأصل والتمكن »[١٤٣٦]، « إذا كان الاسم لا يعمل بانفراده، فلا يعمل إذا انضم إليه غيره »[١٤٣٧]، « الأسماء أشد تمكنا في الإعراب من الأفعال »[١٤٣٨]، « العامل في الاسم الفعل »[١٤٣٩]، « إنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء »[١٤٤٠]، « إذا جاز بناء الاسم مع الحرف كان بناء الفعل مع الحرف أجوز، إذ كان الفعل في البناء أبعد، وإليه أقرب، والاسم منه أبعد »[١٤٤١]، « الأفعال لا تخرج من الأسماء، وإنما يخرج الاسم من الاسم »[١٤٤٢]، « إن الغرض من الأسماء أن تكون عرضة للعوامل والإخبار عنها »[١٤٤٣]، « الأسماء الموقعة موقع الفعل يغلب عليها البناء لوقوعها موقع المبنى »[١٤٤٤]، « الحركة تجب للأسماء بالعوامل »[١٤٤٥]، « الأسماء والأفعال المعربة في الأصل إذا وقعت موقع المبنى بنيت »[١٤٤٦]، « وليس في الأسماء الجزم الذى في الأفعال »[١٤٤٧].

الفعـل:

يقول الفارسي: « الفعل يدل دلالة لفظية على الزمان »[١٤٤٨]، « إن الفعل لابد له من مكان يفعل فيه »[١٤٤٩]، « إذا كان في الكلام دليل على الفعل انتصب

(١٤٣٦) البصريات ٦٤٩/١.

(١٤٣٧) المنثورة ٥٦.

(١٤٣٨) العسكرية ٥٤٩.

(١٤٣٩) المنثورة ٩٩.

(١٤٤٠) الإيضاح ٢٣٧.

(١٤٤١) الأغفال ١١٩.

(١٤٤٢) المنثورة ٢٨٥، أى الأفعال لا تستثنى من الأسماء، وإنما يستثنى الاسم من الاسم.

(١٤٤٣) العسكرية ٢٦٦.

(١٤٤٤) العسكرية ١١٦.

(١٤٤٥) العسكرية ٢٦٦.

(١٤٤٦) العسكرية ١١٦.

(١٤٤٧) العسكرية ٢٤٩.

(١٤٤٨) المنثورة ١٨.

(١٤٤٩) المنثورة ١٩.

المصــــدر بـــالمعنى »[١٤٥٠]، « إن فعـــل التعجـــب، لايعمـــل إلا فـــي شـــيء ضعيف »[١٤٥١]، « إن الفعل إذا تقدمه المفعول ضعف بدلالة دخول الـــلام علـــى المفعول »[١٤٥٢]، « الفعـــل لا يكـــون فـــي تقـــدير المصـــدر إلا بانضـــمام "أن" إليه »[١٤٥٣]، « لا يجوز أن تقدر الفعل منفصلاً عن الفاعل »[١٤٥٤]، « الفعل مـــع الفاعل يجرى مجرى الشيء الواحد »[١٤٥٥]، « الفاعل متصـــل بفعلـــه كـــالجزء منه »[١٤٥٦]، « الفعـــل لا يفعـــل إلا لغـــرض مـــن الأغـــراض، ومعنـــىً مـــن المعانى »[١٤٥٧]، « اتصال الفعل بفاعله أشد من اتصال المبتـــدأ بخبـــره »[١٤٥٨]، « يرتفع الفعل المضارع، لوقوعه موقع الأسماء »[١٤٥٩]، « لا يجوز الفصل بـــين الفعل والفاعل »[١٤٦٠].

يقول الفارسي: « الفعل لا يلحقه التنوين للتنكيـــر »[١٤٦١]، « لـــيس فـــي الأصول فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين »[١٤٦٢]، « الأفعال إذا نُقِلَتْ فَسُـــمِّي بهـــا تُعْرَبُ، وتزال عما كانت عليه قبل النقل »[١٤٦٣]، « الفعل إنما سبيله أن يعمل في أول اسم يخلص إليه »[١٤٦٤]، « يمتنع أن يكون للفعل خبر »[١٤٦٥]، « الفعـــل لا

(١٤٥٠) المنثورة ١٧.

(١٤٥١) البصريات ٤٩٧/١.

(١٤٥٢) المنثورة ٢٨٦.

(١٤٥٣) المنثورة ١٥٢.

(١٤٥٤) التكملة ٧.

(١٤٥٥) العسكرية ٦٥.

(١٤٥٦) التكملة ٧.

(١٤٥٧) المنثورة ١٣.

(١٤٥٨) البصريات ٨٣٦/٢.

(١٤٥٩) النثورة ١٣٧.

(١٤٦٠) البغداديات ٢٠٠.

(١٤٦١) الحلبيات ٢١٣.

(١٤٦٢) المنثورة ٢٣.

(١٤٦٣) الحلبيات ٢١٥.

(١٤٦٤) المنثورة ٤٠.

(١٤٦٥) البصريات ٣٢٨/١.

يكسر »[١٤٦٦]، « الفعل وما جرى مجراه لا يلحقه تخصيص »[١٤٦٧]، « لا يكون فعل إلا وله فاعل »[١٤٦٨]، « الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف أفحش من فصله بينه وبين مفعوله، لأن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصاله بالمفعولات »[١٤٦٩]، « الفعل يدل على مصدره، كما يدل مصدره عليه »[١٤٧٠]، « لا يجوز تقديم مفاعيل أسماء الأفعال عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في القوة »[١٤٧١]، « هناك أفعال، لا تعمل إلا بتوسط الحرف، وإذا لم يتوسط الحرف لم تعمل »[١٤٧٢]، « ليس "ليست" فعلاً على الحقيقة، وأنما قيل فيها فعل للشبه اللفظي »[١٤٧٣].

الحــروف:

يقول الفارسي: « الحرف لا يخبر عنه »[١٤٧٤]، « حروف الجر لا بد لها من أن تتعلق بشيء »[١٤٧٥]، « الحرف لا يكون له فاعل »[١٤٧٦]، « الحروف التي تتنقل لا تلزم موضعاً واحداً ولا يكون لها من التمكن والاتساع ما يكون للملازم. ألا ترى أن "حتى" لما لم يلزم الجر لم يجيزوا إضافته إلى المضمر نحو: "حتاه" كما قالوا: "إليه"، وكذلك "هل" لما لم يلزم الاستفهام، لم يدخل في جميع ضروبه »[١٤٧٧]، « الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا ينصب المفعول بها »[١٤٧٨]، « الحروف التي تبدل إنما تكتب على ما عليه اللفظ بالحروف دون

(١٤٦٦) المنثورة ١١١.

(١٤٦٧) الحجة ١/٤.

(١٤٦٨) البغداديات ٥٤٣.

(١٤٦٩) البصريات ٢/٨٣٧.

(١٤٧٠) المنثورة ١١٥.

(١٤٧١) الإيضاح ١٦٦.

(١٤٧٢) المنثورة ٥٥.

(١٤٧٣) البغداديات ٥٤٣، والحلبيات ٢٢٦.

(١٤٧٤) المنثورة ٦١.

(١٤٧٥) المنثورة ١٠٧.

(١٤٧٦) المنثورة ٦١.

(١٤٧٧) الحلبيات ٢٦٦.

(١٤٧٨) الحلبيات ٢١٢.

المبدل عنـــه »[١٤٧٩]، « إنمـــا عامـــة الحـــروف التـــي علـــى حـــرف واحـــد متحركة »[١٤٨٠]، « كل حرف في أول كلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حـــرف فهو متحرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية » [١٤٨١]، « ما لم يلزم مـــن الحروف، وكان قلقاً في مكانه لا يعتدون به »[١٤٨٢]، « الحروف الموقوف عليها، لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة »[١٤٨٣].

الإعراب والبناء:

يقول الفارسي: « الأسماء الموقعة موقع الفعل يغلب عليها البناء؛ لوقوعها موقع المبنى »[١٤٨٤].

« كل موضع فيه منصوب فلابد من مرفوع، وليس المنصوب كـــالمرفوع؛ لأنه لا يكون منصوب لا مرفوع معه »[١٤٨٥]، « الأسماء والأفعال المعربة فـــي الأصل، إذا وقعت موقع المبنى بنيت »[١٤٨٦]، « الرفع إنما يكون بعامل »[١٤٨٧]، « من جعل الفتحة للبناء كانت الكســـرة فـــي الجمـــع للبنـــاء، كمـــا أن الفتحـــة في "ضرب"، كالفتحة في لن يضرب »[١٤٨٨]، « لا يجوز أن يكون خبـــراً لمبتـــدأ منصوباً »[١٤٨٩]، « الجزم يحذف حركات الإعراب »[١٤٩٠]، « الأسماء أشد تمكناً

(١٤٧٩) الحلبيات ٩٥.

(١٤٨٠) البصريات ٤٩٩/١.

(١٤٨١) التكملة ١٤.

(١٤٨٢) العسكرية ١٣٨.

(١٤٨٣) التكملة ١٩.

(١٤٨٤) العسكرية ١١٦.

(١٤٨٥) المنثورة ٧٤.

(١٤٨٦) العسكرية ١١٦.

(١٤٨٧) المنثورة ٤٩

(١٤٨٨) العسكرية ١١٧.

(١٤٨٩) المنثورة ٧٥.

(١٤٩٠) العسكرية ٢٥٠.

في الإعراب من الأفعال »[١٤٩١].

المبتدأ والخبر:

يقول الفارسي: « إن الخبر يستغنى عنه لوقوع الحديث والمحدث عنه في الصلة »[١٤٩٢]، « العامل في الخبر هو عامل الاسم بعد "إن" لا يفصل بين المبتدأ وخبره بالظرف »[١٤٩٣]، « ظروف الزمان لا تكون إلا خبراً عن الأحداث، ولا تكون خبراً عن الأسماء فمحال أن تقول: زيد اليومُ، لان زيداً قد حصل في اليوم حياً كان أو ميتاً »[١٤٩٤]، « اتصال الفعل بفاعله أشد من اتصال المبتدأ بخبره »[١٤٩٥]، « لايجوز أن يحذف المبتدأ والخبر ولا يبقى منهما شيء »[١٤٩٦]، « الجمل لا يخبر عنها، وإنما يخبر عن المفردات »[١٤٩٧]، « لا يجوز أن يكون خبر المبتدأ منصوباً »[١٤٩٨]، « يمتنع أن يكون للفعل خبر »[١٤٩٩]، « الظروف من المكان تكون خبراً عن الأسماء والأحداث؛ لانه يصح وقوعها في الأمكنة »[١٥٠٠]، « المبتدأ حذفه سائغ »[١٥٠١]، "لا" إذا كانت عامله لابد لها من خبر.

النكرة والمعرفة:

يقول الفارسي: « إن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة »[١٥٠٢]،

(١٤٩١) العسكرية ٢٤٩.
(١٤٩٢) الحلبيات ٢٥١.
(١٤٩٣) المنثورة ٧٤.
(١٤٩٤) البصريات ٨٣٦/٢.
(١٤٩٥) المنثورة ٢٣.
(١٤٩٦) البصريات ٨٣٦/٢.
(١٤٩٧) البصريات ٨٣٧/٢.
(١٤٩٨) الشيرازيات ١٤١.
(١٤٩٩) المنثورة ١٢٨.
(١٥٠٠) البصريات ٣٢٨/١.
(١٥٠١) المنثورة ٢٢.
(١٥٠٢) الحجة ١٠٦/١.

« المضاف إليه يفيد في المضاف التعريف، فيعرفه وينكــره »[١٥٠٣]، « النكــرة توصف بالظرف »[١٥٠٤]، « الجملة توصف بها النكــرات »[١٥٠٥]، « النكــرة لا يجوز ندبها »[١٥٠٦]، « الحال تكون نكرة »[١٥٠٧]، « إذا ثنيت الّعَلَمَ زال أن يكون عَلَمًا، وينكر، وأصبحت إلى تعرفه بالألف والــلام »[١٥٠٨]، « الحــال لا تكــون مضافة إلى ما فيه الألف واللام »[١٥٠٩].

الصفه والموصوف:

يقول الفارسي: « الصفة هي مثل الموصــوف »[١٥١٠]، « الوصــف مــع الموصوف لا يكون كلامًا تامًــا، كمــا أن الصــلة مــع الموصــوف لا يكــون كلامًا »[١٥١١]، « الصفه تقوم مقام الموصوف في الخبر »[١٥١٢]، « الوصف مــع الموصوف كالشيء الواحد »[١٥١٣]، « تمنع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد اختلف العوامل فيهما، لأنها إذا جرت على أحــد العوامــل لــم تجــر علــى الآخر »[١٥١٤]، « النداء أصله ألا يوصف؛ لأنه واقع موقع المضمر، والمضمر لا يوصف فكان حكمه ذلك »[١٥١٥].

وبعد فهذه هي أهم القواعد الكلية العامة والخاصة التي لاحظتها من خلال قراءتي لمؤلفات كل من الرماني والفارسي، وهي تعد بحق اللبنات الأساســية والعناصــر

(١٥٠٣) المنثورة ٦٥.
(١٥٠٤) البصريات ٣١٢/١.
(١٥٠٥) المنثورة ٢٩.
(١٥٠٦) البصريات ٣٢٧/١.
(١٥٠٧) المنثورة ١١.
(١٥٠٨) البصريات ٣٢٧/١.
(١٥٠٩) المنثورة ١١.
(١٥١٠) المنثورة ٥٤.
(١٥١١) البغداديات ٢٥٦.
(١٥١٢) المنثورة ٦٢.
(١٥١٣) المنثورة ٥٣
(١٥١٤) الحلبيات ١١٤
(١٥١٥) المنثورة ٣٠

الحيوية لعلم النحو، ولها دور كبير في فهم مسائله وأحكامه الكثيرة المتسعة؛ لأنها تلخص أحكام المسائل الفرعية المتنوعة في بضع كلمات يسيرة، وتقــدم للــدارس تصـــــورا كليـــــا يســـــاعده فـــــي فهـــــم القضـــــايا الجزئيـــــة.

التوجيه النحوي للنصوص عند الفارسي:

عرض الفارسي– في التوجيه النحوي– لكثير من النصوص التي اعتمد عليها في إثبات القواعد النحوية أو شرحها، وقد تنوعت هذه النصوص، فشملت: القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب: الشعر والنثر، والأمثلة المصنوعة، لتوضيح القاعدة.

وفيما يأتى نماذج من التوجيه النحوي لهذه النصوص.

توجيه آيات القرآن الكريم (١٥١٦):

يقول الفارسي: « وأما قول الله سبحانه: "قل اللهم فاطر السموات والأرض"(١٥١٧)، فعلى قول الزجاج(١٥١٨) أنه صفة، وعلى قول سيبوية(١٥١٩) أنه ليس بصفة.

قال أبو على: إن النداء أصله ألا يوصف؛ لأنه مضمر، والمضمر لا يوصف، فكان حكمه ذلك، إلا أنهم وصفوه؛ لأن فيه شبهاً واحداً بالمضمر، قال فلما انضمت الميم إلى" اللهم" كانت هذه الميم التي بمنزلة الياء. أيضاً شبهاً آخر؛ لأنه ضم إلى الصوت، فصار هنا شبهان، فامتنع. وهذا قول سيبويه. يدلك أيضاً على أن فيها شبهاً للجزاء، قولهم: "ما جاءنى زيد إلا تكلم" قال: معناه "كلما جاءنى زيد تكلم"، فهذا يدلك على أن فيها شبهاً للجزاء"(١٥٢٠).

فالفارسي ذكر وجهين لإعراب كلمة "فاطر" نسب أحدهما للزجاج والثانى لسيبويه، ثم خالف أستاذه الزجاج، ووافق سيبويه لاقتناعه بقوة أدلته"، واستدل بالمنثور من كلام العرب، ثم صاغ قاعدة كلية للتوجيه النحوي هي أن الشبه

(١٥١٦) توجد رسالة بعنوان" توجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي(كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع البنات بالقاهرة ، جامعة الأزهر إعداد/ هالة محمد السيد زهران ٢٠٠٠.

(١٥١٧) سورة الزمر، الآية ٤٦.

(١٥١٨) معاني القرآن ١٦٧/٣

(١٥١٩) الكتاب ٣١٠/١.

(١٥٢٠) المنثورة ٢٨٧.

الواحد لا يعمل، وإنما يعمل الشبهان".

توجيه كلمة "قرآن" في قوله تعالى: ﴿ قُرْآناً فَرَقْنَاهُ ﴾[1521]:

يقول الفارسي: "فأما انتصاب "قرآن" في قوله "قرآناً فرقناًه" فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون محمولاً على "أنزلناه" كأنه قال: بالحق أنزلناه وأنزلنا قرآناً، فانتصابه على أنه مفعول به، ولا يجوز أن ينتصب على الحال كما أجزنا في قوله "ولقد ضربنا في هذا القرآن.. قرآناً عربياً"[1522] أن يكون انتصابه على الحال، ألا ترى أنك لو قلت: "جاءنى زيد وراكباً" لم يستقم حمل هذا على الحال، لمكان العطف.

والوجه الآخر: في قوله: "وقرآناً فرقناه" أن تعطفه على ما يتصل به، كأنه: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وذا قرآن وصاحب قرآن، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه"[1523].

فقد وجه الفارسي إعراب كلمة: "قرآناً" على وجهين.

أحدهما: أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: وأنزلنا قرآناً. والوجه الثانى: عَطَفَهُ على ما يتصل به كأنه: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وذا قرآنٍ وصاحب قرآنٍ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

اعترض الفارسي على انتصاب "قرآن" على الحال؛ لأن قبله حرف عطف فهو يشبه قولك: "جاءنى زيدو راكبًا"؛ ولذا لم يستقم حمل هذا على الحال؛ لمكان حرف العطف.

أما أدوات التوجيه النحوي عند الفارسي في هذه المسألة:

فقد تنوعت فاشتملت على التأويل بالحذف والتقدير، والتعليل، والقياس المنعكس فلم يحمل إعراب "قرآن" على الحال، كما أعربه كذلك في قوله: "ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن.. قرآنا عربيًا".

(١٥٢١) سورة الإسراء، الآية ١٠٦.

(١٥٢٢) سورة الزمر الآيتان ٢٧،٢٨.

(١٥٢٣) الحلبيات ٢٩٨.

أحيانا لا يفرق الفارسي بين لغة القرآن ولغة الشعر في التوجيه النحـــوي، ومن ثم ضَعَّفَ النكزاوى[١٥٢٤] رَأْيَ أبى على الفارسي في إعراب "يعقــوب" مــن قوله تعالى: "فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب"[١٥٢٥] أنه مجرور عطفًــا على "إسحق" أو منصوب عطفًا على موضع بـــ"اسحق" وضعف ذلك مـــن جهـــة الفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف... ولو قلت: مررت بزيـــد اليـــوم، وبأمس عمرو على تقدير: "وبعمر أمس" لم يحسن، ولكن في الشعر يحتمل ذلـــك لأجل الضرورة [١٥٢٦]".

توجيه جملة (وإياكم أن اتقوا الله) من قوله تعـــالى: (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُواْ اللّهَ) [١٥٢٧]:

يقول الفارسي: "فإن "إياكم" فيه معطوف على الاسم الموصول الـــذى هـــو "الذين". و"إياكم" نَصْبٌ بالعطف على "الذين" وصلته، فهو بمنزلة وَصَّـــيْتُ القـــومَ وإياكم.

وموضع "أن" في "اتقوا الله" نَصْبٌ، إذا جعلتَ "أن" الناصبة للفعل، ووصلت "أنْ" بالأمر، كما وصلت "الذى" بتفعل في قولك: أنت الذى تفعل. وانتصابه بأنـــه مفعول بأنَّ التقدير: وصيناهم بالتقوى، فلما حذف الجار، وصل الفعل إليه فنصبه.

ويجوز ألا يكون لـــ"أنْ" من الإعراب موضع، فيكـــون بمنزلـــة أى التـــي للتفسير، وذلك أن "وصينا" وما بعده كلام مستقل، فإذا استقل جاز أن يكـــون "أنْ" للتفسير.

(١٥٢٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أبى زيد،القاضى أبو بكر، معين الـــدين أبـــو محمد، المدنى، الأنصارى، الإسكندرانى المعروف بالنكزاوى انظر : بغية الوعاة ٥٨/٢، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطى ٥٠٣/٢. وتاريخ الاسلام للذهبى الجزء الأخير.

(١٥٢٥) سورة هود الآية ٧١.

(١٥٢٦) ظاهرة الوقف والابتداء عند معين النكزاوى (٦٨٣هـــ) مع تحقيق كتابه (الا قتـــداء فـــي معرفة الوقف والابتداء) حتى سورة الكهف رسالة دكتوراه إعداد جمال عبد العزيز أحمـــد (دار العلوم، القاهرة). انظر ٢٣/١، ١٢٣٢/٢، ١٢٣٣.

(١٥٢٧) سورة النساء، الآية ١٣١.

ويجوز في "أَنْ"التي في قوله "أن اعبدوا الله ربى وربكـــم" [١٥٢٨]الوجهـــان اللذان ذكرتهما في قوله: "أن اتقوا الله" ومما يدل على أن "أَنْ" وما بعدها بمنزلـــة المصدرقولهم: كتبت إليه بأن قم فدخول الجار عليه يدل على أنه اسم[١٥٢٩].

لقد اعتمد الفارسي في توجيهه على المنثور من الكلام في الاستدلال علـــى الأوجه الإعرابية، كما أنه قاس القرآن على القرآن في التوجيه.

واعتمد على التأويل في بيان المحذوف والمقدر.

التوجيه النحوي لكلمة "أى" في قوله تعالى: (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ(٥)بِـــأَيِّكُمُ الْمَفْتُـــونُ) [١٥٣٠]، يقول الفارسي: "وأما قوله سبحانه وتعالى: (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِـــرُونَ(٥)بِـــأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) ففيه ثلاثة أوجه: أحدها قالوا: إن تقديره: بِأَيِّ الفتنةُ"؟ وجعل "المفتون" في موضع "الفتنة"، وهذا كثير، فجعل المفعول في موضوع المصدر، يقال: "ليس لـــه مفعول "يريد: "عقل" وهذا كثير. وقال قوم" بأيكم فتن المفتون؟" وقـــال الأخفـــش: الباء زائدة[١٥٣١].

فعلى أى وجهٍ كانت فهى استفهام، وإذا كانت استفهاماً عملت فيهـــا البـــاء؛ لأنها من تقدير جملة أخرى غير الجملة المتقدمـــة، فيكـــون تقـــديره: "فستبصـــر ويبصرون بأيكم يفتتن المفتون" فتكون متعلقة بفعل مضمر دل الكلام عليه؛ لأنـــه لايخلو من أن تكون متعلقه بـــ"تبصرون" وهذا لا يجوز؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، فلا تتعلق به. ولا يجوز أن تتعلق بـــ"المفتون"؛ لأنه خبر لـــ"أى" فهى مع الباء في موضوع رفع بالا بتداء، و"المفتون" خبرها، فقد عملت فيـــه، ولا يجوز أن تتعلق به، فإذا بطل هذان الوجهان صح ما قلناه من أنها متعلقـــه بفعـــل مضمر.

وإذا قال بأَيُّكُمُ المفتون؟" بناها؛ لأنها جاءت مجيئاً ليس تجىء "مَنْ" و"الذى"

(١٥٢٨) سورة المائدة الآية : ١١٧.

(١٥٢٩) العضديات ٣٢ ، ٣٣.

(١٥٣٠) سورة القلم، الآيتان: ٥، ٦.

(١٥٣١) قال الزجاج :" والباء في بأييكم المفتون، لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هـــذا جـــائزاً فـــي العربية في قول أحد من أهلها انظر معانى القرآن وإعرابه ٢٠٥/٥.

عليه، فبنيت على الضم"[١٥٣٢].

توجيه قراءة: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[١٥٣٣]:

يقول الفارسي: "لات حين مناص" نصبت والتقدير لات الحينُ حينَ مناصٍ"، والرفع إذا قلت: "لات حينُ مناصٍ" مرتفعة بالابتداء، والخبر مضمر، وتقديره "لنا" ودخلت "لات" للنفى"[١٥٣٤].

فقد اعتمد الفارسي في توجيهه للقراءة على التأويل التقديرى، حيث قدر في الوجه الأول "المبتدأ" وفى الوجه الثانى الخبر.

ووجه الفارسي قراءة النصب والرفع في كلمة "أساطير" في قوله سبحانه "ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين و"أساطيرَ".

ويقول الفارسي: "الرفع إذا جعلت "ماذا" في تقدير"الذى" فكأنه أراد: الذى أُنْزِلَ أساطيرُ" فجعلوه خبراً عن "الذى" وإذا نصبوه قالوا: "أَنْزَلَ أساطيرَ الأولين" ويجوز النصب إذا جعلها في موضع "الذى" والرفع إذا جعلها في معنى "ماذا" إذا جعلتها بمعنى "ماذا" أضمرت "هو" فرفعت كأنك أردت: هو أساطير الأولين، وإذا نصبت مع تأويلك "إذا" بمنزلة الذى فكأنك أظهرت فعلاً جعلته خبراً عن "الذى" ونصبت به "أساطير الأولين" فجعل كل واحد منهما على الآخر"[١٥٣٥].

توجيهُ قراءة "وحورٌ عينٌ"[١٥٣٦]:

يقول الفارسي: "إن قوله: "وحورٌ عينٌ" لو رددته على الفعل الذى قبله لم يحسن، لا يسوغ أن تقول: يطاف عليهم بأكواب وحورٌ عينٌ، فالحسن فيه أن يحمل على الفعل الذى قبله بل يحمل على المعنى.

(١٥٣٢) المنثورة ١٢٣، ١٢٤.

(١٥٣٣) سورة ص، الآية: ٣ وقراءة" حينُ" بالرفع من أوجه تحكى عن عيسى بن عمر. أما قراءة الجمهور فبالنصب.

(١٥٣٤) المنثورة ١٠٦.

(١٥٣٥) المنثورة ١٣٢، ١٣٣.

(١٥٣٦) سورة الواقعة، الآية ٢٢. قرأ الجمهور برفعها، وقرأ جماعة منهم طلحة، السلمى، الكسائى بجرها. وقرأ أبى وعبد الله بنصبها، انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

أما من قرأ "وحورٌ عينٌ" فرفع فكأنه قال: ولهم فيها حورٌ عينٌ؛ لأن معنى(يطاف عليهم بكأس): لهم فيها كأسٌ فعلى هذا يرفع، ومن نصب فقــال: وحــورا عينا، حمله أيضاً على المعنى؛ لأن معنى يطاف عليهم: يناولون أكواباً ويملكــون أكواباً وحوراً عيناً،... والرفع في "حورٌ عينٌ" حسنٌ، على أن يضمر خبراً يــدل عليه قوله "يطوف عليهم ولدان مخلدون[١٥٣٧] ولا نحمله على معنى"يطوف" فيجعل ذلك الخبر: (لديهم) أو (عندهم)، ونحو ذلك كقوله في الآية الأخرى: "وعنــدهم قاصرات الطرف[١٥٣٨] بعد قوله: "يطاف عليهم بكأس من معــين"، ويكــون فيــه الخبر محذوفاً، للدلالة عليه، كما حذف من قوله "مثل الجنة"[١٥٣٩]، وما أشبهه من المبتدأ المحذوف الخبر"[١٥٤٠].

وجه الفارسي قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى: "وحورٌ عينٌ" واعتمد في هذا التوجيه على الحمل على المعنى والتأويل والتعليل والاســتدلال بــالقرآن الكريم.

واستخدم الفارسي المصطلح الكوفى "رددته" بدلاً من المصطلح البصرى" عطفته.

(١٥٣٧) سورة الواقعة، الآية : ١٧.

(١٥٣٨) سورة الصافات، الآية ٤٨.

(١٥٣٩) سورة الصافات الآية ٤٥.

(١٥٤٠) سورة محمد، الآية ١٥، انظر البحر المحيط ٧٨/٧.

التوجيه النحوي للنصوص الشعرية عند الفارسي:

وجه أبو على الفارسي الكثير من النصوص الشعرية،ولعل كتابه "الشعر" أو إعراب لأبيات مشكلة الإعراب، لأقوى دليل على هذا الفكر النحوي التعليمى عند الفارسي. ومن ثم سأعرض بعض توجيهات أبيات الشعر عند الفارسي. وبيان موقفه من توجيهات النجاة السابقين للأبيات الشعرية.

يقول الفارسي:" وأما قول عمرو بن كلثوم:

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا(١٥٤١)

ففيه وجهان:

فأما سيبوبه: فرفع" الكأس" بـ" كان" ويرفع" مجراها" بالابتداء، ويجعل" اليمين" خبر المبتدأ والجملة خبر" الكأس" فتقديره" وكان الكأس مجراها في اليمين".

والقول الآخر: يرفع" الكأس" بـ" كان" و" مجراها" بدل منه، ويجعل"

(١٥٤١) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في كتاب سيبوبه ١١٣/١، و٢٢٠١ والإيضاح ١٨٧/١، والدرر اللوامع ١٦٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٠.

اليمين" هو المجرى، وينصبه على السعة.(١٥٤٢).

فالفارسي عرض للتوجيه النحوي لجملة " وكان الكأس مجرها اليمـــين" ورأى أن فيها وجهين نسب الوجه الأول إلى سيبويه؛ معتمدًا في ذلك على التأويل.

أما الوجه الثانى فلم ينسبه الفارسي إلى أحد، ولعل هذا التوجيه للفارســـى نفسه لتأثره بظاهرة الاتساع في التوجيه، حيث رفع" الكأس" بـــ" كان" ومجراهـــا" بدل منه، والمبين خبر" كان" منصوب على السعه".

الفارسي في تطبيقه القواعد النحوية على الشعر، تجده حريصا على التوجيه النحوي لغوامض الكلمات:

يقول: "ومن حذف المضاف في الشعر.. قول الآخر:

لِشَمَّاءَ بَعْدَ شَتَاتِ النَّوَى وَقَدْ بِتُّ أَخْيَلْتُ بَرْقًا وَلِيفًا

أى أخيلت لسقعها، أو دارها.. فقوله" وقد بت" في موضع حالٍ، وهو متعلق بأخيلت، كأنه قال: أخيلت البرق بائتًا. فقدم، وهذا مما يدل على جواز تقديم الحال مفردة كانت أو جملة"(١٥٤٣).

ويلحظ في هذا النص الآتي:

١- أن الفارسي استشهد بالبيت في الأصل لاثبات حذف المضاف.

٢- أن الفارسي لا يكتفى بإيراد الشاهد إلى ما يذهب إليه في إثبات قاعدته، بل قد يتعدى ذلك إلى إيراد قواعد أخر، ورد حكمها في الشاهد الذى أتى به.

٣- أنه يجوز تقديم الحال سواء أكانت مفردة أم جملة.

توجيه الفارسي لكلمة" رئمان" في قول الشاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِى الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللبَنِ(١٥٤٤)

(١٥٤٢) المنثورة ١٩، ٢٠.

(١٥٤٣)كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/ ٣٣٧ تحقيق محمود الطناحى.

(١٥٤٤) البيت لأفنون التغلبى انظر: المفضليات ٥٢٥. وجمهورة اللغة ٢١٩/١. والخزانة ٤/٤٥٥- ٤٥٨، والمخصص ١٢٨/٧- ١٢٩، وانظـــر أمـــالى الزجـــاجى ٥٠،١٥والأشـــباه والنظـــائر ٢٢٥،٢٢٤/٣.

نقل الفارسي أن المبرد وثعلب كاناَ يلقيانَ هذا البيت، ويسألان عــن وجــه الإعراب فيه، في كلمة" رئمانُ" بالرفع، والنصب، والجر.

ثم يتعرض الفارسي لتوجيه إعراب كلمة:" رئمان" فيقــول: " وأقــول: إن الرفع في" رئمان" يجوز فيه من وجهين، والنصب من ثلاث جهات، والجــر مــن جهة واحدة:

فأحد وجهى الرفع: أن تبدل" رئمان" من الموصول فتجعله إياه في المعنى، ألا ترى أن" رئمان أنف، هو ما تعطيه العلوق.

والآخر: أن تجعله خبر مبتدأ محذوف، كأنه لَمَّا قال: أم كيف ينفع ما تعطى العلوق، قيل له: وما تعطى العلوق؟

فقال: رئمان أنف، أى هو، كقوله: (بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ)[١٥٤٥] أى هي.

أما النصب فعلى معنى: أَمْ كيف ينفعُ ما تعطيه من رئمان أنــف فَحُــذِفَ الحرف، وأُوصِلَ الفعل.

ويجوز أن يكون من باب:" صُنْعَ الله[١٥٤٦]" و" وعد الله[١٥٤٧] كأنه لما قيل: تعطى العلوق، دل على ترأم؛ لأن إعطاءهــا رئمــان كمــا أن قولــه:" غلبــت الروم"[١٥٤٨] وعدٌ، فنصب رئمان على هذا الحد، لما دل عليه (تعطى).

ويجوز أن ينتصب على الحال مثل: جاء ركضا، ونحوه، على قياس إجازة أبى العباس في هذا الباب، ويجعل (تعطى) بمنزلة تعطف كأنه: أم كيف ينفع بمــا تتعطف به العلوق رئماً، أى كيف ينفع تعطفها رائمة مع منعها لبنها، فهذه ثلاثــة أوجه في النصب.

ويجوز إذا جرت (رئمان) على البدل من الهاء"[١٥٤٩].

(١٥٤٥) سورة الحج، الآية : ٨٨.

(١٥٤٦) سورة النمل، الآية ٨٨.

(١٥٤٧) سورة الروم، الآية :٦.

(١٥٤٨) سورة الروم، الآيه:٢.

(١٥٤٩) البغداديات ٤١٩،٤٢٠.

فقد وجه الفارسي إعراب كلمة" رئمان" في الرفع والنصب والجر، وأجاز كل هذه الأوجه.

كما تنوعت أدوات الاستدلال عنده فشملت الحمل على المعنى والتأويل بالحذف والاستشهاد بالقرآن الكريم والقياس.

قد يرد الفارسي آراء السابقين عليه في توجيه إعراب بعض المسائل، ويبين ما بها من إشكال، ومن ذلك يقول الفارسي:" وأما قول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء(١٥٥٠)

قال أبو عمر: لاتً: جعلت حرف جر، لكن الفارسي اعترض على توجيه أبى عمر فقال: وفى هذا إشكال، وهو أن حرف الجر لا يتعلق بشيء في هذا البيت، وحروف الجر لابدلها من أن تتعلق بشيء، ثم أورد رأى أبى العباس فقال:" وقال أبو العباس: الوجه في هذا البيت وهو قوله:" لات أوانٍ" أوان: ههنا مبنية؛ لأن"أوان" تضاف إلى المبتدأ والخبر، فكأنك حذفت منه المبتدأ والخبر، فنونت ليعلم أنك قد اقتطعت الإضافة (١٥٥١)".

ولم يعترض الفارسي على رأى ابى العباس، ولم يصرح بأنه هو الصواب، ولم يعط لنا رأيا يخالفه، وهذا الرأى جائز عنده إلا أنه ضعيف.

يقول الرماني:" فأما قول الشاعر:

لا تتركنى فيهم شطيرا إنى إذًا أَهْلَكَ أو أطيرا (١٥٥٢)

ففيه قولان: أحدهما: أن خبر" إن" محذوفًا، كأنه قال: إنى تالف، إذًا أهلك أو أطيرا.

والثانى: أن الشاعر لما اضطر شبه (إذًا) بـ(لن) فنصب بها كما ينصب بـ(لن)، وذلك أنها تدل على الاستقبال كما تدل (لن)، وهى جواب لمن قال: سأفعل، كما أن (لن) جواب لمثل ذلك".

(١٥٥٠) البيت من قصيدة لأبى زبيد الطائى، وهو في تفسير القرطبى ٢٣/ ١٢٢ والمخصص ١٤/ ٨٢، و ١٦/ ١١٩، والإنصاف ١٠٩/١، ومغنى اللبيت ٧٣/١، وشرح شواهد المغنى ٦٤١، والخزانة ٢/ ٢٥١، والدرر اللوامع ٩٩/١

(١٥٥١) المنثورة ١٠٧.

(١٥٥٢) لا يعرف قائل هذا الرجز كما في شرح شواهد المغنى للسيوطى ٧/١ والشطير : الغريب.

فالرمانى اعتمد في توجيهه لهذا البيت على التأويل بالحذف في الوجه الأول. وهو حذف خبر (إن) ثم قدر المحذوف (كأنه قال: إنى تالفٌ).

واعتمد في الوجه الثانى على القياس، فقاس (إذًا) على (لن) في عمل النصب والعلة في ذلك أن كل منهما يدل على الاستقبال. وكذلك كل منهما جواب لمن قال: سأفعل.

ومن ثم فالرمانى متنوع في الاستدلال العقلى. وقد يعتمد عليه في التوجيه النحوي كما يعتمد على الدليل التعليمى في ذلك.

التوجيه النحوي للأمثلة المصنوعة عند أبي علي الفارسي:

من أوجه النحو التطبيقى عند الفارسي تعرضه إعراب الأمثلة التوضيحية التي ذكرها لبيان القاعدة والتطبيق عليها،وإمكانية ملاءمته للواقع اللغوى، ولقد أَثْرَت هذه التوجيهاتُ النَّحْوَ بالأوجه الإعرابية المختلفة، التي جعلت القواعد النحوية ميسرة وسهلة.

وفيما يأتى بعض من هذه التوجيهات النحوية التي تعرض لها الفارسي:

" **آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه**"

يقول الفارسي:" إذا قلت: آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه، ففيها وجوه: (آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه)، ويجوز آتيك يوم الجمعة أبطأه، وأبطؤه. بالرفع والنصب.

ثم يشرح الفارسي ذلك موجهًا لكل وجهٍ فيقول:

إذا قلت: (آتيك يوم الجمعة) كانت هذه جملة مكتفية بنفسها، وقلت: (أو يوم السبت) ، فترفع (يوم السبت) بالابتداء، وتجعل (أبطؤه) خبر الابتداء؛ لأن البطء في الرفع يقع، فنجعله خبر عنه؛ لأنه قد التبس به.

وإذا نصبت (أبطأه) نصبته بـ(آتيك) ، لأنه فعل يتعدى إلى الظرف بعد تعديه إلى المصدر والحال، ويكون تقديره: (آتيك أحد اليومين في إبطاء) نصب بتعدى الفعل إليه. ويتعدى الفعل (أبطأه)؛ لأنه صفة للمصدر فهو بمنزلته.

وإذا قلت: (آتيك يوم الجمعه أو يوم السبت أيطؤه) رفعت (أبطؤه) بخبر

ابتداء محذوف تقديره: (ذاك أبطأ الإتيان)، فيكون مرفوعاً بخبر الابتداء، ويكون قد دل على المحذوف وهو المبتدأ"(١٥٥٣).

فالفارسي في توجيهه الإعرابى لهذه المسأله استخدام الآتي:

١- التعليل بالتباس؛"لأنه التبس به في حالة رفع" يوم السبت" علـــى الابتـــداء، و"أبطؤه" خبر له.

٢- استخدام مصطلح" الجملة المكتفية بنفسها" بدلاً من الجملة التامة.

٣- اعتمد على قياس الحمل، فقد حمل الفرع وهو الفعل على الأصـــل وهـــو المصدر، في التعدى والعله في ذلك أن الفعل صفة للمصدر فهو بمنزله.

٤- اعتمد في توجيهه على التأويل بالحذف والتقدير: في حالة رفع" أبطؤه" إذا قلت" أتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه" رفعت"أبطؤه" بخبـــر ابتـــداء محذوف تقديره: ذاك أبطأ الإتيان فيكون مرفوعاً بخبر الابتداء، ويكون قد دل على المحذوف وهو المبتدأ".

فالتعليل، والتأويل، والقياس هي أدوات التوجيه النحوي في هذه المسألة.

" ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد"

يقول الفارسي: لايخلو رفعه من أن يكون يجعل "الكحل" مبتـــدأ، ويجعـــل" أحسن" خبراً مقدماً، ولايجوز هذا؛ لأنه يحول بين الصلة والموصـــول بالمبتـــدأ، والمبتدأ كأنه ليس هو من الاسم، وإنما هو أجنبى، فلم يجز ذلك عندهم ولا يجـــوز أيضاً أن يجعل" أحسن" مبتدأ و" الكحل" خبره؛ قد حال بينه وبين تمامـــه بـــالخبر، وهذا لا يجوز فلما فسد هذان الوجهان في الرفع أعملوه.

ثم قال الفارس:" ورفعه عندى يجوز على وجهٍ لا ينتقض قول من قال: إنه لا يعمل. وذلك أنه ينوى بالكلام التقديم والتأخير، فيريد: ما رأيت رجلاً في عينـــه الكحلُ أحسنُ منه في عين زيد، فيكون هذا مستمراً على قياس قولهم، ولا يحولون بين الصلة والموصول. فقد وضح لك بما ذكرنا صحة القول الأول وصحة الرفع

(١٥٥٣) المنثورة ٢٦،٢٥، وانظر الكتاب ٢٠٠/١،٢٠١.

فيه، ولا يسقط قول من قال: إنه لا يعمل، ما ذكرناه من الصفات"(١٥٥٤).

فالفارسي ذكر الأوجه الممكنة للإعراب ثم ابطل ما يخالف القياس منها. ثم أضاف وجها آخر يوافق قياس من أعمل الصفات ومن لم يعملها.

إعراب" إياك نفسك، وإياكم أجمعين في التأكيد:

يقول الفارسي:" ويجوز في إياك نفسك وإياكم أجمعين في التأكيد ضـربان من الإعراب:

أحدهما أنتصب فتقول: إياك نَفْسَكَ، على أن تَحْمِلَ" النفس" على إياك؛ لأنه اسم منصوب في الأصل، كما عطفت عليه في قولك: إياك والأسدَ لمَّا كان اسماً.

ويجوز أن ترفع، فتقول: إياك نَفْسُك. فتحمل النفس على الضمير المراد في احذر، فإذا حملت على ذلك، كان الأحسن أن تؤكد، فتقول: إياك أنت نفسك.

وإن أكدت بأنت؛ ونصبت النفس، كان حسناً، فتقول إياك أنت نفسك، فتحمل أنت على الضمير المرفوع في احذر، ونفسك على إياك الذى هو في الأصل اسم منصوب؛ أنشد سيبويه لجدير:

إياك أنت وعبد المسيــ ح أن تقربا قبلة المسجد(١٥٥٥)

وقال أنشدناه يونس"(١٥٥٦) منصوباً عنهم. ولو قال"إياكم أجمعين لجاز الرفع والنصب في" أجمعين" أيضاً(١٥٥٧).

التوجيه النحوي لنعت اسم" لا" النافية للجنس بين الرماني والفارسي:

تَعَرَّضَ كل من الرماني والفارسي لتوجيه إعراب نعت اسم"لا" النافية للجنس.

يقول الرماني: "كل شيء يتضمن معنى الحرف يجب له البناء. وتقول في ذلك: "لا رجل عندك"، فـطلا" ، وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، فإنْ

(١٥٥٤) المنثورة ٥٢، انظر الكتاب ٢٣٢/١ والمقتضب ٢٥٠/٤.

(١٥٥٥) انظر الكتاب ٢٧٨/١، والبيت غير موجود في ديوانه بشرح الصاوى وهو في شرح ديوانه لابن حبيب في باب المقطعات المنسوبة إليه ١٠٢٧ وفى المقتضب بلا نسبة ٢١٣/٣. وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٠/١.

(١٥٥٦) انظر يونس البصرى لأحمد مكى الأنصارى ٢٧١.

(١٥٥٧) العضديات ٣٢،٣١.

نَعَتَّ الاسمَ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تنون النعت فتقول: لا رجل عاقلاً عندك، وهذا هو الاختيار.

والثانى: أن تجعل النعت والمنعوت بمنزلة خمسة عشر، ولا تبنى معهما" لا" ؛ لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد وذلك قولك:
لا رجلَ عاقلَ عندك.

والثالث: أن ترفع" عاقلاً" على الموضع، وذلك قولك: لا رجلَ عاقلٌ عندك [١٥٥٨].

ويقول الفارسي: "إذا قلت: لا غلام ظريف لك. جاز فيه ثلاثة أوجه:

"لا غلامَ ظَرِيفٌ لك".

"لا غلامَ ظريفَ لك".

"لا غلامَ ظَرِيفًا لك".

ثم يفصل الفارسي ذلك فيقول:" أما بناء" الظريف" مع الغلام، فلأنه وصف له. والوصف والموصوف كالشيء الواحد. ولم يفعلوا ذلك في غير الوصف. فكذلك ههنا. وهو أيضًا يشبه الواحد، وهو قولك" امرؤٌ"، ألا ترى أنك تضم الراء قبل الهمزة، إذا رفعت وتكسر الراء إذ كسرت، فشبهت بذلك، وتنزلت منزلة الدال أعنى الاسم الأول في" زيد بن عمرو".

وشئ آخر: وهو أن من أصولهم أن يبنوا الشيئين شيئًا واحدًا، وذلك خمسة عشر، وما أشبه ذلك، ولم يبنوا ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا [١٥٥٩]".

والمتأمل في قولي الرماني والفارسي يلحظ الآتي:

١- تعدد الوجوه الإعرابية لنعت اسم" لا" النافية للجنس فجاز فيه الرفع على محل" الاسم" وهو الابتداء. والنصب مع التنوين حملاً على لفظ" الاسم"، والبناء على الفتح حملاً على بناء خمسة عشر وما أشبهها. فقد جاءت هذه الوجوه جميعا عند الرماني والفارسي ولم يختلفا في ذلك.

٢- التعليل لما خرج عن الأصل؛ فالأصل في حكم نعت اسم"لا" النافيه للجنس

(١٥٥٨) معانى الحروف ٨١.

(١٥٥٩) المنثورة ٩١/ ٩٢.

أنه معرب فلما بنى على الفتح،علل الفارسي لذلك بثلاثة تعليلات:

أحدها: لأنه وصف؛ والوصف والموصوف كالشيء الواحد.

والثاني: لأنه يشبه بناء الواحد، وهو قولك:" امرؤٌ".

والثالث: علل بالأصل، وهو أن من أصولهم أن يبنوا من شيئين شيئًا واحداً ولم يعلل الرماني لذلك.

٣- قاس الرماني تركيب النعت والمنعوت في وصف اسم" لا" النافية للجنس على تركيب خمسة عشر وألزم النعت البناء على الفتح لذلك.

٤- حمل الفارسي الفرع على الأصل فقاس المركب من الوصف والموصوف"غلامَ ظريفَ" على المفرد" امرؤُ" فألزم الأول البقاء على الفتح لهذا الوجه.

٥- استدل الفارسي بعدم النظير في قوله"... لم يفعلوا ذلك.." أو لم يبنوا من غير الوصف والموصوف كالشيء الواحد.

٦- أخذ كل من الرماني والفارسي بقياس الظاهر، فقاسا نصب النعت على لفظ اسم"لا" النافية نادرة، وبنياه على الفتح وجعلاه مركباً مع اسم"لا" النافية قياساً على تركيب خمسة عشر.

٧- اعتمد كل من الرماني والفارسي على القواعد الكلية في التوجيه النحوي فقال الرماني: كل شيء يتضمن معنى الحرف يجب له البناء.

وقال أيضاَ: لا يجعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد.

وقال الفارسي: الوصف والموصوف كالشيء الواحد.

وقال أيضاً:"من أصولهم أن يبنوا الشيئين شيئاً واحداً، ولم يبنوا ثلاثة أشياء اسماً واحداً.

لقد اتفق كل من الرماني والفارسي- في هذه المسألة – في أشياء كثيرة- كما تبين ذلك، إلا أنه قد وُجِدتْ بينهما فروق بينة تؤكد أن لكل منهما منهجه الخاصَ به، وأسلوب المعتاد عليه. وقد ظهر ذلك في ثلاثة أشياء:

أحدها المصطلح النحوي، فاعتمد الرماني على المصطلح الكوفى في مناقشته لهذه المسألة، واستعان بمصطلحى النعت والمنعوت الكوفيين. بينما اعتمد

الفارسي على المصطلح البصرى فاستعمل مصـطلحى الوصـف والموصـوف البصريين.

الثانى: ذكر الرماني الأوجه الثلاثة إعراب" نعت" اسم" لا" النافية ثم اختار منها الوجه الأول وهو النصب مع التنوين فنصب النعت حملاً على اللفـظ. أمـا الفارسي فقد ذكر الأوجه الثلاثة كما ذكرها الرماني، إلا أن الفارسي لـم يـرجح أحدها ولم يختر وجهًا منها. ولعله كان مقتنعًا بهذه الأوجه الثلاثة أو ربمـا كـان اختيار الفارسي الرفع حملاً على الموضع لذكره هذا الوجه أولاً.

الثالث: الأمثلة التوضيحية حيث جاء مثال الرماني مستشهدًا بالفعل كوصف لاسم"لا" فقال: لا رجل عاقلاً عندك" ثم جعل الخبر ظرف مكان، ولم يجعله جارًّا ومجروراً.

أما الفارسي فقد جاء مثاله مستشهدًا فيه بالظرف كوصف لاسم" لا" ثم جعل الخبر جارًّا ومجرورًا" لا غلام ظريفًا لك".

ومن ثم يمكن القول أن الرماني والفارسي- في هذه المسألة- قد اتفقا فـي التوجيه، والتعليل، والقياس، والقواعد الأصولية.

واختلفا في المصطلحات، والأسلوب، والترجيح بين الآراء.

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد — الشاهد — رقم الصفحة

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج   نضرب بالسيف وندعو بالفرجِ

(ح)

سأترك منزلى لبنى تميم   وألحق بالحجاز فأستريحا

فطرت بمنصلى فى يعملات   دوامى الأيد يخبطن السريحا

ليبك يزيد ضارع لخصومه   ومختبط مما تطيح الطوائحُ

فإن تمس فى قبرٍ برهوةَ ثاويا   أنيسك أصداء القبور تصيحُ

(د)

فلاقى ابن انثى يبتغى مثل ما ابتغى | من القوم مستقى السمام صدائده
مَرُّوا عجالاً ، وقالو: كيف صاحبكم | قال الذى سألوا أمسى لمجهودا
وما زالت من ليلى لدن أن عرفتها | لكالهائم المقضى بكل مراد
وأخو الغوانى متى يشأ يصرمنه | ويعدن أعداءً بعيد وداد
ألم يأتيك والأنباء تنمى | بما لاقت لبون بنى زياد
إياك أنت وعبد المسى | ـــح أن تقربا قبلة المسجد
ولا أرى فعلاً فى الناس يشبهه | ولا أحاشى من الأقوامى من أحد
قَرَنْبَى يحك قفا مقرف | لئيم مأثره قعدد
كأن حدوج المالكية غدوةً | خلايا سفين بالنواصف من دد
قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا | إلى حمامتنا أو نصفه فقد
كنواح ريش حمامة نجديه | ومسحت باللثتين عصف الإثمد
مستتة كاستنان الخروف | قد قطع الحبل بالمرود
مستحنٌ بها الرياح فما يجـــــ | ـــتابها فى الظلام كل هجود
.... | ولكنى من حبها لعميد

(ر)

ألا هل أتاها والحوادث جمة | بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا
لا تتركنى فيهم شطيرا | إنى إذًا أهلك أو أطيرا
ترى خلقها نصف فتاه قويمة | ونصف نقًا يرتج أو يتمرمرُ
أربيعنا فى خمس عشر حجة | حقاً لهنك للربيع المزهرُ
سرت تخبط الظلماء من جانبى قسا | وَحب بها من خابط الليل زائرِ
كم عمة لك يا جرير وخالة | فدعاء حلبت على عشارى
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم | خضع الرقاب نواكسى الأبصارِ
فليأتينك قصائد وليركبن | جيش إليك قوادم الأكوار

(س)

حوى على مستويات خمس | كِرْكَرَةٍ وثفناتٍ مُلْسِ
سل الهموم بكل معطى رأسه | تاج صهبة متعيسِ

(ع)

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعا

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبعُ

وما زلت محمولاً علىَّ ضعينة ومضالع الأضغان مذ أنا يافعُ

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ

لا تجزعى إن منفسًا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

(ف)

لشماء بعد شتات النوى وقد بت أخليت برقا وليفا

فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتى عمرٍو فتبلغ حاجتى أو تزحفُ

ملك إذا نزل الوفود ببابه عرفوا موارد مزيد لا ينزفُ

فأصبح فى حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين مزعفُ

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفىَ الدراهمِ تنقادُ الصياريفِ

(ق)

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداءُ سملقُ

.... لواحق الأقراب فيها كالمققِ

(ك)

أهدموا بيتك لا أبالكا وأنا فى الدألى حوالكا

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى إذ هِــ من هواكا

(ل)

رضيمات الكلام مبتلات جواعلٌ فى البر قضباً خذالا

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

وقد وسطت مالكا وحنظلا

وصيبا بها والعدد المجلجلا

يومًا تراها كشبه أردبة العصــ ـــب ويومًا أديمها نغلا

فلأيًا بلأى ما حملنا وليدنا على ظهر محبوك ظماء مفاصلُه

بيناه فى دار صدق أقام بها حينًا يعللنا وما نعللُه

فيومًا يوافين الهوى غير ماضى	ويومًا ترى منهن غولا تغولُو
ويتجشيى الفحل إن أغرضت به	ولا يمنع المرباع منها فصيلُها
لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها	وأمكننى منها إذا لا أقيلُها
ذاك الذى وأبيك تعرف مالك	والحق يدفع يزيد على إبالهْ
حلفت لها بالله حلفة فاجر	لناموا فما إن من حديث ولا صالِ
وقد ادركتنى والحوادث جمة	أسنة قوم لا ضعاف وعزلِ
وقد ادرك والحوادث جمة	أسنة قوم لا ضعافِ وعزلِ
فلست بآتيه ولا استطيعه	ولاكِ أسقنى إن كان ماؤك ذا فضلِ
تشكو الوجَى من أظللٍ وأظللِ	
الحمد لله العلى الأجللِ	
الحرب أول ما تكون فتية	تسعى ببزتها لكل جالِ
لعبت طير بهم أبابيل	فصبروا مثل كعصف مأكولِ

(م)

القاطنات البيت غير الريم	قواطنا مكة من ورق الحمى
غفلت ثم أتت ترقبه	فإذا هى بعظام ودمَا
وكنا ورثناه على عبد تبع	طويلا سواريه شديدا دعائمُه
أإن ترسمت من خرقاء منزلة	ماء الصبابة من عينيك مسجومُ
ألا يا سنا برق على قلل الحمى	لهنك من برق علىُّ كريمُ
ظللنا بمستن الحرور كأننا	لدى فرس مستقبل الريح صائم
فرت يهود وأسلمت جيرانها	صمى لما فعلت يهود صمام
وما أنت من قيس فتنبح دونها	ولا من تميم فى الرءوس الأعاظمِ
أيا ظبية الوعساء بين جُلَاجِلٍ	وبين النقا آ أنت أم أم سالمِ
ويوما ترى فيه بوجه مقسم	كـــأن ظبية إلى وارق السلمِ
ما أبالى أنت بالحزن تيسٌ	أم لحانى يظهر غيث لئيمِ

(ن)

يا رب غابطنا لو كان يعرفكم	لاقى مباعدة منكم وحرمانا
يقول الذى أمسى إلى الحزن أهله	بأى الحشا أمسى الخليط المباينُ

مهلًا أعاذل قد جريت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننُوا
تعال فان عاهدتنى ل اتخوننى نكن مثل من – يا ذئب – يصطحبانِ
ووجه مشرق النحر كان ثدييه حقانِ
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق رئمان أنف إذا ما ضن باللبنِ
كفى بجسمى نحولًا أننى رجل لولا مخاطبتى إياك لم ترنِى
بكيت وما بكا رجل حليم على ربعين مسلوب و بالى
كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون، آن مطرح الظنونِ

(هـ)

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها
ولِّ السلاطين من تولاها والجأ إليه تكن جدياها
فإما ترينى ولى لِمَّة فإن الحودث أودى بها
له ما رأت عين البصير وفوقه سما الإله فوق سبع سمائيا
وكانت قشير شامتا بصديقها وآخر مزريا وآخر زاريا
كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أن يَكُنَّ أمانيَا
عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيَا
ألم تكن حلفت بالله العلى أن مطاياك لمن خير الْمَطِيِّ

فهرس المصادر

أولا : القرآن الكريم .

ثانيًا : المطبوعات

أبو الحسين بن الطرواة وأثره فى النحو : للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، القاهرة . الط ١ ، ١٩٨٠م .

أبو على الفارسى حياته، ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره فى القراءات والنحو : للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار المطبوعات الحديثة ، المملكة العربية السعودية ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م

ابن جنى النحوى : للدكتور فاضل السامرائى . دار النذير ، بغداد ، ١٩٦٩ م

الإبهاج فى شرح المنهاج :للسبكى دار الكتب العلمية ، بيروت. ط٣ ، ١٩٩٥ م .

اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : للدمياطى .
مطبعة حنفى ، مصر . ١٣٥٩ ه .

الإتقان فى علوم القرآن : للسيوطى . تحقيق الدكتور محمد أبو الفصل إبراهيم . المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . ١٩٩٧ م.

أثر القرآن فى تطور النقد العربى إلى آخر القرن الرابع الهجرى : للدكتور محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر . ط ٣ ، ١٩٦٨ م

أحكام الفصول فى أحكام الأصول : لأبى الوليد الباجى . مؤسسة الرسالة بيروت . بدون تاريخ

أحكام القرآن : للجصاص ، بيروت . ١٣٣٥ هـ .

آداب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجرى : للدكتور عبد الحكيم بلبع . نهضة مصر ، ط ٢ ، ١٩٦٩ م

ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبى حيان الأندلسى . تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس . مطبعة المدنى ، المؤسسة السعودية ، مصر . ط ١ ، ١٩٩٨ م

أساس البلاغة : الزمخشرى، دار صادر بيروت، ١٩٧٩ م

الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية (مكاتبة بين بدر الدين الدماميني، وسراج الدين البقيني) : تحقيق الدكتور: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت: ط ١ ، ١٩٩٨م

الأسس اللغوية لعلم المصطلح : للدكتور محمود فهمى حجازى . دار غريب ، الفجالة ، القاهرة . بدون تاريخ

الأشباه والنظائر : للسيوطى . تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم .
مؤسسة الرسالة ، بيروت .ط١،١٩٨٥ م.

الإصابة فى تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلانى . مطبعة السعادة ١٣٢٣ ه .

الإصباح فى شرح الاقتراح : للدكتور محمد فجال . دار القلم ، دمشق . ط١ ، ١٩٨٩ م .
إصلاح المنطق : لابن السكيت . تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف ، مصر .ط١، ١٩٨٧ م
أصول الأحكام الشرعية : للدكتور يوسف قاسم . دار النهضة ، القاهرة . ١٩٨٤ م
أصول التفكير النحوى : للدكتور على أبو المكارم . دار القلم بيروت . ١٩٧٣ م.
الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب) : للدكتور تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م .
أصول السرخسى . دار الكتاب العربى ، بيروت . بدون تاريخ أصول الفقه : للإمام محمد أبو زهرة . دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٥٨ م
أصول الفقه الإسلامى للدكتور محمد الطنطاوى ، مطبعة السعادة ١٩٨٣ م
الأصول فى النحو : لابن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة ، بيروت .ط١، ١٩٨٨ م .
أصول النحو العربى : للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت .ط١ ، ١٩٨٧ م
أصول النحو العربى : للدكتور محمود سليمان ياقوت . دار المعارف الجامعية . الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م
أصول النحو العربى (فى نظر النحاة، ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث): للدكتور محمد عيد . عالم الكتب ، القاهرة . ط٤، ١٩٨٩ م
إعراب القرآن : للنحاس . تحقيق الدكتور زهير زاهد. ط٢ ، ١٩٨٥ م
الإعراب والبناء (دراسة فى نظرية النحو العربى) : للدكتور جميل علوش . المؤسسة الجامعية للدارسات ، بيروت . ط١ ، ١٩٩٧ م
أعلام وآثار من التراث اللغوى : للدكتور عبد القادر المهيرى . دار الجنوب ، تونس. بدون تاريخ .
الأغانى : لأبى الفرج الأصفهانى : دار الثقافة ، بيروت . ١٩٥٧ م
الإغراب فى جدل الإعراب، ولمع الأدلة فى أصول النحو (رسالتان) : لأبى البركات بن الأنبارى . تحقيق سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية . ١٩٥٧ م

الألفاظ المترادفة : للرماني .تحقيق الدكتور محمد محمود الرافعي ، مطبعة الموسوعات ، القاهرة . ١٣٢١ هـ

أمالي ابن الشجري : تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي . ط١ ، ١٩٢٩ م

أمالي الزجاجي : تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة . ط ١ ،١٣٨٢ م .

الإمتاع والمؤانسة : لأبي حيان التوحيدي .تحقيق أحمد أمين الزيني . مطبعة لجنة التأليف والترجمة . ط ٢ ، ١٩٥٢ م .

إنباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة . ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .ط ١ ، ١٩٨٦ م .

الأنساب: للسمعاني . تحقيق الدكتور عبد الله عمر البارودي ، دار الكتب العلمية، بيروت . ط ١ ،١٩٨٨ م .

الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الإنباري . ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف: لمحمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية ، صيدا ١، ١٩٩٧ م .

أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث : للدكتور حسام الهنساوي . مكتبة الثقافة العربية ، القاهرة . ١٩٩٤ م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري . دار إحياء العلوم، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .

إيضاح شواهد الإيضاح : للقيسي . تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني . دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .

إيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف ، مصر . ط١ ،١٩٦٩ م.

الإيضاح في علل النحو : للزجاجي . تحقيق الدكتور: مازن المبارك دار النفائس، بيروت ط٥ ، ١٩٨٦ م .

بحوث في الاستشراق واللغة : للدكتور: إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل، عمان، الأردن . ط٢ ، ٢٠٠٣ م .

بدائع الفوائد :لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) مطبعة المنيره ، القاهرة .

بدون تاريخ .
البداية والنهاية : لابن كثير . مطبعة السعادة . القاهرة ، ١٩٢٨ م .
بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطى . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة . ط٢ ، ١٩٧٩ م .
بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية : للدكتور: المنصف عاشور . منشورات كلية الآداب بمنونة جامعة تونس ، ١٩٩١م
البهجة المرضية (شرح السيوطى على ألفية ابن مالك) : للسيوطى مع حاشية التحقيقات الوفية بما فى البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية . لمحمد أحمد صالح الفرسى . دار السلام . القاهرة ط١ ، ٢٠٠٠م
البيان والتبيين : للجاحظ . تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة . القاهرة . ١٣٦٧ه
تأويل مشكل القرآن : لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر مطبعة عيسى البابى الحلبى . ط ١ : بدون تاريخ .
تاج العروس من جواهر القاموس : للزبيدى منشورات دار الحياه ، بيروت . بدون تاريخ
تاريخ آداب العرب : لمصطفى صادق الرافعى ، دار الكتاب العربى ، بيروت . ط٤ ، ١٩٧٤م
تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام لشمس الدين الذهبى، تحقيق: الدكتور : عمر عبد السلام ميرى . دار الكتاب العربى بيروت . ط٢ ، ١٩٩٣م
تاريخ بغداد : للخطيب البغدادى . طبع بمصر ، ١٣٤٩هـ
تاريخ النحو العربى حتى اواخر القرن الثانى الهجرى : للدكتور: على محمد أبو المكارم، القاهرة الحديثة . ط١ ، ١٩٧١م
تاريخ النحو العربى فى المشرق والمغرب، للدكتور: محمد المختار، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أيسبسكو . مطبعة ايدكو . سلا . المملكه المغربية ١٩٩٦م.
التبيان فى إعراب القرآن : للعكبرى . تحقيق: على محمد التجاوى، دار الجيل بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

التصريف لأبى عثمان المازنى (مع شرحة بكتاب المنصف لابن جنى)، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، مطبعة البابى الحلبى ، القاهرة

تطبيقات فى المنهج اللغوى، للدكتور: إسماعيل أحمد عمايره، دار وائل ، عمان ، الأردن . ط١ . ٢٠٠٠م

التطور اللغوى التاريخى : للدكتور إبرهيم السامرائى.
دار الأندلس ، بيروت . ط٣ ، ١٩٨٣م

التعريفات : لعلى بن محمد الجرجانى . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط٣ ، ١٩٨٨

التعليقة على كتاب سيبويه : لأبى على الفارسى . تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزى . مطبعة الأمانة ، القاهرة .ط١ ، ١٩٩٠م

تعليم النحو العربى (عرض وتحليل) : للدكتور على أبو المكارم . دار الثقافة العربية . ١٩٩٣م

تفسير البحر المحيط : لأبى حيان الأندلسى . تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلى معوض . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١، ١٩٩٣م

تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . مطبعة مصطفى الحلبى ، مصر . ط٢، ١٩٥٤ م .

تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القران) :لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى. دار الكتب المصرية . ١٩٥٠ م .

تفسير المسائل المشكلة أول المقتضب : لأبى القاسم بن سعيد الفارقى . تحقيق الدكتور سمير أحمد معلوف . المنظمة العربية للثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية . القاهرة ١٩٩٣م.

تقويم الفكر النحوى للدكتور على أبو المكارم . دار الثقافة ، بيروت بدون تاريخ.

التكملة لأبى على الفارسى تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود. عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية ط١ ، ١٩٨١م.

التمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرى : لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق أحمد ناجى القيسى ، وخديجة عبد الرزاق الحديثى ، وأحمد مطلوب ، مطبعة العانى . بغداد ط١ ، ١٩٦٢م.

تهذيب شرح الإسنوى على منهاج الوصول فى علم الأصول : طبعة الكليات الأزهرية – القاهرة – بدون تاريخ.

تهذيب اللغة : لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق الدكتور: عبد الله درويش الدار المصرى للتأليف والترجمة . القاهرة . بدون تاريخ.
التوهم عند نحاة العرب : الدكتور: عبد الله أحمد جاد الكريم . مكتبة الأداب ط١ ، ٢٠٠١م.
التيسير فى القراءات السبع : لأبى عمر الدانى ، تصحيح توت برتزل . مطبعة الدولة إسطنبول ، ١٩٣٠م.
ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : للرمانى ، والخطابى ، والجرجانى . تحقيق: محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام . دار المعارف . مصر . بدون تاريخ .
جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون . الملقب بـــ (دستور العلماء) لعبد النبى بن عبد الرسول الأحمد بكرى . مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م.
الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله فى (معانى القرآن) وروايات العلماء : للدكتور شعبان صلاح . دار الثقافة العربية . ط١ ، ١٩٩٠م.
جمهرة اللغة : لابن دريد، تحقيق: رمزى منير بلعبكي. دار العلم للملايين ، بيروت . ط١ ، ١٩٨٧م.
الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة . الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١ ، ١٩٩٢م.
الجهود اللغوية لابن سراج : للدكتور مجدى إبراهيم يوسف ، دار الكتاب المصرى – بيروت ، ١٢=٩٨٩م.
حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعينى . دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى . بدون تاريخ.
حاشية مغنى اللبيب لمحمد الأزهرى الأمير ، دار إحياء الكتب العربية . فيصل عيسى البابى الحلبى ، بدون تاريخ.
حاشية يس على التصريح : مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى – القاهرة بدون تاريخ.
الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى ، تحقيق : على النجدى ناصف ، والدكتور: عبد الحليم النجار ، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، . مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ط٣ ، ٢٠٠٠.

الحجة فى القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٥ ، ١٩٩٠م.

الحدود : للفاكهى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨م.

حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : للسيوطى ، الشرقية – مصر ١٣٢٧هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بين عمر البغدادى، تحقيق: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى . القاهرة ط٣ ، ١٩٨٩م.

الخصائص : لابن جنى ، تحقيق: محمد على النجار . دار الكتب المصرية . القاهرة . ١٩٥٢م.

((الخليل)) معجم ومصطلحات النحو العربى، للدكتور: جورج مترى ، وهانى جورج تابرى ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م.

دراسات فى العربية وتاريخها : لمحمد الخضر حسين . دمشق ، ط٢ ، ١٩٦٠م.

الدراسات اللغوية والنحوية فى مصر (منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجرى) للدكتور: أحمد نصيف الجنابى ، ١٩٧٨م.

ديوان بشر بن خازم الأسدى . تحقيق : عزة حسن ، منشورات دار الثقافة ، دمشق . ط٢ ، ١٩٧٢م.

ديوان جرير بن عطية ، تحقيق : نعمان أمين طه . دار المعارف . مصر . ط٣ ، بدون تاريخ.

ديوان حسان بن ثابت الأنصارى . تصحيح : محمد أفندى شكر المكى . مطبعة الإمام مصر . ١٣٢١هـ.

ديوان ذى الرمة ، بشرح أحمد بن حاتم الباهلى ، رواية أبى العباس ثعلب . تحقيق : عبد القدوس أبى الصالح . مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م.

ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم بن الورد . دار الأوقاف الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢م.

ديوان زهير بن أبى سلمى ، شرح أبي العباس ثعلب ، الدار القومية – القاهرة . ١٩٦٤م.

ديوان الشماخ بن ضرار . تحقيق : صلاح الدين الهادى . دار المعارف – مصر ، ط١ ، ١٩٦٨.

ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت ١٩٦١م.

ديوان عبد بن الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى . القاهرة ١٩٥٠م.
ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق : محمد يوسف نجم دار صادر ، بيروت ١٩٥٨م.
•درة الغوص فى أوهام الخواص، للقاسم بن على الحريرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبرهيم، دار نهضة مصر الفجالة القاهرة، بدون تاريخ

لأحمد أمين الشنقيطى، تحقيق: الدكتورعبد العال سالم مكرم، الكويت ط١ ١٩٨١م
دروس فى المذاهب النحويه، للدكتور: عبده الرجحى، والدكتور: حلمى خليل، دار المعرفة الجمعية. مصر ١٩٩٧م
ديوان الأدب (أول معجم مرتب حسب الأبنية) للفارابى، الجز الربع القسم الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٨م
ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى، تحقيق : محمد عبده عزام القاهرة ١٩٥٧م
ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى المسمى (التبيان فى شرح الديوان، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى الحلبى ١٩٣٦م
ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق : محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة بيروت ط٧ ١٩٨٣م
ديوان امرئ القيس، تحقيق :محمد أبو الفضل إبرهيم، دار المعارف مصر ١٩٥٨م
ديوان أمية بن أبى الصلت بيروت ١٣٥٣هـ
ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن دار الشرق بيروت ١٩٧١م
ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت بدون تاريخ، مطبعة الصاوى، ١٣٥٤هـ
ديوان القاطمى، تحقيق: إبراهيم السامرائى، وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت ط١
ديوان كثير عزة، تحقيق: حسان عباس، دار الثقافه بيروت ط١ ١٩٧١م
ديوان النابغة الذبيانى، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف مصر.١٩٧٧م
ديوان الهذليين. دار الكتب. الدار القومية. مصر،١٩٦٥م

رسائل فى النحو واللغة: لابن فارس، والرومانى تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوتى. مطبعة دار الجمهورية بغداد.١٩٦٩م

_ رسالة أبى حيان فى العلوم لأبى حيان التوحيدى. مكتبه الثقافة الدينية_القاهرة.بدون تاريخ.
_رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى تحقيق : محمد سليم الجندى. مطبعة الترقى، دمشق،١٩٤٤م
رسالتان فى اللغة (منازل الحروف) و(الحدود) للرمانى.تحقيق: إبرهيم السامرائى .دار الفكر عمان،١٩٨٤م
الرمانى النحوى (فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه): للدكتور مازن المبارك دار الفكر المعاصر ،بيروت ،ودار الفكر، دمشق، سورية . ط٣ ،١٩٩٥ م
روضات الجنات فى أحوال العلماء و السادات : للخوانسارى ١٣٤٧ هـ
زهر الآداب وثمر الألباب: زكى مبارك، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ط ٣ ،١٩٥٣م
السبعة فى القراءات : لابن مجاهد . تحقيق : الدكتور: شوقى ضيف . القاهره . ١٩٧٢م.
سنن ابن ماجه . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . القاهرة ، ١٩٥٢ م.
سنن أبى داود ، مراجعة: محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى محمد (بدون تاريخ).
سنن النسائى بشرح جلال الدين السيوطى ، طبعة: الشيخ حسن محمد المسعودي. القاهرة . بدون تاريخ.
السيرافى النحوى (فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه) للدكتور: عبد المنعم فائز . دار الفكر – دمشق . ط١ ، ١٩٨٣ م.
الشافعى حياته وعصره وآراؤه الفقهية : لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربى ، ط٢ . ١٩٧٨ م.
الشاهد وأصول النحو (فى كتاب سيبويه) للدكتورة خديجة الحديثى ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤ م.
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلى دار الفكر ، بدون تاريخ.
شرح بن عقية على ألفية بن مالك ، تحقيق الفاخورى ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، بدون تاريخ.

شرح أبيات سيبويه : للسيرافى ، تحقيق : الدكتور محمد سلطانى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٩٧٩ م.
شرح أبيات سيبويه : للنحاس . تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر سالمة . مكتبة الشباب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥ م.
شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى ((إيضاح الشعر)) لأبى على الفارسي. دار القلم ، دمشق ، دائرة العلوم الثقافية ، بيروت . ط١ ، ١٩٨٧م.
شرح أبيات مغنى اللبيب : لعبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقماق ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧٣م.
شرح الأنموذج فى النحو : للزمخشرى بشرح الأردبيلى (جمال الدين محمد عبد الغنى) تحقيق : الدكتور حسنى عبد الجليل يوسف . مكتبة الأداب ، القاهرة ، ١٩٩٠ م.
شرح شواهد الشافعية : للبغدادى . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد وآخرين . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥ م.
شرح الشواهد للعينى . بهامش الأشمونى والصبان . مطبعة عيسى الحلبى . ط١ ، ١٩٧٩ م.
شرح شواهد المغنى : للسيوطى . دار الحياة . بيروت ، ١٩٦٦م.
شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبى بكر الأنبارى – تحقيق : عبد السلام هارون . دار المعارف . مصر ط٤ ١٩٨٠م.
شرح قصيدة بانت سعاد : لابن هشام الأنصارى . دار الطباعة . بدون تاريخ.
شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى) لمحمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ط١١ ، ١٩٦٣م.
شرح قواعد الإعراب لمحيى الدين الكافيجى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار طلاس للدراسات والترجمة . ط٢ ، ١٩٩٣م.
شرح الكافية للرضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط٣ ، ١٩٨٢م.
شرح كتاب سيبويه للرمانى قسم الصرف الجزء الأول من المجلد الرابع ، تحقيق : الدكتور المتولى رمضان الدميرى ، مطبعة التضامن ، القاهرة ١٩٨٨ م.
شرح كتاب سيبويه للرمانى الجزء الأول من المجلد الأول ، تحقيق الدكتور المتولى رمضان الدميرى ، وكالة الشرق . مصر ١٩٩٣.

شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، والدكتور رمضان عبد التواب . الخانجى ، القاهرة . ط١ ، ٢٠٠٠م.
شرح المعلقات السبع : للزوزنى ، منشورات التجارية المتحدة ، دار البيان ، بيروت . بدون تاريخ.
شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب ، بيروت . مكتبة المتنبى ، القاهرة / بدون تاريخ.
شرح المفصل فى صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) للخوارزمى . تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامى بيروت ط١ ١٩٩٠م.
شرح المقدمة الجزولية لأبى على الشلوبين، تحقيق: الدكتور: تركى بن سهو بن نزال العينى . مؤسسة الرسالة ، بيروت ط٢ ١٩٩٤م.
شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : لابن الحاجب . تحقيق جمال عبد العاطى مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى. مكة المكرمة الرياض . ط١ ، ١٩٩٧م.
الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، دار التراث . ط٣ ١٩٩٧م.
((الصحاح)) تاج اللغة وصحاح العربية لابن حماد الجوهرى ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين . بيروت ط٣ ١٩٨٤م.
صحيح البخارى ، مطبعة عيسى الحلبى – مصر ، طبعة استانبول ١٩٧٩م.
صحيح الترمذى ، شرح الإمام بن عربى المالكى ، المطبعة المصرية بالأزهر ، ط ١ ، ١٩٣٧م.
صحيح مسلم . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . بيروت.
صور الإعراب ودلالاته : للدكتور صابر بكر أبو السعود ، مكتبة الطليعة ، أسيوط ١٩٧٩م.
الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ، دار الاتفاق العربية . ط١ ، ١٩٩٨م.
طبقات فحول الشعراء : لابن سلام . تحقيق : محمود شاكر مطبعة المدنى . القاهرة ، ١٩٧٤م.
طبقات المفسرين : للداودى ، تحقيق : محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط١ ١٩٧٢م.
طبقات المفسرين : للسيوطى دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م.

ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى : لفتحى عبد الفتاح الدجنى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٤م.
ظاهرة قياس الحمل فى اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين : للدكتور عبد الفتاح حسن على البجة ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٩٨٦م.
عصور الاحتجاج فى النحو العربى : للدكتور محمد إبراهيم عبادة دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م.
العلة النحوية فى ضوء الممنوع من الصرف ((دراسة تحليلية موازنة)) الدكتور شعبان زين العابدين محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة . ط١ ،٢٠٠٢م.
العمدة : لابن رشيق ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ط٤ ١٩٧٢م.
العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية للشيخ خالد الأزهرى مع متنين لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق: الدكتور البدراوى زهران ، دار المعارف . مصر ط١، ١٩٨٣م.
غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، نشر برجستراسر مطبعة السعادة . مصر . ١٩٣٢م
فصل المقال فيما فى الحكمة والشريعة من الاتصال : لأبى الوليد ابن رشد . تحقيق : الدكتور محمد عمارة ، دار المعارف ، مصر ط ٢ ، بدون تاريخ.
الفهرست : لابن النديم، تحقيق : رضاد تجدد . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦٠م.
فوات الوفيات : لابن شاكر الكتبى ، طبع مصر ١٣٢٤ هـــ.
فى التطبيق النحوى والصرفى : للدكتور عبده الراجحى ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٩٥م.
فى اللهجات العربية : لإبراهيم أنيس ، الأنجلو ، ط٣ ١٩٦٥م.
فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح : لابن الطيب الفاسى ، المكتبة العامة بالرباط ، ١٩١٥م.
القاموس المحيط للفيروز أبادى ، الهيئة المصرية العامة ، للكتاب ١٩٧٩م.
قواعد الأصول ومعاقد الفصول : لطفى الدين عبد المؤمن البغدادى ، تحقيق : أحمد مصطفى الطهاوى . دار الفضيلة ، القاهرة . ١٩٩٧م.

القواعد الكلية والأصول للنحو العربى : للدكتور: غريب عبد المجيد نافع ، مكتبة الأزهر . القاهرة ، ١٩٧٥م.

القياس فى اللغة، للأستاذ محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٣ هـ.

القياس فى اللغة العربية : للدكتور محمد حسنى عبد العزيز ، دار الفكر العربى ، القاهرة . ط١ ، ١٩٩٥م.

القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى، للدكتور: صابر بكر أبو السعود . مطبعة الطليعة ، أسيوط.

كتاب أسرار العربية لأبى البركات بن الأنبارى . تحقيق : محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العربى، دمشق، بدون تاريخ.

كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو ، للسيوطى : تحقيق : أحمد سليم الحمصى ، ومحمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط١ ١٩٨٨١م.

كتاب الديباج : لأبى عبيدة معمر بن المثنى التميمى . تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجى القاهرة ط ١ ، ١٩٩١م.

كتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق : الدكتور شوقى ضيف . دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، بدون تاريخ.

كتاب سيبويه، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، بدون تاريخ.

كتاب شرح أشعار الهذليين : لسعيد بن الحسن السكرى . رواية عن أبى الحسن بن عيسى النحوى، تحقيق: الدكتور: عبد الستار فراج ، دار العروبة ، القاهرة . ١٩٦٥م.

كتاب الشعر ٠ شرح الأبيات المشكلة الإعراب) : لأبى على الفارسى ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناجى . مطبعة الخانجى . القاهرة بدون تاريخ.

كتب فصل الخطاب فى أصول لغة الإعراب، للشيخ: ناصف اليازجى اللبنانى ، بيروت . ط١١ ، ١٨٨٧م.

كتاب المسائل العضديات : لأبى على الفارسى ، تحقيق: شيخ الراشد . منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ط١ ، ١٩٨٦م.

كتاب معانى الحروف : للرمانى . تحقيق : الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار نهضة مصر . الفجالة القاهرة.

كتاب المعانى الكبير : لابن قتيبة ، حيدر أباد الدكن ١٩٤٠م ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ١٩٨٤م.
كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
كتاب المقتضب : للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . مجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ، ١٩٩٤م.
كتاب النوادر فى اللغة : لأبى زيد الأنصارى . تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق ، القاهرة. ط١ ، ١٩٨١م.
الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : لابن أبى الربيع : تحقيق : الدكتور فيصل عبد السلام الحفيان . مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠١م.
الكامل : للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة ، دار نهضة مصر . الفجالة . القاهرة.
الكشاف : للزمخشرى . دار الكتاب العربى . بدون تاريخ.
كشف الأسرار عن أصول البزدوى : لعبد العزيز بن أحمد البخارى، بيروت ١٩٧٤م.
الكشف عن وجوه القراءات السبع : لمكى بن أبى طالب . تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان . دمشق ١٩٧٤م.
كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : لحاجى خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت . طبعة مصورة عن نسخة استانبول.
اللباب فى علل البناء والإعراب : للعكبرى ، غازى مختار طلمبات. دار الفكر المعاصر ، بيروت . ط١ ، ١٩٩٥.
لسان العرب : لابن منظور . طبعة بولاق ، القاهرة . طبعة دار صادر ، بيروت ط١ ، ١٩٥٥م.
اللسان وآفاق الدرس اللغوى : للدكتور أحمد محمد قدور. دار الفكر المعاصر . بيروت ط١ ، ٢٠٠١م.
لغة الشعر (دراسة فى الضرورة الشعرية) : للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق . القاهرة . ط١ ، ١٩٩٦م.
اللغة العربية معناها ومبناها : للدكتور تمام حسان . عالم الكتب، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٨م.

اللمع فى اللغة العربية : لابن جنى . تحقيق : حامد عبد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ؟ ط٣ ، ١٩٩٥م.
مبادئ العربية : الرشيد الشرتونى ، دار المشرق ، بيروت / ١٩٨٦م.
مجالس ثعلب : لابن العباس أحمد بن يحى ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف . مصر ١٩٨٤م.
مجمع الأمثال : لأبى الفضل أحمد بن محمد النيسابورى الميداني. المطبعة الخيرية . وبهامشه كتاب جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى . ١٣٢٠ هـ.
مجمل اللغة : لابن فارس . تحقيق : زهير المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة / بيروت ط٢ ، ١٩٨٦م.
المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لابن جنى . تحقيق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة.
المحيط فى أصوات العربية ، ونحوها وصرفها ، للدكتور: محمد الأنطاكى ، دار الشروق ، بيروت . بدون تاريخ.
مختار الصحاح : للرازى ، ترتيب محمود طاهر . مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة . ط١ ، ١٩٨٦م.
مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه ، المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م.
المخصص : لابن سيده ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ.
المدارس النحوية : للدكتور شوقى ضيف ، دار المعارف . مصر . ط٥ ، ١٩٨٣م.
المدخل إلى دراسة النحوالعربى : للدكتور على ابو المكارم ، المكتبة النحوية . ط١ ، ١٩٨٠م.
مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدى المخزومى . وزارة المعارف العراقية . مطبعة دار المعرفة ، بغداد ١٩٥٥م.
مراتب النحويين : لأبى الطيب اللغوى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربى . بدون تاريخ.
مرآة الجنان وعثرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر فى حوادث الزمان : لليافعى اليمنى المكى . دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة. ط٢ ، ١٩٩٣م

المرتجل : لابن الخشاب . تحقيق : على حيدر أمين. مكتبة مجمــع اللغــة العربيــة – دمشق – ١٩٧٢م.

المرجع فى اللغة العربية نحوها وصرفها : لعلى رضا . دار الفكر ، دمشــق ، بــدون تاريخ.

المسائل البصريات : لأبى على الفارسى . تحقيق : الدكتور: محمد الشــاطر أحمــد . مطبعة المدنى القاهرة . ١٩٨٥م.

المسائل الحلبيات : لأبى على الفارسى : تحقيق الدكتور: حسن هنداوى ، دار القلــم . دمشق – دار المنارة ، بيروت . ط١ ، ١٩٨٧م.

مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه : للدكتور: فخر صالح سليمان قدارة . دار الأمــل . إربد الأردن . ط١ ١٩٩٠م.

المسائل العضديات : لأبى على الفارسى . تحقيق: على جــابر المنصــورى . مكتبــة النهضة العربية . عالم الكتب . بيروت . ط١ ، ١٩٨٦م.

المسائل العسكرية : لأبى الفارسى . تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمــد . مطبعــة المدنى . المؤسسة السعودية . مصر – ط١ ، ١٩٨٢م.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : لأبى على الفارسى . تحقيق : الدكتور صــلاح الدين عبد الله السنكاوى ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية لإحياء التراث الإسلامى ، مطبعة العانى – بغداد.

المسائل المنثورة : لأبى على الفارسى . تحقيق : مصطفى الحدرى ، دار المعــارف. دمشق (مطبوعات مجمع اللغة العربية).

مسائل عن الخلاف من الخلاف فى النحو لأبى البقاء العكبرى، تحقيق : محمــد خيــر الحلوانى . نسخة مصورة فى المكتبة المركزية بكلية الآداب جامعــة القــاهرة رقمهــا ٧٨٤٤٠ – ٧٨٤٤١.

المستدرك على معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة . مؤسسة الرسالة – بيــروت ط١ ، ١٩٨٥م.

المستشرقون والمناهج اللغوية : للدكتور إسماعيل أحمد عمايرة . دار وائل ، عمــان – الأردن ط٢ ، ٢٠٠٢ م.

المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصــر. ١٩٩٧م.

مشكلات اللغة العربية : لمحمود تيمور – مكتبة الآداب ، مصر ١٩٥٦م.

المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى : الفيومى المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ.

المصباح فى علم النحو : للمطرزى ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد طلب . مكتبة الشباب – القاهرة ، ط١ ، بدون تاريخ.

المصطلح النحوى (دراسة نقدية تحليلية) : للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنى ، دار الثقافة – القاهرة . ١٩٩٠م.

معانى القرآن : للأخفش الأوسط ، تحقيق : دار فاخر فارس الشركة الكويتية الصناعية الدفاتر والورق – الكويت ط٢ ، ١٩٨١م.

معانى القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق : الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث – القاهرة . ط ٢ ، ١٩٩٧م.

معانى النحو : للدكتور: فاضل السامرائى . دار الفكر عمان ، الأردن. ط ١ ، ٢٠٠٠م.

معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : لعبد الرحيم بن أحمد العباسى ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . مصر ١٩٤٧م.

معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : لياقوت الحموى . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . ط٢ ، ١٩٩١ م.

معجم البلدان : لياقوت الحموى ، دار صادر ، بيروت . بدون تاريخ.

معجم شواهد الشعر العربى : لعبد السلام هارون . مكتبة الخانجى ، مصر . ط١ ، ١٩٧٢م.

معجم العين للخليل أحمد الفراهيدى ، دار الرشيد ، العرق ، ١٩٨١م.

معجم المؤلفين (تراجم مصنعى الكتب العربية) لعمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربى . بيروت . بدون تاريخ.

المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم : لأبى منصور الجواليقى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية . القاهرة ط٣ ، ١٩٩٥م.

المعنى والإعراب ونظرية العامل عند النحويين : للدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله . منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع طرابلس – الجماهرية العربية الليبية الشعبية المشتركة ، ط١ ، ١٩٨٢م.

المعجم المفصل فى النحو العربى : للدكتورة عزيزة فوال بابتى . دار الكتــب العلميــة بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٢م.
معجم مقاييس اللغة : لابن فارس . تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت . ط١ ، ١٩٩١ م.
مع النحاة وما عاصوا علية من دقائق اللغة وأسرارها : لصلاح الــدين الــزعبلاوى . منشورات اتحاد الكتاب العربى . ١٩٩٢ م.
معيار العلم فى المنطق : لأبى حامد الغزالى ، شرحه أحمد شمس الدين ، دار الكتــب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م.
مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكــر ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م.
مفاتيح العلوم : للخوازرمى . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٨١ م.
مفتاح العلوم ، للسكاكى ، تحقيق : نعيم زرزور . دارالكتب العلمية بيروت ، ط٣٢ ، ١٩٨٧م.
المفضليات للضبى : تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعرف . مصــر ١٣٧١ هـــ.
المقصور والممدود : لأبى على الفارسى . تحقيق : عبد المجيد حسن الحــارثى . دار الطرفين ، الطائف . ط١ ، ٢٠٠١ م
المقرب : لابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى . وعبــد الله الجيــورى ، مطبعة العانى ، بغداد . ط١ ، ١٣٩١ هـــ.
الممتع فى التصريف : لابن عصفور . تحقيق فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديــدة ، بيروت . ط٤ ، ١٩٧٩م.
الموطأ : لمالك بن أنس ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . دار إحياء الكتب المصــرية . ١٩٥١م.
موسوعة النحو والصرف والإعراب . للدكتور أميل بديع يعقوب . دار العلم للملايين ، بيروت . ط ١ ، ١٩٨٦م.
المنجد فى اللغة والعلوم ، ومنشورات المشرق ن بيروت . ط ٢٧ ، ١٩٨٤م.
منجد المقرئين ومرشد الطالبين : لابن الجزرى ، مكتبة المقدسى ١٣٥٠هـــ.

المنصف (شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى) تحقيق : إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين . دار المعارف العمومية . ط١ ، ١٩٩٦٠ م.
المنطق ومناهج البحث : لعبد الفتاح الفاوى . ومصطفى حلمي.
المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق : الدكتور: أحمد عفيفى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ط١ ، ١٩٩٥م.
المنية والأمل : للمرتضى ، حيدر آباد . ١٣١٦هـ.
النحو العربى (نقد وبناء) : إبراهيم السامرائى . دار الجيل بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.
النحو الوافى : لعباس حسن ، دار المعارف ، مصر . ط١٢ ، بدون تاريخ.
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة : لابن تغرى بردى الأتابكى ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١ ١٩٩٢م.
نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : لأبى البركات بن الأنبارى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر . الفجالة . القاهرة . بدون تاريخ.
نشأة النحو العربى فى مدرستى البصرة والكوفة : للدكتور طلال علامة . دار الفكر اللبانى . بيروت. ط١ ، ١٩٩٢م
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : لمحمد الطنطاوى – دارالمعارف – مصر. ط٢ . بدون تاريخ.
النشر فى القراءات العشر . لابن الجزرى . تصحيح على محمد الضباع . مطبعة مصطفى محمد . بمصر . نشر : المكتبة التجارية الكبرى . مصر . بدون تاريخ ، وطبعة أخرى : تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥هـ.
نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية : للدكتور مصطفى حميدة ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان . ط١ ، ١٩٩٧م.
النكت فى إعجاز القرآن للرمانى ضمن مجموعة ثلاثة رسائل فى إعجاز القرآن للرمانى، والخطابى، وعبد القاهر الجرجانى . تحقيق : محمد خلف الله أحمد . وزغلول سلامة . دار المعارف – مصر – بدون تاريخ.
النكت فى تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفى من لفظه وشرح أبياته وغريبه . للأعلم الشنتمرى . تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب . المملكة المغربية . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٩م.

هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون . لإسـماعيل باشـا البغدادى . دار الكتب العلمية بيروت.

همع الهوامع فى شرح الجوامع : للسيوطى ، تحقيق : أحمد شمس الـدين دار الكتـب العلمية . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م.

وفيات الأعيان وأبناء الزمان : لابن خلكان . تحقيق : إحسان عبـاس ، دار صـادر ، بيروت . بدون تاريخ.

يونس البصرى • حياته وآثاره ومذاهبه) : للدكتور أحمـد مكـى الأنصـارى . دار الاتحاد العربى – القاهرة.


الخـــاتـــمـــة

الخـــاتـــمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرســـلين صـــلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. وبعد:

فنسال اللهَ ــ تعالى ــ أن نكون قد وفقنا في تحقيق ما نصبوا إليه من خير وصلاح للبحث والباحثين، ولمن أراد الله أن ينفعه بهذه الدراسة، فإن كـــان ثمـــة تقصير اعتورها فمن نفسي، وما وجد من توفيق جملها وزينهـــا فمـــن عنـــد الله، ونختم دراستنا بإيجاز لأهم ما جاء بها من قضايا وموضوعات، وما توصلت إليه من نتائج.

فقد تعرضت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- نبذة عن الرماني: اسمه، كنيته، لقبه، أهم شيوخه وتلاميذه، ومولده ووفاته، ثم مكانته العلمية وأهم صفاته الخلقية، ثم نبذة أيضًا عن الفارسي: اسمه، كنيتـــه، لقبه، أهم شيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية، وأهم صفاته الخلقيـــة، ثـــم عقـــد مقارنة بين شخصيتي الرماني والفارسي، ثبت من خلالها أن الفارســـي كـــان شديد الحسد لأقرانه وعلماء عصره مما اداه ذلك إلى الهجوم علـــيهم، وكـــان الرماني أحد الذين ذمهم الفارسي.

- خصت الدارسة التأثير المنطقي بدراسة عند كل من الرماني والفارســـي مـــن خلال التعرض إلى أثر المنطق في التفكير النحو في القرن الرابع الهجري.

- تعرضت الدراسة إلى مفهوم النحو عند الرماني والفارسي، من خلال المصطلحات النحوية، والأحكام، والتقسيمات النحوية، وثبت من خلال ذلك أن الرماني كان متأثرًا بالكوفيين في استعمال المصطلح، أما الفارسي فقد ظل على بصريته في استعمال المصطلح وفي وضع المفهوم. وجاء استعماله للمصطلح الكوفي قليلاً.
- كما أثبتت الدراسة أن الرماني والفارسي كليهما قد انفرد بمصطلحات لم توجد عند غيرهما من نحاة عصرهما. ومن ثم فقد أضاف كل منهما للنحو مصطلحات جديدة.

- وأثبتت الدراسة أن الرماني كان يميل إلى التقسيم الثلاثي، أما الفارسي فقد كان يميل إلى التقسيم الثنائي في مناقشة المسائل النحوية.
- أما الأحكام النحوية فقد كثرت عندهما وغلب عليهما التأثير الفقهي والمنطقي.

تناولت هذه الدراسة أصول النحو بين الرماني والفارسي، وخرجت بهذه النتائج:

- كشفت عن موقف الرماني والفارسي من السماع. وأثبتت أن كلاً منهم اتفق في تقديم السماع على القياس وعلى الأدلة الأخر في إثبات الحكم النحوي أو نفيه، وهما بذلك متأثران بالبصريين.

وبينت موقف الرماني والفارسي من الاستدلال بالقرآن الكريم بقراءته المختلفة، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الشعر والنثر. وخرجت بهذه النتائج:

- اتفق الرماني والفارسي في الاعتماد على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وعلى الشعر الجاهلي والإسلامي حتى عصر الاستشهاد، وكذلك النثر على أنها مصادر الاحتجاج في إثبات الأحكام وتقرير القواعد.
- وقد اختلفا في موقفهما من الاحتاج بالحديث النبوي وشعر المولدين، حيث رفض الرماني الاحتاج بالحديث النبوي وشعر المولدين. أما الفارسي فقد أضاف الحديث النبوي وشعر المولدين إلى مصادر الاحتجاج في إثبات

القضايا النحوية أو نفيها. فكان من أوائل النحاة الذين احتجوا بالحديث النبـــوي وبشعر المولدين.

كشفت هذه الدراسة عن القياس عند الرماني والفارسي، وانتهــت إلـــى أن الرماني والفارسي قد استعملا القياس كمصدر ثانٍ من مصادر الاحتجاج بعد دليل السماع.

ثم أوضحت مفهوم القياس، وأركانه، وأقسامه، وأهم قضايا الاستدلال بـــه عند الرماني والفارسي.

وأثبتت هذه الدراسة أن القياس عند الرماني كان واضحًا من حيث مفهومه وأقسامه وأركانه حيث عرف القياس، وقسمه وبين أركانه. أما الفارسي فقد تناول القياس من أوجهٍ مختلفة إلا أنه لم يضع مفهومًا محددا للقياس، ولم يـــنص بشـــكل مباشر على أقسامه، وحاولت الدراسة البحث عن مفهوم القيـــاس وأقســـامه عنـــد الفارسي من خلال فحوى نصوص الفارسي حتى خرجت بمهوم لـــه، وصـــنفت أقسامه، وبينت أركانه. ثم عرضت بعض قضايا استدلال الفارسي بالقياس.

كشفت الدراسة عن دليل الإجماع عند الرماني والفارسي. وقد اتفقـــا فـــي الاعتماد على الإجماع كدليل أصيل من أدلة أصول النحو، وأثبتت أن الرماني كان أشد تمسكًا بدليل الإجماع من الفارسي، وقد عاب على من خرج عـــن الإجمـــاع وذمه.

أما الفارسي فقد أجاز الخروج عن الإجماع بشرط إذا وجد دليل أقوى منه. وترتب على هذا الموقف من دليل الإجماع أن قلت عند الرماني الآراء التي انفرد بها، وكثرت مسائل الانفراد في الآراء عند الفارسي. ومن ثم كان تأثير الفارســـي في الخالفين أكثر وأقوى من تأثير الرماني.

وتعرضت الدراسة إلى الأدلة الأخر كالاستصـــحاب والاستحســـان عنـــد الرماني والفارسي، وأثبتت حسن استخدامهما لهذين الدليلين وإضافتهما إلى الأدلة النحوية.

وتعرضت الدراسة إلى مسائل الخلاف بين الرماني والفارسي، وبينـــت أن لكل منهما منهجه في مناقشتها.

كما بينت اجتهاداتهما النحوية وما انفردا به من مسائل الخلاف، وما اتفقا عليه، وما اختلفا فيه، فوضحت شخصية كل منهما في الدفاع عن آرائه. والرد على المعترضين على ما ذهب إليه كل منهما.

وكشفت الدراسة عن أسلوب الرماني والفارسي في النحو التطبيقي، وبينت تعدد أوجه الإعراب، وأبرزت شخصية كل منهما، من خلال استعمالهما للأدلة النحوية، وتطبيق القواعد والقوانين النظرية على المادة اللغوية.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن المؤثرات العامة التي واجهت كلاً من الرماني والفارسي في مسلكهما وتفكيرهما؛ فكان التأثير الفقهي من خلال الأحكام النحوية، والاعتماد على الأصول السماعية والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، وكان التأثير المنطقي من خلال التقسيمات النحوية، ووضع المصطلحات وتحديد مفاهيمها. وبرز التأثير المنطقي أكثر وضوحًا من خلال تناول قضايا التأويل والتعليل والعامل.

وأوضحت الدراسة صورة الاتفاق والاختلاف بين الرماني والفارسي، وحاولت التعرف إلى أسبابها.

هذا واسأل اللهَ سبحانه وتعالى أن ينفع بهذه الدراسة من شاء (إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)(هود: ٨٨).

كما بينت اجتهاداتهما النحوية وما انفردا به من مسائل الخلاف، وما اتفقا عليه، وما اختلفا فيه، فوضحت شخصية كل منهما في الدفاع عن آرائه. والرد على المعترضين على ما ذهب إليه كل منهما.

وكشفت الدراسة عن أسلوب الرماني والفارسي في النحو التطبيقي، وبينت تعدد أوجه الإعراب، وأبرزت شخصية كل منهما، من خلال استعمالهما للأدلة النحوية، وتطبيق القواعد والقوانين النظرية على المادة اللغوية.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن المؤثرات العامة التي واجهت كلاً من الرماني والفارسي في مسلكهما وتفكيرهما؛ فكان التأثير الفقهي من خلال الأحكام النحوية، والاعتماد على الأصول السماعية والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، وكان التأثير المنطقي من خلال التقسيمات النحوية، ووضع المصطلحات وتحديد مفاهيمها. وبرز التأثير المنطقي أكثر وضوحًا من خلال تناول قضايا التأويل والتعليل والعامل.

وأوضحت الدراسة صورة الاتفاق والاختلاف بين الرماني والفارسي، وحاولت التعرف إلى أسبابها.

هذا واسأل اللهَ سبحانه وتعالى أن ينفع بهذه الدراسة من شاء (إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)(هود: ٨٨).